

التوسع الأوربي في العالم

أشكاله وطرقه

[١٨٦٩-١٩١٤م]

تأليف

بيير رونوفن

تعريب

نور الدين حاطوم







دار الفكر المعاصر
بيروت - لبنان

دار الفكر
دمشق - سورية

التوسع الأوربي في العالم

أشكاله وطرقه

[١٨٦٩-١٩١٤م]

تأليف

پيير رونوفن

تعريب

نور الدين حاطوم

دار الفكر المعاصر
بيروت - لبنان

دار الفكر
دمشق - سورية



الرقم الاصطلاحي: ١١٣٩,٠١١
الرقم الدولي: ISBN: 1-57547-419-0
الرقم الموضوعي: ٩٤٠
الموضوع: تاريخ العالم
العنوان: التوسع الأوربي في العالم
أشكاله وطرقه من ١٨٦٩ إلى ١٩١٤م.
التأليف: پيير رونوفن
تعريب: د. نور الدين حاطوم
الصف التصويري: دار الفكر - دمشق
التنفيذ الطباعي: المطبعة العلمية - دمشق
التجليد الفني: علي الحمصي-بيروت
عدد الصفحات: ٣٠٤ ص
قياس الصفحة: ١٧×٢٥سم
عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

دار الفكر بدمشق
برامكة مقابل مركز الانطلاق الموحد
ص.ب: (٩٦٢) دمشق - سورية
برقياً: فكر
فاكس ٢٢٣٩٧١٦
هاتف ٢٢٣٩٧١٧، ٢٢١١١٦٦
http://www.fikr.com/
E-mail: info @fikr.com

الطبعة الأولى
1418هـ = 1997 م

المحتوى

الموضوع	الصفحة

الإهداء

إلى

الحفيد الغالي

نور الدّين

أشكال وطرق التوسع الأوربي في العالم

من ١٨٦٩ إلى ١٩١٤

المدخل :

لعبت القارة الأوربية ، على الرغم من أبعادها الضيقة ، دوراً متفوقاً في حياة العالم الحديث ، وذلك لأنها :

١ ـ أسهمت عن سعة في نمو الموارد الطبيعية للقارات الأخرى .

٢ ـ ضربت المثل في طرق تنظيمها ومبادلاتها ، حتى إنها فرضتها .

٣ ـ وأخيراً ، نشرت مفاهيمها إن من وجهة نظر تنظيم الدولة ، أو من وجهة نظر الدين أيضاً .

وهكذا كان للقارة الأوربية ، بمثلها وبجاهها ، نفوذ قاطع ، فقد دعت شعوباً يجهل بعضها الآخر لتدخل مع بعضها في علاقات ، كما أنها صاغت على صورتها مجتمعات قديمة مثل المجتمعات الآسيوية أو الإفريقية ، ولذا كان التوسع الأوربي حادثاً أساسياً من حوادث الدور (الحديث) ، وإذ لعبت أوربة ، على الرغم من فرقتها ، هذا الدور ، فذلك لأن الأوربيين كانت عندهم ، خارج أُوربة ، عاطفة تضامن ساعدتهم على أن يكون لهم نفوذ جماعي على شعوب القارات الأخرى .

بدأ هذا التوسع في بداية القرن السادس عشر ، مع الاكتشافات الكبرى ، وهنا نتساءل ما هدف هذه الاكتشافات ؟ لقد كان هدفها :

١ ـ تنمية العلاقات التجارية .

٢ ـ البحث عن طرق للوصول إلى السلع والمواد التي تحتاجها أوربة ، كالتوابل والمعادن الثمينة .

وفي الحقيقة ، إن هذا الاكتشاف كان له نتيجة غير متوقعة ، وهو اكتشاف أمريكا ، فمن القرن السادس عشر إلى الحرب العالمية الأولى ، نما التوسع الأوربي بشكل مستمر تقريباً ، وساعده التنافس بين الدول الأوربية التي فهمت نفع المؤسسات الاستعمارية .

١ ـ في البدء تأسست إمبراطوريتان .

ـ الإمبراطورية الإسبانية .

ـ الإمبراطورية البرتغالية .

ـ ثم في القرن السابع عشر ، الإمبراطورية الهولاندية .

وفي القرن الثامن عشر تشكلت إمبراطوريتان استعماريتان : إنكليزية وفرنسية ، وتوسعت روسيا في آسيا .

٢ ـ أما آخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر فقد كانا ملحوظين بفترة توقف .

وفي ذلك العصر حدثت ثورة المستعمرات الأميركية التي أدت إلى تشكيل الولايات المتحدة الأميركية ؛ وثورة المستعمرات الإسبانية ، وكان من نتيجتها تأسيس جمهوريات مستقلة في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية .

وهكذا نجت هذه البلاد من الاستعمار الأوربي ، ولكن إعمار هذه القارات كان في القسم الأعظم منه من عمل الأوربيين .

٣ ـ ولكن الجهد الاستعماري استأنف عمله في (١٨٣٠) خاصة ، وتسارعت هذه الحركة بعد (١٨٥٠) لتؤدي ، في عام (١٨٨٠) إلى تقسيم العالم ، وخاصة آسيا وإفريقية .

واشترك في هذا العمل قادمون جدد : ألمان ، إيطاليون ، وروس .

٤ ـ بعد (١٩١٩) لاقى النفوذ الأوربي كسوفاً .

وهذا الكسوف في الهيمنة الأوربية سببته الحرب العالمية الأولى وكان من نتائجها :

١ ـ ضعف أوربة الناجم عن فقدان في الأرواح البشرية وفي الخسائر المادية ، لأن الإنتاج الاقتصادي كان مخصصاً لجهد حرب المحاربين .

٢ ـ ازدياد مكانة الولايات المتحدة بصورة عظيمة في الحياة الاقتصادية .

٣ ـ لأن اليابان ، التي لم تكن في السابق مصدراً ، أصبحته أثناء الحرب وبقيت مصدرةً .

٤ ـ الضربة الموجهة لنفوذ البيض ، فقد شوهدت يقظة الشعوب الآسيوية التي سعت لتطبيق الطرق والمناهج الأوربية ، وإنشاء مراكز مستقلة ، عن أوربة ، واتجهت أخيراً لمنافستها ، وفي الحقيقة ، إن أوربة بقيت المحرك والمشجع ، ولكن جزءاً من العالم أفلت من يدها .

إن الدور (١٨٦٩ ـ ١٩١٤) الذي نحن بصدده يغلب عليه النفوذ الأوربي ، وفيه بسطت الحضارة الأوربية نفوذها إلى الحد الأعظم .

ـ لقد وجهت الحياة الاقتصادية ، وأوجدت نظاماً اقتصادياً (عالمياً) تحت إدارة الأوربيين .

ـ وشغّلت العالم خارج أوربة ، وفرضت طرقها ، ونسق عملها ، وأرسلت ملايين المهاجرين .

وأطاع العالم آنذاك توجيهاً واحداً ، وهو إدارة العرق الأبيض ، أما وجهات النظر التي نتصورها في هذه الدراسة فهي الآتية :

أولاً ـ لماذا كان هذا الإشعاع أعظم منه في أي وقت مضى ، وإلى أي مرجع تعود

سيطرة الأوربي هذه ؟ إنها ترجع إلى صفات العقل الخاصة بالأوربي التي تعتبر في هذا الصدد سبباً هاماً وهي :

١ ـ الاستعداد للاختراع المبدع .

٢ ـ تفوق السلاح ، وبدونه كان كل فتح مستحيلاً ، وعلى سبيل المثال نذكر أن ما يقرب من مئة رجل كانت كافية للقضاء على إمبراطورية الإنكا ولكن هؤلاء الرجال كان بيدهم التفوق في السلاح .

٣ ـ الطموح الذي هو صفة عندما يكون القصد استغلالها ، والفهم إلى المعرفة والثراء .

٤ ـ غريزة العمل .

٥ ـ حسن التنظيم ، لأن الأوربي يحضر في فكره عدة خطط ، ويعلم كيف يحضرها ، ويطبقها .

ولكن يجب أيضاً توضيح هذه الأسباب وفحص الشروط والظروف التي سهلت التوسع .

إن أول شكل للتوسع هو التوسع الاستعماري . لأن الأوربيين استقروا في بلاد مارسوا فيها سيطرة سياسية ، وهذه السيطرة ساعدتهم على تشكيل الحياة الاقتصادية ، والحياة الاجتماعية ، حتى إنهم حاولوا أحياناً تشكيل الحياة الفكرية ، وهذا الاستعمار يضع قضايا هامة .

١ ـ قضية التنظيم السياسي .

٢ ـ قضية العلاقات بين المستعمرات والدولة المستعمرة .

٣ ـ قضايا اقتصادية : كقضية الأرض واليد العاملة .

٤ ـ قضايا تماس الأعراق ، فكيف يستطيع المستعمرون ، وهم قلة ، أن يعيشوا لدى السكان الأصلاء الذين يختلفون كثيراً عنهم .

والشكل الثاني للاستعمار ؛ وهو غير استعماري ، ولكنه هام أيضاً :

١ ـ إن النفوذ الأوربي كان مبدئياً ، نفوذاً اقتصادياً . لأن الأوربيين لم يكونوا السادة بل زعماء ثمروا البلاد (الجديدة) ، وعلى سبيل المثال الصين التي تحولت جزئياً بالتغلغل الأوربي .

٢ ـ وحاول الأوربيون أيضاً أن ينشروا أفكارهم السياسية التي يرون أنها تتضمن تقدماً .

٣ ـ وحاولوا نشر مفاهيمهم الدينية على يد البعثات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية . وعلى يد هذه البعثات تغلغل النفوذ المسيحي .

وفي المقام الأخير يجب تثمين وتقويم النتائج :

١ ـ نتائج في حياة القارات (آسية وإفريقية خاصة) .

ـ تحول الخارطة السياسية .

ـ التحول الاقتصادي ، وتحول المجتمع ، ونمط الحياة (في بعض الأوساط) .

٢ ـ نتائج في حياة أوربة نفسها .

ـ لقد ساعد التوسع على تنمية الصناعة الأوربية ، وهيأ لها (المنافذ) .

ـ وأثار المنافسات بين البلاد الأوربية ، ولعبت هذه المنافسات دوراً هاماً في التاريخ الأوربي نفسه .

والشكل الثاني للاستعمار ؛ وهو غير استعماري ، ولكنه هام أيضاً :

١ ـ إن النفوذ الأوربي كان مبدئياً ، نفوذاً اقتصادياً . لأن الأوربيين لم يكونوا السادة بل زعماء ثمروا البلاد (الجديدة) ، وعلى سبيل المثال الصين التي تحولت جزئياً بالتغلغل الأوربي .

٢ ـ وحاول الأوربيون أيضاً أن ينشروا أفكارهم السياسية التي يرون أنها تتضمن تقدماً .

٣ ـ وحاولوا نشر مفاهيمهم الدينية على يد البعثات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية . وعلى يد هذه البعثات تغلغل النفوذ المسيحي .

وفي المقام الأخير يجب تثمين وتقويم النتائج :

١ ـ نتائج في حياة القارات (آسية وإفريقية خاصة) .
ـ تحول الخارطة السياسية .
ـ التحول الاقتصادي ، وتحول المجتمع ، ونمط الحياة (في بعض الأوساط) .

٢ ـ نتائج في حياة أوربة نفسها .

ـ لقد ساعد التوسع على تنمية الصناعة الأوربية ، وهيأ لها (المنافذ) .

ـ وأثار المنافسات بين البلاد الأوربية ، ولعبت هذه المنافسات دوراً هاماً في التاريخ الأوربي نفسه .

القسم الأول

ظروف التوسع الأوربي

الفصل الأول

الأسباب الداعية لنهوض التوسع

آ ـ كيف تمثل الحالة في (١٨٦٩ م) ؟

١ ـ في إفريقية :

احتلت فرنسة الجزائر منذ (١٨٣٠ م) .

في إفريقية الغربية : مستعمرة السنغال الفرنسية ، التوطد الإنكليزي في غامبيا ، سيراليون ، ساحل الذهب .

في خليخ غينة : مستعمرة كريمة الإسبانية ، والجزيرتان الإسبانيتان ، إحداهما فرناندوير .

في إفريقية الجنوبية : مستعمرة أنغولا البرتغالية في عرض الساحل ، والجزر البرتغالية عند الرأس الأخضر وسَنُ تهومية .

وعلى الساحل الشرقي وكالات موزامبيك البرتغالية .

وأخيراً في الجنوب ، مستعمرة الرأس الإنكليزية .

في المحيط الهندي : وكالات فرنسية وإنكليزية على ساحل إفريقية الشرقي ، وفي

مدغشقر وفي الجزر الواقعة في شمال وشمال شرقي الجزيرة ولكن داخل إفريقية ومدغشقر لم يكتشف بعد .

على أن النفوذ الاقتصادي والمالي لأوربة ظهر بصورة خاصة في منطقتين :

- في مصر
- في تونس

بواسطة البنوك الإنكليزية والفرنسية التي قبلت قروضاً للعواهل .

٢ ـ في آسية :

مستعمرة الهند الإنكليزية ، مع بعض الوكالات الفرنسية (شاندرناغور ، ياناؤن ، ماهية ، پونديشيري ، كاريكال ، والبرتغالية ، والأساسية منها غوا ، منذ القرن السادس عشر .

مستعمرة سيبريا الروسية ، والسيطرة الروسية امتدت حتى ساحل المحيط الهادي بالإقليم البحري ، وإنشاء ميناء ڤلاديڤوستوك (١٨٦٠م) . وامتدت أيضاً في الغرب في جنوب القوقاز ، وبدأت بالتغلغل في تركستان .

ومستعمرة كوشنشين الفرنسية منذ الإمبراطور ناپوليون الثالث ، وفوق ذلك مناطق نفوذ اقتصادي ، ولكنها كانت محدودة وضيقة . وكان (التغلغل) الاقتصادي خاصة :

في الصين منذ ١٨٤٢

في اليابان منذ ١٨٥٤

في سيام منذ ١٨٥٥

لقد كانت هذه المناطق في السابق مغلقة في وجه التجارة ، وبدأت الآن تنفتح للتجارة الأوربية ، ولكن هذه التجارة لم تغامر بعد في داخل الصين .

٣ ـ في أوقيانوسية :

فتحت بعض الأرخبيلات ، وكانت الأنسولند (جزر جنوب شرقي آسية إندونيسية والفيليبين) في أيدي الهولانديين ، ومع ذلك كان البرتغاليون يحتفظون بنصف جزيرة تيمور .

ومنذ (١٨٢٤م) كانت سنغافورة قاعدة بحرية إنكليزية .

وجزر الفيليبين كانت تابعة لإسبانية منذ القرن السادس عشر .

وكانت فرنسة وإنكلترا تملكان بعض جزر المحيط الهادي ، وكانت جزيرة تاهيتي فرنسية منذ عهد لويس ـ فيليب ، وأوسترالية ، وزيلاندة الجديدة كانتا إنكليزيتين .

٤ ـ في أمريكا :

كانت المؤسسات الأوربية محدودة كثيراً ، لأن الولايات المتحدة كانت مستقلة والمستعمرات الإسبانية ما زالت قائمة .

وقد صرحت الولايات المتحدة ، في (١٨٢٣) ، بموجب مذهب مونرو ، أنها لا تسمح أبداً ، في المستقبل ، بتأسيس مستعمرات أوربية على القاعدة الأميركية . وهذا يعني أن المستعمرات الموجودة من قبل ظلت باقية .

في أمريكا الشمالية : كانت كندا والأرض الجديدة تابعتين لإنكلترا ، والممتلكات الفرنسية كانت سن بيير (القديس بطرس) وميكلون ، تافهة لا أهمية لها .

وكانت آلاسكا ممتلكاً روسياً ، ولكن روسيا تنازلت عنها للولايات المتحدة (في ١٨٦٧م) .

في أمريكا الجنوبية : كانت غويانة الأرض الوحيدة المستعمرة التي تقاسمتها فرنسة وإسبانية وإنكلترة .

وفي جزر الأنتيل يوجد الإسبانيون ، والإنكليز والفرنسيون ، والدانماركيون ، وكان نفوذ أوربة الاقتصادي عظيماً في أمريكا الجنوبية ، وخاصة في أيدي الإنكليز والفرنسيين .

ب ـ الحالة في ١٩١٤م :

١ ـ كانت **إفريقية** مقسمة تماماً تقريباً ، ولم يبق أكثر من دولتين مستقلتين :

ـ إمبراطورية إثيوبيا (الحبشة)

ـ جمهورية ليبريا

٢ ـ **في آسية** : أحرز الاحتلال الأوربي تقدماً .

احتلال فرنسا للهند الصينية ، وإنكلترا لبرمانيا وأفغانستان ، وروسيا لتركستان .

٣ ـ **أوقيانوسيا** قسمت بكاملها تماماً .

أخذت الولايات المتحدة قسماً ، ولكن القسم الأعظم كان في أيدي الأوربيين .

٤ ـ **في أمريكا** : أبدى النفوذ الأوربي تراجعاً أمام الولايات المتحدة :

ـ في (١٨٩٩م) أصبحت كوبا ممتلكاً للولايات المتحدة .

أما الدول التي بقيت مستقلة فهي :

في آسية : اليابان ، الصين ، وسيام .

في إفريقية : إثيوبيا (الحبشة) وليبريا .

في الأنتيل : جمهوريتا سنّ دومينغ (جمهورية هاييتي ، والجمهورية الدومينيكية) .

وبصورة موازية لتقسيم العالم ، ازداد النفوذ الاقتصادي والمالي لأوربة بنسبة عظيمة :

ـ في الأراضي المستعمرة .

ـ أما الأراضي غير المستعمرة ، كالصين على سبيل المثال ، فقد دانت أيضاً لنفوذ التقنيات والأفكار الأوربية ، ففي حركات الإصلاح في الصين تأثر الزعماء بالمدرسة الأوربية ، لأن الأفكار الأوربية كانت في أصل هذه الحركات .

☆ ☆ ☆

ولفهم أوج التوسع الأوربي بين (١٨٦٩م و١٩١٤م) ، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار التحولات التي طرأت على حياة أوربة نفسها . لأن هذه التحولات كانت السبب الأساسي للتوسع الأوربي .

١ ـ نمو السكان في أوربة سبب الحاجة إلى الهجرة .

٢ ـ ونمو الإنتاج الصناعي في أوربة قضى بالحاجة إلى التوسع التجاري .

٣ ـ ونمو العاطفة القومية ولّد الرغبة ، وخاصة عند الدول العظمى ، في زيادة نفوذ الدولة في العالم .

أ ـ نمو السكان في أوربة :

من الصعب الوصول إلى مسلمات عديدة يطمأن إليها . ولذا يجب الاكتفاء بتقديرات (وقد أخذنا الأرقام عن ڤيلكوكس) .

كان سكان العالم يقدر :

في (١٨٧٠م) بـ ١٣٠٠ إلى ١٣٥٠ مليون نسمة ، منها ٢٩٥ إلى ٣٠٠ مليون في أوربة .

في (١٩١٤م) أصبح السكان ١٦٥٠ مليون نسمة ، منها ٤٥٢ مليون في أوربة وعلى هذا تمثل أوربة ٢٦٪ من سكان العالم .

في (١٩١٤م) : ٣٨ مليون نسمة .

وبعد ، فما هي أسباب هذا النمو في السكان ؟

قد يقال : إنها الفائض في الولادات على الوفيات ، ولكن مثل هـذا الجواب يكون ساذجاً .

أمـا في أمريكا فقـد لعبت الهجرة إليهـا دوراً عظيمـاً ، وهـذه الحـال لم تكن حـال أوربة ، وإذا وجدت هجرة إلى بعض الدول ، فإن هذه الهجرة تأتي من أُوربة ، وتلعب دوراً قليـل الأهميـة . وعلى هـذا فـإن زيـادة السكان كانت نـاجمـة خـاصـة عن فـائض الولادات على الوفيات .

وهذا الفائض يرجع :

١ ـ إلى ارتفاع معدل الولادة .

٢ ـ وإلى انخفاض معدل الوفاة .

وهذان السببان يدخلان في الحساب ، ولكنهما يختلفان حسب المناطق .

١ ـ معدل الولادة :

لقـد انخفض معـدل الولادة في الثلث الأخير من القرن التـاسع عشر ، ولكنـه ظل قوياً جداً في أوربة الجنوبية وخاصة في روسية .

٢ ـ معدل الوفاة :

لقد تناقص في أوربة معدل الوفاة في أُوربة في البلاد الأكثر تطوراً من وجهـة نظر الحضارة ، وهذا النقص يعود إلى تقدم علم الطب ، والصحة ، والتعليم الأوّلي (لأنه كان من السهل القيام بالدعاية لدى أنـاس يعرفون القراءة) ويعود أخيراً إلى تحسين مستوى حياة العمال .

وعليه نجدنا أمام نقص وفاة الأطفال والوفاة بالأوبئة .

في فرنسا

كانت وفيات السكان بالألف :

في ١٨٧١ ـ ٠٢٤٪

في ١٩١٠ ـ ٠١٩٪

في ألمانيا

في ١٨٧١ ـ ٠٢٧٪

في ١٩١٠ ـ ٠١٨,٧٪

في إيطاليا

في ١٨٧١ ـ ٠٣٠٪

في ١٩١٠ ـ ٠٢١,٦٪

في إنكلترا

في ١٨٧١ ـ ٠٢١,٤٪

في ١٩١٠ ـ ٠١٥,٤٪

ولكن معدل الوفاة ما يزال مرتفعاً أيضاً في أوربة الشرقية وجنوبها الشرقي .

وعلى هذا ففي الدور (١٨٦٩ ـ ١٩١٤) ازداد سكان أُوربة ٥٠٪ أي بزيادة ١٥٠ مليون نسمة .

وهذا الفائض في السكان يجد مشقة في حياته ، وخاصة في المناطق الزراعية ، حيث يوجد الكثير من الأراضي التي هي بحاجة للاستثمار ، ولذا كان الفلاحون يغادرون وطنهم نحو البلاد الجديدة . وهذا ما يفسر الهجرة نحو الولايات المتحدة حيث توجد أراضٍ أيضاً للاستثمار .

إن موجة الأوربيين انهالت على البلاد التي يشبه إقليمها إقليم أوربة وسكانها مبعثرون بشكل كاف .

ومع ذلك ، فإن نفوذ أوربة قد ازداد حتى وإن يكن هؤلاء المهاجرون أناساً فقراء ، لقد أتوا وجلبوا معهم أفكار أوربة ومفاهيم الحياة الأوربية ، ففي (١٩٢٩) كان في العالم ٦٤٢ مليون نسمة من أصل أوربي ، منهم ١٦٤ مليون خارج أوربة (في الولايات المتحدة خاصة وأمريكا الجنوبية) .

ب ـ التحولات الاقتصادية ونمو الإنتاج الصناعي بين ١٨٧٠ و ١٩١٤ :

كانت الصفة الأساسية للتطور الاقتصادي نمو الصناعة ، ففي السابق لم يكن ليوجد هذا الحادث إلا في إنكلترا ، وبعد (١٨٧٠) ، انتشر تقريباً في كل القارة ، وخاصة في أوربة الغربية والوسطى .

وهذا النمو في الصناعة جرى على حساب الزراعة التي أصبحت في المستوى الثاني .

ما أصل هذا النمو الصناعي السريع ؟

١ ـ أهمية الاختراعات التقنية .

٢ ـ الدور الذي لعبه طبع الأوربي .

أولاً ـ أهمية الاختراعات التقنية :

كان هذا العصر عصر العلوم التي طبقت على الصناعة . فساعد تحسين الآلات على مضاعفة الإنتاج ، يضاف إلى ذلك استعمال مصادر جديدة للطاقة ، كالكهرباء على سبيل المثال . وكذلك استعمال حافلات الخطوط الحديدية ، والسفن المبردة جعل من الممكن نقل المواد الغذائية إلى مسافات كبيرة ، وتطبيق الكيمياء على الصناعة التي نمّت استعمال منتجات الفحم الحجري ، من زفت وملونات ، يضاف إلى ذلك استعمال

الخشب ، ففي آخر القرن التاسع عشر اخترع الحرير الاصطناعي ، ثم استعمل البترول في المحركات ذات الانفجار .

وتحسين الآلات والأدوات في المعامل أسرع في استخراج الفحم الحجري ، وهذا ما يساعد على زيادة الإنتاج . يضاف إلى ذلك أن زيادة الإنتاج ساعدت أيضاً على تحسين طرق الإنتاج . وعلى سبيل المثال نذكر لأجل صناعة الفولاذ : طريقة بسمر Bessemer (١٨٦٠) ، وطريقة توماس-جيلكريست Thomas- Gilchrist .

ثانياً - الدور الذي لعبه طبع الأوربي نفسه :

إن الصفات المميزة للأوربي تعرف بالرغبة بكسب المال . وتذوق المخاطرة والبحث والدرس والمضاربة التي تؤدي به إلى المغامرة في أمور ومصالح هامة ، أضف إلى ذلك موهبة التنظيم التي تقلده تفوقه التقني .

سوء النمو الصناعي :

لقد توصلت الصناعة الجديدة ، للإنتاج بسعر رخيص ، إلى إنتاج أغراض وأدوات بكمية كبرى من نموذج واحد . وكانت النتيجة لذلك زيادة نمو كميات المنتجات دون انقطاع ، ولم يكف الإنتاج حاجات السوق الداخلية فحسب ، بل زاد دون انقطاع في الكميات التي تتجاوز هذا الحد .

تغيير البنية الصناعية :

نرانا أمام تركيز في المشاريع ، ففي السابق كانت المشاريع تهدف إلى إرضاء الحاجات المحلية ، ومنذ الآن فصاعداً نجدنا أمام مشاريع كبرى يكون فيها الإنتاج أفضل تنظيماً .

وهذه المشاريع الكبرى التي تشكلت تحت شكل شركات مغفلة ، تميل إلى أن تعقد

فيما بينها اتفاقات لتجنب المنافسة والحفاظ على الأسعار ، وأدى ذلك إلى نشأة نظام الكارتل والتروست .

وهذه المشاريع الكبرى سيكون لها رابطة وثيقة أكثر فأكثر مع المال والبنك الأكبر ، وبذلك تنمو الرأسمالية العليا .

تركيز القوة الاقتصادية :

إن من يرى الشركات الكبرى ، وقد ارتبطت بالمالية العليا ، ستصبح قوة تضطر الحكومات أن تحسب حسابها ، وعلى هذا يجب ألا يهمل دورهم في التوسع .

ولكن نسق النمو الصناعي لم يكن نفسه في كل مكان .

في أوربة

كانت أوربة الجنوبية والبلقان في حالة تأخر ، واحتفظت الزراعة فيهما بمكانة مسيطرة .

وعلى العكس ، في أوربة الغربية والوسطى كان هذا النمو سريعاً جداً .

في خارج أوربة :

أصبحت الولايات المتحدة أكبر منبع في العالم ، وعشية حرب (١٩١٤) بدأت اليابان تصبح بلداً مصدراً .

☆ ☆ ☆

لقد أدى النمو الصناعي السريع ، بالنسبة للإنتاج الأوربي ، إلى نمو علاقاته مع باقي العالم .

١ ـ حاجة التوسع التجاري .

٢ ـ حاجة التوسع المالي .

١ ـ حاجة التوسع التجاري :

إن وتيرة النمو الصناعي لا يمكن أن تزداد إلا إذا وجدت الدول الصناعية زبائن ، ومجهزين بالمواد الأولية ، وعلى هذا نجد للتوسع التجاري صورتين :

أ ـ البحث عن منافذ (زبائن) .
ب ـ البحث عن المواد الأولية .

أ ـ إن الصناعة الكبرى تنتج أكثر من الحاجات التي يتطلبها زبائنها على الصعيد القومي ، ولذا يوجد فائض في الإنتاج ، وابتداءً من (١٨٧٩) ، تبنت الدول الأوربية العظمى تباعاً ، عدا إنكلترا ، نظام الحماية . ولذا اتجهت الدول الصناعية ، التي تبيع بصعوبة أكثر في أوربة ، نحو البلاد في خارج أوربة ، لتجد فيها الزبائن التي هي بحاجة إليها . وكان هذا الاتجاه خاصة نحو البلاد التي لا صناعة فيها ، ونحو البلاد الآسيوية الكثيفة السكان جداً (الصين بـ ٤٠٠ مليون نسمة تمثل زبوناً عظيماً ، حتى ولو كان هذا الزبون فقيراً بصورة عامة ، وقد جدت الصناعة النسيجية في البحث عن هذا الزبون الصيني خاصة) .

ب ـ إن أوربة تعوزها المواد الأولية وعندها الفحم ، وفلزّات الحديد ، ولكن يعوزها القطن ، والكاوشوك ، والبترول (ومع ذلك عندها منه في روسيا وفي رومانيا) .

وأخيراً ، إن الزراعة لا تنتج بما يكفي لتغذية سكان أوربة .

وعلى هذا فأوربة مضطرة لأن تأتي من القارات الأخرى بالمواد الغذائية ، المنتجات الاستعمارية ، والقهوة والكاكاو .

وهذه المنتجات ، يكفي أحياناً شراؤها ، ولكن في الغالب كان يجب تنظيم إنتاجها .

٢ ـ حاجة التوسع المالي :

إن النمو الصناعي يعطي أرباحاً أسرع من الزراعة ، وقد شهدت الدول الكبرى الصناعية زيادة دخول سكانها ، فالدخل القومي كان يقدر **لألمانيا في** (١٨٩٥) بـ ٢١ مليار ، وفي (١٩١٣) بـ٤٢ إلى ٤٥ مليار . **ولفرنسا في** (١٨٧٢) بـ ١٦ مليار ، وفي (١٩١١) بـ ٣٩ مليار . ولهذا سيكون عند سكان الدول الصناعية رؤوس أموال جاهزة ، وإذا كانت هذه الرؤوس الأموال هامة ، فسيضعونها بالفائدة .

إلا أن سعر الفائدة مال إلى الانخفاض في أوربة بنسبة ٥٪ وانتقل شيئاً فشيئاً إلى ٣٪ ، وإلى $\frac{1}{2}$ ٣٪ في بعض البلاد ، ولذا سيحاول الرأسماليون تصدير رؤوس الأموال نحو البلاد الجديدة حيث ما زال سعر الفائدة مرتفعاً إلى ٦ أو ٧٪ .

وتمت حركة رؤوس الأموال تحت شكل اكتتاب بقروض أو بأسهم أصدرتها شركات قيمت (البلاد الجديدة) وبهذا الشكل يساعد التوسع المالي على التوسع التجاري .

٣ ـ نمو العاطفة القومية :

ماذا نفهم من ذلك ؟ إن سكان دولة ما يشعرون بوضوح بقدراتهم القومية ، وإن العزة القومية ، ومفهوم الشرف القومي ، والاهتمام بالمصالح القومية نمت في جمهور السكان ، ومن هنا نشأت الرغبة بإظهار قوة الأمة ، ورافقت العاطفة الوطنية ، رغبة القدرة والقوة ، رغبة نمو جاه الدولة وبسط سيطرتها .

البواعث :

١ ـ التطور السياسي الحديث (تشكل الوحدة الألمانية والوحدة الإيطالية) أظهر ما يمكن أن يفعله الوجدان القومي .

٢ ـ ازدياد قدرة الدولة ومزاياها أيضاً . وسلطة الدولة التي أصبحت أقوى على المواطنين ، وأخيراً نمو الدور الذي لعبته الشعوب في إدارة الشؤون العامة .

ـ لقد كان التصويت العام موجوداً في فرنسا وفي ألمانيا ، وتقريباً في إنكلترا . ولذا كان للرأي العام دور هام . وقد شكلته الصحافة والصحافة كان لها في الغالب ميل ملحوظ إلى التعصب للوطن (الشوفينية) .

٣ ـ تأثير المفكرين في الرأي العام ، فبواسطة الكتب ، والمقالات ، كانوا يعلمون احترام التقاليد التاريخية ، والمصالح القومية ، ويبثون أفكاراً جديدة عن الدور الذي يجب أن تلعبه الدولة .

وفي الأمة ، عظمت عاطفة التعاضد .

ونتساءل الآن ما هي نتيجة هذا النمو في العاطفة القومية ؟

في الدول العظمى ذات القوة الواقعية ، ازدادت عاطفة التفوق والاستعلاء ، كالإرادة في استعمال هذه القوة وبسط إشعاع حملها ؛ بالفتوحات ، وبنفوذ حضارتها .

لقد كان الأوربيون مقتنعين بأن حضارتهم أعلى من غيرها من الحضارات ، ويرون من واجبهم نشرها بشتى جميع الأشكال ، وحتى تحت الشكل الديني .

وهذا ما يسمى بـ (الإمبريالية) ، وإمبريالية الدول العظمى يمكن أن يكون لها مظهرٌ قاريٌ (التوسع على حساب الشعوب المجاورة) ، ومن الممكن غالباً أن يكون لها مظهر في خارج أوربة (وهذا يعني فتح مستعمرات ونقاط ارتكاز) ؛ لأن الأوربي اصطدم هناك بدول سيئة التنظيم وضعيفة .

وهكذا نرى في أصل التوسع الأوربي في آن واحد :

١ ـ أسباباً مادية .

٢ ـ أسباباً نفسية .

أما المذهب الماركسي فلا يقبل إلا الأسباب المادية ، وهذا يعني أن كل شيء ينشأ عن المسألة الاقتصادية ، والظروف النفسية نفسها تنجم عن الظروف الاقتصادية ، وهذا الإيضاح مبالغ فيه ، ويجب ألا يهمل دور الأسباب المعنوية (الأخلاقية) .

ومن الممكن أن نتكلم عن إمبريالية اقتصادية وإمبريالية سياسية متكاتفتين معاً .



الفصل الثاني

التسلطات الإمبراطورية (الإمبرياليات)

الأشكال التي أخذتها الإمبريالية في الدول الأوربية العظمى :

١ ـ في إنكلترا :

لقد كانت سياسة التوسع خارج أوربة الأساس للسياسة الخارجية الإنكليزية ، ولفهم هذه السياسة الخارجية يجب الرجوع إلى الكلام الذي تلفظ به السور و. رالايغ W. Raleigh في آخر القرن السادس عشر : « إن من يقود البحر ، يقود تجارة ومن يقود التجارة ، يقود ثروة العالم والعالم نفسه » .

وقد قامت إنكلترا ـ خاصة في القرن الثامن عشر ـ بحروب (المصالح) لتؤمن توسعها الاقتصادي .

في (١٨٦٩) كانت الإمبراطورية البريطانية تحتاز بسعتها :

في آسيا : الهند ، سيلان ، ونقاط استناد مبعثرة : هونغ ـ كونغ ، سنغافورة ، وشبه جزيرة مالاكا ، وأخيراً عدن .

في أوقيانوسيا : أوستراليا ، زيلاندة الجديدة ، وبعض جزر المحيط الهادي ، أرخبيلات ، پيتكيريس وكوك .

في أمريكا : كندا والأرض الجديدة ، وفي أمريكا الوسطى ، مستعمرة هوندوراس الإنكليزية ، وبعض جزر الآنتيل ، ونقاط استناد تتدرج من جزر فوكلاند حتى جزر برمودا .

في إفريقية : مستعمرة الكاب والناتال ، ومؤسسات غامبيا وسيراليون ، وساحل الذهب ، وجزيرة الصعود ، وجزيرة القديسة هيلانة ، وجزيرة موريس .

وفي البحر المتوسط ، لم يكن لنقاط الاستناد طابع استعماري ، وعدا ذلك كان لبريطانيا مصالح اقتصادية في كل مكان تقريباً ، وخاصة في الصين وفي أمريكا الجنوبية .

وهنا يوضع سؤال : هل من الضروري للحفاظ على دور بريطانيا العظمى وجاهها في العالم ، أن تزيد مجالها الاستعماري أو حتى تحافظ عليه بكامله بعد أن اكتسبته من قبل ؟.

لقد أبدى الرأي الإنكليزي ، نحو (١٨٦٠) ، بعض التردد أمام التوسع . ففي ذلك الحين كان الرأي محباً للسلام ، ويجهل التعصب العرقي (الشوفينية) وكان شعوره أن بريطانيا لها المكانة الأولى في العالم بنفوذها الاقتصادي وبفضل طرقها وأساليبها ومذهبها في المبادلة الحرة . ويتساءل في هذه الظروف ما إذا كان حقاً من الضروري كسب مستعمرات جديدة ، بل وحتى الحفاظ على كل المستعمرات الحالية .

لقد دعم هذه الأطروحة (النظرة) في (١٨٦٢-١٨٦٣م) الأستاذ في جامعة أوكسفورد ، غولدوين سميث Gololwin Simeth في صحيفة (ديلي نيوز Daily News) . فهو يعتبر أن العدد الصالح من الممتلكات الإنكليزية ، مفيد ، بسبب سياسة المبادلة الحرة التي اتبعتها بريطانيا - العظمى . ويرى أن إنكلترا لا تجني فوائد مالية من مستعمراتها ، بل العكس فهذه المستعمرات من الممكن أن تجرها في تعقيدات دولية .

حتى إن سميث ذهب إلى تفضيل التخلي عن مضيق جبل طارق ، وطلب بأن أوستراليا وكندا تؤمنان وجودهما بنفسهما ، ومن الواضح أن هذا الرأي نظرية (أطروحة) مفرطة وتتجاوز الحد .

ومع ذلك ففي الأوساط السياسية ، انتشر الرأي بأن يوماً سيأتي تنفصل فيه حتماً عن البلد الأم ، عندما تبلغ نضجها الاقتصادي والسياسي .

كان هذا رأي (ريتشارد كوبدن Richard Cobden) ، أبي المبادلة الحرة ، و (جون برايت John Briyht) و (روجرز Rogers) نائب الأمين الدائم للمستعمرات ، وقد كتب هذا : « إن مصير مستعمراتنا أن يكون مستقلاً » . وأضاف « يجب أن نرجو فقط أن يكون الإصلاح أيضاً ودياً ما أمكن » .

ولكن هذه النزعة لم تدم ، فمنذ (١٨٦٦) أعلن رد الفعل ، وظهر بنشر كتاب (السير شارل ديلك Sir Charles Dilke) (بريطانيا العظمى الأعظم) .

وفي (١٨٦٨) ، أنشئ معهد المستعمرات الملكي في لندن ، وكان يناضل ضد فكرة التجزئة الحتمية لقسم من الإمبراطورية الإنكليزية .

وفي (١٨٧٢) انضم دزرائيلي ، زعيم المعارضة ، إلى هذه الحركة وطالب بدعم و (تقوية) الإمبراطورية .

وسيتضح برنامج التوسع بعد (١٨٨٠) وكان هذا بفضل التأثير الذي مارسته بعض الكتب مثل كتب (سيلي Seeley) و (وفروند Fronde) خاصة .

وفي (١٨٨٤) ظهر كتاب سيلي (توسع إنكلترا) .
كان سيلي أستاذاً في جامعة كامبريدج ودعم النظرية القائلة بأن « إنكلترا لا يمكن أن تعتبر كدولة أوربية بسيطة ، وإن المستعمرات جزء من بريطانيا العظمى ، وليست إلا امتداداً للأمة الإنكليزية » .

وفي (١٨٨٦) كان كتاب (فرود Fraude) ، (أوسيانا Océana) أو (إنكلترا ومستعمراتها) قصة رحلة دراسة في المستعمرات .

ويصرح فرود (بأن المستعمرات مفيدة وضرورية من وجهة النظر التجارية ، وأنها تساعد الشعب الإنكليزي على الهجرة ، وتفتح له سطح الأرض » .

تقدم المذهب الإمبريالي :

يتأسس هذا المذهب على الحجج الآتية :

١ ـ الحجة التجارية :

أ ـ التجارة تتبع العَلَم ، ففي الأقاليم التابعة لإنكلترا يفضل السكان البضائع من مصدر إنكليزي .

ب ـ إذا لم تكسب إنكلترا الأقاليم الجاهزة الجديدة ، فإن دولاً أخرى ستستولي عليها . وفرنسا وألمانيا تنزعان إلى سد مستعمراتها في وجه التجارة الخارجية ، وإذا استولى أحد هذين البلدين على أقاليم جديدة ، فإن هذه الأقاليم ستسد في وجه التجارة الإنكليزية .

جـ ـ إن إنكلترا حالياً دولة مبادلة حرة ، وإذا تخلت يوماً ما عن مذهب المبادلة الحرة ، فإن إقليمها الاستعماري سيكون مفيداً جداً لها ، لأن الإمبراطورية مع البلد الأم ، تشكل كلاً اقتصادياً .

٢ ـ الحجة الاستراتيجية :

الإمبراطورية الإنكليزية غير متواصلة ، والارتباط بين الأقاليم المبعثرة مؤمن بالمواصلات البحرية ، والتفوق البحري لإنكلترا هو قضية سفن ، ولكن أيضاً قضية نقاط استناد .

ونقاط الاستناد هذه لا غنى عنها :

ـ للتموين بـ (المحروقات ، والمؤن ، والذخائر) .

ـ للمراسي (لأن السفن يجب أن تجـد فيهـا أحـواضـاً لإصـلاحهـا ، وترميمهـا ورتقها) .

أما نظام نقاط الاستناد فيجب أن يحافظ عليه لينمو فبفضلـه تحرس طرق الملاحة البحرية .

٣ ـ الحجة العاطفية :

هي الاقتنـاع بتفـوق العرق الإنكليزي عنـدمـا يكـون القصـد عمـلاً استعماريـاً ، والموهبة الاستعمارية الخاصـة بالشعب الإنكليزي هي فكرة رسالـة ، وعلى الإنكليز أن يؤدوها في العالم حيث يجب أن يأتوا بالحضارة .

علماء الاجتماع :

لقـد وضحت هـذه الفكرة في (التطور الاجتماعي) لـ (بنيـامين كيـد Benjamin Kiold ١٨٩٦) الذي يوسع فكرة رسالة الشعب الإنكليزي ، وقد دعم هذا الرأي نفسه في (١٩٠٢) من قبـل (ويلكينسـون Wilkinson) الصنـاعي البريطـاني ، والقصد ليس أرباحاً تتحقق لإنكلترا ، وإنما رسالة وواجب يجب أداؤهما .

الأدباء :

في (١٨٩٠) ظهرت (أغنيـة الإنكليز) لمؤلفهـا (كيبلينـغ Kipling) وهي نشيد للطاقة الإنكليزية .

الرجال السياسيون :

لقـد صرح (جـوزيف تشـامبرلن Jaseph Chanlzin) الـذي كان دوره هـامـاً في التـاريخ الاستعماري الإنكليزي ، بقولـه في (١٨٩٥) : « العرق الإنكليزي أعظم من كل العروق الحاكمة التي رآها العالم في أي وقت مضى ، وأضـاف في (١٨٩٧) ، بـأن الإنكليز يملكون هبة تدعو إلى الإعجاب لأجل الاستعمار ولذا عليهم رسالة يجب أن يؤدوها » .

وعنـد (ميلنر Milner) ، وعنـد (كـورزون Curzon) ، نجد حالـة فكريـة مشابهة .

رجال الأعمال :

(سيسيل رودز Cecil Rhodez) رجل الماس والذهب في أمريكا الجنوبية كان أنغلو ـ ساكسونياً مثالياً مفعماً بتفوق العرق الإنكليزي ، ويريد أن يرى إنكلترا مستعمرة إفريقية كلها ، وفلسطين ، والعراق ، بل وحتى .. أمريكا الجنوبية .

العسكريون :

كان اللـورد (ولـزلي Wolseley) قـائـداً عـامـاً للجيش الإنكليزي في عـام (١٨٩٦) ، وقـد صرح بقولـه : « ليس لي إلا هـدف واحـد ، وهو الحفـاظ على عظمـة إمبراطوريتنـا ... إنني مقتنع بقوة أننـا بهذا السبيـل نعمـل لمصلحـة المسيحيـة (العالم المسيحي) ، والسلام ، والحضارة وسعادة الإنسانية عموماً » .

وبعـد (١٨٩٠) ، وجـدت الفكرة الإمبريـاليـة تحت شكل (تـوسعي) عنـد المحافظين ، والراديكاليين (جـوزيف تشـامبرلن) والأحرار الإمبريـاليين (روزبرغ Rasebesy) .

أمـا الشيـوخ الأحرار مثـل (غـلادستـون Elodstone) فقـد تجـاوزهم الأحرار الإمبريـاليين في (١٨٩٥) ، وكان هؤلاء يسيطرون على حـزب الأحرار ، على الرغم من بعض المقاومة ، لأنه كان للإمبريالية الإنكليزية نجاح في أوساط الجماهير .

وكانت الصحف إمبريالية ، وقـد لاقت والمكتبـات نجاحـاً بقصص رجـال الإدارة والضباط الذين يخدمون في المستعمرات .

وفي (١٨٩٥) سجلت الانتخابات العامة نجاح حزب الاتحاديين ، حلف المحافظين والراديكاليين والأحرار الإمبرياليين ، وهذا يعني ظفر ائتلاف (التوسعيين) .

٢ ـ في فرنسا :

كانت القضية أكثر تعقيداً لأن تطور الرأي العام لم يكن مستمراً .

أ ـ بين (١٨٧٠ و ١٨٨٠) كانت حالة الرأي ضد الاستعمار .

١ ـ يحذر من سياسة التوسع ، وظلت الأنظار مثبتة على خط الفوج الأزرق .

وقد صرح (ديروليد Deraulede) القومي بكامله ، فقدت طفلين وتقدمون لي عشرين خادماً .

٢ ـ رد فعل ضد سياسة المغامرات التي سلكها نابوليون الثالث ، وقد أخفقت سياسة نابوليون الثالث هذه ، وشجبت أيضاً بمجموعها (لأن ذكرى قضية المكسيك ما زالت ماثلة في الأذهان) .

٣ ـ الخوف من تعقيدات خارجية ، الخوف من ألمانيا ، وهذا ما يوضح موقف (تيير thier) في قضية (تونكن Tonkin) في ١٨٧٢ .

٤ ـ كان معظم الاقتصاديين يعتبرون أن الاستعمار مصدر لنفقات غير نافعة .

إلا أن (بول لوردا بوليو Poul Leroy Beaulieu) شذّ عن غيره ففي (١٨٧٤) دعم في كتابه (الاستعمار عند الشعوب الحديثة) النظرية التوسعية .

ب ـ بعد (١٨٨٠) تقدمت فكرة التوسع ولكنها عرفت علواً وهبوطاً أما الأدوار النشيطة فكانت :

١ ـ ١٨٨٠ ـ ١٨٨٥

٢ ـ ١٨٩٠ ـ ١٨٩١ إلى ١٩٠٤

١ ـ من ١٨٨٠ إلى ١٨٨٥ ، في هذا الدور كان (جول فرّي Jules Fery) الشخصية المسيطرة . فهو الذي حقق التوسع في : أنّام ، وتونس ، ومدغشقر ، والكونغو مع

حملات (برازّا Braezza) الأولى . وأسس مذهب التوسع الاستعماري . ولكن أيضاً مذهب توسع النفوذ الفرنسي .

وفي خطابه في تموز (١٨٨٥) ، وفي (١٨٩٠) ، في مقدمة (توكن والوطن الأم) وسع بعد فوات الأوان ، نظرياته .

١ ـ الباعث الاقتصادي نفسه كما في بريطانيا العظمى :

إن السياسة الاستعمارية لا غنى عنها لبلد ينمو صناعياً ، إنها نتيجة السياسة الصناعية .

ومن وجهة النظر الصناعية ، أجبر دخول ألمانيا الولايات المتحدة المسرح السياسي فرنسا مثل إنكلترا ، على البحث عن منافذ جديدة وزبائن جدد .

وصرح جول فيري : « السياسة الاستعمارية ، من وجهة النظر الاقتصادية ، هي صمّام الأمن ، والاستهلاك الأوربي أشبع ، ولذا يجب البحث عن منافذ ، وألا طامّة كبرى وتصفية اجتماعية » أي إفلاس اجتماعي .

٢ ـ الحجة الاستراتيجية :

إن بحرية الحرب الفرنسية بحاجة إلى نقاط استناد وتمدين ، ولهذا كان يجب أن تكون تونس وكوشنشين لفرنسا ، ويجب أن تكون لها مدغشقر .

٣ ـ حجة الوجاهة :

إن فرنسا لا يمكنها ألا تهتم بشؤون العالم ويكون لها سياسة انمحاء ، وبإشباع سياسة الانمحاء هذه ، تتنازل فرنسا عن صفتها دولة عظمى ، ونرى إيطاليا تحل في تونس ، وإنكلترا في مدغشقر وفي تونكن . ومع ذلك توجد عقبة لفكرة التوسع وهي ذكرى (١٨٧١) والألزاس واللورين .

ولكن فرنسا بحق يجب ألا تستسلم في تأمل هذا الجرح ، وإلا ستدخل في طريق الانحطاط وتسقط إلى المنزلة الثالثة أو الرابعة .

٤ ـ وأخيراً إن فرنسا لا يوجد عندها فائض من السكان ، ولـذا ليست بحاجة إلى مستعمرات استيطـان ، وإنما مستعمرات استغلال « إذ لا حـاجـة إلى فـائض السكان للاستعمار ، إن فائض رؤوس الأموال يكفي » .

وفي (٢٠ آذار ١٨٨٥) أقبل جول فري على يـد كلنمصـو وخطبـاء اليمين ، وسجلت سياسة التوسع عندئذ فترة توقف .

ب ـ وفي (١٨٩٠) وجد عودة للمذهب التوسعي ، وهذه العودة يعود تاريخها إلى الحلف الفرنسي ـ الروسي (حلف أبرم شكلياً في ١٨٩١ ، وقطعياً في ١٨٩٣) .

وفي الواقع إن خصوم التوسع الاستعماري كانوا يخشون على فرنسا من ضعف خطر على فرنسا ، ولاسيما أنها كانت معزولة ، وبعـد إبرام الحلف الفرنسي ـ الروسي فقـدت هذه الحجة قسماً واسعاً من قيمتها . وبعد وفاة جول فرّي في (١٨٩٣) وجد رجال جـدد يـدافعون عن المـذهب التوسعي ، من وزراء مثل (غبريل هـانوتـو G. Hanotouy) ، ورجال سياسيون مثل (أ . ايتين E. Etienne) .

وفي (١٨٩٠) تألفت لجنة إفريقية الفرنسية .

كان غيريل هانوتو رئيس مصلحة في وزارة الشؤون الخارجيـة في (١٨٩٢) وأخـذ يهيء مع (مـانجن Manjin) و (مـارشـانـد Marchant) خطـة وبموجبهـا تطلق الاكتشافات الكبرى .

إيتين كان من ١٨٨٧ إلى ١٨٩٢ مساعد أمين الدولـة في المستعمرات ، ثم ترأس لجنة القضـايـا الاستعماريـة ، وكان على رأس (الحزب الاستعماري) وفي أيـار ١٨٩٢ ، دل في خطـاب بمجلس النواب ، على أن كل القسم من إفريقيـة المحصـور بين الجـزائر ، وبحيرة تشاد وساحل الأطلسي يجب أن يصبح منطقة فرنسية .

ما هي حججه لصالح التوسع ؟

يجب العمل لإعطاء منافذ جديدة للمحاصيل الفرنسية ، وإلا فإن الدول العظمى ستعمل قبل فرنسا . وأخيراً يجب العمل لتأمين جاه فرنسا ، ويقول إيتين : « إن تشكيل الإمبراطورية الاستعمارية يبقى المجد الذي لا يمحى للجمهورية الثالثة » .

وإلى جانب (لجنة إفريقية الفرنسية) قام رجال مثل (فوغبه Vägué) ، و (بوتمي Bautmy) ، ورجال سياسيون مثل (ف. فور Faure) واقتصاديون مثل (لوروا بوليو Leroy Beoulieu) ، وعسكريون أخيراً مثل (بورنين-ديبورد Bargnis-Deoborde) أخذوا يشجعون بث الفكرة الاستعمارية بالدعاية ، وبمقالاتهم التي تغذي الصحافة الكبرى .

ولكن يوجد أيضاً مقاومات ، وستزداد هذه المقاومات بعد (١٩٠٤) ، وتعبأ في أوساط الحزب الاشتراكي وفي الجناح الأيسر للحزب الراديكالي مع (أوجين بيللوتان Eugène Palletan) الذي أبلغ عن ائتلاف بين المضاربين المبشرين ، وتأسست هذه المقاومة على وجهة نظر أخلاقية .

إن الاستعمار يؤدي إلى استعمال طرق الإبادة ، والسلب والنهب ، وإفساد أخلاق سكان المستعمرات الأصلاء بإدخال الكحول إلى المستعمرات .

أما الرأي العام فكان بادئ بدء مناوئاً ، وبالتالي أقل مما كان عليه ، ولكنه لم يتبع أبداً بمصلحة واقعية المسائل الاستعمارية ، وكانت لجنة إفريقية الفرنسية ، تضم فقط ٤٠٠٠ عضو ، في حين أن الجمعية الاستعمارية الألمانية كان تضم في ألمانيا عدة مئات الألوف المنتسبين .

كيف نفسر هذا التحفظ ؟

إن سياسة التوسع لم تبد في فرنسا كما بدت في إنكلترا حيث كانت جوهر السياسة الخارجية .

أما بالنسبة إلى فرنسا فقد كانت السياسة القارية واقعاً ملحاً ، وكانت القضية معرفة ما إذا كان من الممكن لفرنسا أن تقوم بسياستي جبهة ، إذا كانت قادرة على أن تجابه جهتين معاً ، وقد كتبت نشرة إفريقية الفرنسية في (١٨٩٨) أن السياسة الاستعمارية تجبر فرنسا على البحث على القارة عن الأمن أو حتى على مساندات ، وإلا فلن يكون العمل الاستعماري إلا سلسلة مغامرات خطرة .

وهذا ما يوضح موقف جول فرّي وهانوتو اللذين قبلا تعاوناً عرضياً مع ألمانيا ، لأنهما يقدران أن من الضروري تأمين طمأنينة فرنسا على القارة لتساعدها على ممارسة سياسة توسع .

٣ ـ ألمانيا :

لم يكن لألمانيا تقليد استعماري ، كما لفرنسا وإنكلترا ، ومع ذلك كان يوجد منذ (١٨٤٢) جمعية استعمارية في هامبورغ ، وكان هدفها إنشاء وكالات تجارية ، وقبل (١٨٧٠) كانت جماعات المبشرين الألمان تبذل جهودها في بعض نقاط من إفريقية .

وقد أسست مدينتا (بريم Brême) و (هامبورغ) وكالات على السواحل الغربية والشرقية لإفريقية . وفي خارج أوربة تشكلت نُوى ألمانية بفضل الهجرة ، في أمريكا الشمالية ، وفي أمريكا الجنوبية ، وخاصة في البرازيل .

ووجدت روابط واقع بين الدول الألمانية وهذه الفئات من المهاجرين ، ولكنها لم تستطع أن تخدم كقاعدة لتوسع استعماري .

وحتى (١٨٧٠) لم تهتم الدول الألمانية بسياسة التوسع .

كيف تشكلت فكرة التوسع هذه ؟

١ ـ بين (١٨٧٠) إلى (١٨٨٤) كانت السياسة الألمانية سياسة قارة فحسب ، وكان بسمارك يصرح آنئذ : « مادمت مستشاراً فلن نقوم بسياسة استعمارية ، وكانت أعماله

تتفق مع كلامه ، وفي (١٨٧١) طالب تجار ألمان بالكوشنشين لألمانيا ، ولكن بسمارك رفض ، إنه لا يريد مستعمرات ، لا لأنه يعتبر التوسع الاستعماري غير مفيد ولا طائل تحته ، ولكنه في ذلك الحين يرى بأنه غير مناسب وفي غير أوانه ، وكان يعتبر بأنه عنده ما يكفي للعمل في أوربة ، ومن جهة أخرى يخشى عداء إنكلترا إذا زج نفسه في سياسة استعمارية .

٢ ـ **من ١٨٨٤ إلى ١٨٩٠** اقتنع بسمارك بفكرة كسب مستعمرات ؛ وهذا ما جرى منذ (١٨٨٤ و١٨٨٥) في إفريقية (جنوب غربي إفريقية ، وتوغو ، وكمرون ، ثم في إفريقية الشرقية) وفي المحيط الهادي (جزء من غينة الجديدة ، وأرخبيل بسمارك وجزر مارشال) .

إن إنشاء الإمبراطورية الألمانية يؤرخ من هذا الدور ، ولم يتم إلا قليلاً فيما بعد : جزر (ساموآ Samoa) جزئياً في (١٨٩٩) ، وجزر (كارولين في ١٨٩٩) .

على أن ضغط دعاية العصبة الاستعمارية ، التي أنشئت في (١٨٨٢) لا تكفي لإيضاح تحول بسمارك ، لقد قبل هذا التغير في السياسة ، لأن الظروف ملائمة ، فقد لاقت بريطانيا العظمى عوائق استعمارية ضخمة (قضية الخرطوم) ، ولذلك لم تكن لتخيف في ذلك الحين .

وأخيراً ، من وجهة النظر الداخلية ، في (١٨٨٤) لم يكن بسمارك بحاجة إلى قوميين أحرار ، وتغيرت أكثريته ، ولذلك كان أكثر حرية للعمل .

ومع ذلك ، ظلت السياسة الاستعمارية ملحقة بالسياسة القارية التي وحدها سهم بسمارك بحق .

٣ ـ **بعد سقوط بسمارك في ١٨٩٠ بدأ دور جديد** : أراد رجال جدد أن يعطوا لألمانيا دوراً أهم مما كان في العالم ليس في أوربة فحسب .

كان غليوم الثاني يريد أن يسلك سياسة عالمية ويريد أن يوسع السياسة الألمانية ، ويدخل ألمانيا في سياسة التوسع ، وفي (١٨٩٦) صرح إلى الجمعية الاستعمارية بقوله : « على الإمبراطورية الألمانية أن تنمو إمبراطورية عالمية » .

وقد دعمت هذه النزعة حركة رأي نشيطة : الجمعية الاستعمارية الألمانية ، وعصبة الجامعة الجرمانية التي أنشئت في برلين في (١٨٩١) على يد (ك. بيترس K. Peters) .

كان بيترس استعمارياً ، ومكتشفاً ، وفي (١٨٨٦) أنشأ (عصبة لتنمية المصالح الألمانية فيما وراء البحار) .

وفي (١٨٩٣) ، ناب عنه (هاسه Hasse) الأستاذ في (ليبزيغ Leipzig) ، وهذا الأخير نفسه حل محله في ١٩٠٨ (كلاس Class) الذي كان أيضاً على رأس العصبة في (١٩١٤) .

وأخذت هذه العصبة الجامعة الجرمانية تعمل في أوساط رجال الأعمال وفي الأوساط السياسية أيضاً .

وفي الريخشتاغ ، وجد حتى ٨٤ عضواً من العصبة ، وهذا يعني $\frac{1}{4}$ ملاك الريخشتاغ .

☆ ☆ ☆

إن فكرة التوسع تستند إلى :

١ ـ بواعث عاطفية .

٢ ـ بواعث اقتصادية .

١ ـ البواعث العاطفية :

إن التوسع خارج أوربة ظاهرة حيوية ، فقد كتب (هاس Hass) في كتاب

(السياسة العالمية) ، الذي ظهر عام (١٩٠٥) في هذا الموضوع : « التوسع مرحلة ضرورية في نمو منظمة حية وسليمة » .

هذا التوسع يمكن أن يأخذ إما الشكل (الاستعماري) ، أي شكل (الهجرة) (مستعمرات دون عَلَم ، تشكيل نواة ألمانية في الخارج) ، وإما شكل منطقة نفوذ اقتصادي ، ولكن يجب على ألمانية أن تمارس توسعاً ، ولها الحق في أن تسيطر على الشعوب ذات ثقافة أدنى .

وصرح هاسّ أيضاً :

« يجب على ألمانية أن تطالب بأن أي تغيير في حالة المتلكات بين شعوب العالم الكبرى ، لا يمكن أن يحصل دون أن تعطي ألمانية موافقتها » .

في كانون الثاني (١٩١٤) صرح المستشار (بتمان هولويغ Bethman Hollweg) إلى السفير الفرنسي في برلين (جول كامبون Jules Camban : « التوسع لا غنى عنه لكل بلد يعظم » .

٢ ـ **البواعث الاقتصادية :**

الحجة الأولى : إن السوق القومي الألماني لا يكفي مطلقاً حاجات المنافذ والمواد الأولية ، وخاصة بعد (١٨٩٣ ـ ١٨٩٥) عندما أخذ النمو الصناعي الألماني أكبر سعة من ذي قبل .

وعلى التجارة الخارجية أن تنمو وإلا فستعرض الصناعة الألمانية لأزمة خطيرة .

الحجة الثانية : التجارة تتبع العَلَم . ولذا يجب أن يدخل إلى البلاد الجديدة نظام اقتصاديٌّ يجنب المنافسة الخارجية ، وهذا التوكيد كرره غالباً وزراء مثل (درنمبرغ Dermburg) ، وأصحاب بنوك (مصارف) ، وصحفيون وناشرون مثل (روورباخ Rohrbach) . وقد عرف كتاب (الفكرة الألمانية في العالم) الذي صدر في (١٩١٢) ، نجاحاً عظيماً ، وقد طبع منه ٥٠٠٠٠ نسخة .

ولكن الصعوبة هي أن ألمانيا جاءت متأخرة جداً ، لأن (الأراضي الشاغرة) قد أخذت كلها تقريباً . ولذا لا يمكن لألمانيا أن تكون لها إمبراطورية استعمارية كبرى ، ولا يمكن أن تشكلها إلا على حساب البلاد الأخرى (لقد فكرت مع ذلك بخصوص المستعمرات البرتغالية والكونغو البلجيكية) .

ولكن ألمانية يمكن أن تعمل بوسائل غير مباشرة ، فحتى (١٨٨٠) ، دعا وجود نوى مهاجرين في جنوب البرازيل إلى الأمل بممارسة نفوذ سياسي في هذه المناطق ، ولكن هذه الطريقة بليت ومضى عهدها ، ونقص عدد المهاجرين عندما أصبحت ألمانية دولة صناعية عظمى .

وهناك طريقة أخرى لألمانية تقتضي وجود (مناطق نفوذ) في البلاد الجديدة التي ليس عندها صناعة من نموذج حديث .

لقد نظرت نحو إفريقية ، ولكن فرنسة وبريطانية العظمى قد استقرتا فيها من قبل ، ثم اهتمت بالقضية المراكشية ، وطالب أنصار الجامعة الجرمانية بأن تستقر وتتوطد ألمانية في منطقة (سوس Saus) ، وفي (١٩١٣) اهتمت بقضية إفريقية الوسطى .

واتجهت بأنظارها نحو الشرق الأقصى ، ولكنها اصطدمت بالمنافسة الإنكليزية ، ومع ذلك حاولت في (١٨٩٨) أن يكون لها قدم في الصين (شانتونغ) .

ولكنها كانت تبحث خاصة عن مجال عمل لم يطرقه الأوربيون بعد . وفي (١٨٩٠) ، كانت آسيا الصغرى تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية ، ومازالت بعد قليلة النمو ، وقد وسع (نومان Nouman) في كتابه (آسية) هذه الفكرة ، وهي أنه يجب على ألمانية أن تنظم آسية الصغرى .

وفي (١٨٩٦) نشرت عصبة الجامعة الجرمانية كراساً بعنوان : (حقوق ألمانية في

الإرث التركي) ، وفيه يطالب بآسية الصغرى كلها في حال تقسيم الإمبراطورية العثمانية .

ولكن هذا البرنامج التوسعي لم يوافق عليه ويجند في كل أجزائه ، لقد اصطدم بمقاومة حزب الوسط الكاثوليكي ، الذي انتقد أصول وطرق الاستعمار الألماني (في ١٩٠٦ ـ ١٩٠٧) .

وكذلك أيضاً بمقاومة الاشتراكيين المعادين مبدئياً للسياسة الاستعمارية ، ومع ذلك كان الجناح الإمبريالي مشجعاً لسياسة توسعية ، وكان زعيم هؤلاء الإمبرياليين (جيرارد هيلدويراند ujerard Hildebrand) الذي سيطرد من الحزب في (١٩١٢) .

وعلى الرغم من أن الحكومة الإمبراطورية كانت مشجعة للتوسع فقد أخذت لحسابها برنامج الجامعة الجرمانية . لقد كانت على اتفاق مع عصبة الجامعة الجرمانية في قضية آسية الصغرى ، ولكنها لم توافق على المسألة المراكشية ، إلا أنه على الأقل كان للعصبة نفوذ عظيم على الرأي وعلى الجمهور الكبير ، وظل الأميرال (فون تيربيتز Von Tirpitz) مبدع الأسطول الألماني ، على اتصال دائم معها .

٤ ـ روسية

كانت روسية أقل اهتماماً من غيرها لأن الأهداف العظمى للسياسة الروسية لم تكن في خارج أوربة ، لقد كانت تهتم بقضية الإمبراطورية العثمانية خاصة ، وترغب في إعادة النظر في قضية المضائق (البوسفور والدردنيل) وتهدف إلى تأسيس النفوذ الروسي في البلقان .

وفي (١٨٧٠) أعدّ مذهب الجامعة السلافية (أي التضامن بين جميع الشعوب السلافية) ، وإذا كان له نفوذ في أوساط كبار الموظفين ، إلا أن الحكومة مع ذلك لم توافق عليه .

وبالنسبة للسياسة الروسية ، كان النشاط خارج أوربة ثانوياً ، ولكن عندما سارت القضايا البلقانية بشكل سيء ، اتجهت روسية نحو التوسع خارج أوربة ، في شرقي آسية ، وفي تركستان .

ومنذ زمن طويل كان لروسية قواعد عمل في آسية ، ومنذ (١٥٨١) اجتازت نهر الأورال ، واحتلت سيبريا خلال القرن السابع عشر ، وفي بداية القرن الثامن عشر توصلت إلى المحيط الهادي ، وفي (١٨٦٠) أوجدت قاعدة ڤلاديڤدستوك الهامة ، ولكن لا يوجد صلات سهلة بين هذه القواعد والإمبراطورية الروسية بسبب المسافة ونقص المواصلات .

وانطلاقاً من (١٨٦٠) كان فتح تركستان ، وفي (١٨٧٤) كان الروس على تخوم أفغانستان ، ولم يستطع الروس الذهاب إلى أبعد من ذلك ، لأن أفغانستان كانت منطقة نفوذ إنكليزية ، ولذلك وجهوا جهودهم نحو شرقي آسية .

وفي (١٨٩٠ ـ ١٨٩١) بدأت سياسة التوسع هذه تتوضح ، وكانت الدوافع التي استند إليها نوعين : دوافع سياسية ودوافع اقتصادية .

١ ـ الدوافع السياسية :

إن روسيا التي تضمّ كتلة بشرية عظيمة لها رسالة تاريخية ، وعليها أداؤها . وفي أوربة ولّد التوسع في البلقان خيبات ، وكان على روسيا من (١٨٧٨) إلى (١٨٩٠) أن تتجه أيضاً نحو الشعوب الآسيوية .

وصرح الأمير (إختومسكي Ikhtomski) ، صديق نيقولا الثاني بقوله في هذا الموضوع : « إن الروس أقرب من غيرهم إلى الآسيويين من وجهة نظر العرق والحضارة ، وهذا مالم تكنه الشعوب الأوربية الأخرى » .

٢ ـ الدوافع الاقتصادية :

إن الأرباح الرصينة يمكن أن يؤمل فيها في آسية ، حيث توجد مناجم للاستثمار

وخاصة في مانشوريا لوجود الحديد والفحم ، وستجد روسيا أخيراً في آسية منفذاً لصناعتها الوحيدة التي لها بعض الأهمية ، وهي الصناعة النسيجية في (دونيتز Donetz) .

ووسع هذه النظرية نحو ١٩٠٠ رجال الأعمال ، خاصة (بيزوبرازوف Bezobrazoff) الذي سيكون في أصل الحرب الروسية ـ اليابانية .

وفي (١٨٩١) اتخذ القرار بتحقيق خط عابر سيبريا ، وهذا القرار يبرهن على نية روسية العمل في الشرق الأقصى ، (وكان على خط عابر سيبريا أن يوفر لها الوسيلة لنقل الجيوش والمؤن وبدونها يكون كل عمل مستحيلاً) .

ونتساءل أخيراً ما هو الهدف النهائي للتوسع الروسي ؟

يجب على خط عابر سيبريا أن يؤدي إلى ڤلاديفوستوك ، ولكن هذا الميناء يجمد أربعة أشهر في العام ، وهذا الأمر يؤدي بالروس إلى أن يحاولوا إيجاد قاعدة ملائمة في الشرق الأقصى ، وكانت هذه القضية قضية ميناء في (مياه حرة) في مياه حارة . فهذا الميناء تم البحث عنه على شاطئ كوريا ومانشوريا ، وهنا كانت الفكرة المركزية للسياسة الروسية .

وهكذا ستكون مدفوعة في (١٨٩٦ ـ ١٨٩٨) لأن تلزم نفسها في سياسة ستعطيها (بور آرثر Port Arthur) ، ولكنها ستثير الحرب الروسية ـ اليابانية وهزيمة (١٩٠٥) ، وعندئذ شهد التوسع الروسي فترة توقف .

٥ ـ إيطاليا :

ما زالت إيطاليا حول ١٨٨٠ دولة (فتية) وخجولة أيضاً ، ووسائل عملها محدودة لأن المال ينقصها ، ولأن رأيها العام لا يبدي أي ذوق للأعمال العسكرية .

كانت عندها فكرة التأسيس في تونس ، ولكن فرنسا في (١٨٨١) استقرت فيها .

وفي (١٨٩٠) وبدافع من (كريسبي Crispi) رئيس مجلس الوزراء آنئذ وقع اختيارها على أثيوبيا (الحبشة) ، ولكنها في (١٨٩٦) أصيبت بنكبة في عدوا .

وبعد (١٨٩٦) لم يهتم الرأي بالقضايا الاستعمارية ، خلال فترة من الزمن ، ومع ذلك فقد تشكل تيار قومي وإمبريالي يرغب بسياسة خارجية نشيطة ، وتطمح بأن يكون لإيطاليا دور هام في العالم ، ويجب أن تعاد إلى إيطاليا قوتها وفكرة التوسع .

١ ـ من وجهة النظر الاقتصادية .

٢ ـ من وجهة النظر الديموغرافية (السكانية) ، يجب توجيه الهجرة نحو البلاد التي يمكنها فيها أن تكون نافعة للأمة الإيطالية .

٣ ـ من وجهة النظر الدينية بذل جهود البعثات الدينية .

وكانت هذه الحركة من عمل فريق محدود من المفكرين ، وكان (غبريل دانّونزو) و (Gobriel ĎAnnanzio) الأب الروحي لهذه الحركة القومية ، ففي (١٩٠٠) نشر بعض المقالات وعرض فيها بأنه يجب إعطاء أخلاق قيمة معنوية جديدة لإيطاليا .

واستأنف هذه الأفكار (كورّاديني Coradini) حواري القومية الإيطالية ، وفي (١٩٠٠) أحدث مجلة ، وأسس جماعات حاول أن يرسخ فيها مذهب القومية الإيطالية ، وقال : يجب الاحتجاج ضد المثل الأعلى لبورجوازية إيطاليا (١٩٠٠) التي ليست كما يقول ، غير فحامة (كبر في السن) وَهَرَم (شيخوخة) ولكن يجب أيضاً مقاومة الاشتراكيين الجشعين والمخربين ، وأخيراً يجب غرس روح جديدة في الطبقات الموجهة .

وندد كورّاديني بموقف الإيطالين أمام الهزائم الاستعمارية في (١٨٩٦) . وقال في

(١٩١١) : « إن إيطاليا أمة على الرغم من أنها حصلت على الاستقلال السياسي منذ (٥٠) عاماً ، فما زالت بعد متعلقة اقتصادياً ومعنوياً بالأمم الأخرى ، هذا ويجب أن يكون روح الواجب وروح التضحية لمصالح الأمة المثل الأعلى لكل واحد منا » .

ما هي السياسة التي نادى بها وامتدحها ؟

ـ يوجد في كل سنة جمهور من الإيطاليين يهاجر في الغالب نحو الولايات المتحدة ، ولذا يجب سوق وتوجيه هؤلاء المهاجرين نحو المناطق التي ستكون فيها إيطاليا سيدة نفسها ، وهؤلاء المهاجرون لن يكونوا على هذا النحو قوة ضائعة وإنما قوة نافعة .

وبالنسبة لإيطاليا ، لم توضع في ذلك الحين قضية العوامل الاقتصادية بشكل مُلح ، وهذا ما يميزها عن فرنسا ، وألمانيا ، وبريطانيا العظمى .
وكانت الحجج الإيطالية على الأغلب حججاً معنوية ، وذلك لأنه كان يجب رفع طاقة ومعنويات الشعب الإيطالي ، وأيضاً حججاً ديموغرافية .

وقد انتقد هذا المذهب القومي والإمبريالي في إيطاليا على يد الاشتراكيين والمفكرين ، ففي رأي (سالفوميني Sàlvemini) ، المؤرخ الحر ، أن إيطاليا لها حاجات داخلية عاجلة أكثر من غيرها ، ويشاركه في الرأي الكاتب (پاپيني Papini) و (بريزّوليني Prezzolini) جماعة الصياح والإشاعة .

أما الحكومة فقد تبنت أصولاً اختبارياً تجريبياً ، ففي (١٩١١) ، استسلمت للحركة التوسعية لأجل حملة طرابلس الغرب ، ولكن هذه الحرب لم تكن شعبية في إيطاليا ، وأيضاً منذ (١٩١٣ ـ ١٩١٤) حدث تراجع للتيار القومي .

لقد كانت هذه الحركة القومية في الغالب صاخبة ، ولكن تأثيرها كان قليل العمق . ومع ذلك أذاعت عدداً من الأفكار التي ستكون جزءاً من المذهب الفاشي ، وكورّا ديني نفسه قدّم نفسه ، في (١٩٢٣) كـ (أب روحي) للفاشية .

الفصل الثالث

الظروف التي سهلت حركة التوسع

إن الظروف التي سهلت حركة التوسع كانت النمو الفائق للعادة لوسائل النقل : النقل البحري والنقل البري .

لقد تسببت هذه الوسائل في تصغير الكرة الأرضية ، لأن مناطق كانت على صلات بعيدة جداً مع أوربة أصبح لها علاقات متتابعة معها أكثر من ذي قبل .

النقل البحري :

لقد كان للنقل البحري أهمية عظمى ، حتى إن العلاقات مع آسيا أخذت تتم خاصة بالطريق البحري ، على الرغم من أن آسيا ليست كتلة واحدة مع أوربة . فبالنسبة لفرنسة كانت ٦٠ إلى ٧٠٪ من وارداتها تتم بالبحر ، نحو ١٩١٠ ، و٧٠٪ لألمانية ، ويعبر عن سعة السفينة بالطوفات ، والطوفو الواحد يساوي ٢,٣ م^{٣} ، ويجب أن نميز بين الطوناج الخام والطوناج الصافي ، والطوناج الخام هو السعة الكلية للسفينة حسب أبعادها ، والطوناج الصافي هو السعة النافعة للسفينة ويعادل نحو $\frac{٥}{٨}$ الطوناج الخام ، وسعة نقل السفينة (١٠٠٠) طونو أي ما يساوي (٢٠٠) شاحنة سكة حديد (واغون Wagon) .

الحالة في ١٨٦٩ :

كان للملاحة الشراعية التفوق على السفن البخارية من حيث الطوناج الكلي الشامل ، والمحاولة الأولى للسفينة البخارية حدثت في (١٧٨٣) في مدينة ليون على نهر الرون .

وفي (١٨٠٧) انطلقت أول سفينة بخارية تستحق هذا الاسم ، ولكن لم يكن القصد بعد إلا ملاحة نهرية وبالتالي لتكون من منافسة السفن الشراعية ، وأيضاً بمأمن من الأمواج .

وفي (١٨٢٨) كانت أول محاولة على البحر .

وفي (١٨٣٠ ـ ١٨٣١) تأسست أول مصلحة نقل منظمة بين مرسيليا والموانى الإيطالية .

كانت هذه السفن معمرة بالخشب ، وهي سفن ذات دواليب ، وظل لها سوارٍ وأشرعة تساعد الآلة (المكنة) أو تقوم مقامها .

وكانت هذه السفن للمسافرين فحسب لأن أسعارها مرتفعة . وفي حوالي (١٨٤٠) حدث أول اجتياز للمحيط الأطلسي بسفينة تجارية بخارية ، ومع ذلك كافحت الملاحة الشراعية ضد الملاحة البخارية ، وفي منتصف القرن التاسع عشر بني مركب شراعي من نموذج جديد وهو (الكليبّر klipper) أي المركب الشراعي السريع . فقد كانت له أشكال ممشوقة طويلة ، وهذا ما يساعد على سرعة أعظم . وما زال بعد مبنياً من الخشب ولكن كانت له درع معدنية واقية ، وكان الشراع عريضاً جداً ، ولكن مجموع صواري السفينة كان أقل ارتفاعاً .

وكانت هذه السفينة تقوم باجتياز شمال المحيط الأطلسي بـ ١٥ أو ١٦ يوماً أي بوقت يعادل وقت السفن البخارية ، وبلغ أحد هذه السفن الشراعية سرعة (١٥) عقدة في اجتياز الأطلسي وهذه السرعة لم تبلغها السفن البخارية في ذلك الحين ، إلا أن الملاحة على البخار تقدمت كثيراً عندما تبنيت المروحة كوسيلة دفع وتمت التجربة العملية في (١٨٣٩) على يد انكليزي .

وفي سنة (١٨٤١) بنى الفرنسي (اغوستن لورمان **Augustin Normand**) في ميناء (لوهافر **Le Havre**) أول سفينة حربية صغيرة مهمتها خفر القوافل البحرية وكانت لها

مروحة ، وتعطي المروحة للسفينة الكثير من التوازن وأفضل مردود في الطقس الرديء .

وتبنيت المروحة في (١٨٦٠) بشكل عادي ، وتوصلت السفن العابرة للأطلسي آنذاك إلى (١٢) عقدة أي ٢٢ ك.م في الساعة .

وفي (١٨٦٥) بلغت سفينة انكليزية (١٥) عقدة ، ولكن أصحاب السفن يرون من بعد ، أن الملاحة على البخار لا تلائم نقل البضائع بسبب سعر الفحم ، ولا يمكنها أن تلائم إلا نقل منتوجات البذخ .

التحويلات الأساسية بين ١٨٦٠ و ١٩١٤ :

كانت هذه التحويلات هي :

١ ـ نمو الأسطول التجاري ، وتفوق البخار .

٢ ـ التقدم التقني في الملاحة .

٣ ـ فتح طرق بحرية جديدة .

١ ـ تفوق الأسطول التجاري :

وفيه كان الطوناج الإجمالي التجاري للعام في (١٨٧٠) أكثر من ١٩ مليون طونج ، وكانت $\frac{٣}{٤}$ هذه للملاحة الشراعية .

وكان لبريطانيا العظمى الصف الأول البعيد للغاية ، ففي (١٨٧٠) بلغ الطوناج (٧) ملايين طونو[1] أي ٤٠٪ من الطوناج الإجمالي .

وكانت فرنسا في الصف الثاني ولكن بمليون طونو .

وفي (١٩١٣) كان الطوناج الإجمالي الخام للعالم أكثر من ٤٩ مليون طونو منها ٤٣ مليون طونو للملاحة على البخار عوضاً عن (٥) ملايين في (١٨٧٠) ، وكانت

(١) الطونو : مقياس دولي للحجم لمعرفة سعة السفن يعادل ٢,٨٣ م^{٣} .

بريطـــانيـــة العظمى في الصف الأول بـ ١٨٦٠٠٠٠٠ طـونـو ، ولكن إذا ضمت الدومينيوتات لبلغت أكثر من ٢٠ مليون طونو أي ٤٣٪ من الطوناج التجاري للعالم .

ألمانية : تأتي في الصف الثاني مع أكثر بقليل من (٥) مليون طونو .

وتأتي **النورويج** في الصف الثالث بـ ٢,٥ مليون طونو .

فرنسا في الصف الرابع بـ ٢ مليون طونو .

ثم تأتي **إيطاليا** والبلاد المنخفضة .

في خارج أوربة :

الولايات المتحدة بأكثر من ٤ طونو .

واليابان بـ ١,٨٠٠٠٠٠ طونو .

إن تفوق بريطانية العظمى هو الذي كوّن جزءاً من نقل بضائع البلاد الأخرى .

وفي فرنسة كان ٥٠٪ من البضائع الداخلة أو الخارجة بالبحر على سفن أجنبية وخاصة على سفن إنكليزية .

وفي ألمانيا كانت النسبة ٤٠٪ .

والحادث الهام كان ظهور ملاحة تجارية جديدة ، الملاحة الألمانية .

وعلى الرغم من التفوق الذي كسبته الملاحة على البخار ، ما زالت الملاحة الشراعية باقية ، في أعالي البحار لبعض النقل . ولنقل البضائع الثقيلة إلى مسافات بعيدة لا تستطيع السفن البخارية حمل أو أخذ ما يكفي من الفحم ، وعلى طريق المحيط الهادي (برأس هورن Horn) كانت السفن الشراعية ذات الـ (٥) صواري ومن ٥ إلى ٦٠٠٠ طونو هي التي تحقق (١٣) عقدة .

ولكن الملاحة على البخار سيطرت بسعة عريضة جداً ، وكانت السفينة البخارية بحاجة إلى طاقم بحارة (ملاحين) أقل من السفينة الشراعية ، وتستطيع القيام بالكثير من الرحلات أكثر من السفينة الشراعية ، وعلى هذا فإن مردودها أعظم .

٢ ـ التقدم التقني :

إن للسفن قدرة نقل وسرعة أعظم ، والنقل منظم بصورة مطردة ونظامية .

أ ـ التقدم في البناء :

أولاً : تعميم البناء بالحديد عوضاً عن الخشب الذي يمدد عملياً طول السفينة إلى ٦٠ متراً .

والخشب يتطلب صيانة صعبة ومتكررة ، وأخيراً ، إن هياكل السفن المبنية من الخشب ثقيلة جداً .

وفي (١٨٢٢) اجتازت أول سفينة حديدية بحر المانش ، ولكن هذا العمل لم يكن إلا محاولة ، وجرت تلمسات كثيرة وامتدت زمناً طويلاً .

وفي (١٨٦٠) تبنت بريطانية العظمى الحديد لأسطولها الحربي ، ومنذ (١٨٧٠) كان كل الأسطول التجاري مبنياً بالحديد .

وهيكل السفينة من الحديد أكثر خفة ورقة ، ويساعد على وفرٍ في المكان ، وباعتباره أكثر مقاومة يتطلب القليل من الإصلاحات .

وانطلاقاً من (١٨٨٠) بنيت السفن من الفولاذ ، وبهيكل أقل سمكاً ، وأمكن الحصول على مقاومة مساوية وعلى الكثير من الخفة .

وفي (١٨٨٥) كان ٥٪ من السفن مبنية من الفولاذ ، وكانت النتيجة لهذا التقدم التقني نمو عظيم للطوناج .

وبالنسبة **لسفن الركاب** ، في (١٨٧٤) كان أعظمها سفينة ركاب انكليزية بوزن ٨٥٠٠ طون .

وفي (١٨٨٤) : ١٠٥٠٠ طـون ، وفي (١٩٠٣) : ٢٦٠٠٠ طـون ، وفي (١٩١٤) كانت أكبر سفينة لألمانية ٥٨٠٠٠ طون .

وفي (١٩١٤) أيضاً كانت إنكلترا تملك (٤) سفن ركاب بأكثر من ٤٥٠٠٠ طون .

وللسفن الكبرى مميزات لأنها تساعد على الاقتصاد ؛ في البناء ، وفي سعر المحروقات ، وفي نفقات طاقم الملاحين .

وأخيراً ، إنها تقاوم بصورة أفضل زمناً طويلاً وتحافظ على سرعتها .

ب ـ تقدم في تقنية الآلات ـ تحسين المراجل (الخلاقين)

في (١٨٩٣) اخترعت العنفة[1] التي تستعمل قوة البخار الحية عوضاً عن الضغط ، وكان أول استخدام لها في (١٨٩٧) ، وقد ساعد استخدام العنفة على تسارع السرعة وعلى اقتصاد في الفحم بنسبة ٢٠ إلى ٢٥٪ ، والعنفات ضرورية لسفن الركاب ولكنها أقل ضرورة لسفن الشحن .

وفي (١٩٠٠) بدأت التدفئة بالمازوت في حيز الاستعمال ، لأن المازوت يطلب عناية أقل ، ويسهل تحميل وشحن المحروقات ، ويساعد على اقتصاد عدد الملاحين (٣ مرات) أقل من عدد الانياريين ؛ البحارة المكلفين بتغذية غرفة الموقد في السفينة التي تستعمل المحروقات ، كما يساعد على قطع مسافة أطول ، وهذا يعني اقتصاد في الزمن واقتصاد في المكان .

وفي (١٩١٤) كان توسع استعمال المازوت ما يزال قليل الأهمية ، وكان على سفن الركاب ١٣٠٠٠٠٠ طون .

جـ ـ تقدم السرعة :

في ١٨٧٤ كان الرقم القياسي للسرعة ١٤ عقدة

(١) العنفة : (Turbine) : أداة دوارة لتحويل قوة الهواء أو البخار أو الماء المندفع إلى طاقة ميكانيكية .

١٨٨٠ كان الرقم القياسي للسرعة ١٨ عقدة
١٨٩٣ كان الرقم القياسي للسرعة ٢٢ عقدة
١٩٠٩ كان الرقم القياسي للسرعة ٢٥ عقدة للسفينة لوزيتانيا البريطانية
١٩١٠ كان الرقم القياسي للسرعة ٢٦ عقدة للسفينة موريتانيا

وسيبقى هذا الرقم القياسي معتبراً حتى ١٩١٤ .
وعلى هذا النحو تمّ اجتياز المحيط الأطلسي عادةً في ٦ أيام عوضاً عن ١٢ يوم في (١٨٧٠) .

د ـ تقدم الاستثمار :

كان هذا الحادث واقعاً أساسياً ، فقد انخفض سعر الطون من الحديد في (١٨٨٠) وفي (١٩٠٠) بسبب طرق أفضل في الصنع ، لأن السفينة المصنوعة بالحديد يمكن أن تدوم ٢٥ إلى ٣٠ عاماً . أما سفن الخشب فتدوم أقل بمرتين ، ولذا فإن استيفاء رأس المال الموظف لأجل البناء اختص بـ ٣,٥٪ ، وأصبح استهلاك الفحم أقل قوة ومن هنا نقص سعر لنقل البضائع والركاب ، بفضل المنافسة بين مجهزي السفن (سَفّانين) وشركات الملاحة .

وبالنسبة لمصالح النقل البحري :

من مرسيليا إلى هونغ كونغ .
في (١٨٧٣) ٣٦٥ فرنك بالطون
وفي (١٨٨٠) ١٧١ فرنك بالطون
وفي (١٩٠٦) ٧٠ فرنك بالطون

وبالنسبة إلى شركة عابرة الأطلسي

كان نقل الحنطة من ميناء لوهافر إلى نيويورك :

في (١٨٨٠) ٢٠ فرنك بالطون

في (١٩٠٠) ١٢ فرنك بالطون

وأسعار المسافرين تناقصت أيضاً ولكن بشكل أقل .

وأصبح تأسيس خطوط منظمة للملاحة ممكناً نظراً لزيادة عدد السفن ولاستعمال السفن البخارية ، وفي ذلك ما يساعد على الوصول والانطلاق في تواريخ ثابتة ومحددة ، وقد سهل بتجهيز الموانى بما يلزم .

اليابان في ١٩٠٠ :

كان عندها ٢٣ خط ملاحة تصل اليابان بالصين ، والهند ، وسيبريا ، والولايات المتحدة وأوربة .

ففي (١٩٠٠) وجد ٥١٧ ميناء خارج أوربة ومتصلة بأوربة بخطوط منتظمة . ويقوم الاستثمار بشركات ملاحة كبرى .

وفي (١٩٠٠) وجد ٢٥ شركة كبرى للملاحة منها :

١٠ إنكليزية

٥ فرنسية

٤ ألمانية

وفي فرنسا كان الشركات مدعومة من الدولة التي تعطي مساعدات مالية لمصلحة البريد ، وفي (١٨٨١) أقر قانون المنح لبناء السفن وكانت المنحة (٦٠) فرنكاً للطونو .

وفي ألمانية لم توجد منح مباشر ولكن منح غير مباشرة ، وشجع وجود هذه الخطوط المنتظمة للملاحة وتخفيض الأسعار افتتاح خطوط جديدة . وسهلت الرحلات ، وأمكن نقل بعض البضائع (حنطة ، والطيور الدواجن وبواكير الفواكه)

من إفريقية الشمالية . وبعد (١٨٨٠) ساعد استعمال سفن الشحن المبردة (المثلجة) على نقل اللحم من الولايات المتحدة .

دور حبال الأسلاك المعدنية الهاتفية تحت البحر : يرجع تاريخ أول فكرة لهذه الحبال إلى (١٨٤٠) ، ولكن التجارب لم تكن مرضية .

وفي (١٨٥١) مدّ أول حبل بين كاليه ودوفر ، ثم حبل نحو الولايات المتحدة ، ومن أوربة نحو إفريقية ، ومن السويس إلى بومبي .

وبعد (١٨٧٠) كان النمو سريعاً جداً ، وفي عام (١٩١٤) وجد ٢٥٧٦ حبلاً تحت البحر تمثل (٥٣١٠٠٠) كم . والقسم الأعظم منها تابع لشركات إنكليزية .

٣ ـ فتح طرق بحرية جديدة :

لقد وجدت قبل (١٨٦٩) طرق بحرية كبرى .

ـ طريق الهند برأس الرجاء الصالح .
ـ طريق من أوربة إلى المحيط الهادي بمضيق ماجلان .

وقد عرفت هذه الطرق القديمة أفولاً يعود إلى فتح قنوات وتسبب في تغير الطرق البحرية عن أماكنها .

أ ـ في (١٨٦٩) فتح قناة السويس .
ب ـ في (١٩١٤) فتح قناة پاناما .

وكان للتنظيمات المالية وتسوياتها والترتيبات السياسية دور هام أيضاً كالتقنية في تحقيق هذه القنوات (راجع دراسة آندريه سيغفريد) .

أ ـ قناة السويس :

هذه الشركة أوجدها وأدارها فرديناند دولسيبس . وقد أعطت الحكومة المصرية الإذن ببناء القناة بعقد إيجار لـ ٩٩ عاماً .

وكان يجب على القناة أن تعود إلى الدولة المصرية في (١٩٦٨) وتتقاضى هذه الشركة رسم عبور ، أما نتيجة فتح قناة السويس فكان منه تقصير المسافات .

١ ـ من وجهة نظر المسافة :

ليڤربول ـ بومبي : برأس الرجاء الصالح ١٠٦٨٠ ميل

بالسويس ٦٦٢٢٣ ميل

أي اقتصاد بنسبة ٤٢٪

ليڤربول ـ ملبورن برأس الرجاء الصالح ١١٨٩٠ ميل

بالسويس ١١٠١٨ ميل

أي اقتصاد ٨٪

٢ ـ من وجهة نظر الزمن :

في (١٨٤٠) من ليڤربول إلى بومبي برأس الرجاء الصالح ، كانت السفينة الشراعية تضع ١٢٠ يوماً ، وفي (١٨٦٠) كانت السفينة البخارية تضع ٨٠ يوماً .

ويعبر أيضاً بالسويس ، ولكن بالقيام بمناقلة من سفينة إلى سفينة في الإسكندرية ، ولكن هذا العمل يسبب تأخيراً مدته ثلاثة أيام وزيادة ضخمة في سعر نقل البضائع .

في (١٨٦٥) : ٢٢ أو ٢٣ يوماً من ليڤرپول إلى بومبي .

في (١٨٧١) : ١٨ يوماً بقناة السويس .

في (١٩٠٠) : ١٥ يوماً بقناة السويس .

والمناطق التي تؤمن مواصلاتها بقناة السويس هي بلاد المحيط الهندي ، وحتى

مدغشقر ، وأوستراليا ، والهند النهرلاندية (الهولاندية) والشرق الأقصى ، وهي مناطق الرياح الموسمية ، وأكثر مناطق العالم المأهولة بالسكان ، ولذا فإن هذه الطريق البحرية أساسية من وجهة النظر التجارية .

ب ـ قناة باناما :

دشنت هذه القناة في (١٥ آب ١٩١٤) ، والفكرة قديمة جداً ، ففي (١٥٢٩) فكر بها الإسبان ، ولكن التحقيق كان مستحيلاً تقنياً .

وفي آخر القرن الثامن عشر استؤنفت الفكرة ، في (١٨٢٤) قلق بوليفار Bolivar منها .

وبموجب معاهدة كلايتون ـ بوليڤار في (١٨٥٠) قررت الولايات المتحدة وإنكلترا أن تهتما معاً بتحقيق قناة پاناما ، ولكن الولايات المتحدة نجحت في التخلص من بريطانية العظمى ، وعدلت انكلترا في (١٩٠١) المشاركة في قناة المستقبل .

ووجد مساران ممكنان :

ـ برزخ پاناما (وهو الذي سيتبنى في آخر الأمر) .
ـ النيكاراغو .

وفي (١٨٧٩) فكر فرديناند دولسيبس بإنشاء شركة لبناء قناة پاناما ، ولكنه أخفق ، فقد بدأ الانهيار في (١٨٨٧) لينتهي في (١٨٨٩) ، وعاودت الولايات المتحدة في (١٩٠٣) من الشركة الفرنسية شراء الأشغال التي بدأت من قبل وحققت تعمير قناة پاناما ، وهذا المشروع حكومي وعمل لحساب الحكومة .

وتمت الأشغال بسرعة كبيرة ، وانتهت القناة في (١٠) أعوام ، وفي (٣آب ١٩١٤) عبرت أول سفينة القناة ، في (١٥آب) كان الافتتاح الرسمي .

وقد ساعدت قناة پاناما على تحقيق وفر في المسافة ، وخاصة نحو الشرق الأقصى .

من ليڤربول إلى سان فرنسيسكو :

١٣٥٠٠ ميل بمضيق ماجلان

٧٨٠٠ ميل بقناة پاناما

من ليڤرپول إلى فالياريزو :

٨٧٠٠ ميل بمضيق ماجلان

٧٢٠٠ ميل بقناة پاناما

من أوربة نحو يوكوهاما وسيدني المسافة بقناة السويس أقصر ، وقناة پاناما أقل أهمية للتجارة الأوربية ، ولكنها خاصة لتجارتين بترول كولومبيا ، ونقل نيترات شيلي .

☆ ☆ ☆

لقد ظلت الطرق البحرية حتى (١٩١٤) تتجه إذن نحو أوربة ، ولكن الأميركيين أنموا دورهم بعد فتح قناة پاناما .

نمو النقل الخاص بالسكك الحديدية والطرق الحديدية :

هذا النمو عظيم خارج أوربة .

١ ـ بناء طرق تغلغل من نقطة من الساحل نحو الداخل (أرداب أي طرق مسدودة) .

٢ ـ بناء شبكات ، بوصل طرق التغلغل هذه بطرق عرضانية .

٣ ـ بناء طرق عابرة للقارات تساعد يقظتها إلى الحياة الاقتصادية .

في ١٨٦٩ ـ ١٨٧٠ :

٨٠٠٠٠ كم من الطرق الحديدية في أروبة ، وفي خارج أوربة ، وخاصة في الولايات المتحدة للشبكة الحديدية بعض الأهمية .

في (١٨٥٨) : ٥٦٠٠٠ ك م .

وفي غيرها من الأمكنة يوجد قليل من الطرق الحديدية .

في أمريكا الجنوبية ١٧٧٠ ك م .

في آسية ٧٣٠٠ ك م (وبصورة أساسية في الهند) .

في إفريقية ١٤٠٠ ك م .

في أوستراليا ١٢٠٠ إلى ١٣٠٠ ك م .

وبالإجمال ١٢٠٠٠ ك م من الطرق الحديدية فقط إذا استثنينا أوربة والولايات المتحدة .

في (١٩١٣) : في العالم ١,٠٢٠,٠٠٠ ك م منها :

٣٤٠٠٠٠ ك م لأوربة .

٤٧٠٠٠٠ ك م للولايات المتحدة وباقي أمريكا الشمالية .

٨١٠٠٠ ك م لأمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى .

١٠٧٠٠٠ ك م لآسية ،

٤٢٠٠٠ ك م لإفريقية .

٣٤٠٠٠ ك م لأوستراليا وأوقيانوسية .

وهكذا فإن نمو الطرق الحديدية ، خارج أوربة وخارج الولايات المتحدة ، ازداد بمقدار ٤٢٥ مرة بين ١٨٠٩ و ١٩١٣ .

وكان هذا النمو من عمل الأوربيين وخاصة في آسية وإفريقية وأوقيانوسية ، والأوربيون هم المجهزون بالتقنيين والعتاد ورؤوس الأموال ، وبالتالي فهم على الأغلب الذين وجهوا الاستغلال . أما الولايات المتحدة ؛ أخيراً ، فقد استنجدت برؤوس الأموال الأوربية .

كيف تحقق نمو الشبكة الحديدية بين (١٨٦٩ و ١٩١٤) ؟

إن هذه الدراسة لا غنى عنها لأجل التوسع الأوربي .

١ ـ القارة الأميركية :

أ ـ الولايات المتحدة :

لقد سيطرت قضية النقليات على الحياة الاقتصادية للولايات المتحدة لضرورة إمكان نقل المنتجات حتى الساحل .

في بداية القرن التاسع عشر كان النقل يجري بالطريق البري . وكان يلزم ٥ ١/٢ أيام للذهاب من فيلادلفيا إلى بيتسبورغ ، ونقل الطون يكلف (١٠) دولارات لأجل (١٠٠) ميل أي حوالي (١٦٠ كم) .

في ١٨٢٠ ـ ١٨٢٥ ، إنشاء قنوات (من الهدسون إلى بحيرة إبرييه إلخ) ، وكان هذا الحادث رئيسياً ، وقد اتبع بنمو الملاحة النهرية على البخار . ولكنه غير كافٍ لأن الطرق التجارية تتوقف أيضاً على مجاري الماء . بيد أن حركة المرور يضايقها الجليد لاسيا وأن هذه الحركة بطيئة . ويساعد نمو الطرق الحديدية على نهوض الحياة الاقتصادية والصناعية .

ففي (١٨٣١) وجد طريق حديدي صغير في بلتيمور ، ونمو الخطوط الحديدية يرجع تاريخه إلى (١٨٤٠) ولا سيا (١٨٥٠) .

وفي (١٨٦٨) وجدت شبكة في المنطقة التي في جنوب البحيرات الكبرى بين شيكاغو وسن لوي .

وفي منطقة الشمال الشرقي من بوستون ، كانت الطرق الحديدية أقل كثافة .

وفي الجنوب يوجد (٥) أو (٦) طرق تغلغل تذهب من الساحل (شارلستون إلخ) ، ويتوغل إلى (١٠٠ كم) في الداخل .

ومن الشمال إلى الجنوب خط مواز للساحل (على مسافة ١٠٠كم من الساحل) يصل هذه الخطوط الجانبية .

ومن الشرق إلى الغرب (٣) خطوط حديدية :

نيو يورك ـــ شيكاغو

نيو يورك ـــ سن لوي

نيو يورك ـــ نوڤيل اورلئان (اورلئان الجديدة) .

ولكن لا يوجد شيء ما وراء المسيسبي ، والقضية التي توضع كانت معرفة ما إذا كان يجب إيجاد خط حديدي عابر للقارة . وفي (١٨٦٢) ، في أوج حرب الانفصال اتخذ القرار بإنشاء خط حديدي عابر للقارة .

وكانت البواعث بادئ بدء من نوع سياسي وهو تحقيق ارتباط بين دول الأطلسي ودول المحيط الهادي ، وفي الواقع ، سابقاً ، كان البريد الرسمي (المتسارع) ليلاً ونهاراً يستغرق ٢٥ يوماً للذهاب من واشنطن إلى سان فرانسيسكو .

والبواعث التجارية أيضاً هي أن صناعيي المنطقة الأطلسية فكروا بسوق الشرق الأقصى وبصورة أساسية بالسوق الصيني .

وأخيراً ، كان الطريق الحديدي لا غنى عنه لاستثمار المناطق الواقعة ما وراء المسسبي ، لأنه يسمح بنقل المعمرين واحتكار المنتجات .

وفي (١٨٦٩) تمّ تدشين أول عابر أميركي للقارة ، وكان يصل أوماها على المسبي بسان فرانسيسكو بطريقين : سنترال باسفيك لأجل قسم سان فرانسيسكو إلى مدينة البحيرة المالحة ، رانيدن باسفيك لأجل قسم أوماها إلى مدينة البحيرة المالحة .

والدولة الاتحادية هي التي أعطت الأرض الضرورية وتدخل في ذلك حصص

الأرض حول الطريق ، وهي التي جهزت الخشب والأحجار لأجل حساس (أحجار) الأرصفة ، وقدمت للشركات مساعدة مالية بالكيلومتر المبني .

قرار تأسيس خطين آخرين عابرين للقارة : كان البناء أكثر بطأ بسبب الأزمة المالية في (١٨٧٣) ، ولم تنته هذه الأزمة إلا بعد (١٨٨٠) .

الأول : خط شمالي الهادي من شيكاغو إلى بورتلاند في الاوريغون .

الثاني : خط جنوبي الهادي من سن لوي إلى نوفيل أورلئان ثم إلى لوس أنجيلوس على المحيط الهادي متبعاً الحدود المكسيكية .

ومن بعد نما بناء الطرق الحديدية .

من (١٨٨٠ ـ ١٨٩٠) بلغ طول الطرق الحديدية الضعف أي أصبح مضاعفاً .

وبناء الخطوط الحديدية العابرة للقارات الأميركية كان حادثاً رئيسياً فقد ساعد على التغلغل الأوربي بشكل تجاري وبشري .

كندا :

في (١٨٧٠) وجد ٣٠٠٠ كم موزعة على (٢٠) خطاً صغيراً ولا يوجد شبكة :

خطوط من تورونتو ـــ إلى مونريال

من مونريال ـــ كيبك ، إلخ .

وفي (١٨٦٧) قررت الحكومة الإنكليزية أن تحول الأراضي الكندية إلى دومينيون .

وكانت المستعمرات الإنكليزية في كندا تدارت بشكل منفصل ، وشكلت عندئذ اتحاداً فدراليا أو دخلت في أقاليم : ايكوسيا الجديدة ، وبرنسويك الجديدة وكولومبيا البريطانية (في ١٨٧١) .

وبعد (١٨٧١) امتد دومينيون كندا من الأطلسي إلى الهادي ، وعندئذ وضعت قضية خط حديدي عابر للقارة .

وباشرت تحقيق هذا الخط شركة خاصة وهي شركة الباسفيك الكندية ، ورئيسها (آلان Allan) وهو الذي قام بتحقيق هذا الخط العابر للقارة .

ولكن الأشغال كانت بطيئة ومتقطعة بالفضائح ، واتهم الآن بأنه أعطى مساعدات مالية للحزب المحافظ .

ولكن الأشغال استؤنفت في حزيران (١٨٨١) ، عندما كان المحافظون في السلطة ، وانتهت في تشرين الثاني (١٨٨٥) .

وفي حزيران (١٨٨٦) بدأ عابر القارة بالعمل من مونريال إلى ڤانكوڤر أي ٥٥٠٠ كم .

وبعد عامين ، بني خط من مونريال إلى هاليفاكس ، وبين (١٨٩٠ و١٩١٤) بني ما يقارب أربعين فرعاً على جانبي عابر القارة .

وفي (١٨٩٩) عزمت على بناء خطين قاريين جديدين وانتهيا في (١٩١٥) ، الأول مواز للخط الموجود من قبل من برنسويك الجديدة إلى ڤانكوڤر .

والثاني خط شمال الهادي وله مسار أكثر في الشمال ولكنه يؤدي أيضاً إلى ڤانكوڤر .

جـ ـ أمريكا الجنوبية :

في (١٨٧٠) لا يوجد فيها تقريباً طرق حديدية ، بل وجدت بعض الخطوط في الأرجنتين ، وخط في پاراغواي وخط في بيرو .

وبين (١٨٧٠ و ١٩١٤) حدث نمو عظيم للطرق الحديدية في الأرجنتين :

خط من بوينوس - آيرس نحو قرطبة وتوكومان (شمال غربي) .
خط من بوينوس - آيرس نحو باهيا - بلانكا (في الجنوب) انتهى في (١٩١٣) ، وخط من يوينوس -آيرس نحو بوليفيا .

وفي نيسان (١٩١٠) ، انتهى عابر قارة أمريكا الجنوبية (بوينوس -آيرس) المحيط الهادي ماراً بـ (مندوزا Menaoza) ، ويجتاز الطريق سلسلة جبال (الآند Andes) ، عبوراً إلى فج (شِعب =ممر جبلي) اوسبالالات Uspallate ، على ارتفاع ٣٥٠٠م ، ويلزمه ثلاثة أيام للذهاب من الأطلسي إلى المحيط الهادي ، ولكن أهميته تقتصر على حركة مرور المسافرين .

وفي المناطق الأخرى من أمريكا الجنوبية يرى أن نمو الطرق الحديدية أقل أهمية :
٢٢٠٠٠ كم في البرازيل (ولكن هذا قليل بالنسبة لسعة البلاد) .
٢٦٠٠ كم في بيرو .
٦٠٠٠ كم في شيلي .

٢ ـ القارة الآسيوية :

إن ما يميز آسية ، في الوسط ، هو منطقة من الأراضي الصعبة العبور ، وعلى محيط السهول حيث شكلت الأنهار دلتات ، وهي قطب جذب للحياة الاقتصادية ، ومنطقة الرياح الموسمية ومأهولة بالسكان كثيراً جداً .

وفي الشمال ، في سيبريا ، مناطق الغابات الواسعة ، والاستيطان ممكن في الحد الجنوبي من الغابة .

ووسط آسية مركز نفور .
وقد تمت الطرق الحديدية أولاً في مناطق الاستيطان الكثيفة .

١ ـ الهند :

وهي متقدمة على باقي آسية لأنها مستعمرة انكليزية ومنذ (١٨٥٣) كان للإدارة الانكليزية فوائد شبكة حديدية ، منها إمكان استيراد منتوجات الصناعة الإنكليزية .

وعناية عسكرية ، لوجود روس في تركستان ، فقد كانت الخطوط الحديدية ضرورية لنقل الجيوش بسرعة من كالكوتّا نحو الحد الشمالي ـ الغربي .

وأهمية اجتماعية ، وهي نقل المحاصيل الزراعية من منطقة إلى أخرى في الهند في حالة مجاعة .

وفي (١٨٧٠) أنشئ خط يصل بين كالكوتا ودلهي ، وخط من كالكوتا إلى بومبي .

وفي (١٩١٣) وجد أكثر من ٥٤٠٠٠ كم من الطرق الحديدية في الهند . وقد بنيت في القسم الأعظم منها بمبادهة شركات خاصة ، تشجعها الحكومة في بعض الحالات ، أما الدولة فلا تملك إلا ثلث الشبكة .

٢ ـ الصين :

أصبحت هامة جداً بكتلة سكانها ، والطرق الحديدية الصينية هي من صنع الأوربيين .

في (١٨٧٥) جرت أول محاولة بالقرب من تينْ ـ تْسَنْ ، ولكن الحكومة الصينية اشترت الخط ودمرته .

وفي (١٨٩٥) عندما غلبت الصين من قبل اليابان ، لم تستطع المقاومة ، وكان دور نهاية الصين ، وطالبت الدول الأوربية امتيازات طرق حديدية .

الأولى ، روسية ، حصلت على امتياز طرق حديدية في منشوريا ، وفي الجهول Leyehol في شمال السور العظيم .

ألمانيا : طلبت امتيازات في الشانتونغ .

فرنسا : طلبت امتيازات في الأقاليم الثلاثة للصين الجنوبية .

انكلترا : حصلت على امتيازات في وادي يانغ ـ تسيه ـ كيانغ .

وفي (١٩٠٥ ـ ١٩٠٦) قررت الحكومة الصينية بناء طرق صينية ، يستثمرها الصينيون . ولكنها كانت بحاجة إلى رؤوس الأموال الأجنبية .

وفي (١٩١١) وجد فيها ١٠٠٠٠ كيلومتر من الطرق الحديدية . وهذه الطرق هي طرق إقليمية ، ولا يوجد بعد بينها اتصالات ، ومع ذلك كان بناء الخط من تين ـ سن إلى نانكن قد بدأ . وهذه الطرق تصل فقط المناطق الساحلية ومنطقة يانغ ـ تسيه ، ولا يوجد شيء في داخل الصين .

وفي (١٩١٢) ، ارتأت حكومة جمهورية الصين بناء خط عرضاني من الشرق إلى الغرب ، ولكنه لم يتحقق بعد في الوقت الحاضر .

٣ ـ القسم الأمامي من آسية بالنسبة لأوربة :

أ ـ المنطقة الواقعة في شرق بحر الخزر : قامت روسية بفتح تركستان . وأصرت الحكومة الروسية ببناء طريق (عابر منطقة الخزر) لأسباب استراتيجية ، ويرجع الشروع إلى (١٨٧٣) ، وقد نفذ (من ١٨٨١ إلى ١٨٨٨) . ويصل طريق عابر منطقة الخزر إلى سمرقند .

ب ـ آسية الصغرى في (١٨٩٠) : خطان قصيران من ازمير نحو الداخل ، وخط قصير من مرسين نحو اضنا ، وخط قصير من حيدر باشا إلى انغورا (أي أنقرة) ولكن لا شيء في الداخل .

والطرق الحديدية لا غنى عنها لأجل نمو الحياة الاقتصادية ، ولدواعي استراتيجية ، لقد دعت تركيا الأوربيين وقررت من أجل المشروع الألماني وهو مد خط

حديد بغداد الذي يجب أن ينطلق من أنقرة لينتهي في بغداد ، والبنـاء لم ينتـه بكامله إلاّ في (١٩١٤) .

٤ ـ شبكة طرق حديدية في الهند الهولاندية وشبكة في اليابان :

في (١٨٩٥) بعض الطرق في الهنـد الصينيـة الفرنسيـة ، وفي (١٩٠٣) اتخذ قرار ببناء خط عابر الهنـد الصينيـة من هـانوي إلى سـايغون ، ولكن لم يوجـد منـه بعـد إلا أجزاء فقط في (١٩١٣) ، وفي إيران ، وفي آسية الوسطى لا يوجد شيء .

٥ ـ سيبريا :

في (١٨٩١) قررت الحكومـة الروسيـة تحقيق طريق عـابر سيبريـا بغيـة الأراضي الروسيـة في الغرب إلى الأراضي الروسيـة في الشرق في ڤـلاديفـوستـوك وكان بنـاء هـذا الطريق سريعاً .

وفي (١٩٠١) بلغ حد منشوريـا ، بـالقرب من (تشيتـا Tchita) ، ولكن الخط وقف على الشـاطئ الغربي لبحيرة بـايكال واستـأنف على الشـاطئ الشرقي ، وفي ذلـك ما يجبر على القيام بمناقلة . وفيما بعد التف الطريق حول بحيرة بايكال .

ومن تشيتا إلى ڤلاديفوستوك يوجد طريقان :

الأول : نحو الشمال ، ويلتف حول منشوريا بغية بقائه في أرض روسية .

الثاني : يجتاز الأرض الصينية من ماندشوريا .

وفي (١٨٩٨) حصلت الحكـومـة الروسيـة على دفـع الطريـق الحـديـدي نحو بور ـ آرثر .

ويساعد خط عابر سيبريا على الـذهـاب من أوربـة الغربيـة إلى بكين في الصين ، خلال ١٢ إلى ١٥ يوماً ، على حين أن السفينة كانت تطلب ٤٠ يومـاً ، ولكن الخط قبل كل شيء هو خط مسافرين .

وهناك مشروع طريق عابر آسية من موسكو إلى كالكوتا ، ولكنه أخفق نظراً لمعارضة بريطانية ـ العظمى ، ومشروع آخر ، لطريق عابر آسية يصل الصين بشمال هضبة التيبت إلى تركستان الروسية ، ظل أيضاً قيد الدراسة .

٣ ـ القارة الإفريقية :

الظروف الجغرافية : البنية فيها بشكل جرن ، والجوانب مرتفعة والصعوبات تعود إلى المناخ ، وكثافة السكان فيها ضعيفة .

إن نمو الطرق الحديدية مرتبط بالظروف ، وهو يتحقق حيث يكون الاستعمار في حالة تقدم .

في (١٨٧٠) لا يوجد عملياً خط في إفريقية إلا في الجزائر ، وقليل في مصر وفي مستعمرة الكاب .

وفي (١٩١٤) حدث بعض النمو :

شبكة في الجزائر ـ تونس .

شبكة في مصر .

شبكة في مستعمرة الكاب .

وخارجاً عن ذلك ، خطوط تغلغل تنطلق من الساحل ، وخطوط طريق مسدودة :

٦ على الساحل الأطلسي .

٥ على ساحل المحيط الهندي .

أمثلة : خط ينطلق من داكار نحو النيجر .

وخط دوالا Douala (في الكمرون) حتى ٢٠٠ كم في الداخل .

وخطوط أفريقية الشرقية الألمانية ، (خطان ينطلقان من الساحل ويتجهان نحو بحيرة فيكتوريا وبحيرة تانغانيكا) .

وفي **الحبشة** (أثيوبيا) ، خط من جيبوتي إلى أديس أبابا ، ولكن يوجد مشروعان كبيران :

١ ـ خط عابر الصحراء .

٢ ـ خط من الكاب إلى القاهرة .

١ ـ خط عابر الصحراء :

أطلقت الفكرة منذ ١٨٦٠ ولكن في الدور (من ١٨٦٩ إلى ١٩١٤) بقي الحال في مشاريع :

في (١٨٧٨) دراسات المهندس دوبونشيل **Dupanchel** .

وفي (١٨٧٩) حملة فلاترّ Flatters ، الذي قتل في (١٨٨١) .

وحتى (١٩١٤) تتابعت المشاريع .

فقد اعترض ضد عابر الصحراء بأنه لا توجد مصلحة اقتصادية كافية لتبرر هذا الجهد ، ولصالحه تلعب الحجة استراتيجية ، أي الحفاظ على الارتباط بين الجزائر وإفريقية الغربية الفرنسية في حال حرب ، وإذا لم يكن البحر حراً .

٢ ـ الخط من الكاب إلى القاهرة : كان رهن التحقيق في (١٩١٣) وهو مشروع سيسيل رودز : بغية ربط إفريقية الجنوبية بمصر ، وهذا يعني مسافة ١١٦٠٠ كم .

وفي (١٩٠٢) سنة وفاته ، توصل الطريق إلى شمال الترنسفال في ماتابيليلاند .

وفي (١٩٠٥) بلغ مسقط نهر زامبيز ومدد نحو بحيرة تانجانيكا . ولكن في (١٩١٣) لم يبلغها بعد ، وبالإجمال تحقق ٣٩٥٠ كم .

ومن جهة أخرى منذ (١٨٩٩) بناء خط من الإسكندرية إلى الخرطوم والخط لم يكن مستمراً ، ويوجد مسار ٣٥٠ كم في السفينة ، في منتصف المسافة .

وبقي ٣٣٠٠ كم للبناء بين الخرطوم وتانغانيكا ، وفكر عندئذ بالعدول عن طريق خط الحديد المستمر لاستعمال الطرق المائية (البحيرات الكبرى) ، والمناقلات على هذا النحو ضرورية ، وإذن لم يكن مشروعاً مهماً من وجهة النظر التجارية ، وإنما هو مشروع سياسي .

في أوستراليا :

في (١٩١٢) بداية طريق عابر أوستراليا من الشرق إلى الغرب (من أديلاييد إلى برت Perth) .

النتائج العملية لنمو الطرق الحديدية في العالم :

١ ـ سهولة النقل :

في السابق كانت المسافة عثرة لا يمكن تذليلها ، والتجارة تتم بالعربات ، حيث كانت توجد طرق أو سُبل ، وفي مكان آخر قوافل . لم يكن من الممكن نقل كميات محدودة من البضائع المربكة والمزعجة قليلاً ، وغير القابلة للفساد ، وكان نقل الحنطة شبه مستحيل .

أما الخط الحديدي فقد حذف كل هذه العقبات .

٢ ـ اقتصاد نفقات النقل :

كان بالطريق البري ٠,٢٥ فرنك بالطون وبالكيلومتر .

وبالطريق الحديدي ٠,٠٥ فرنك .

وبالتالي :

١ ـ إن الخط الحديدي يساعد على القيام بالتجارة في المناطق القوية الاستيطان (الصين ، الهند) ، بينما حتى ذلك الحين كانت هذه المناطق في خارج الطرق النهرية ، ذات منفذ صعب .

في الهند أخذ تصدير القطن ينمو بشكل عظيم بين (١٨٦٩ و ١٨٨٠) ، منذ فتح الطرق الحديدية .

٢ ـ يساعد على استعمال موارد المناطق الصعبة البلوغ ففي مناطق الغابات الكثيفة ، على سبيل المثال ، كان النقل يجري في السابق على ظهر الإنسان .

٣ ـ يساعد على تثمير مناطق بائرة حتى ذلك الحين ، ففي السهل الأوسط في الولايات المتحدة شجع الخط الحديدي على وصول المهاجرين والمستعمرين .

لقد كان الخط الحديدي (عجلة الاستعمار) أي تثمير الأراضي وإظهار قيمتها ، وهذا واقع أساسي في الحياة الاقتصادية .

إن وصول حنطة الولايات المتحدة ولحم الأرجنتين إلى أوربة بين (١٨٧٥ و ١٨٨٠) سبب انخفاض من سعر المحاصيل الزراعية في كل بلاد أوربة الوسطى والغربية ، ولكن ، من جهة أخرى ، يمكن للصناعة الأوربية أن توسع منافذها خارج أوربة .

وهكذا سيتوطد تخصيص الفاعلية الاقتصادية بفضل هذه المبادلات بين البلاد الزراعية والبلاد الصناعية .

القسم الثاني

الظروف العامة للتوسع الأوربي

١ ـ الشكل الاستعماري

يمكن التوسع أن يتم بشكلين :

١ ـ إنشاء مستعمرات .

٢ ـ نمو النفوذ الاقتصادي أو المالي .

ما هي المستعمرة ؟ إنها مجموعة رجال تشكلت عن طريق الهجرة ، وغادرت دولة لتستقر في منطقة أخرى ، ولكنها ظلت تحافظ مع بلدها الأصلي على رابطة سياسية .

وعلى هذا يوجد عنصران ضروريان لتشكيل مستعمرة :

١ ـ الهجرة ، ومن ثَمّ احتلال أرض .

٢ ـ المهاجرون يبقون متعلقين بالوطن الأم .

لا توجد (مستعمرة) على سبيل الحصر عندما يكون القصد مهاجرين دون روابط مع البلد الأصلي ، وهذه حال النوى الألمانية في البرازيل ، وهذه المستعمرات تسمى (مستعمرات دون عَلَم) .

١ - سعة التوسع الاستعماري

الحالة في ١٨٦٨ :

١ - في إفريقية الشمالية :

تمتلك فرنسة الجزائر منذ (١٨٣٠) ، وعلى ساحل مراكش بعض المواقع الإسبانية ، وهي المراكز المحصنة (سبتة ، ومليلة) .

ولكن باقي الشاطئ ليس مستعمرة أوربية .

وفي إفريقية الغربية ، كانت السنغال مستعمرة فرنسية ، والبرتغال تملك جزر الرأس الأخضر .

وفي الجنوب ، مؤسسات إنكليزية ، غامبيا ، سيرّاليون ، ساحل الذهب .

على خليج غينة وكالات إسبانية وهولاندية ، وكانت جزيرة فرناندويو مؤسسة رئيسية لإسبانية ، وعلى الشاطئ في جنوب الأطلسي ، انغولا ، للبرتغال ، وفي إفريقية الجنوبية : ممتلكات إنكليزية ، مستعمرة الكاب والناتال .

وعلى ساحل المحيط الهندي : ممتلك موزامبيك البرتغالية ، وجزر المحيط الهندي : لإنكلترا ، جزر سيشيل ، موريس ، روديغيز ، ولفرنسة : ريؤنيون ، مايوّت ، نوسّي - به .

وعلى الساحل الشمالي الغربي لمدغشقر مؤسسات فرنسية .

وهكذا فإن المستعمرات الأوربية في إفريقية جبهات شاطئية فقط ، وكان داخل إفريقية غير مستعمر ، ومن جهة أخرى أيضاً كان مجهولاً جزئياً .

٢ - في آسية :

كانت الهند أعظم مستعمرة إنكليزية ، ولفرنسة يوجد خمسُ أراضٍ فرنسية : ماهيه ، ياناؤن ، بونديشيري ، كاريكال ، شاندرناغور ، وثلاث أراضٍ أخرى للبرتغال وأهمها غودا Gaa ، وكانت إنكلترا تحتل البلوجستان ، ولم تحتل بعد أفغانستان ، وتحتل أيضاً برمانيا المنخفضة (منطقة رانغون) .

في الهند الصينية : كان لفرنسة الكوشنشين مع سايغون ، ومنـذ (١٨٦٧) كان لها حماية على الكامبودج (كامبوديا) .

في الأنسولند :

جزر جنوب شرقي آسيا (أندونيسيا والفيليبين) ، مستعمرات هولندية : جاڤا ، قسم من سومطرة ، المولوك ، وقسم من بورنيؤ ، نصف تيمور ، والقسم الآخر كان ممتلكاً برتغالياً .

ومنذ ١٨٢٤ استقرت إنكلترا في سنغافورة ، وملكت أيضاً شبه جزيرة مالاكًا ، وعلى هذا النحو سيطرت على الطريق نحو الصين .

القسم الشمالي من آسيا :

كانت روسية مسيطرة فيه ، وتملك سيبريا منذ القرن السابع عشر ، وفي (١٨٦٠) ، استقرت في الإقليم البحري ، بين ماندشوريا وبحر اليابان .

في أوقيانوسيا :

استقرت إنكلترا في أوستراليا منذ آخر القرن الثامن عشر ، وفي زيلندة الجديدة منذ (١٨٤٠) .

وفي أرخبيل المحيط الأطلسي يكاد التقسيم يبدأ .

وكان لإسبانية جزر كارولين وماريان ، وخاصة الفيليبين ، وفرنسة كانت لها حماية على تاهيتي ، وكاليدونيا الجديدة وجزر ماركيز ، وإنكلترا تملك بعض جزر مبعثرة .

في أمريكا :

لم يتقدم الاستعمار منذ القرن التاسع عشر ، وبخاصة منذ (١٨٢٣) ، وذلك بسبب (مذهب مونرو) .

كانت إنكلترا تملك كندا ، والأراضي الجديدة ، وفي أمريكا الوسطى الهوندوراس البريطاني ، وفي أمريكا الجنوبية غويانه الانكليزية ، وقسم من جزر الآنتيل (جامايكا ، والترينيته وجزر برمودا) .

وفرنسة تملك سن پيير ، وميكلون ، وغويانة الفرنسية ، ومجموعة من جزر الآنتيل مشكلة خاصة من الغوادبلوب والمارتينيك ، والمستعمرات الهولاندية كانت الغويانة الهولاندية وجزيرة كوراساوا في الآنتيل .

والدنمارك تملك مستعمرة صغيرة وهي الجزر العذراء .

وإسبانية تملك كوبا ، وبورتو ريكو .

وفي (١٨٦٩) كان الصف الأول دون منازع إذن لإنكلترا ، والصف الثاني لفرنسة ولروسية ، ثم تأتي الدول القديمة (المستعمرة) إسبانية والبرتغال ، اللتان كانتا قد لعبتا دوراً أساسياً ، ولم يكن بعد لألمانية وإيطالية أي دور جدير بالتقدير .

الحالة في ١٩١٤ :

١ ـ في إفريقية :

كانت جميع الأقاليم أو ما يقاربها مقسمة بين الدول الأوربية ، ولم يبق إلا دولتان مستقلتان : أثيوبيا وجمهورية ليبريا .

في إفريقية الشمالية : استقرت إنكلترا منذ (١٨٨٢) في مصر ، وفرنسة كانت لها الحماية على تونس منذ (١٨٨١) ، وعلى مراكش منذ (١٩١٢) .

وليبيا ، منطقة طرابلس وسيرينايك (أي القسم الشمالي الشرقي من ليبيا والمدينة الأساسية فيه بنغازي) مستعمرة إيطالية منذ (١٩١٢) .

وإفريقية الجنوبية : كانت بكاملها تقريباً إنكليزية ماعدا موزامبيك البرتغالية والمستعمرة الألمانية ـ في الجنوب الغربي الإفريقي ، وقد تأسست في (١٨٨٤) .

وفي إفريقية الوسطى : في الغرب استقرت فرنسا في المناطق الداخلية بين السنغال والنيجر الأعلى ، وفي الكونغو الفرنسية .

ومنذ (١٨٨٤) تملك ألمانيا حماية على توغو والكمرون ، واستقرت انكلترا في منطقة النيجر الأدنى .

وفي الداخل : مستعمرة الكونغو البلجيكية ، في (١٩٠٨) أصبحت الكونغو مستعمرة الدولة البلجيكية .

وفي الشرق : استقرت فرنسا في جيبوتي ، وإيطالية على ساحل الصومال وفي أريتريا .

وأنشأت انكلترا مستعمرة إفريقية الشرقية بين وادي النيل الأعلى وساحل المحيط الهندي .

وأخيراً تملك ألمانيا إفريقية الشرقية .

وفي المحيط الهندي أصبحت مدغشقر حماية ثم مستعمرة فرنسية .

٢ ـ آسيا :

فتحت الهند الصينية بكاملها ماعدا القسم الأوسط (سيام) ، وأخذت فرنسة القسم الشرقي وانكلترا القسم الغربي (ملكت انكلترا ، منذ ١٨٨٥ ، برمانيا العليا) .

وأست انكلترا حمايتها على أفغانستان .

ومنذ (١٨٨٥) امتدت السيطرة الروسية على تركستان ، وأصبحت على هذا النحو مناطق نفوذ بريطانية العظمى وروسيا متاخمة لبعضها .

وفي الصين ، تم تخلي أربعة أقاليم للدول الأوربية في (١٨٩٨) وهي أقاليم إيجار :

كياؤ ـ تشو إلى ألمانية .

پور آرثر إلى روسيا .
ري ـ هاي ـ وي إلى انكلترا .
كوانغ ـ تشيؤ ـ أوان إلى فرنسا .

٣ ـ في المحيط الهادي :

انتهى تقسيم أوقيانوسيا ، وعاد قسم صغير منها إلى الولايات المتحدة .

ملكت فرنسا الجزر الغامبية ، وجزر تحت الريح ، وجزر والّيس وجزيرات أخرى .

وبريطانية العظمى ملكت جزر سالومون ، وجيلبرت ، وكوك إلخ .. وقسماً من غينة الجديدة .

وتقاسمت ألمانية مع انكلترا وهولاندة غينة الجديدة ، وكان لها جزر كارولين وماريان ، التي اشترتها من إسبانية ، وقسم من جزر سالومون .

ومنذ (١٨٩٨) كانت جزر الفيليبين ممتلكات للولايات المتحدة .

وفي الحقيقة ، إن التقدم العظيم للتوسع الاستعماري الأوربي قد تحقق قبل (١٩٠٠) ، وبعد (١٩٠٠) تم كسب مراكش ومنطقة طرابلس الغرب ، التي تقع في الشمال الغربي من ليبيا فقط .

وفي (١٩١٤) كان لانكلترا دوماً المكان الأول ، ولكن فرنسة كسبت مُلكاً استعمارياً هاماً جداً .

وظهرت دول جديدة : ألمانية ، إيطالية ، بلجيكا ، وتراجعت بلاد استعمارية قديمة ، البرتغال وإسبانية .

وقد تم التوسع الأوربي بصورة أساسية في إفريقية ، وأقيانوسيا ، وفي المناطق المجاورة للهند .

وتكبد التوسع الأوربي تراجعاً ، فقد أخذت الولايات المتحدة بورتوريكو وكوبا في (١٨٩٨) من إسبانية .

وتقع المستعمرات الجديدة في معظمها في مناطق الإقليم المداري والإستوائي ، وبالتالي لم تستطع أن تكون هذه المستعمرات مستعمرات استيطان ، لأن الإقليم لا يساعد الأوربيين على العمل بأنفسهم في الأرض ، كما أن الهجرة للإقامة لا يمكن أن تتم على مقياس واسع ، وكان دور الأوربي أن يشغل ابن البلاد الأصلي ، ولذا فإن هذه المستعمرات كانت مستعمرات استثمار واستغلال (ويقال أيضاً وصاية) .

ويشكل المستعمرون أقلية ضئيلة ، ولكن دورهم كان أساسياً ، لأن السلطة السياسية ووسائل الإنتاج كانت بأيديهم ، وبهذا الواقع كان الاستعمار إنجازاً رأسمالياً .

٢ ـ قرار التوسع وظروفه

لقد كان للدول الأوربية دواع قوية لتقرر التوسع ، وتدخل عنصران بصورة أساسية في القرار .

١ ـ الدور الذي لعبته المبادهات الخاصة .
٢ ـ الدور الذي لعبته الحكومات .

١ ـ دور المبادهات الخاصة :

كانت الحكومات تحضها على العمل ، وكان للمكتشفين والمبشرين دورهم ، وميزتهم المشتركة ، فقد كانوا يعملون لغاية مجردة ، ولكنهم كانوا تابعين لدولة معينة ، وبالتالي كان عندهم عاطفة قومية وهدف قومي ، وكانوا في حالات عديدة رواد الاستعمار .

المكتشفون :
كان لهم دور أساسي في إفريقية ولا سيا في إفريقية الوسطى .
في (١٨٧٠) ما زال داخل إفريقية مجهولاً .

وفي (١٨٢٨) ، توصل الفرنسي كاييه Caillé إلى تومبوكتو .

وفي (١٨٥٠) ، كانت حملة الألماني بارت Barth .

ومن (١٨٥٨) إلى (١٨٦٢) صعد الإنكليزي غرانت Crant النيل حتى بحيرة فيكتوريا .

وبين (١٨٦٥ و ١٨٧٠) قطع المكتشف والمبشر الإنكليز منطقة زمبيز انطلاقاً من الجنوب .

ثم الدور الرئيسي الذي لعبه الصحافي الإنكليزي (ستانلي Stanley) الذي كان يعمل لمصلحة الجريدة الأميركية نيويورك هيرالد New- York Herald .

في (١٨٧٣ ـ ١٨٧٤) اكتشف ستانلي منطقة البحيرات الكبرى .

وفي (١٨٧٧) توصل إلى نزول نهر الكونغو حتى مصبه .

وفي (١٨٧٥) ذهب الإنكليزي (كامرون Camerwn) من زنجبار إلى المحيط الأطلسي .

ثم حملة (برازّا Brazza) انطلاقاً من (١٨٧٢) في الكونغو الفرنسية (منطقة لاغوويه logooué) .

وحملة الألماني ناختيغال (Nachtigall) إلى الكمرون .

وحملة بيترس (Peters) في البلاد التي ستصبح إفريقية الشرقية الألمانية .

لقد كان للمكتشفين عمل هام لأنهم أيقظوا اهتمام الجمهور ، وأسهموا في تشكيل الرأي العام .

المبشرون :

كان دورهم هام أيضاً لأنهم هيؤوا وضع اليد والتملك ، ففي حالة إفريقية الألمانية في الجنوب الغربي من إفريقية كان المبشرون الألمان قد استقروا منذ (١٨٥٥ ـ ١٨٦٠) .

وفي **مدغشقر** ، كان التنافس بين المبشرين الإنكليز والمبشرين الفرنسيين .

وفي آسيـة تم التغلغـل في أنـام وفي كـوشنشين منـذ القرن السـابع عشر بـواسطـة المبشرين .

وفي **أقيانوسيا** أسهم المبشرون أيضاً في التغلغل الأوربي منذ أصوله .

دور الضباط :

لقد كان قصدهم إما الرغبة في خـدمـة المصلحـة القوميـة ، وإمـا الرغبـة في الترفيع والترقيـة ، وكان عنـدهم مبـادهـة واسعـة ، ونظراً لبعـدهم كانوا يستطيعـون إذن تجاوز تعليماتهم وزج بلادهم في مشاريع جديدة .

ونذكر على سبيل المثال أن بعثات الضباط هي التي استطلعت منطقة السنغال والنيجر الأوسط وهيأت الاحتلال .

وبين (١٨٨٧ و ١٨٨٩) بلغ الضابط الفرنسي لوي-غوستاف بحيرة تشاد .

وفي (١٨٩١) أنشئت في فرنسـة لجنـة إفريقيـة الفرنسيـة ، وهي هيئـة خـاصـة ولكنها تضم رجالاً سياسيين ، وكانت هذه اللجنة تنظم وتمد بالمال بعثات استطلاع .

وقد تم فتح الصحراء في الجزء الأعظم منه بمبادهة الضباط ، وكان فتحاً خفياً .

وفي (١٨٧٣) ، في تونكن تجـاوز ضـابـط البحريـة فرانسوا غـارنيـه (François Garnies) الأوامر المعطـاة واستولى على هـانوي (Hanoi) بـ٤٠٠ رجـل ، ومع ذلـك استنكرت الحكومة الفرنسية عمله .

دور رجال الأعمال ، والتجار والمجموعات الاقتصادية :

في ١٨٧٢ ، صعـد التـاجر الفرنسي جـان دوبـوي (Jean Dupuis) النهر الأحمر ، وتوطد في الصين ، وكانت غايته في البدء تجارية ثم أصبحت بالتالي غاية قومية .

وفي إفريقية الجنوبية الغربية الألمانية كان دور التاجر من هامبورغ لوديرتبس (Luolerits) ، فقد أنشأ وكالات ثم طالب بأن توطد الإمبراطورية الألمانية سيطرتها على هذه المناطق .

وقد لعب باعة وتجار هامبورغ دوراً رئيسياً في تشكيل الإمبراطورية الاستعمارية الألمانية .

دور الحكومات :

إن التوسع في البلاد البعيدة يتطلب موارد بالرجال والمال مما لا يستطيع الأفراد أن يملكوه .

وعدا ذلك ، كان التوسع الاستعماري يتم على الأغلب في المناطق التي يوجد فيها منافسة بين الأوربيين ، ولذا فإن المفاوضات الدولية لا غنى عنها ، وتدخل الحكومات إذن ضروري دوماً .

والحكومة تقرر العمل إما مباشرة (لتسبق الدول المنافسة) وإما تحت ضغط المبادهات الخاصة التي تثير حركة الرأي العام وتوحي إلى شركات الصحافة ، واضعة في الأمام حجج الشرف القومي وحماية العَلَم .

وأخيراً ، الأحزاب السياسية نفسها يمكن أن تكون مساعدة من قبل رجال الأعمال ، مثل حالة سيسيل رودز الذي ساعد بالمال حزب الأحرار الإنكليزي شريطة ألا يتخلى عن مصر .

وفي فرنسة ، كان دور المبادهات الخاصة أعظم مما في ألمانية أو في إنكلترا ، وفي مرحلة تحضيرية يزج المستعمرون البلاد في سياسة التوسع ، والحكومة تتركهم يعملون بطيبة خاطر ، ثم تكتفي بإرسال بعض الجنود ، ولكن أمام النتيجة غير الكافية تقرر أخيراً مباشرة الفتح الاستعماري .

وفي ألمانيـة كان الرأي أكثر صرامـة ، ومع ذلـك حصلت أزمـة (١٩٠٦ ـ ١٩٠٧) ولكن لم يكن مبـدأ التوسـع مثـاراً للجـدل ، وإنما الطرق الإداريـة الألمانيـة هي التي انتقدت .

وفي انكلترا كانت الحكومة تدعم بل وحتى تسبق المبادهات الخاصة ، كما في حالة برمانيا مثلاً .

ولذا يجب ألا يحسب دوماً وجود خطـط منطقيـة في السيـاسـة الاستعمارية ، بل بالعكس إن نصيب الحادث الطارئ يكون فيها عظيماً في الغالب .

٣ ـ حيازة التملك

تكون حيازة التملك بالفتح (وهذه هي الحالة المألوفة أكثر من غيرها) ، كما تكون بموجب اتفاق ودي ، يبرم مع زعيم بسكان البلاد الأصليين .

غير أن مقاومة وسـط السكان الأصليين لا يكون نفسـه في كل مكان . ولنـذكر أن إفريقية الاستوائيـة لم تكن منظمـة ، وبـالعكس ، في النيجر ، وكانت فرنسـة في حال حضور دول إسلامية منظمة جيداً .

في الهنـد الصينيـة كان التنظيم قـديمـاً جـداً ويرجع إلى القرن الخـامس عشر ، والحضارة الصينية قوية وأصيلة .

وهذا ويمكن أن تتوطد التبعية بـ :

١ ـ الضم .

٢ ـ الحماية .

٣ ـ التنازل بعقد إيجار .

١ ـ الضم :

أ ـ إن الـدولـة التي تستعمر توطـد كامل سلطتهـا وسيـادتهـا ، وزعيم أبنـاء البـلاد

الأصليين ، يـزول أو إذا بقي ، لا يملـك أبـداً أي سلطـة وتم حيـازة التملـك بتصريـح بسيط ، ففي كاليدونيا الجديدة كان تملك فرنسا بتصريح منها في (١٨٥٣) .

وفي (١٨٨٤) سرت الطريقة نفسها من ألمانية في إفريقية الجنوبيـة الغربيـة ، غير أن هـذه الطريقـة يمكن أن يكـون لهـا محـاذير ، ولـذا ينبغي الـوصـول إلى أن يطبق التصريح على بلد لا تمارس الدولة المستعمرة فيه أي سلطة فعلية .

ولهذا فإن مؤتمر برين في شباط (١٨٨٥) ، قرر بأنـه يجب على كل دولـة متملكـة لأرض أن تبلغ عنـه الـدول الأخرى ، وأخيراً يجب على هـذه الـدولـة أن تـؤمن وجـود سلطة كافية لممارسة الحقوق التي صرحت بأنها كسبت (المـادتـان ٣٤ و ٣٥ من قرار مؤتمر برلين) .

ب ـ الضم الـذي صدر قبـل الاحتـلال ، ولكن صـدق عليـه بـالمعـاهـدة بعـد الاحتلال .

مثـال ذلـك تصريح اللـورد روبيرتـز Roleerts (في أيـار ١٩٠٠) قبـل معـاهـدة بريتوريا في ١٩٠٢ (ضم دولة أورانج الحرة) .

ومثـال آخر : في تشرين الثـاني (١٩١١) ، نـزل الإيطـاليـون في ليبيـا وأعلنـوا ضمها ، وبعد الاحتلال الإيطالي صادفت معاهدة لوزان ، في (١٩١٢) حيازة التملـك ، على الرغم من أن تركيا لم تعترف بصراحة بضم ليبيا لإيطالية .

جـ ـ معاهدة مبرمة بالتراضي ، دون فتح ، وهذه حالـة معـاهـدة برازّار مع الملك ماكوكو (Makoko) بضم منطقة برازّافيل .

وضم ساحل الصومال كان بموجب معاهدة دفعها لاغـارد (Lagarde) مع سلطـان تاجورا (Tajour) ، في (٢٤ حزيران ١٨٨٤) .

٢ ـ الحماية :

في الحماية تبقى سيادة البلد المحمي ، مبدئياً ، ولكنها سيادة معاقة وناقصة ، لأن الدولة المستعمرة تقيم رقابة سياسية واقتصادية ، ولها حالة ممتازة وهي حالة الحامي ، وتغطي هذه الصيغة حالات مختلفة بعضها عن بعض .

أ ـ تونس :

في (١٨٨١) وقعت معاهدة باردو (Bardo) وبموجبها صرح الباي بألا يبرم أي معاهدة دون رضى فرنسة ، وعلى هذا فإن فرنسة تمارس إذن رقابة على السياسة الخارجية ، وتوطد مقيماً فرنسياً لدى الباي .

وتوجد حالة مماثلة في توغو ، مع ألمانية بموجب معاهدة (٥ تموز ١٨٨٤) .

ب ـ ولكن الرقابة لا تقتصر عموماً على العلاقات الخارجية ، وفي الغالب الأعم توجد بنود تتعلق بالإدارة الداخلية .

وفي (١٨٨٣) عقدت معاهدة (المرسى) التي تتم الحماية التونسية ، فقد تعهد الباي ، بأن يباشر بالإصلاحات الإدارية والقضائية والمالية التي تراها الحكومة الفرنسية نافعة .

وإلى جانب المقيم تأسس نظام مراقبين فرنسيين ، وسحبت الجمارك والأشغال العامة من رقابة الحكومة المحلية .

وحالة أنّام (في ١٨٨٤) ، وحالة مراكش في (١٩١٢) كانتا متشابهتين .

وأبرم سلطان سياك Siak (القسم الشمالي من سومترا) معاهدة مع الحكومة الهولاندية وبموجبها يتمتع بمملكته كـ « إقطاع » .

ج ـ **الحماية الاستعمارية :** إن ظروف وشروط هذه الحماية لم تكن واضحة فمثلاً في

(١٨٨٧) وضع أحمدو « دولة » تحت حماية فرنسا . ومثل هذه الحماية حالات مشابهة في الكونغو الفرنسية ، وهذه البلاد كانت تعامل في الواقع كأقاليم منضمة .

والحماية في الغالب مفضلة على الضم لأنها عملية تسبب عبئاً أقل وتبعات أقل ..

ويحتفظ السيد بدور ديني ، وهذا هام في البلاد الإسلامية وفي إفريقية السوداء .

والحماية يمكن أيضاً أن تنتخب ولأسباب دبلوماسية ، وهذه حالة تونس بمراعاتها الدول الأوربية الأخرى ، كما أن الحماية يمكن أن تكون مرحلة نحو الضم ، ولكن ليس دائماً ، ومذهب ليوتي لا يرى في الحماية صيغة انتقال .

٣ ـ التخلي بالإيجار :

المستعمرة أمر واقع وليست حقاً ، والدولة الأوربية تأخذ حق ممارسة سلطتها ولكن ليس لها سيادة ، أما التخلي أي التنازل فهو موقت ، وهذه حالة الصين ، فقد تخلت عن كوانغ ـ تشيؤ ـ وان إلى فرنسا لمدة ٩٩ عاماً في (١٨٩٨) .

وتخلت الصين مؤقتاً عن حقوقها في السيادة ، ولكن يجب أن تستردها في آخر الإيجار .

والدولة التي تحصل على الإيجار لها الحق في إقامة تحصينات ، وتجهيز الموانى ، والعناية بالحامية (الموقع العسكري) ، والاهتمام بالإدارة إلخ ، ولكنها لا تستطيع أن تتخلى عن الإيجار ، وحصلت الصين علاوة على ذلك على وعد وهو ألا يطرد الصينيون وألا تؤخذ منهم أراضٍ دون تعويض .

حالة مصر خاصة :

حتى (١٩١٤) كان لمصر حالة غير معروفة فقد كان الجنود الإنكليز يحتلون البلاد ، وكان الخديوي على رأس الحكومة دوماً ، ولكن كان إلى جانبه مقيم ومراقبون إنكليز يسيرون نصائح كانت بمثابة أوامر ، إلا أن إنكلترا في (١٩١٤) أعلنت حمايتها

على مصر ، بعد أن كانت تخشى في السابق أن تثير استياء الإمبراطورية العثمانية ، وهذه الملاحظات ترى في حال أخذ ممتلك استعماري ، وإنه يجب ألا يعلق كثيراً أهمية على الصيغ فوراء النصوص الحقوقية (أو الظواهر الحقوقية) ، تجب محاولة النظر إلى الحقائق والوقائع .

٢ ـ الشكل غير الاستعماري

كانت أوربة ترسل الرجال ، والتجار ، والفنيين ، والعمال اليدويين إلى البلاد الجديدة ، وتعاون على هذا النحو التثمير وتنمى النفوذ الاقتصادي والمالي ، وتبسط نفوذ الحضارة الأوربية تحت شكل التوسع الديني أو السياسي .

هذا ويجب أن نأخذ بعين الاعتبار :

١ ـ مدى التوسع .

٢ ـ ممثلي التوسع .

٣ ـ الظروف التي تمّ فيها توطيد الأوربيين .

١ ـ مدى التوسع :

هو مناطق العالم التي ظهرت فيها أشكال التوسع غير الاستعماري .

ـ **في إفريقية** : لقد استعمرت البلاد كلها ماعدا ليبريا وأثيوبيا .

ـ **في أوقيانوسيا** : كان التقسيم تاماً ، وكانت آسية وأمريكية وحدهما منفتحتين للتوسع اللاستعماري .

ـ **في أمريكا** : الولايات المتحدة ، دول أمريكا اللاتينية .

في آسية : الصين ، اليابان ، سيام ، القسم الآسيوي من الإمبراطورية العثمانية وإيران .

الحالة في (١٨٦٩ ـ ١٨٧٠) والظروف التي لقيها الأوربيون :

١ ـ القارة الأميركية :

لقد استعمرت هذه القارة منذ بداية القرن السادس عشر ، وكسبت الاستقلال ، في القرن الثامن عشر ، المستعمرات الإنكليزية في أمريكا الشمالية ، وفي الربع الأول من القرن التاسع عشر أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى ، وهذه الدول هي من أصل أوربي ، وقد أنشأها المهاجرون الأوربيون ، وحضارتها أوربية .

والمناطق الإقليمية تشبه مناطق أوربة في القسم الجنوبي وفي القسم الشمالي من القارة ، وفي أمريكا الوسطى كانت الهضاب العليا في المكسيك قابلة لتقبل مستعمرين أوربيين .

وفي (١٨٧٠) كانت القارة الأميركية تملك أيضاً مجالات واسعة خالية من السكان .

أ ـ الولايات المتحدة :

في (١٨٧٠) كان سكان الولايات المتحدة (٣٨ مليوناً) ، وكان هؤلاء السكان مؤلفين بكاملهم تقريباً من الأوربيين ، انكليز ـ ايكوسبين ، هولانديين ، ايرلانديين منذ القرن السابع عشر والثامن عشر ، وفي القرن التاسع عشر أيضاً حصلت هجرة اسكاندنياقية وألمانية .

ولم يلعب أبناء البلاد الأصلاء أي دور ، وعرفت الولايات المتحدة أشكالاً من الحياة الدينية والسياسية مماثلة لأشكال أوربة .

كان السهل الأوسط للولايات المتحدة ، بين نهري المسسبي والميسوري والجبال الصخرية ، مفتوحاً للتغلغل في (١٨٦٩) ، والذي أخذ ببناء عابر القارة ، ولم تأت أوربة لا بتقنيتها ولا بحضارتها ، لأن هذا كان شيئاً حاصلاً من قبل ، ولكنها هي التي قدمت عناصر الاستيطان ، وبذلك عاونت على تقديم وتثمير الأراضي وتنمية الصناعة ،

وكانت الهجرة الأوربية متجهة في الغالب نحو الولايات المتحدة ، وفي (٤٥) عاماً انتقل سكان الولايات المتحدة (من ٣٨ إلى ٩٦) مليون نسمة .

ب ـ جمهوريات أمريكا اللاتينية :

في عام (١٨٧٠) كان سكان أمريكا اللاتينية (٣٢) مليون نسمة تقريباً ، وهؤلاء السكان يتشكلون في قسم منهم من الأوربيين (أسبان ، برتغاليون) ، ولكن من الخلاسيين خاصة ، وحافظ العنصر الهندي فهم على مكانة أهم بكثير ، من الوجهة العددية مما في أمريكا الشمالية .

ومنذ (١٨٥٠) ، كانت هجرة الإيطاليين والألمان إلى القسم الجنوبي من البرازيل والأرجنتين . وكان النمو الاقتصادي متخلفاً جداً في الزراعة وتربية الحيوانات ، وبقيت مجالات واسعة جداً للاستغلال والاستثمار .

وكان دور أوربة هاماً جداً ، فقد أرسلت الرجال ، وكان لها نفوذ اقتصادي ومالي ، وأخيراً كانت تقدَّرَ على أن تلعب دوراً هاماً في تربية السكان السياسية في جنوب أمريكا .

٢ ـ الشرق الأدنى :

يضم الإمبراطورية العثمانية وإيران ، ويشكل مجموعاً أقل أهمية بكثير ، وفي (١٨٧٠) حسب التقديرات ، لم يكن مجموع السكان أكثر من (٢٢) مليون نسمة ، ويمكن للإقليم أن يكون مستعداً لتوطين الأوربيين . ولكن الأوربي اصطدم بالدين والحضارة الإسلامية ، وعلى الرغم من الخلافات بين الإيرانيين ، والأتراك ، والعرب فقد كانوا مسلمين يعتقدون بإله واحد قادر على كل شيء وباليوم الآخر ، وملزمين بممارسة بعض قواعد الحياة التي حددها الدين والقرآن ، ويقضي النفوذ القاطع للدين في الحياة الاجتماعية بألا يبحث المسلمون عن التجديد فيه .

دور أوربة :

كان باستطاعة أوربة أن تدخل نفوذها من وجهة نظر التقنية ، لأن المسلمين كانوا متخلفين ، ولكن الحضارة الأوربية اصطدمت بمقاومة الإسلام .

٣ ـ الشرق الأقصى :

الصين ، واليابان ، وسيام مناطق إقليم الرياح الموسمية مع فصل جاف وفصل ماطر ، والاستيطان فيها قوي جداً ، والحياة الزراعية نشيطة ، ولا يوجد فيها ، أو يوجد قليل من المناطق الشاغرة ، وفي هذه الظروف لا تكون هجرة الأوربيين ممكنة والحضارة أصيلة ، وهي الحضارة الصينية ، والحذر حيال النفوذ الأوربي موجود .

أ ـ الصين :

في الصين كتلة كبيرة من السكان ، ولكن لا يوجد تعداد ، ولذا يلزم الاكتفاء بالتقديرات .

كان سكان الصين في (١٩١٤) ـ بين ٣٥٠ و ٣٧٥ مليون نسمة .

وفي (١٨٧٠) ـ ٣٢٠ إلى ٣٣٠ مليون نسمة ، وما زال التقدير غير مؤكد أيضاً .

والحياة الاقتصادية في الصين نشيطة ، وهي حياة زراعية ، ولكن يوجد فيها صناعة حرفية .

والتجارة نشيطة بصورة خاصة على طول الأنهار ، يضاف إلى ذلك تشكيل رابطات تجار .

وحتى (١٨٤٠) ظلت الصين في منجًى من أوربة ، والتجارة مع أوربة تجري في ظروف محدودة ، والمكان الوحيد الذي يمكن أن تجري فيه هذه التجارة كان كانتون .

وكان فيها حي خاص بالأوربيين ، وعلى التجارة أن تمر بواسطة تجار كانتون ،

وكان لنقابة كانتون المؤلفة من (١٢) عضواً حصر تجاري يساعدها على تحقيق أرباح عظيمة . وفي (١٨٣٠) كان رئيس هذه النقابة يملك ثروة من أعظم ثروات العالم .

وكانت تجارة القوافل تجري بين المناطق الروسية في سيبريا ، وبكين ، وهي تجارة محدودة جداً ، وقاصرة على تجارة الشاي بصورة أساسية .

وكان الصينيون يحتقرون الحضارة الأوربية ، ويوجد هوة بين مفهومي الحياة .

وفي أساس المفهوم الصيني للعالم توجد العقائد الدينية (الكونفوشيوسية) عبادة الأسلاف القدامى ، والاعتقاد بخلود العائلة .

وغاية المفاهيم المعنوية ـ الأخلاقية ، هي الوصول إلى الحكمة ، ويتوصل إليها بفضل كتابات الحكماء القدامى ، وبصورة خاصة كونفوشيوس ، ومن هنا كان احترام التقاليد التي يملكها الصين إلى أعلى درجة أو نقطعة ، وعداؤه أيضاً حيال فكرة التقدم .

ومن جهة النظر الاجتماعية تشكل العائلة النواة ، وغياب العاطفة القومية .

وفي (١٨٤٢) تدخلت أوربة ، واستلمت انكلترا زمام المبادهة بـ (حرب الأفيون) التي انتهت بمعاهدة (نانكن في ١٨٤٢) ، وخولت الصين السماح للأوربيين بالإقامة في الموانى المفتوحة .

ب ـ اليابان :

في (١٨٧٠) لم يكن سكان اليابان أكثر من (٣٠) مليون نسمة ، والتجارة أقل نمواً مما في الصين ، والنقل ما زال يتم بالحيوانات ذات البردعة (القتب) وبعجلات تجرها أذرعة الرجال ، وحتى (١٨٦٨) عرفت اليابان النظام الإقطاعي .

وعلى رأس الإقطاعات يوجد السادة الأمراء (الدايميو) الذين يشكلون مع رجال السلاح الساموراني ، طبقة ممتازة .

ووجد هذا النظام أيضاً في (١٨٧٠) ولم يحذف إلا بين (١٨٧٠ و١٨٧٥) ، وكان طابع الحضارة الصينية يشعر به في اليابان ، ولكن العقلية اليابانية كانت مختلفة جداً عن العقلية الصينية .

ولم تكن روح النظام والتضحية ، وبذل الذات للعائلة فحسب وإنما أيضاً للدولة .

ومن (١٦٣٢) إلى (١٨٥٤) لم يكن باستطاعة التجارة الأوربية أن تباشر إلا في جُزَيْرة ديشيما Deahima . وفي هذه الجُزَيرة فقط سمح للهولانديين بالإقامة والتجارة .

غير أن هذه الحال انتهت في (١٨٥٤) بتدخل الولايات المتحدة لأن الولايات المتحدة أجبرت الحكومة اليابانية على التفاوض ، تحت تهديد أسطول الأميرال (بيرّي Perry) ، ومنحت من بعد بعض المدن للأوربيين .

جـ ـ سيام :

في (١٨٧٠) كان سكان سيام ٤,٥ ملايين ، وكان سكان تهاي (Thoü) من أصل صيني ، وقد أتوا من منطقة بانغ تسبه في القرنين الثاني والثالث بعد الميلاد .

والحضارة فيها صينية ، ولكن التماس مع كامبودج (كامبوديا) أتى بنفوذ الحضارة الهندية . والسكان زراعيون بصورة أساسية .

وفي (١٨٥٥) هددت الحكومة الإنكليزية سيام بإرسال أسطول وحصلت منها على معاهدة تسمح لانكلترا ، ثم للأوربيين ، بالإقامة في سيام تحت بعض الشروط .

☆ ☆ ☆

الأهمية الرئيسية لقضية الاتصال بين الحضارات المختلفة .

لقد كان التغلغل الأوربي سهلاً في أمريكا ، ولكنه صعب في المناطق الإسلامية وخاصة عند الشعوب الآسيوية .

٢ ـ العاملون على التوسع الاستعماري الأوربي :

١ ـ المبادهات الفردية .

٢ ـ عمل الحكومات .

١ ـ المبادهات الخاصة :

كان دور البعثات التبشيرية الكاثوليكية والبروتستانتية هاماً في الشرق الأقصى وخاصة في الصين ، وأقل بكثير في الشرق الأدنى بسبب مقاومة الإسلام العظمى .

دور رجال الأعمال : كان دورهم في :

١ ـ تفوق تنظيم الحياة الاقتصادية عند الأوربي .

٢ ـ تفوق التقنية .

٣ ـ تراكم رؤوس الأموال .

كان التوسع الأوربي ينظر إلى جهة الصين خاصة حيث توفر له كتلة السكان زبائن هامة جداً ، ولا سيما لأجل الصناعات النسيجية ، وكان للمهاجرين دور هام جداً في اتجاههم نحو الولايات المتحدة ثم نحو أمريكا الجنوبية المعتدلة : الأرجنتين والبرازيل الجنوبية .

٢ ـ دور الحكومات :

في حالة التوسع الاستعماري لم يكن تدخل الحكومات ضرورياً لأن المهاجر لم يكن بحاجة إلى حكومته .

ولكن في الواقع ، كانت الحكومات تتدخل دائماً وباستمرار لمصلحة مواطنيها : وذلك لتؤمن أمن أشخاصهم وأموالهم ، ولأجل تنشيط نمو أعمالهم ، وللحصول على سماح بالتوطد لمواطنيهم .

وهكذا نشاهد دبلوماسية مالية أو اقتصادية تنمو على هامش الدبلوماسية بكل ما في الكلمة من معنى .

وكان للشركات ، والمصارف الكبرى خاصة وسائل لإسماع أصواتهم لحكومتهم ، وقد يحصل أن بعض كبار البنوك ليست إلا اسماً مستعاراً (مثل البنك الروسي ـ الآسيوي ، أداة الحكومة الروسية) .

وفي الواقع ، إن كسب نفوذ اقتصادي ومالي يمكن أن يكون مقدمة لنفوذ سياسي .

ولذا فإن دور الرجال هام جداً ، وهو أكثر صعوبة مما في حالة توسع استعماري ، والحالة الضاربة أكثر من غيرها الدور الذي لعبه السير روبرت هارت (Robert Hart) مدير الجمارك الصينية ، المستشار الاقتصادي للحكومة الصينية ، حتى إن هذه الأخيرة ذهبت لاستشارة البنك لأجل الأعمال الدبلوماسية ، وفي الوقت الذي كانت فيه الحرب الفرنسية ـ الصينية ، بصدد توتكن (١٨٨٤ ـ ١٨٨٥) كانت مفاوضات السلام بين فرنسا والحكومة الصينية بواسطة هارت .

وتغلغل النفوذ الألماني في آسيا الصغرى بفضل كبار رجال الأعمال ، ونخص بالذكر الدور الذي لعبه (سيمنس Siemens) مدير البنك الألماني .

٣ ـ ظروف توطيد الأوربيين :

كانت القضية الوضع الخاص بالأوربيين ، ومن حق كل بلد حر أن ينظم دخول ونشاط الأجانب ، فهل باستطاعة الأوربيين أن يأتوا ويمارسوا في البلاد الجديدة نشاطهم الاقتصادي في ظروف حسنة .

١ ـ الدول الأميركية :

من (١٨٦٩) إلى (١٩١٤) كانت هذه الدول منفتحة عن سعة لهجرة الأوربيين ،

في حين أنها كانت مغلقة جزئياً أو تماماً للشعوب الصفراء ، وذلك لأن هذه الدول كان عندها أراضٍ معدة للزراعة ، ولم تخشَ كثافة السكان ؛ لأنها كانت بحاجة إلى أذرع للعمل ، وأيدٍ عاملة لأجل الصناعة ، وحتى (١٩١٩) لم يضع التشريع الأميركي عثرات في طريق الهجرة ، غير أن قانون (١٨٨٢) أخضع الدخول لشرطين ، دفع رسم يتألف من (٢ دولار) ، ورفض المحكومين بالحق العام .

وفي (١٩٠٧) رفع الرسم إلى (٥) دولار ، واستبعد القانون ضعاف العقل ، والعاجزين عن العمل .

وفي (١٩١٢ ـ ١٩١٣) ، بدأت قضية الأوربيين تولد بعض المخاوف فيما يتعلق بتمثلهم .

واقترح مجلس الشيوخ مشروعاً يبعد الأميين ، فقد كانوا يؤلفون بين المهاجرين ، نسبة ٢٥٪ ، ولكن الرئيس (تافتْ Taft) عارض بحق النقض (الفيتو) ، لأن الولايات المتحدة كانت بحاجة إلى اليد العاملة .

أمريكا اللاتينية :

كانت الأرجنتين والبرازيل البلدين الأكثر انفتاحاً بصورة واسعة للهجرة .

ويصرح الدستور الأرجنتيني : « للمهاجر حقوق مساوية لحقوق المواطنين الأرجنتنيين » ، وحتى (١٩٢١) لم تضع البرازيل عثرة للهجرة ، وبعد هذا التاريخ رفضت فقط المرضى الذين لا شفاء لهم وضعاف العقل .

وكان بإمكان الهجرة الأوربية أن تطلب التجنيس ، وفي الولايات المتحدة قانون التجنيس واسع جداً .

وبالنسبة للمهاجرين الذين يحافظون على جنسيتهم ، ظل الوضع الشخصي وضع بلد الأصل ، ولكن بالنسبة للضرائب ، والعدالة ، والإدارة ، كان النظام نظام قوانين

الدولة التي جاؤوا إليها واستقروا فيها ، ولكن هل هؤلاء المهاجرون موضوعون على قدم المساواة مع مواطني الدولة ؟.

في الأرجنتين وجدت مساواة بين المواطن والمهاجر ، ولكن هذه الحالة لم تكن حالة كل مكان ، ولذلك وقعت البلاد الأوربية مع دول أمريكا اللاتينية معاهدات استيطان وتوطيد ، والأمثلة :

في (١٨٩٢) بين ألمانيا والمكسيك .
وفي (١٩١٢) بين ألمانيا وبوليفيا .

وهذه المعاهدات تثبت وضع الألمان في المكسيك وبوليفيا ، وللمهاجرين الحق بشراء أراضٍ ، وبالتجارة ، وهم معفون من الخدمة العسكرية ومن المصادرات ، ولا يمكنهم أن يكونوا خاضعين لضرائب أثقل من ضرائب مواطني الدولة .

وفي الولايات المتحدة ، في (١٨٦٢) ، من قانون التوزيع المجاني للأراضي الفيدرالية (الاتحادية) ، وأفاد منه المواطنون الأميركيون والمهاجرون قيد التجنيس .

٢ ـ آسية :
كان الأوربيون أقل عدداً ، وهذا الواقع يعود لاختلاف الحضارة والوسط مثلما يعود لأسباب مناخية (إقليمية) .

وحاولت الحكومات الأوربية جهدها لتؤمن لمواطنيها أمناً وحالة ممتازة .

أما مبدأ الاستقلال عن السلطة المحلية فهو حالة خاصة خولت للأجانب من وجهة نظر وضعهم الشخصي باستثناء الحق العام المحلي ، وهذا يعني أن الأوربي يحاكمه ، حسب قانون الخاص ، قنصلية أو محكمة قنصلية .

الإمبراطورية العثمانية :

كانت تضم في (١٨٧٠) مصر ، وتونس ، وطرابلس الغرب ، على الأقل من حيث المبدأ .

نظام الامتيازات الأجنبية :

في (١٥٣٥) وقعت معاهدة بين ملك فرانسا فرانسوا الأول وسليمان العظيم وكانت أول معاهدة من هذا النوع ثم جددت مراراً ، وكانت المرة الأخيرة في (١٧٤٠) ، وامتد هذا النظام إلى معظم الدول الأوربية :

في (١٥٨٠) إلى انكلترة .

وفي (١٦١٢) إلى هولندة .

وفي (١٧٧٤) إلى روسية بموجب معاهدة كشك قينارجي .

والباعث لذلك أن القانون العثماني قاعدته القرآن الكريم ، ولما كان الأجانب غير مسلمين ، لذا لا يمكن إخضاعهم لإطاعة القوانين العثمانية ونظام الامتيازات الأجنبية يستوجب :

ـ حرية التجارة والإعفاء من الضرائب ، والحصانة القضائية ، أي عندما يكون القصد قضية بين الأوربيين فالحكم يصدره القناصل ، وإذا كان العرض قضية بين الأوربيين والأتراك فالحكم تصدره العدالة العثمانية بمساعدة القنصل أو أحد ممثلي القنصل .

وظل هذا النظام سائداً حتى (١٩٢٣) ، وفي هذا التاريخ حذفت معاهدة لوزان نظام الامتيازات الأجنبية .

إيران :

وجدت فيها الحالة نفسها ولكن النظام كان أكثر حداثة ، ويرجع إلى تاريخ (١٨٢٨) ، فقد اجتاح الروس إيران ، واعترفت إيران للرعايا الروسية بحق محاكمتهم من قناصلهم ، وذلك بموجب معاهدة توركمانتشاي .

وفي (١٨٥٧) ، امتدت هذه الحقوق إلى بريطانية العظمى ، وأبرمت معاهدات مماثلة أخرى مع فرنسا إلخ .

وفي (١٩١٩) نقضت الحكومة الإيرانية المعاهدات الموقعة وحصلت قليلاً قليلاً على تخلي وتنازل البلاد الموقعة (روسيا في ١٩٢٠ ، وفرنسا وانكلترا في ١٩٢٨) .

اليابان :

في (١٨٥٨) ، وقعت معاهدة مع الولايات المتحدة وامتدت إلى الدول الأوربية . وبموجبها يحق للأوربيين أن يقيموا في خمسة موانئ يابانية ، ومنها يوكوهاما ، ويسمح لهم بتعاطي التجارة ، كما يعترف لهم بحق محاكمتهم بالمحاكم القنصلية .

ولكن في (١٨٧٢) احتجت اليابان ، وصححت قانون العقوبات عندها بواسطة الفرنسي (بواسّوناد Baissonnad) ، وقانونها المدني بمساعدة الألمان ، ونظمت محاكمها .

وفي (١٨٩٤) حصلت اليابان من انكلترا على حذف نظام الامتيازات الأجنبية .

سيام :

وقعت معاهدة في (١٨٥٥) مع بريطانيا العظمى ، ومعاهدة في (١٨٥٦) مع فرنسا ، أما ما يتعلق بنظام الامتيازات الأجنبية فقد ظل المبدأ نفسه ، وبموجبه يستطيع الأوربيون شراء أراضٍ بترخيص من الحكومة السيامية .

وفي (١٩٢٥) وفي (١٩٣٧) ، باتفاق متمم مع فرنسا ، أقر مبدأ التخلي عن نظام الامتيازات الأجنبية .

الصين :

أقر حق الإقامة في الصين في بعض الموانئ المفتوحة منذ (١٨٤٢) ، وفي (١٨٦٠) بلغ عدد هذه الموانئ (١٦) ، وفي (١٩٠٠) بلغ (٤٢) .

وهذا التعبير (موانئ جميلة) طبق أيضاً على مدن صغرى في الداخل ، وفي المدن التي رخص فيها للأوربيين بالإقامة ، كان لهم الحق بالتجول دون جواز حتى مسافة (٤٥ كم) ، ويمكنهم التجول في الداخل ولكنهم لا يستطيعون الإقامة فيه ، واستثنى من ذلك البعثات الدينية . ويمكنهم ممارسة التجارة المباشرة مع الصينين ، والاستئجار ، والشراء وتعمير البنايات ، ولكن حتى (١٨٩٥) ، لم يكن لهم الحق في تأسيس معامل ، ويتمتعون بنظام الحصانة الحقوقية ، وقد وضح هذا النظام في كل تفاصيله .

وفي (١٨٧٦) وقع اتفاق تشيه ـ فو Tohé-Fou بين الصين وبريطانية العظمى .

وتخلصت جميع القضايا بين الأوربيين من المحاكم الصينية وأصبح القضاء بها أمام المحاكم القنصلية .

وفيما يتعلق بالدعاوى بين الأوربيين والصينيين ، إذا أتت الشكوى من الصيني فالدعوى ترفع أمام محكمة قنصلية إذا كانت جنائية أو أمام محكمة مختلطة إذا كانت مدنية ، وإذا أتت الشكوى من أوربي فالدعوى ترفع أمام محكمة صينية بحضور قنصل أو ممثله .

نظام الامتيازات الأجنبية :

في بعض المدن يحجز على العموم حيّ للأوربيين ، أو إلى أبناء دولة أوربية ، وعندئذ تكون الأرض والإدارة ، والشرطة ، والعدالة بين أيدي الأوربيين .

وكان الامتياز الأول امتياز شانغهاي في (١٨٤٥) عبر بريطانية العظمى ، ثم فرنسة (١٨٤٩) والولايات المتحدة ، ومن ثمّ اندماج الامتيازات الانكليزية والأميركية في امتياز دولي .

ثم كانتون ـ فرنسا ، بريطانية العظمى .

هانكيؤو ـ بريطانية العظمى ، فرنسة ، روسية .

تين تسن ـ فرنسة ، ألمانية ، بريطانية العظمى .

واستمر العديد من الصينيين يعيشون على هذا الامتياز ، وفي شانغهاي حسب ٥٣٠٠٠٠ نسمة ، وهم يخضعون إلى إدارة ، وإلى شرطة ، وإلى عدالة أجنبية ، وفي منجاة من السيادة الصينية .

وفي (١٩١٢ و ١٩١٩) بذلت الصين جهداً لحذف الامتيازات وبين (١٩٢١ و١٩٢٤) ، عدلت ألمانية والاتحاد السوفياتي عن امتيازاتها .

آشكال التوسع الأساسية
في العالم

١ ـ التوسع التجاري (الاقتصادي)

أ ـ مسألة الصادرات :

في التوسع الاقتصادي ، كانت النتيجة الأولى التي يبحث عنها الأوربيون ، كسب منافذ جديدة لأجل المنتوجات للتصدير .

١ ـ منتوجات صناعة النسيج بصورة أساسية .

على الرغم من أن أوربة لم تكن منتجة للقطن ، إلا أنه كان لها الصف الأول من وجهة النظر الصناعة القطنية ، وكانت الأهمية الخاصة لبريطانية العظمى في هذا الاعتبار .

٢ ـ الصناعة المعدنية النامية خاصة في أوربا .

لقد كان للولايات المتحدة صناعة معدنية ، واليابان أيضاً بعد (١٨٩٣) ، ولكن كان التوجه إلى أوربة بصورة أساسية ، ونخص بالذكر تصدير عتاد الخطوط الحديدية ، والماكينات (الآلات) وعتاد الحرب .

٣ ـ وبعد (١٨٩٥) كان للصناعة الكهربائية مكانة هامة في الصادرات الأوربية . ونتساءل بأي طريقة استطاع الأوربيون أن يؤمنوا لأنفسهم المنافذ ؟

١ ـ لقد كان القصد معرفة السوق المراد فتحه : وهنا تدخل الأذواق والحاجات ، وقدرة الزبائن على الشراء ، وضرورة الدخول في علاقات مع التجار مع أبناء البلاد

الأصلاء الذين يفدون للبيع من جديد ، يضاف إلى ذلك دور القناصل ، ودور غرف التجارة كان بصورة خاصة نشيطاً في البحث عن أسواق خارجية .

٢ ـ يجب الدخول في تماس مع الزبائن .

ففي البلاد المتطورة كان من الضروري تأسيس دعاية أي نشرات دعائية ، وإرسال ممثلين عن التجارة .

٣ ـ وكان القصد التنبؤ بطرق الدفع ، وبما هو أساسي أي مدد الدفع ، بيد أن فتح المنافذ يرتبط بمسألة هامة وهي مسألة النظام الجمركي . فهل كان باستطاعة البضائع الأوربية أن تدخل بحرية إلى البلاد في خارج أوربة ، أو تصادف عقبة الرسوم الجمركية ؟

لقد وجد ، بالإجمال ، نظامان جمركيان :

ـ نظام المبادلة الحرة ، وفيه تكون الرسوم الجمركية عدماً أو تافهة .

ـ نظام الحماية الجمركية وفيه الرسوم مرتفعة كثيراً أو قليلاً .

والنظام الجمركي يرجع أثره على الأسعار وبهذا الواقع ، على سعة التجارة ، وفي البلاد التي تجبي رسوماً مرتفعة جداً ، تشتري الزبائن أقل .

ومسألة النظام الجمركي توضع بشكل مختلف بطبيعة الحال ، حسبما يكون القصد مستعمرات أو دول مستقلة ، وفي المستعمرة التي فقدت سيادتها ، يتعلق النظام الجمركي إذن بالوطن الأم ، أما الدول التي تحافظ على سيادتها فيمكنها ، من حيث المبدأ ، أن تضع رسوماً جمركية حسب مشيئتها .

المستعمرات :

لقد توجه التوسع التجاري لأوربة إلى زبائن مضاعفة :

١ ـ زبائن من أبناء البلاد الأصلاء في المستعمرة .

٢ ـ زبائن من المستعمرين .

وأبناء البلاد أكثر عدداً ويشترون قليلاً من أشياء الاستهلاك الشائع ، أما المستعمرون فيشترون كثيراً من الأدوات والآلات الزراعية بصورة أساسية ووسائل النقل .

ولكن ، هل المستعمرة مفتوحة لكل البلاد الأوربية ؟ وهل هي منفذ لجميع البلاد أو فقط لمن أوجدها ؟

من الواضح والبديهي أن الدولة التي أنشأت المستعمرة ، ترغب أن تحصل منها على فائدة اقتصادية ، لأن هذه المستعمرة تطلبت منها نفقات عسكرية وتطلب منها أيضاً نفقات إدارية .

وعلى هذا فإن الدولة المستعمرة تميل إلى أن تحتفظ لنفسها في مستعمراتها بفوائد خاصة لتجارتها ، وكانت هذه النزعة عامة في آخر القرن الثامن عشر وفي بداية القرن التاسع عشر .

وحسب الميثاق الاستعماري لا تستطيع المستعمرة أن تتاجر إلا مع وطنها الأم .

أول الإنتاجات التي تحتاجها المستعمرة تشتري من الوطن الأم وحدها .

- والنقل البحري بين الوطن الأم والمستعمرات محجوز لسفن البلد الأم ، وعلى المستعمرة ألا تنشئ صناعة تحويلية .

إلا أن نظام الميثاق الاستعماري لم يستطع البقاء والتماسك بسبب ثورات المستعمرين .

هذا وثورة المستعمرات الانكليزية في أمريكا تتوضح بأسباب اقتصادية والحالات المشابهة في المستعمرات الإسبانية في أمريكا .

ولكن ، بعد التخلي عن نظام الحصر سعت الدول الأوربية لأن تفضل زبائنها شراء إنتاجات الوطن الأم .

وعلى هذا فالنظام الجمركي هو الواسطة الأساسية لتسوية العلاقات بين المستعمرات والوطن الأم .

النظام الجمركي في المستعمرات :

يوجد في المستعمرات حالات جدّ مختلفة ، ولا يوجد نظامان متطابقان بدقة تامة .

١ ـ المستعمرات الفرنسية :

منذ (١٨٣٠) تخلت الحكومة الفرنسية عملياً عن الميثاق الاستعماري .

وفي (١٨٦٨) ، ألغي بشكل رسمي ، والنظام الذي وضعته الإمبراطورية الثانية هو الآتي :

ـ إن المستعمرات لا تستطيع بيع إنتاجها في مكان آخر غير فرنسة ، والإنتاجات الاستعمارية التي تدخل فرنسة ألزمت بدفع رسوم الجمرك ، وأخيراً ، يمكن للمستعمرات أن تشتري من مكان آخر غير فرنسة ، والتعرفات الجمركية للمستعمرات هي نفسها لأجل المنتجات الآتية من فرنسة أو البلاد الأجنبية .

وهكذا نرى أن الفائدة التي تعود على فرنسة طفيفة .

وانطلاقاً من (١٨٨٠) خصص السوق الاستعماري للوطن الأم بنسب عظيمة .

قانون الجمارك الفرنسي المؤرخ (١١ كانون الثاني ١٨٩٢) ، إنّ التعرفات الجمركية التي طبقت في فرنسة على البضائع الأجنبية كانت في الظروف نفسها التي كانت في المستعمرات ، وكانت التجارة بين الوطن الأم والمستعمرات حرة تحت بعض التحفظات .

ووجدت بعض الاستثناءات لمؤسسات الهند ، وأقيانوسية ، ومؤسسات ساحل إفريقية .

وكان القصد إذن إجبار المستعمرات الفرنسية على شراء المنتجات الفرنسية ، وإفادة الصناعات الفرنسية ، وخاصة الصناعة القطنية ، وفي الواقع ، على سبيل المثال ، كان بإمكان الأنيتل ، أن يكون لها مصلحة في السابق بالشراء من الولايات المتحدة أفضل من فرنسا ، ولكن النظام الجمركي الجديد حولها عنها ، وظل هذا النظام حتى (١٩١٤) وحتى ما بعدها .

وفي (١٩٢٨) فقط تغير النظام الجمركي بشكل جوهري .

٢ ـ ألمانيا :

لقد كان قانون (١٩٠٢) مراعياً للنسب ويتوقع رسوماً جمركية مرتفعة تقريباً ، وفيما يخص المستعمرات الألمانية حدد المجلس الاتحادي (الفيدرالي Bundesrot) تخفيضات في التعرفات الجمركية ، لأجل المحاصيل الاستعمارية ، ولم يكن هناك تمثل جمركي ، وإنما نظام تفضيلي .

٣ ـ البلاد المنخفضة :

كانت الهند الهرلاندية مستعمرتها ، وهي مستعمرة عظيمة ومقدسة ، تساوي (٩) أضعاف سكان البلاد المنخفضة .

وحتى (١٨٧٢) كانت الهند الهولاندية تحصل رسوماً جمركية تختلف حسب مجيء البضائع من البلاد المنخفضة أو من بلاد أخرى . رسوم ١٠٪ لأجل البضائع الآتية من البلاد المنخفضة ، و٢٠٪ لأجل الأخرى .

وعلى هذا فالنظام تفضيلي ، إلا أن قانون (١٨٧٢) حذف هذا النظام ، لأن بريطانيا العظمى تملك الهند التي توصلت إلى القيام بتجارة نشيطة مع الهند الهولاندية . ومنذ الآن فصاعداً أصبحت الرسوم متماثلة ومعتدلة بشكل كافٍ ، ٦٪ من قيمة البضاعة وفي (١٩٠٧) كانت بين ١٠ و١٢٪ .

٤ ـ البرتغال :

تملك ملكاً استعمارياً عظيماً ، وتبنت النظام التفضيلي والرسوم أقل ارتفاعاً للبضائع البرتغالية .

٥ ـ بلجيكا (الكونغو البلجيكية) :

في (١٨٨٥) وجدت دولة مستقلة في الكونغو أسستها رابطة الكونغو الدولية ، واعترفت بها الدول (بموجب وثيقة برلين) وكان عاهل هذه الدولة ليؤبولد الثاني ، ولكنها لا تتبع بلجيكا .

وتحدد النظام الجمركي بمعاهدة دولية : فقد أجبر العقد العام لمؤتمر برلين في شباط (١٨٨٥) الدولة المستقلة على أن تعد بألا تضع رسوماً جمركية ، ويجب أن تكون التجارة حرة في الحوض الذي اتفق عليه لنهر الكونغو (وهذا الحوض يشمل المناطق الساحلية ، والكونغو الفرنسية على سبيل المثال) ، وهذا القرار أزعج دولة الكونغو التي تنقصها الموارد المالية .

وفي (١٨٩٠) حصلت الكونغو على السماح بإقامة رسوم جمركية ١٠٪ في الحد الأعظم ، ولكن هذه الرسوم يجب أن تكون متساوية لجميع البضائع دون تمييز الأصل ، وبموجب قانون (١٩٠٧) المطبق في (١٩٠٨) أصبحت دولة الكونغو المستقلة الكونغو البلجيكية (بعد أن سلم ليؤبولد الثاني دولته إلى بلجيكا) .

والبند الذي يشترط المساواة في التجارة لجميع الأمم ما زال موجوداً مع ذلك .

٦ ـ انكلترا :

بين (١٨٤٢ و ١٨٤٨) تبنت انكلترا مذهب المبادلة الحرة ، وإذن لا يوجد رسوم جمركية ، أو رسوم ضعيفة جداً .

وطبق مذهب المبادلة الحرة ، مبدئياً ، على كل مجالها الاستعماري ، باستثناء

المستعمرين الذين لهم الحق بأن يكون لهم حكومة مسؤولة ، والذين هم مستقلون ذاتياً (وسيأخذون بالتالي اسم « دومنيون ») ويكون لهم الحق بأن يحددوا بأنفسهم سياستهم الجمركية ، وعلى هذا يوجد نظامان متميزان ؛ نظام الدومنيون ونظام مستعمرات التاج ، والدومنيون أحرار بإقامة رسوم جمركية حتى على البضائع الانكليزية ، أما مستعمرات التاج فتخضع للمبادلة الحرة .

ونحو (١٨٩٥ ـ ١٩٠٠) وخاصة نحو (١٩٠٢ ـ ١٩٠٣) أذاع بعض الرجال الإنكليز شكوكاً على سياسة المبادلة الحرة .

جوزيف تشامبرلن :

كان يريد إما إقامة نظام تفضيلي (رسوم مرتفعة قليلاً على البضائع الانكليزية ، وهذا النظام تبنته من قبل كندا) ، وإما إنشاء اتحاد اقتصادي بريطاني يضم المستعمرات إلى الوطن الأم ، وفي كلتا الحالتين يجب التخلي عن المبادلة الحرة وإقامة حواجز جمركية ، وبعد مناقشات طويلة أخفق جوزيف تشامبرلن وقدم استقالته .

وعلى هذا بقيت انكلترا وفية للمبادلة الحرة ، وبفضل تفوق أسطولها التجاري حافظت مع ذلك على مكانة متفوقة في تجارة مستعمراتها (وهنا نقول التجارة تتبع العَلَم) .

ولهذا نرى في القسم الأعظم من الصعد الاستعمارية ، أنه لا يوجد مساواة من وجهة النظر التجارية بين مختلف الدول الأوربية .

٢ ـ الدول المستقلة :

للدول المستقلة الحق بأن تؤسس بنفسها تنظيماً جمركياً ، فما مصالحها ؟

ـ إذا كان للدولة خارج أوربة صناعة ، فهذه الصناعة تخشى المنافسة الأوربية ،

ولذا يكون من مصلحتها تبني نظام الحماية الجمركية بغية الحد من الواردات الأجنبية وحماية صناعتها .

وإذا لم يكن عندها صناعة فإن من مصلحة هذه الدول أن تقيم رسوماً جمركية لأسباب ضريبية ، وبالمقابل ، إن مصلحة الدول الأوربية أن تكون هذه الرسوم التي تضعها البلاد خارج أوربة ، قليلة الارتفاع ما أمكن ، وعلى هذا يوجد إذن على الأغلب تعارض في المصالح .

١ ـ الدول الأميركية التي حدثت بحرية سياستها الجمركية .
٢ ـ الدول الآسيوية التي لم تقدر على تأسيس نظامها الجمركي بحرية .

١ ـ الدول الأميركية :

تمارس الدول الأميركية تماماً حقوقها في السيادة ، فالولايات المتحدة ليست بحاجة لأن تشتري من الخارج معظم المنتجات ، ومع ذلك تشتري السكر ، والرز ، والمحاصيل الاستعمارية (القهوة ، الشاي، الكاكاو ، الكاوتشوك ، والصوف الخام) .

وعندها صناعة آخذة بالنمو وترغب بأن تكون محمية ضد المنافسات الأوربية ، ومن جهة أخرى ، إن الولايات المتحدة بحاجة لأن تبيع حاصلاتها الزراعية ، ولكن أوربة بحاجة عظيمة لهذه المحاصيل ، ولا تستطيع إذن أن تمارس عقوبات جادة أو المقابلة بالمثل ، ولذا فإن الولايات المتحدة لا يوجد عندها مراعاة للحفاظ عليها ، وحتى (١٩١٣) كان عندها نظام حماية أكثر فأكثر .

في (١٨٨٣) كان نظامها الجمركي إلى ٤٠٪ بحسب قيمة الرسوم على النتاجات النسيجية ، وفي (١٨٩٠) تعرفة ماك كينلي (Mace Kunley) الذي وضع رسوماً على الفحم وزاد الرسوم على النتاجات النسيجية ، وفي (١٨٩٤) خفضت بعض الرسوم ، ومع ذلك فإن مجمل الرسوم بقي أكثر ارتفاعاً مما في (١٨٨٣) ، وفي (١٨٩٧) كان رفع الرسوم على المنسوجات القطنية ، ورسوم على الملابس الصوفية ٥٥٪ ، وفي تشرين الأول

(١٩١٣) في عهد ولسون (Wilson) خفضت قليلاً هذه الحماية الجمركية ، وأنقصت الرسوم على بعض الأدوات .

وهكذا فإن لسوق الولايات المتحدة ميل لأن يغلق في وجه المنتوجات الصناعية الآتية من أوربة (باستثناء المحاصيل الكيماوية ومنتجات البذخ) ، وهكذا نرى أن الولايات المتحدة تبيع إلى أوربة أكثر مما تشتري منها .

دول أمريكا اللاتينية :

هذه الدول بحاجة لأن تشتري من الخارج المنتجات ذات الضرورة الأولى وهي :

ـ الفحم من ألمانية وانكلترا .

ـ الإنتاجات الصناعية والآلات ، وأدوات الخطوط الحديدية ، والمنتجات النسيجية .

ولهذا ترى من مصلحتها ، في هذا الصدد ، وضع رسوم جمركية ، ولكن هذه الدول ، من جهة أخرى . تعاني نقصاً مالياً يجعل من الضروري لأجل الخزينة وضع رسوم جمركية .

الرسوم المرتفعة جداً :

في البرازيل ٣٠ ، ٥٠ إلى ٦٠٪ من قيمة البضائع ، وعلى المنتجات الكيماوية ، والصوف ، رسوماً تقدر بـ ٥٠٪ .

وفي الأرجنتين ، كانت الرسوم مرتفعة قليلاً ، وعلى المنسوجات من ٣٠ إلى ٥٠٪ .

وفي بوليفيا ، وبيرو كانت هذه الرسوم من طبيعة تعيق التجارة مع الخارج ، ولكن تصدير المحاصيل الزراعية أغنى جزءاً من السكان ، ولذا باستطاعته أن يشتري المنتجات الأجنبية على الرغم من الرسوم المرتفعة .

ومنذ (١٩٠٠) شعرت أوربة بمنافسة الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية وفي البرازيل كان للولايات المتحدة مكان ضعيف ، والواردات تأتي غالباً من أوربة .

وفي الأرجنتين كان مكانها أي الولايات المتحدة ، أكثر أهمية : وتقدر الواردات منها بـ ٢٢ إلى ٢٥٪ .

٢ ـ الدول الآسيوية :

على الرغم من أن هذه الدول مستقلة إلا أنها فقدت استقلالها الذاتي في التعرفات الجمركية .

أ ـ الصين : كانت سوقاً تتجه نحوه أنظار الأوربيين فنحو (١٨٧٠) تشتري الصين المنسوجات الصوفية القطنية والمعادن والأفيون .

وفي (١٩١٥) ، نقص الوارد من الأفيون ، وتشكل المنسوجات القطنية ٤٠٪ من الواردات .

وتشتري الصين أيضاً العتاد الحربي ، وعتاد الخط الحديدي ، والكهرباء ، والآلات وخاصة لاستخراج المعادن ، ولكن الصين ليست حرة من وجهة النظر الجمركية .

وفي (١٨٤٢) قررت معاهدة نانكن بأن الحكومة الصينية لا تستطع إلا وضع تعرفة منظمة وعادلة غير ٥٪ في الحد الأعظم ، وهذه التعرفة التي فرضتها انكلترا ، كانت مفيدة للتجارة الأوربية .

وفي (١٨٥٣ ـ ١٨٦١) ، وقعت حرب النايبينغ التي جندت الفلاحين ضد السلالة الحاكمة ولكنها سحقت في العام (١٨٦٤) من قبل جيوش الإمبراطورية .

وقد وضعت الحكومة الصينية نصاً وهو (الليكين Le Likin) يتعلق بالبضائع المتجولة في داخل البلاد ، وهذا القرار أثار قلق الدول الأوربية .

وفي (١٨٥٨) ، تم اتفاق جديد مع الصين يقرر بألا تدفع البضائع الأجنبية الليكين ، وإنما رسماً بـ ٢,٥٪ .

وفي (١٩٠١) طبقت من جديد معاهدة السلام مع الصين ، بعد حرب البوكسر ، التعرفة الجمركية ولكن قاعدة ٥٪ احترمت فيما يتعلق بالجمارك البحرية (أما البضائع التي تدخل الصين عن طريق الحدود البرية ، تدفع رسوماً أخفض بـ ١/٤ أو ١/٥) .

وبين (١٨٦٧ و ١٩١٣) انتقلت التجارة الخارجية للصين من (١٢٧ إلى ٨٥٠) مليون تايل (Taëls) ،وهذه التجارة أفادت في الغالب انكلترا وبصورة عامة الدول الأوربية .

وتفوقت بريطانية العظمى في تجارتها مع الصين ، ففي ١٨٦٩ كانت هذه التجارة تؤلف ٨٧٪ من تجارة الصين ، وفي (١٩١٠) ألفت ٥٠٪ .

وقد فرضت أوربة النظام نفسه على سيام بمعاهدة (١٨٨٥) ، وعلى إيران بمعاهدة (١٨٥٠) التي أبرمت مع بريطانية العظمى .

ب ـ **الإمبراطورية العثمانية** : لقد وعدت الإمبراطورية العثمانية فرنسا وانكلترا بألا تطبق رسوماً أعلى من ٥٪ .

وفي (١٨٦٠ ـ ١٨٦٢) سمح لها بأن ترفع هذه الرسوم إلى ٨٪ وفي نيسان (١٩٠٧) إلى ١١٪ .

هذا وتشتري الإمبراطورية العثمانية المنسوجات بخاصة من انكلترا ، وعتاد الطرق الحديدية من ألمانية .

وبين هاتين الحالتين للدول الأميركية والدول الآسيوية توجد حالة مختلطة ، وهي حالة اليابان .

فقد كانت اليابان خاضعة لنظام فرضته الدول ، ثم توصلت إلى الخلاص منه .

كانت اليابان بحاجة إلى المواد الأولية من فحم ، وحديد ، وبترول ، وإلى القطن .

وفي (١٨٧٠) لم تصدر إلا الحرير الخام .

في (١٨٥٨) ، كانت خاضعة لنظام الصين نفسه بمعاهدة مع الولايات المتحدة ، ثم مع الدول الأوربية .

وكانت التعرفة القصوى ٢٠٪ (ماعدا المنسوجات والإنشاءات البحرية برسوم ٥٪ ، وقد فرضت هذه البنود من قبل بريطانيا العظمى التي كانت المستفيدة الأساسية .

وظلت اليابان خاضعة لهذا النظام حتى (١٨٩٤) ، ثم حصلت ، بمعاهدة مع بريطانية العظمى ، على تخفيضات بالمفرق .

وفي (١٩١١) استعادت اليابان استقلالها الذاتي الجمركي ، وكان دور أوربة في تجارة اليابان أقل مما في الصين .

وفي (١٩١٣) ، لم يبلغ نصيب التجارة الأوربية ٣٪ في مجموع الواردات اليابانية ، لأن اليابان تشتري من الولايات المتحدة خاصة ، والصين والهند الهولندية .

☆ ☆ ☆

ولتستطيع الصناعة الأوربية أن تبيع منتجاتها ، كان من مصلحتها ألا تتصنَّع البلاد في خارج أوربة ، لأنها عندئذ تستغني عن الإنتاجات الأوربية .

ومع ذلك ، بلعبة المصالح الفردية ، أنشأ الأوربيون صناعات ، وعلى سبيل المثال أنشئت في الصين صناعة نسيج بدأت تستقر نحو (١٩٠٠) .

وفي (١٩١٤) ، عدا ما يتعلق باليابان يكاد يبدأ تصنيع البلاد الآسيوية .

ب ـ مسألة الواردات

كانت أوربة تتوقع من التوسع تسهيلات لتموينها بالمواد الأوربية والسلع الغذائية .

وحاصلات التربة التي بحاجة إليها أوربة هي :

إما المواد التي لا تنتجها أوربة الغربية ، مثل الحنطة التي تجهزها بها الهند وأمريكا الجنوبية ، وإما المواد الاستعمارية ، القهوة من أمريكا الجنوبية أو من الهند الهولاندية ، والزيوت من إفريقية والهند الهولاندية ، والكاكاو ، والتبغ ، وإما مواد أولية ، مثل الخشب (الخشب الثمين من إفريقية الاستوائية ومن سيام) ، والقطن الذي تجهزها به الولايات المتحدة ، ومصر ، والهند ، والكاوتشوك الذي ازدادت أهميته مع نحو صناعة السيارات ، ولا سيما منذ (١٩٠٠) وأهم منتجي الكاوتشوك هم : ماليزيا ، البرازيل ، والهند الهولاندية .

وفيما يتعلق بإنتاج تحت التربة فإن أوربة تملك الفحم الحجري والحديد ، وتبحث في الخارج أولاً عن بعض المعادن ، نيكل كندا ، وقصدير ماليزيا ، وبوليفيا ، والهند الهولاندية .

ثانياً : عن الأسمدة ، وخاصة نيترات شيلي .

ثالثاً : عن البترول ، ولا سيما منذ ١٩٠٠ وأكثر أيضاً منذ (١٩١٢) عندما طبق التسخين بالمازوت على سفن الحرب ، وأصبح البترول أيضاً نتاجاً أساسياً للدفاع القومي .

وفي أوربة ، البلاد المنتجة للبترول هي روسية ورومانية .

وفي الإنتاج العالمي تملك الولايات المتحدة المكان الأول ، ففي (١٩١٤) جهزت ٦٥٪ من الاستهلاك العالمي ، ولكن الدول الأوربية لا تريد أن تتبع بالولايات المتحدة

فحسب ، بل إنها تتوجه أيضاً إلى المنتجين الثانويين مثل المكسيك ، والهند الهولاندية وبرمانيا ، أما إيران وفينيزويلا فلم يكن لها بعد في (١٩١٤) إلا مكان تافه في الإنتاج .

كيف يمكن استيراد هذه المنتجات التي لا غنى عنها لأوربة ؟

إن الأوربيين ماعدا الولايات المتحدة ، لا يمكنهم الاكتفاء بالشراء من مكان هذه الإنتاجات ، وعلى العموم ، يجب أن ينظموا الإنتاج وينظموا استغلال الموارد .

١ ـ حالة المستعمرات :

لم يكن سكان البلاد الأصلاء مؤهلين في الغالب للنمو الاقتصادي ، ولا يهتمون إلا بالزراعة ، وأيضاً لا يزاولون إلا بعض الزراعات التقليدية ، فمن الضروري إذن أن يعمل الأوربي على زراعة المواد الضرورية لأوربة (كالقهوة والقطن مثلاً) وأن يأخذ بيده استعمال الموارد المنجمية .

وهذا الاستغلال يضع قضايا مختلفة حلها الأوربيون بوسائل مشابهة :

١ ـ قضية الأراضي .
٢ ـ قضية تنظيم الإنتاج .
٣ ـ قضية اليد العاملة .

١ ـ قضية الأراضي :

ليستطيع المستعمر الاستقرار وخلق استغلال ، يجب أن يعطى الوسيلة لكسب أو تملك الأراضي . ولكن يوجد سكان أصلاء استقروا على هذه الأراضي واحتلوها تماماً قليلاً أو كثيراً ، وقد صرح لوروا بوليو (Leroy Beowlieu) بأن قضية الأراضي ربما كانت النقطة الأساسية لكل المذهب الاستعماري .

وعلى هذا ما الطريقة التي يجب أن تتبنى لاستيطان المستعمرين ؟

إن الأوربي يستطيع أن يعامل أبناء البلاد الأصليين مباشرة ، ولكن هذه الطريقة أعطت بصورة عامة نتائج سيئة ، إما لأن ابن البلاد يرفض أن يبيع ، أو إنه يخدع المستعمر ، وإما أن المستعمر يسيء التعامل مع جهل ابن البلاد الأصلي .

ولذا اضطرت الدولة المستعمرة إلى التدخل في قضية الأراضي ، وقررت بأن يصبح جزء من الأراضي ملكاً عاماً ، أي ملك الدولة ، وأخذت على عاتقها توزيع هذه الأراضي على المستعمرين .

ما الحلول المتبناة لمشكلة توزيع الأراضي بين المستعمرين وأبناء البلد ؟.

بالنسبة لفرنسا : في الجزائر تبنت الإمبراطورية الثانية ، بين (١٨٥١ و ١٨٦٠) ، نظام الإقامة أو الإيواء ، ولذلك كانت الدولة تأخذ من بعض القبائل جزءاً من أراضيها ، لتضعها تحت تصرف المستعمرين .

ولكن هذه الطريقة أثارت الاحتجاجات من قبل أبناء البلاد الأصليين ، وصرخوا هذا سلب ونهب .

وفي (١٨٦٣) ، أصدر الإمبراطور نابليون الثالث قراراً له قوة القانون بالتخلي عن هذا النظام في المستقبل ، ويبيح التعامل بالشراء ، ولكن هذا الشراء كان صعباً ، لأن أراضي أبناء البلاد نادراً ما كانت ملكاً فردياً ، وإنما أملاكاً جماعية للقبائل أو للقرى .

وفي (١٨٧٣) ظهر قانون جديد يميز الأراضي المفرنسة ، والأراضي غير المفرنسة ، والأراضي المفرنسة هي الأراضي التي يملكها فرنسيون أو أبناء البلد ، وتحققت صفة ملكيتها ، وخضعت لنظام القوانين الفرنسية ، أما الأراضي غير المفرنسة فتتبع القوانين الإسلامية .

ولكن على الإدارة أن تسلم تدريجياً سندات ملكية أراضي الفئة الثانية ، والغاية إذن هي التوصل رويداً رويداً لـ « فرنسة » جميع الأراضي .

وفي المستعمرات الأخرى ، شكلت (ملكية عامة) بمصادرة أراضي عواهل أبناء البلد ، أو بشراء بالتراضي من زعماء القبائل ، ولكنها قررت أيضاً بأن تؤلف الأراضي الشاغرة دون مالك جزءاً من الملكية العامة ، إلا أنه من الصعب عمل جزء لهذه الأراضي الشاغرة ؛ لأن أبناء البلد لا يملكون سندات ملكية ، ولهذا فإن الإدارة من الناحية العلمية ، خصصت في الغالب للمستعمرين أراضي كانت تبدو أنها شاغرة ، ومن هنا تعدد سوء الاستعمال ، لأن ابن البلد كان من الصعب عليه أن يبرهن على أنه المالك .

بالنسبة لألمانية كان قسم من الأراضي مخصصاً ، لأبناء البلد ، وقسم آخر للدولة (أي إلى الاستعمار الأوربي) .

وأثار الكثير من سوء الاستعمال ، بين (١٩٠٣ و ١٩٠٦) ثورة أبناء البلد الأصلاء في جنوب غربي إفريقية .

بالنسبة لانكلترا : لقد طبق في جنوبي إفريقية نظام الحجز ، وذلك بأن تحجز بعض الأراضي لأبناء البلد الأصلاء ، والأخرى توضع تحت تصرف المستعمرين ، ولا يمكن لابن البلد الأصلي أن يشتري أو يؤجر أراضي خارج الحجز ، وبالمقابل ، وهذا النظام يؤدي إذن إلى نزع جزئي لملكية أبناء البلد .

وفي المستعمرات الإيطالية في الصومال وأريترية يصرح قرار (١٩١١) بأن الأراضي غير المزروعة فعلاً من قبل أبناء البلد تعود إلى الدولة .

وفي الهند الهولاندية بموجب قرار (١٨٧٠) للدولة ملكية الأراضي التي لم يثبت عليها أي حق ملكية ، ولكن في الواقع ، لا توجد ملكيات فردية وإنما ملكيات جماعية ، ولذا فإن حقوق أبناء البلاد كانت تنتهك غالباً .

٢ ـ قضية تنظيم الإنتاج :

أ ـ حالة الاستغلال للمنجم : إن تشريع الدول الأوربية يقبل بصورة عامة بأن

لاتعطي ملكية الأرض (التربة) الحق باستغلال ماتحت التربة ، ولذلك يجب الحصول من الدولة على امتياز ، وهناك بعض الأمثلة .

في المستعمرات الفرنسية لاستغلال المناجم المعدنية يجب الحصول على ترخيص للاستغلال مقابل دفع إتاوة .

ومع ذلك توجد بعض الفروق المحلية ، ففي الهند الصينية وفي غويانه يكون استغلال ماتحت التربة خاصاً بالفرنسيين ، وبالمقابل ، في كاليدونيا الجديدة يمكن للأجانب الحصول على تراخيص الاستثمار .

في الهند الهولاندية : تخول الدولة حقوق الامتياز مقابل دفع رسم زهيد ودفع ٤٪ من الأرباح ، ولكن بموجب قانون (١٩٠٧) خصصت هذه للمواطنين الهولانديين .

في الكونغو البلجيكية : تخصص الدولة لنفسها ملكية المناجم وتوزع الامتيازات على شركات ، شركة مناجم الكونغو وشركة كاتانغا .

ب ـ حالات الاستغلال الزراعي : إن توزيع أراضي الأملاك العامة يمكن أن يتم إما بطريق البيع ، وإما بطريق توزيعات مجانية أي منح امتيازات .

ومن الممكن توزيع الأراضي بحصص صغيرة على فرد ، أو بحصص كبرى على شركة أو على جمعية .

وفي المستعمرات الفرنسية كانت الطرائق مختلفة جداً .

وفي الكوشنشين قانون (١٨٨٢) يقضي بنظام الامتيازات المجانية لأراضي الأرياف ، ونظام البيع للأراضي الواقعة حول المدن .

وفي مدغشقر : من حيث المبدأ كان بيع الأراضي ، ولكن الامتيازات المجانية كانت ممكنة لصالح المستعمرين الفرنسيين .

في إفريقية الغربية : كان النظام المطبق عموماً نظـام البيع إلا مـا يتعلق بمناطق الغابات التي يخول لأجلها امتيازات مجانية ولكن موقتة .

في الكونغو الفرنسية : تتألف الكونغو من مناطق غابات كانت اليد العاملة فيها نادرة وغير كفؤ ، ولذا عهدت الدولة باستغلال مناطق جسيمة إلى جمعية أو إلى شركة لها حق الحصر لاستغلال المنطقة من وجهة النظر الاقتصادية .

وعلى الشركة أن تدفع للدولة إتاوة وحصة من الأرباح .

وفي العام (١٨٨٩) منحت امتيازات جسيمة إلى أربعين شركة ، وهكذا وزعت كل أرض الكونغو إلا ما حول برازّافيل وليبرڤيل .

وكانت النتـائج لهذه الطريقة يرثى لها ، وخـاصـة لأجـل ابن البلـد الـذي كان معتصراً ، كما أثارت تحقيقات برلمانية فضائح عديدة .

وفي (١٩١٠) تخلت الحكـومـة الفرنسيـة عن هـذا النظـام واستعـادت معظم امتيازاتها .

في الهند الهولاندية : كان نظام امتيازات الأراضي قاصراً على الهولانديين ، وهذه الامتيازات يجب ألا تتجاوز (٩٠٠) هكتار ، ولم تكن مجانية وعليها رسم سنوي خفيف على الهكتار .

وكانت المزارع الأوربيـة التي تجهز ٨٠٪ من الإنتـاجـات المخصصـة للتصـدير ، الكاوتشوك ، السكر ، القهوة إلخ ، أقل مساحة بـ (١٢) مرة من مزارع أبناء البلد .

في دولة الكونغو المستقلة : خول الملك ليؤپولد امتيـازات كبرى في (١٨٨٦) مثلاً إلى شركة الكونغو للتجارة والصنـاعـة ، وهـذه الامتيـازات يمكن أن تبلغ (٥٠٠٠٠٠) هكتار لأجل شركة واحدة بنفسها .

وفي الأقسام الأخرى من الكونغو ، كان بيع الأراضي بمعدل (١٠) فرنكات للهكتار شريطة أن تستثمر الأرض في مهلة ستة أعوام .

في المستعمرات الألمانية : كانت شركات الاستعمار ، والشركة الاستعمارية الألمانية تملك أرضاً من (١٥٠ كم) من الشمال إلى الجنوب و(٣٠ كم) من الغرب إلى الشرق في إفريقية الجنوبية الغربية ، ووجد حالات مشابهة في الكمرون وفي إفريقية الشرقية .

في المستعمرات الانكليزية : كان النظام مختلفاً جداً حسب المناطق .

في الهند : بيع أو تأجير أراضي الأملاك العامة .

في برمانيا وإفريقية الغربية : ترخيص باحتلال أراضٍ لأجل إيجار لمدة ٢١ عاماً ، ولكن لا بيع لأن الدولة حافظت على الأمل بفضل القيمة .

في أوستراليا : تقسيم أراضي الأملاك العامة إلى حصص ، وتسليم حصة إلى مستعمر عليه أن يدفع إيجاراً خلال (٥) أعوام ، وإذا انتهت هذه المهلة وزرع أرضه ، يعطى له ترخيص تملك ، ولكن من وجهة النظر الحقوقية لا يحق له ملكيتها وعليه أن يدفع إتاوة دوماً .

٣ ـ قضية اليد العاملة : على المستعمرين والمستثمرين أن يجدوا اليد العاملة ، ففي **إفريقية** كانت اليد العاملة على العموم غير كافية أو معتادة قليلاً على العمل ، وإقامة مترية تجبر ابن البلد على العمل لكسب المال ، بدت غير كافية ، ولذلك لجئ إلى الشغل الشاق ، أو إلى عقد عمل يخضع إلى تدابير جزائية .

أ ـ نظام الشغل الشاق : مصادرة أبناء البلد ، وهذا النظام مستخدم للأشغال ذات النفع العام في المستعمرات الفرنسية والألمانية ، وهذه المصادرة إما أن تكون بشكل خدمة عسكرية ، وإما بشكل مؤسسة ضريبية لأنها تطابق ضريبة عينية ، (وفي المستعمرات كانت المصادرة لمدة ١٥ يوماً في العام وأحياناً أكثر) .

في الهند الهولاندية : تأسس النظام على يد الحاكم العام (ڤان دن بوشْ Van Den Basch) انطلاقاً من (١٨٣٠) .

كان خمس الأراضي يوضع إجبارياً في التثمير بواسطة أبناء البلد لتقديم الإنتاجات المخصصة للمستهلكين الأوربيين ، والمتعهد بأخذ حصة من الأرض ، وعلى هذه الحصة يجب على ابن البلد أن يقوم بعمل ما في مزارع الإنتاجات المخصصة للتصدير ، وهذه السخرات ترتفع إلى (٦٠) يوماً في العام .

أما ما يتعلق بابن البلد فقد كان يزرع الرز وزراعته تتطلب عملاً طويلاً ودقيقاً ، وبموجب النظام الذي وضعه (ڤان دن بوش) لم يكن عنده من الوقت ما يكفي ليخصص لهذه الزراعة ، ومن هنا كانت المجاعات الخطيرة .

وفي (١٨٧٠) خفضت السخرات ، إلى (٢٠) أو (٣٢) يوماً في العام .

وفي (١٩١٥) فقط زالت آخر آثار هذا النظام .

ب ـ نظام عقد العمل : يستطيع المستعمر عند استخدام عمال من أبناء البلد ، أن يعمل عقداً حراً ، ولكن كثافة السكان كانت جد متفاوتة حسب المناطق ، وعلى المستعمر أن يعمل على مجيء العمال ، أحياناً من مكان بعيد جداً ، وهذا ما يؤدي إلى نفقات ، ففي إفريقية الجنوبية ، مثلاً ، كان عمل المناجم يقوم بعمل الآسيويين ، ولا سيما الهنود ، ولذلك نظمت الدول المستعمرة مصالح المخدوم الذي يستخدم العمال .

وإذا فسخ العقد إرادياً من قبل ابن البلد ، فعلى هذا الأخير أن يدفع غرامة ، ويكون معرضاً لعقوبة السجن .

وتبنت جميع الدول هذا النظام .

في مستعمرة الكاب الإنكليزية ، كانت الغرامة المتوقعة في حال فسخ العقد ، عشرة جنيهات لأجل مناجم الذهب والماس ، وإذا لم تدفع فالعقوبة ستة أشهر سجناً .

في الكونغو البلجيكية ، حتى (١٩٢٢) كان من الممكن أن يساق ابن البلد الفارّ بالقوة إلى عند رئيسه .

وفي إفريقية الغربية الفرنسية ، كانت الغرامة (من ١٥ إلى ١٠٠ فرنك) وشهري حبس ضد ابن البلد الفار .

في الهند الصينية : نظام مماثل بموجب قرار (٢٦ آب ١٨٩٩) ، والحال نفسها في مدغشقر ، وفي ريئينيون ، وفي الأنتيل ، وفي الهند الهولاندية ، كان القانون أقل قساوة ويتوقع سجن ١٢ يوماً فقط .

وفي المستعمرات الألمانية والإيطالية يتوقع عقوبة سجن ثلاثة أشهر وعقوبات جسدية .

☆ ☆ ☆

وإذا وطد الاستعمار السلام في المستعمرات ، فإن التثمير أصبح إذن في الغالب على حساب ابن البلد الأصيل الذي خسر جزءاً من أراضيه وخضع إلى نظام المصادرة .

٢ ـ حال الدول المستقلة :

في الولايات المتحدة وفي اليابان كانت الحياة الاقتصادية منظمة جيداً كأوربة ، ولكن في الدول التي لم تبذل أي جهد تنظيمي كان على الأوربيين ، إذا أرادوا أن يكون عندهم نتاجات ، أن ينظموا الاستغلال .

في الدول الحديثة يستطيع كل فرد ، حتى لو كان أجنبياً ، أن ينشئ مشاريع زراعية دون ترخيص الحكومة ، أما بالنسبة للمشاريع المنجمية ، فيلزم الحصول على ترخيص ، أي امتياز .

لأي حد خولت البلاد الجديدة دون صناعة امتيازات ؟

هذه القضية هامة جداً ، منذ أن تخول الحكومات الامتيازات .

١ ـ الصين :
هذه البلاد ذات نشاط زراعي ، وفيها ثمرت كل الأرض الجاهزة ، ولم يكن على الأوربي تنظيم الاستغلال للبلد من وجهة نظر الزراعة .

ولكن الصين عندها فحم وحديد ، الفحم غالباً في (الشان سي) ، في منطقة يانغ تسيه ، منطقة هونان وشانتونغ . والحديد والفلزات المعدنية الأخرى في (هونان Honan) ، وفي بونّام وفي ماندشوريا ، وفي الجنوب ـ الشرقي من موكدن حيث يوجد الحديد والفحم معاً .

ولذا نرانا أمام تهافت حقيقي للأوربيين للحصول على امتيازات منجمية ، والصين بحاجة إلى تقنيين ورؤوس أموال أوربية .

في (٨ أيلول ١٨٩٦) ، الاتفاق الروسي ـ الصيني الذي يسمح بإنشاء عابر ماندشوريا ويسمح للروس باستغلال مناجم شمال ماندشوريا ، في منطقة الطريق الحديدي .

وفي (٦ آذار ١٨٩٨) الاتفاق الجرماني ـ الصيني الذي يعترف لألمانية بامتياز جون كياؤ ـ تشيؤو ، يخول استغلال مناجم توجد في منطقة ، من (١٥ كم) على جانبي الطرق الحديدية التي ستبنيها ألمانية في إقليم شانتونغ .

وفي (٢١ حزيران ١٩٠٢) ، الاتفاق الفرنسي ـ الصيني الذي يعترف لفرنسة بحق استغلال مناجم يونّان ، والشركة الفرنسية التي تسمى (نقابة يونّان) لها الحق في استغلال المستودعات المنجمية المعروفة أو التي ستكتشف في جزء من يونان ، وهذا الحق ليس حصرياً أي مانعاً للغير ، وبعد مهلة (٦٠) عاماً يجب أن تعود المعامل والمنشآت إلى الصين .

وأخيراً بعد ثلاثة أعوام على اكتشاف المناجم ، كان على الشركة الفرنسية أن تبدأ الاستغلال ، وأن تدفع للحكومة الصينية ٢٥٪ من الأرباح الصافية .

وفي (٢١ حزيران ١٨٩٨) حصلت إنكلترا لأجل نقابة بكين ، على استغلال مناجم (هوان Houan في شمال يانغ ـ تسيه) ، وعليها أن تدفع للحكومة الصينية ٥٪ من الأرباح .

وفي نهاية (٦٠) يوماً يجب أن تصبح أيضاً المناجم والمنشآت ملكية الحكومة الصينية دون أن تدفع أقل تعويض .

وقد بدأ استغلال مناجم الصين نحو (١٨٩٦ و١٨٩٨) ، وفي (١٩١٤) ما زال المردود قليل الأهمية .

٢ ـ دول أمريكا الجنوبية :

تعوز هذه الدول في أمريكا الجنوبية رؤوس الأموال والتقنيون ، ولذا تقبل المشاريع الأجنبية عن سعة جداً ، والشركات الأوربية تستأجر أو تشتري الأراضي لاستغلال الأرض دون ترخيص ضروري من الحكومة .

في الأرجنتين (١٢) شركة انكليزية للزراعة وتربية الحيوانات ثلاث منها رأس مالها يتجاوز مليون جنيه استرليني .

في البرازيل ، مشاريع انكليزية وألمانية لاستغلال القهوة ، ولاستغلال تحت التربة يجب الحصول على امتياز الحكومة المهتمة بهذا الأمر .

وفي شيلي ، يتألف المورد الأكبر من النيترات ، ففي (١٩١٣) وجد أن ٦٠٪ من الإنتاج تأتي من الاستغلالات الأجنبية (٣٢ شركة انكليزية ، و٣ ألمانية) .

في بوليفيا ، قسم من الإنتاج (نحاس ، قصدير ، ذهب) بين أيدي شركات فرنسية ، إنكليزية وسويسرية .

في كولومبيا ، شركات إنكليزية أو ألمانية لاستغلال مناجم الذهب والنحاس .

في المكسيك ، من (١٨٧٧) إلى (١٩١٠) دكتاتورية پورفيربوديـاز (Porfirio Diaz) ، فقد عمل على سيادة النظام واستدعى الفنيين ورؤوس الأموال الأوربية لتنشيط نمو البلد الاقتصادي .

لقد خول بورفيربودياز امتيازات من كل نوع وقبل شروطاً ملائمة جداً للأجانب مثل الإعفاء من الضرائب ، ورسوم الجمرك لاستيراد الآلات والعتاد .

وخول امتيازات الأراضي الزراعية ونزع ملكية المتنافسين من أبناء البلد ووزع الأراضي على الأجانب أو على أنصاره ، وهكذا أصبحت المكسيك بلد الملكيات الكبرى .

ونظام المناجم سوّي بقانون إسباني يرجع إلى القرن الثامن عشر ويصرح بأن تحت التربة ملك للدولة .

ولكن في تشرين الثاني (١٨٨٤) قرر دياز بأن يكون ملاك الأرض أيضاً ملاك تحت التربة ، ولم يخول القانون هذا الربح للمكسيكيين فحسب وإنما للأجانب أيضاً .

وفي (١٩٠٠) اكتشف دوهيمي (Dahemy) ، وهو أمريكي من أصل إيرلاندي أول منجم للبترول ، وألّف شركة وقام بشراء الأراضي في المنطقة التي تم فيها أو سبر ليصبح بذلك مالكاً لتحت التربة .

ثم جاء أخيراً پيرسون (Person) ، الذي أصبح أخيراً لورد كودريي (Cawdray) ورجل أعمال إنكليزي ، وأنشأ شركة (النسر المكسيكي) ، التي تنافس شركة (دوهيمي) .

وفي (١٩٠٧) ، أراد دياز أن يفيد كودريي فخوله حق استغلال البترول في الأراضي التي تملكها الدولة ، أي ما يقارب ٧٥٠٠ كم^{2} ، فأغضبت هذه السياسة

المكسيكيين وأثـارت ثـورة (١٩١٢) ، وفي الاضطرابـات التي تلت الثـورة ، كان كل حزب من الأحزاب مدعوماً من إنكلترا أو من الولايات المتحدة .

وفي (١٩١٧) ألغت الحكومة المكسيكية قانون پورفيو يوديازفي المناجم ، وعادت وحدها سيدة ماتحت التربة ، وعلى الأقل لأجل المستقبل .

٣ - إيران :

الموارد الأساسية للمناجم هي الفحم الحجري والبترول (ابتداءً من ١٨٩٠) .

وكانت روسيـة وإنكلترا البلـدين الـوحيـدين المهتمين أكثر من غيرهما بتثمير هـذه المناجم ، وإيران ، من جهتهـا ، تبحث عن المال في الخـارج مقـابل إعطـاء امتيـازات مناجم .

في (١٨٨٩) حصـل الإنكليزي روتر (Reuter) من شاه إيران على حـق إنشـاء بنك يكون له حصراً استغلال المناجم في إيران ، ولكن القضية لم تتم .

وفي (١٩٠١) حصـل الأوسترالي دارسي Darcy على حصر استغـلال منـاجم بترول للكشف عنه ، باستثناء شمال إيران ، مقابل دفع ١٦٪ من الأرباح الصافية .

ولكن دارسي تخلى عن حقـوقـه لـ (الشركـة الإنكليزيـة -الإيرانيـة) ، وفي (١٩٠٥) امتياز لروسية لاستغلال المناجم في شمال البلاد .

٤ - الإمبراطورية العثمانية :

تملك الإمبراطورية العثمـانيـة الفحم الحجري في منطقـة (هرقلـة Hérocalée) في آسية الصغرى ، والبترول في العراق ، والنحاس والحديد ، والتوتيا (الزنك) في مختلف أقسام الأناضول .

وفي (١٨٦٣) قبل تشريع الحكومـة العثمـانيـة منح امتيـازات ، حتى للأجـانب ،

لاستغلال المناجم ، ومنحت هذه الامتيازات (مقابل عائدات) لمدة (٦٠) إلى (٩٩) عاماً .

وبين (١٨٩٠ و ١٩١٤) منح (٧٦) امتياز إلى أجانب ، على مجموع ٢٢٨ امتياز .

مثال ذلك في (١٨٩٨) امتياز هرقلة الفرنسي لأجل الفحم الحجري ، وكان الإنكليز (وفي الصف الأول سير ارنست البّوت Sir Ernest Abbot) المستفيدين الأساسيين من هذه الامتيازات ، وصرح أن مناجم البترول ملكية خاصة للسلطان (بموجب الأمر العالي المؤرخ في ١٨٩٠) .

وفي (١٩١٤) ، بلغت المناقشات أقصاها في موضوع بترول الموصل .

وفي (١٥ حزيران ١٩١٤) تدخل اتفاق بين إنكلترا وألمانية ، وبموجبه يجب أن تتشكل شركة جرمانية إنكليزية للحصول على امتياز بترول العراق ، و ١/٣ الإنتاج خصص للأسطول الحربي الإنكليزي ، و ١/٣ للأسطول الحربي الألماني ، و ١/٣ للبيع .

وهذا الاتفاق المبدئي لم يطبق أبداً ، ولكنه ذو مغزى .

ج ـ امتيازات الطرق الحديدية

في تثمير البلاد في خارج أوربة يلعب نمو الطرق الحديدية دوراً هاماً جداً .

وفي المستعمرات ، كان نمو الطرق الحديدية من عمل كل دولة استعمارية ، بينما في غيرها كان القصد الحصول من الحكومة المهينمة على ترخيص ، أي عقد امتياز .

والقضية التي توضع على بساط البحث هي معرفة كيف حصل الأوربيون على عقود الامتياز هذه ؟

لذا يجب أن نتصور ثلاث حالات أساسية :

١ ـ حال الصين .

٢ ـ حال الإمبراطورية العثمانية .

٣ ـ حال أمريكا الجنوبية .

١ ـ حال الصين :

إن مسألة الطرق الحديدية أساسية في تاريخ التوسع الأوربي في الصين ، فبين (١٨٩٥ و١٩١٠ ـ ١٩١١) ، بذلت أوربة جهداً كبيراً لإنشاء طرق حديدية في الصين بغية تنمية المنافسة ، وكذلك تنمية لنفوذها الاقتصادي في هذا الاعتبار ، بين الدول الأوربية .

كيف منحت الحكومة الصينية امتيازات الطرق الحديدية ؟ إن عقود هذه الامتيازات لم تكن نفسها جميعاً من نموذج واحد .

في المرحلة الأولى ، من (١٨٩٥ ـ ١٨٩٦) كانت الحكومة الصينية متسامحة بصورة عريضة جداً ، وتمنح كل ما تطلبه الدول الأوربية منها .

وفي المرحلة الثانية ، بعد (١٨٩٨) أدركت أن هذه السياسة العريضة جداً تخاطر بتعريض أخطار خطيرة للاستقلال الاقتصادي وحتى السياسي للصين ، وترغب منذ الآن فصاعداً أن تمارس تدقيقاً ومراقبة على إنشاء الطرق الحديدية على يد الأجانب .

١ ـ المرحلة الأولى :

في (١٨٩٤) وقعت الحرب بين الصين واليابان ، وأدت هذه الحرب في بضعة أشهر إلى هزيمة تامة للصين ، ورأت هذه الأخيرة نفسها مجبرة على توقيع السلام حسب الشروط التي تطلبتها اليابان ، وحاولت الصين الحصول على تخفيف هذه البنود بالاعتماد على الدول الكبرى : فرنسة ، روسية ، ألمانية ، وبالفعل وجب على اليابان التخلي عن بعض الفوائد ، ولكن الأمم الأوربية بالمقابل توقعت أن يدفع لها مقابل هذه الخدمة . وعندئذ بدأ انهيار الصين ، ولعبت فيه مسألة امتيازات الطرق الحديدية دوراً هاماً .

منح امتيازات إلى روسيا :

لقد كانت روسية الأولى التي أخذت زمام المبادرة لهذه السياسة المتعلقة بالطرق الحديدية ، ثم تبعتها فرنسة وألمانية .

كانت الحكومة الروسية ترغب بتحقيق خط عابر سيبريا الذي يجب أن يؤدي إلى ڤلاديڤوستوك ، وللوصول إلى هذه المدينة يجب على خط حديد عابر سيبريا الآتي من بحيرة بايكال أن يقوم بانعطاف واسع نحو الشمال لتجنب الأراضي الصينية (ماندشوريا) .

أما الحكومة الروسية فكانت تريد تأسيس خط مباشر ، ولهذا يجب اجتياز ماندشوريا ، وهكذا وضعت قضية خط عابر ماندشوريا . ومن بين شروط السلام التي فرضتها اليابان على الصين ، ورد ذكر دفع تعويض بمبلغ (٧٠٠) مليون فرنك ، وكضمان حتى الدفع ، احتلت اليابان ميناء ويْ ـ هايْ ـ ويْ .

أما الحكومة الصينية فيعوزها المال ، وعاجزة عن دفع هذا التعويض ، وعندئذ قدمت روسية إلى الصين قرضاً بمبلغ (٤٠٠) مليون فرنك ، وبالمقابل ، طلبت الحكومة الروسية بواسطة ممثلها كاسّيني ، حق تحقيق عابر ماندشوريا ، وجرت مفاوضات في موسكو بين وزير المالية الروسي (ويت Witte) ولي هُنغ ـ تشانغ (Li-Hung- Tchang) رجل الدولة الصيني .

وفي (٣ حزيران ١٨٩٦) وقع أول اتفاق ، واقترحت روسية على الحكومة الصينية حلفاً دفاعياً لـ (١٥) عاماً موجهاً ضد اليابان ، وتم الاتفاق في (٨ أيلول ١٨٩٦) بعقد يتعلق بإنشاء طرق حديدية ، والسؤال هو : كيف فهم هذا الاتفاق ؟

كانت الحكومة الروسية قد أنشأت بنكاً روسياً ـ صينياً ، وهذا البنك الذي كان رسمياً مؤسسة خاصة ، لم يكن في الواقع إلا اسماً مستعاراً للحكومة الروسية ، وقد أنشأ شركة ، خط حديد الشرق الصيني ، وهو الاسم الرسمي لخط عابر ماندشوريا .

وحصلت هذه الشركة على حق بناء الطريق الحديدي في مهلة ستة أعوام ، وعلى أن تأخذ الأرض الضرورية مجاناً ، عندما تعود هذه الأرض إلى الحكومة الصينية ، وهي مضطرة لشرائها عندما تعود إلى أفراد ، ولكنها معفاة من الضرائب العقارية .

وكان للشركة الحق الحصري باستغلال الطريق الحديدي بجهاز روسي من الموظفين ، وبتحديد التعرفة ، وحتى نقل الجنود الروس شريطة ألا يتوقفوا في الطريق .

وحصلت الشركة أيضاً على حصري إداري على أرض الطريق الحديدي واستغلال مناجم ، ولها الحق بتأسيس حرس حماية ، حرس شرطة . وأعطى الامتياز لمدة (٨٠) عاماً ، ولكن بعد مهلة (٣٦) عاماً تحتفظ الحكومة الصينية بحق شراء الخط من جديد .

وعلى هذا حصلت الشركة على حقوق واسعة جداً تعادل تقريباً امتيازاً أرضياً ، لأنها تملك حق الشرطة في منطقة الطريق الحديدي (حتى إنه قيل إلى الوقت الذي تستطيع فيه ، بموجب اتفاق سري أن تطالب بحراسة الطريق الحديدي بجنود روس ، ولكن هذا الادعاء يبدو ملفقاً مختلقاً) .

وفي (٦ تموز ١٨٩٨) وقع عقد ثان يسمح للشركة بتأسيس فرع نحو الجنوب يمر من موكدن (Maukden) وينتهي بـ بور-آرثر ، وهو خط جنوب ماندشوريا .

وفي بداية (١٨٩٩) طلبت روسية حق تحقيق فرع جديد يجتاز إقليم الجيهول (Jehol) وينتهي في بكين .

منح امتيازات إلى فرنسا :

في (١٨٩٥) حصلت الحكومة الفرنسية من الحكومة الصينية على حق تفضيل لاستغلال المناجم الواقعة في الصين الجنوبية في (اليونّان Yunnan) ، و(الكوانغ -سي

[illegible] أعوام ، وعلى
[illegible] العوامل السياسية ،
[illegible] العربية ،

[illegible] من
[illegible] ألا يتوقفوا في
[illegible]

[illegible] واستغلال
[illegible] (٨٠)
[illegible] من

[illegible]

Kouang- si) ، و(كوانغ ـ توغ Kouang- Toug) ، وبالاتفاق نفسه سمح بتمديد طرق حديد تونكن في الأرض الصينية ، شريطة ألا يكلف االاستغلال الصين شيئاً .

وفي (٢٩ تشرين الأول ١٩٠٣) وقع عقد ، وبموجبه حصلت الشركة الفرنسية على حق تثبيت تعرفات نقل المسافرين أو البضائع ، وعلى الخط الأول أن يذهب من تونكن إلى يُونّان .

ويمكن للشركة أن تستورد في الصين كل العتاد الذي تحتاجه دون أن تدفع رسوماً جمركية ، وأن تقوم على نفقتها بإعالة مليشا (جيش شعبي) ، من أبناء البلد تحت إمرة ضباط أوربيين ، لحراسة الطريق الحديدي ، ولكن لا يحق لها أن تستنجد لهذا الغرض بالجنود الفرنسية .

منح امتيازات لألمانية :

المرحلة الأولى : في (١٨٩٨) حصلت ألمانية في إقليم شانتونغ على أرض بالإيجار ، والاتفاق الروسي ـ الصيني يتضمن بعض بنود عائدة للطرق الحديدية ، وبموجبها تستطيع ألمانية أن تبني ثلاثة طرق حديدية .

- نحو اي ـ تشيئو
- نحو تشي ـ بن
- أي الثالث ، يصل الخطين الأولين ، وللشركة الحق في استغلال المناجم في منطقة (١٥ ك م) على جانبي الخط الحديدي ، وتثبت بنفسها التعرفات ، وأخيراً تستطيع استخدام العتاد الألماني .

وبالمقابل ، إذا كانت الشركة بحاجة إلى جنود لحماية الطريق الحديدي فعليها أن تتوجه إلى الحاكم الصيني الذي سيرسل لها جنوداً صينيين ، ولكن على جنود الامتياز الألماني في كياؤتشيئو ألا يخرجوا من أرضهم ، وبمنح هذه الامتيازات الحديدية ، إذا لم

توظف الحكومة الصينية مالاً ولم تتحمل مسؤولية ، فبالمقابل تخلت للشركات الأجنبية لتؤمن لها دوراً متفوقاً في حياة البلد الاقتصادية .

المرحلة الثانية : بعد (١٨٩٨) أدركت الحكومة الصينية الخطر الذي تمثله هذه الشركات الأجنبية .

ولهذا قررت بأنه يجب على الطرق الحديدية أن توضع تحت رقابة الحكومة الصينية ، وهذه الأخيرة ظلت تبنى طرقاً حديدية على يد شركات أجنبية ، ولكن منذ الآن فصاعداً أصبحت هذه الطرق تبنى لحساب الحكومة الصينية ، وعلى سبيل المثال ، في (١٨٩٨) ، وقعت الحكومة الصينية عقداً مع شركة بلجيكية وفرنسية لأجل بناء طريق حديد بكين ـ هان ـ كيؤ . وهذه الشركة أخذت على عاتقها أن تجد في أوربة المال الضروري (١١٢ مليون فرنك حسب التقديرات) ، ولكن على أن يكون هذا القرض معقوداً باسم الحكومة الصينية .

وعلى هذا ستكون الشركة حرة في تنظيم الاستغلال حسب هواها ، وتأخذ حصة ٢٠٪ من أرباح الاستغلال ، وقد دشن الخط في (١٩٠٥) ، ولكن الحكومة الصينية احتفظت لنفسها بحق الشراء ، وفي (١٩٠٨) سددت القرض وألغت العقد .

وهناك حالة مماثلة لأجل خط تينْ تْسَن ـ بوليؤو الذي بنته شركة إنكليزية ـ ألمانية ، ولخط شانغ هاي ـ نانكن الذي بنته في (١٨٩٨) شركة إنكليزية .

وبعد (١٩٠٧ ـ ١٩٠٨) وضعت الحكومة الصينية أخيراً كمبدأ بأن لها حق الرقابة المباشرة على إدارة الشركات التي ستمنحها امتيازات في المستقبل .

موازنة ١٩١١ :

كان للصين (١٥٠٠ كم) خطوطاً حديدية ، الـ $\frac{٢}{٣}$ تابعان للأجانب ، روس ، وفرنسيين ، وإنكليز وألمان .

وال $\frac{1}{3}$ فقط يخص الحكومة الصينية ، ولكنه مستغل من قبل الأجانب لحساب الحكومة ، ما عدا بعض القطاعات (نحو ٣٥٠ ك م) التي بناها واستثمرها الصينيون .

٢ ـ حال الإمبراطورية العثمانية :

في آسية الصغرى توجد موارد منجمية (فحم وحديد) وبترول في منطقة الموصل ، ولتنمية استغلال هذه الموارد يجب تمديد طرق حديدية .

وكانت التجارب الأولى غير ملائمة .

في (١٨٩٠) كان يوجد فقط في الإمبراطورية العثمانية بعض مئات الكيلومترات من الطرق الحديدية ، وكان اثنان من هذه الطرق يؤديان إلى إزمير ، ويذهب أحدهما نحو آيدن (Aidin) ، والآخر نحو الشرق ، وطول كل واحد منهما نحو (٢٠٠ ك م) ، وكان منها طريق في منطقة خليج الإسكندرونة ويذهب من مرسين إلى أضنة ، وطريق في سورية من دمشق إلى حلب .

وأخيراً ، طريق له بعض الأهمية يذهب من ساحل بحر مرمرة إلى أنقرة .

وكانت الحكومة العثمانية ترغب في بناء طرق جديدة لتشجيع تنمية المصالح وعلى هذا النحو تحسين مردود الضرائب ، وأيضاً لأجل أسباب استراتيجية (ويمكن النقل السريع للجيوش عبر البلاد) ، وفكر السلطان عندئذ بتأسيس شبكة حقيقية ، وتوجه إلى الأجانب ، وعرض عليه سلسلة مشاريع :

١ ـ مشروع روسي ، من طرابلس الشام إلى بغداد .
٢ ـ مشروع فرنسي ، من سورية إلى بغداد .
٣ ـ مشروع إنكليزي ، من خليج الإسكندرية إلى بغداد .
٤ ـ مشروع ألماني ، من أنقرة إلى بغداد ، وهذا المشروع أوسع من غيره من المشاريع ، وهو الذي ظفر بعد مفاوضات طويلة .

كيف تحققت هذه القضية ؟

في تشرين الثاني (١٨٩٨) ، قام الإمبراطور الألماني غليوم الثاني برحلة إلى تركيا ، وتوقف في القدس ثم في القسطنطينية ، وكان في حاشيته (سيمنس Siemems) المالي الكبير الذي تصور مشروع خط حديد بغداد الذي سيجتاز الأناضول وينتهي في بغداد .

وكان المنافس الذي يخشى خطره فرنسا ، ولذلك تفاوض أرباب المال الألمان مع أرباب المال الفرنسيين وحصلوا على أن تعدل الشركة الفرنسية عن مشروعها شريطة الحصول على مشاركة بنسبة ٤٠٪ من خط بغداد (Bagdad Bahn) ، ولكن على أن تبقى إدارة المصلحة للألمان .

وفي تشرين الثاني (١٨٩٩) وقع السلطان أول اتفاق وقبل أن يدرس المشروع الألماني .

وفي (١١ كانون الثاني ١٩٠٢) منح السلطان حق البناء .

وفي (٥ آذار ١٩٠٣) وقع الاتفاق القطعي وبموجبه يحق للشركة الألمانية أن تبني شبكة كبيرة من الطرق الحديدية ، والخط الأساسي يذهب من قونيه إلى بغداد ماراً بأضنه والموصل ، وللشركة الحق في تأسيس فروع نحو سورية ، ونحو خليج الإسكندرونة ، ونحو أرمينية ، ونحو إيران ، ونحو الخليج الفارسي (العربي) ، وهذا يعني (٢٨٠٠ كم) من الطرق الحديدية ، وما يقارب (٤٠٠٠ كم) مع الطرق الفرعية .

ومنح الامتياز لمدة (٩٩) عاماً ، وعلى الخط أن ينتهي في (١٩١١) إلا في حالة قوة قاهرة ، (وفي الواقع لم ينته بعد في ١٩١٤) .

وحصلت الشركة أيضاً على حق استغلال المناجم في منطقة من (٣٠ كم) على جانبي الطريق الحديدي (وهذا البند هام لأن الخط يمر بالموصل ، المنطقة

البترولية) . والشركة حرة في تأسيس مستودعات ومخازن ، واستيراد عتاد وفحم دون أن تدفع رسوم جمركية .

وتعهدت الحكومة التركية بأن تدفع للشركة مبلغ ٢٧٠,٠٠٠ فرنك بالكيلومتر المبني ، وبالمقابل تأخذ الحكومة العثمانية حصة من الأرباح وعلى هذا فالشروط مربحة للشركة .

ولكن الحكومة التركية لم يكن عندها مال لدفع هذا القسط للبناء ، ولذلك سلمت الشركة أسناداً ، وعلى هذه الشركة أن تضعها بالفائدة كما تستطيع ، وعليه وجب على الشركة أن تقوم بقرض ، وأتت الصعوبات من واقع أنه يجب على الشركة أن تطلب وضع الأسناد خارج بلدها ، ورفضت انكلترا وفرنسا أن توافق على طلبها .

وعلى نقيض ما أمكن روسيا الحصول عليه في ماندشوريا ، لم يكن للشركة الألمانية حق الإدارة على الأرض المجتازة .

وقد أثارت قضية خط حديد بغداد صعوبات دولية ضخمة ، وحاولت فرنسا وإنكلترا مدفوعتين من روسيا ، أن تعملا على إخفاق المشروع ، ولم تنجحا إلا في تأخير الإنجاز .

حال أمريكا اللاتينية :

كانت القضية الهامة من وجهة النظر الاقتصادية ، عدا الاستثمار الزراعي ، استغلال مناجم سلسلة جبال الآند ، باعتبارها منطقة صعبة الولوج .

وهذا الاستغلال يفترض إنشاء طرق حديدية ، ولكن أمريكا اللاتينية تنقصها رؤوس الأموال والتقنيون ، واستنجدت بالأوربيين خاصة حتى (١٩١٤) . ولم يكن للولايات المتحدة تقريباً ، أي دور في تنمية الطرق الحديدية في أمريكا اللاتينية ما عدا المكسيك ، ومع ذلك كان للإنكليز الدور المتفوق .

أ ـ الجمهورية الأرجنتينية :

هي البلد الذي نمت فيه شبكة الخطوط الحديدية أكثر من سائر بلاد أمريكا اللاتينية .

كان مبدأ الحكومة الأرجنتينية التوجه إلى الشركات الخاصة .

وفي (١٩١٤) كان $\frac{١}{١٠}$ الطرق الحديدية تابعاً للدولة ، والباقي إلى شركات خاصة كان $\frac{٥}{٦}$ منها إنكليزية .

النظام التشريعي للامتيازات :

في كلٍ من هذه العقود ، في الأصل ، كانت الدولة الأرجنتينية تسمح ببناء خط كبير ، على ألا يتجاوز هذا الخط (٧٥ كم) طولاً .

وللشركات الحق في تحديد التعرفات ، والدولة الأجنبية تمنح الشركات ضمان الفوائد .

وفي (١٨٩٥) ترك نظام الفوائد .

وفي (١٩٠٧) تبني نظام جديد ، ولم يكن للشركات ضمانات الفوائد فحسب ، وإنما كان عليها أن تدفع للدولة ٣٪ من الأرباح الصافية ، وإذا تجاوزت أرباح الشركة ١٧٪ خلال (٣) أعوام ، فالحكومة الأرجنتينية تحتفظ لنفسها بحق خفض التعرفات .

والخطوط الأساسية المبنية هي :

الخط الحديدي المركز من بوينوس آيرس إلى توكومان Tueuman .

والخط الحديدي الجنوبي من بوينوس آيرس إلى باهيا بلانكا .

وخط حديد المحيط الهادي من بوينوس آيرس نحو سلسلة جبال الآند وشيلي .

وخط حديد الپامپا .

وخط حديد قرطبة .

وهـذه الخطـوط كلهـا إنكليزيـة ويستغلهـا الإنكليز ، حتى إن العتـاد والفحم إنكليزيان .

وخطان تابعان للشركة الفرنسية في إقليم سانتافيه ، ولكنهما غير مزدهرين .

وخط من بوينوس آيرس إلى باراغواي ، وهو خط تابع للحكومة الأرجنتينية وفي أورغواي ، خـط إنكليزي ، والخطـوط الأخرى بنتهـا رؤوس أمـوال إنكليزيـة ، ولكن الحكومة الأورغواية تثبت التعرفات .

ب ـ في البرازيل :

في (١٩١٤) وجد ٢٥٠٠٠كم طرقاً حديديـة ، منهـا (٤٠٠) للـدولـة ، والبـاقي لشركات خاصة ، وأهمها :

الخط من ريودي‌جانيرو إلى پرنانبوك ، أما الخطوط حول ريودي‌جانيرو فتابعه إلى شركات إنكليزية .

وشركة الشرق البرازيلي فرنسية ، وفي الريوغراندودل ، شركة بلجيكية .

جـ ـ بيرو :

بلاد جبلية ، ولهذا يكون البنـاء صعبـاً ، وهـذا مـا يوضح الشروط الاستثنـائيـة الملائمـة التي أتـاحتهـا الحكومـة للشركات ذات الامتيـاز ، وهي الإعفـاء من الضرائب ، وامتيازات طويلة الأجل أو حتى دائمة ، ومعونات مالية لبناء طرق حديدية .

وعلى الرغم من هذه الظروف الهامة ، يظل الهواة نادرين نظراً لصعوبات البنـاء ، والخط الأوسط أعلى خـط في العـالم ويتجـاوز (٤٠٠٠) متر ارتفـاعـاً ، وتتـابع (٥٧) نفقاً ، وكان ذلك تحقيقاً جزئياً لمهندس أمريكي ، وتستثمر شركـة بيروڤيـه القسم الأعظم من هذه الطرق الحديدية ، ولكن رؤوس الأموال إنكليزية .

د ـ المكسيك :

لقد منح پورفيريو دياز امتيـازات ومعونـات مـاليـة ضخمـة ، وعهـد ببنـاء بعض الطرق الحديدية إلى شركة إنكليزية يديرها (بيرسون Pearsen) ، وبعضها إلى شركات أمريكية .

وانطلاقاً من (١٩٠٦) بدأت الحكومـة الأميركيـة تتحرك واشترت أسهم الشركات الأجنبية .

وفي (١٩٠٨) أسست شبكة الدولة المكسيكية مع الخطوط التي اشترتها .

هـ ـ شيلي :

الطريقة فيها مختلفة جداً ، وكان بناء الطرق الحديديـة فيهـا مبكراً جـداً ، فمنـذ (١٨٦٣) أنشئ خط من ڤالپاريزو إلى سانتياغو ، ولكن البناء عمل لحساب الحكومـة ، وبقيت الدولة الشيلية مالكة للطرق الحديدية التي قررت بناءها ، باستثنـاء (٥ أو ٦) خطوط إنكليزية .

☆ ☆ ☆

إن لقضية تعرفات النقل أهمية كبرى في الحياة الاقتصادية ، والأسعار الغالية جـداً تزهق البضاعة ، وأخيراً تساعد التعرفات على إفادة بعض البضائع .

وعلى سبيل المثـال ، إذا كانت التعرفـات كما في شـانتونغ ، فـإن البضـائع الألمـانيـة تستفيد من سعر نقل أقل ارتفاعاً ، ويمكن أن تباع المحـاصيل الألمـانيـة بسعر أفضل من المحاصيل الأجنبية المماثلة .

ومضاربة التعرفات الحديدية تساعـد إذن على إفـادة بعض أنواع النقل (تعرفـات تميزية) .

ولكن في (١٨٩٩) قررت الحكومة الصينية أن التعرفات يجب أن تكون نفسها من أجل فئة البضائع الواحدة .

فوائد الأوربيين :

بصورة عامة تحقق الشركات فوائد رصينة ، في الصين وفي الأرجنتين بصورة أساسية .

ولكن تحقق أيضاً فوائد جديرة بالتقدير وثمينة لأجل الصناعات الأوربية ، لأن :

- العتاد تجهزه المعامل الأوربية .
- الفحم يأتي في الغالب من البلاد التي حصلت على (الامتياز) دون أن تدفع رسوماً جمركية .

وقبل (١٩١٤) تبيع بريطانية العظمى (٧٥) مليون طون من الفحم في السنة في أمريكية الجنوبية أو ألمانية (٢٠) مليون طون .

وقبل (١٩١٤) تستورد الأرجنتين ، بـ (٧) ملايين جنيه استراليني في العام ، من العتاد الحديدي .

وفي الصين ٥٪ من رؤوس الأموال الموظفة في بناء الطرق الحديدية كانت تستخدم لشراء العتاد التي تتم في أوربة .

ومن هنا فإن الأهمية التي تعلقها الدول الأوربية على بناء الطرق الحديدية في الدول خارج أوربة ، تحقق ربحاً اقتصادياً وأيضاً ربحاً سياسياً ممكناً .

وقد كتب (بولو Bolow) بموضوع خط حديد بغداد : « إنّ الصناعة والتجارة الألمانيتين تفتح الآن في الإمبراطورية العثمانية آفاقاً كبيرة ، وتأمل ألمانية بنفوذ اقتصادي ، ولكن أيضاً بنفوذ سياسي ، كما تأمل بأن يكون لها أكبر سلطة لدى الحكومة العثمانية » .

وفي الصين ، تنوي كل دولة أوربية عظمى أن تؤسس منطقة نفوذ اقتصادي حول الطرق الحديدية التي حصلت على امتيازها .

إن الشانتونغ مثلاً تميل لأن تصبح منطقة نفوذ ألمانية ، وفي الأقاليم الثلاثة من الصين الجنوبية يسيطر النفوذ الفرنسي .

وتأمل روسيا أن تصبح مانشوريا ملكاً روسياً .

وتقسيم الصين إلى منطقة نفوذ اقتصادي يبدو في (١٨٩٩ ـ ١٩٠٠) إنه يهيئ إلى تقسيم سياسي .

٢ ـ التوسع المالي

إن التوسع المالي يدعم التوسع التجاري ، ولاستغلال المناجم ، وبناء الطرق الحديدية ، ولإنشاء دور للتجارة والبنوك كان يجب الاعتماد على رؤوس الأموال الأوربية .

وكان من عادة حكومات البلاد الحديثة أيضاً ـ في الغالب ـ الاستنجاد بالقروض لأجل حاجات موازنتها ، وكانت هذه القروض تعقد في أوربة .

واتسعت حركة رؤوس الأموال كثيراً ، وقبل (١٨٧٠) ، كان توظيف رؤوس الأموال يتم فقط بجماعات صغيرة من الأشخاص ، وبين (١٨٧٠ و ١٩١٤) أصبح هذا العمل سارياً .

لماذا ؟ لأن الأفراد لا يجدون في أوربة استعمالات مجزية لرؤوس أموالهم ، وانخفض سعر الفائدة حتى ٣٪ وأحياناً أقل أيضاً ، وبتوظيف رؤوس أموالهم خارج أوربة ، يحصلون على نسب فوائد أعلى : (٥ ، ٦ ، ٧٪) .

وكان الرأسماليون ، من جهة أخرى ، مدفوعين للقيام بهذا التوظيف خارج أوربة بواسطة البنوك .

وهنا يجب أن نأخذ بعين الاعتبار وجهتي نظر في هذا التوسع المالي :

١ ـ البلاد المقرضة لرؤوس الأموال .
٢ ـ البلاد المستقرضة .

١ ـ البلاد المقرضة لرؤوس الأموال :

كانت أوربة أكبر خزان لرؤوس الأموال ، وكانت توظيفات رؤوس الأموال ، في الغالب من عمل أكبر الدول الصناعية ، وتأتي في الصف الأول بريطانية العظمى ، وفي الصف الثاني فرنسة ، وفي الصف الثالث ألمانية .

هذا ويجب فحص أهمية تصدير رؤوس الأموال خارج أوربة لنرى كيف يحدث هذا التصدير وكيف كانت صفته ؟

والأرقام التي نذكرها أخذت في معظمها من كتاب (هـ. فيس H. Feis) وهو بعنوان (أوربة ، صاحبة بنك العالم) وصدر عام (١٩٣٤) ، وتعطي هذه الأرقام ترتيب العظمة ، لأنه من غير الممكن في مثل هذا الموضوع الوصول إلى نتائج أكيدة .

١ ـ بريطانية العظمى :

هي أكبر سوق مالي وأكبر قوة مالية في العالم والثروة المنقولة الإنكليزية نمت بأرباح الصناعة والتجارة ، ففي بداية القرن التاسع عشر يقدر العائد الكلي السنوي للشعب البريطاني (٥٥) مليار فرنك ، منها (٩) مليارات مدخرة ، (والقصد بالفرنكات الذهبية في عام ١٩١٤) . وهذا المال المدخر في الغالب بين أيدي رجال الأعمال الذين مصالحهم خارج بريطانية العظمى ، وقسم من هذه المليارات التسع ، أي ما يقرب من النصف ، يوظف في الخارج ، وفي (١٩١٤) يقدر أن مجموع التوظيفات المالية الإنكليزية في البلاد الأجنبية هو بحدود (١٠٠) مليار فرنك ، أي ما يقارب $\frac{1}{4}$ الثروة الكلية لبريطانية العظمى .

وفي إنكلترا كان يوجد (٥٠) صاحب مصرف مختصين في التوظيف في الخارج ، وبصورة خاصة :

- بنك الهند الإمبراطوري .

- بنك هونغ - كونغ وشانغهاي .
- البنك الإنكليزي - المصري .

وبين البنوك الخاصة بنك روتشيلد ، وبنك بارينغ ، وهذه البنوك تجتذب توظيف الأموال نحو الأسناد الأجنبية وتمول المشاريع التجارية .

وفي تاريخ التوسع الأوربي نجد دوماً اسم هذه البنوك العظمى فيما يتعلق بعقود امتيازات الطرق الحديدية أو استغلال المناجم .

ما هو موقف الحكومة الإنكليزية ؟

إن مبدأها الاقتصادي هو (دعوه يعمل) ، ولا تتدخل رسمياً ، ومع ذلك تتدخل عندما تكون المصالح السياسية الهامة في خطر ، بطرق ملتوية ، وتعطي البنوك نصائح ، وتلاحقها ، وإذا لم تستطع الحكومة الألمانية ، على سبيل المثال ، أن توظف في إنكلترا أسناد قرض خط حديد بغداد ، فذلك بسبب التأثير الشبه رسمي للحكومة الإنكليزية .

لقد كانت التوظيفات الإنكليزية تتجه بخاصة نحو المشاريع الخاصة : أسهم شركات الزارع ، واستغلال المناجم أو الطرق الحديدية إلخ .

وعلى (١٠٠) مليار فرنك ، وظف فقط (٢٥) مليار بشكل قروض أو أموال دولة .

وبين المشاريع الخاصة ، كان أكثر من النصف ممثلاً بالطرق الحديدية ، وفي (١٩١٤) ، وظف (٣٨) مليار فرنك في الطرق الحديدية .

والتوظيفات الإنكليزية في الخارج تتم تقريباً خارج أوربة ، ولا شك أن الرأسماليين الإنكليز يقومون بتوظيفات في روسية ، وفي البلقان ولكن هذه التوظيفات في أوربة لها مكان غير محدود (٦ مليارات على ١٠٠ فقط) .

٢ ـ فرنسا : في غضون الدور (١٨٧٠ إلى ١٩١٤) حدث تراكم رؤوس أموال جاهزة ، ولم يكن له السعة نفسها التي كانت في إنكلترا ، ولكن إذا كان عدد الثروات الكبرى أقل ، فإن روح التوفير عند الفرنسي كان من نتيجتها مضاعفة عدد صغار المدخرين .

ويبلغ الإدخار السنوي قبل (١٩٠٠) مبلغ (٤ إلى ٥) مليارات فرنك وهذا الوفر يتجه في قسم منه نحو توظيفات في فرنسة ، وقروض الدولة الفرنسية ، ولكن يبقى قسم عظيم لأجل التوظيفات في الخارج ، ولذا فإن الحكومات الأجنبية تفكر دوماً بتوظيف قروض في فرنسة ، وبين (١٩٠٠ و ١٩١٠) تعتبر فرنسة الصندوق (أي الخزنة) كما قال آنذاك سفير روسية في باريس .

ولكن قسماً من الوفر كان يتجه أيضاً نحو توظيفات خاصة في الخارج ، وهذه التوظيفات تقدم أعظم الفوائد الضخمة ، وفي (١٩١٤) كان مجموع (٤٥) مليار فرنك وظفت خارج فرنسا أي $\frac{١}{٦}$ الثروة القومية ، ونظراً إلى العدد العظيم لصغار الرأسماليين ، كان وسيط البنك أساسياً لتنظيم التوظيفات ونذكر مثلاً :

بنك روتشيلد ، بنك اعتماد الأموال المنقولة الذي يرجع تاريخه إلى عهد الإمبراطورية الثانية ، وبنك باريس والبلاد المنخفضة ، وكبنوك ودائع ، بنك الاعتماد في ليون ، والشركة العامة ، وكل هذه المؤسسات كان لها دور هام في إصدارات سندات أجنبية على السوق الفرنسي .

ما هو موقف الحكومة الفرنسية ؟

إن مذهبها يختلف تماماً عن مذهب الحكومة الإنكليزية ، ففي (١٨٢٣) قرر قانون بأن للدولة حق النظر في توظيف الأسناد الأجنبية ، وأن قبول السعر (Cate) خاضع لإذن تعطيه الحكومة .

وقد وضح حق الحكومة هذا بنصوص (١٨٧٣ ، ١٨٨٠ ، ١٩٠٧ ، ١٩١٢) التي تنجم عن المبدأ نفسه .

وتوظيف الأسناد الأجنبية إذن يمكن أن يمنع دوماً .

ولأجل النصف كانت التوظيفات في الخارج تعمل بصفة قروض دولية (وكان الفرنسيون يفكرون بأنه من الأفضل القرض إلى حكومة) ، ومثال ذلك : قروض روسية ، عثمانية ، مصرية .. إلخ .

والتوظيفات بأسناد صناعية تتم ، في أوربة ، روسية ، النمسا ، إلخ .

في خارج أوربة ، الصين ، إفريقية الجنوبية أساساً والمستعمرات الفرنسية ، وفي (١٩١٤) على (٤٥) مليار يقدر أن (١٨) ملياراً كانت موظفة خارج أوربة ، أي نسبة ٤٠٪ على حين أن النسبة كانت لأجل إنكلترا ٩٤٪ .

٣ ـ ألمانية :

بعد (١٨٩٢ ـ ١٨٩٥) تطلب النمو الصناعي العظيم توظيف رؤوس أموال في ألمانية نفسها ، لأجل بناء المعامل ، والمواني ، ونمو الأسطول التجاري ، إلخ .

وعلى هذا يوجد إذن قليل من رؤوس الأموال الجاهزة للتوظيف في الخارج ، ولذا فإن هذه التوظيفات في الخارج أقل أهمية من توظيفات إنكلترا أو فرنسة .

وفي (١٩١٤) كانت تمثل نحو (٢٦ إلى ٣٠) مليار فرنك ، أي $\frac{١}{١٥}$ مع الثروة الألمانية بكاملها .

وهذه التوظيفات كانت تعمل بعناية البنوك التي لا تكتفي بدور الوسيط ، وإنما تبحث على أن تؤمن لنفسها رقابة مباشرة على المشاريع ، وقد لعب هذا الدور البنك الألماني في كل المشاريع الألمانية في أوربة وفي خارج أوربة .

موقف الحكومة :

تمارس الحكومة رقابة ، ولكن بطرق أكثر مرونة مما في فرنسة ، ويوجد مكتب إداري للأسناد في بورصة برلين ، مؤلف من ماليين وصناعيين يساعدهم مفوض الحكومة ، والحكومة تعمل حسب نصائحه ، والإمبراطور غليوم الثاني نفسه على صلة ببعض كبار أصحاب البنوك .

أما رؤوس الأموال الألمانية فتوظف لأجل حصة ضعيفة في قروض الدولة ، ولكن أكثر بكثير في أسناد شركات الطرق الحديدية ، والأشغال العامة ، أو الشركات الصناعية .

وفي (١٩١٤) على (٢٦ إلى ٣٠) مليار فرنك وظفت في الخارج ١٣ مليار (تكاد النصف) خارج أوربة .

وبالإجمال ، كانت رؤوس الأموال التي وظفت خارج أوربة إذن (٩٤) مليار لإنكلترا ، و (١٨) لفرنسة ، و (١٣) مليار لألمانية ، المجموع ١٢٥ مليار (وعلى ما يبدو أن هذا الرقم يضع حداً أصغر) ، ويوجد تقديرات أخرى أعلى من ذلك ، وقد قدرت عصبة الأمم ، على سبيل المثال مجمل هذه التوظيفات بـ (١٦٢) مليار عوضاً عن (١٢٥) .

٢ ـ البلاد المستقرضة :

ما هي البلاد التي تتجه صوبها رؤوس الأموال الأوربية .

١ ـ آسية :

أ ـ اليابان : تحدثت بين (١٨٦٨ و ١٨٧٠) .

في (١٨٦٨) ما زالت بعد دولة إقطاعية ، وأصبحت دولة حديثة من حيث المظهر السياسي ومن وجهة النظرة الاقتصادية ، وكانت بحاجة إلى تدفق رؤوس الأموال

لأجل تجهيز الطرق الحديدية ، والمعامل والاستجابة لحاجات سياستها العامة ، من جهة ، بحثت الشركات الخاصة اليابانية عن المال ووظفت أسهماً في أوربة ، ولكن الشركات الأوربية المؤسسة في اليابان كانت نادرة ، لأن القانون الياباني كان يتبنى تدابير تقييد ؛ لأن الحكومة اليابانية تحذر الأجانب ، وهؤلاء لا يستطيعون شراء أراضٍ ولا مناجم .

ومن وجهة أخرى ، بين (١٨٧٠ ـ ١٩١٤) ، كانت الحكومة اليابانية بحاجة جسيمة للمال ، لتجابه الإنشاءات البحرية ، والتسلح ، والتنظيم الإداري ، وتجهيز الخدمات العامة في المدن ، وإعداد الصناعات التعدينية .

ولذا كانت الحكومة اليابانية مضطرة إلى الاقتراض ، وتوجهت إلى إنكلترا خاصة ، وإضافياً إلى فرنسة .

وفي (١٨٧٠) ، أول قرض ياباني ، كان على الحكومة اليابانية أن تقبل سعر فائدة بـ ٩٪ .

وفي (١٨٧٣) ، ثاني قرض ، في لندن بسعر فائدة ٧٪ .

وفي (١٨٩٧) ثالث قرض ضخم ، بسعر فائدة ٥٪ .

وفي (١٩٠١) بحثت اليابان عن القرض بغية تنمية الطرق الحديدية والتسلح ، وكان ذلك في الحين الذي تستعد فيه للحرب ضد روسية ، وعارضت فرنسة إذ كانت حليفة روسية ، ولكن إنكلترا قبلت ، وفي كانون الثاني (١٩٠٢) وقّع حلف إنكليزي ـ ياباني ، وكان القرض نتيجة الحلف .

وفي غضون الحرب في (١٩٠٤ ـ ١٩٠٥) عقدت اليابان قروضاً ضخمة في إنكلترا والولايات المتحدة بفائدة (٦ إلى ٧٪) .

وعندما توطد السلام من جديد ، بحثت عن قروض أخرى ، لتفي القروض السابقة بأسعار أفضل .

في (١٩٠٧) قبلت الحكومة الفرنسية أن تفتح لليابان سوق باريس المالي ، لأنها تأمل بالوصول إلى مصالحة بين اليابان وروسية .

وفي (١٩١٠ و ١٩١٣) قروض أخرى على سوق باريس ، ولكن الحصة الأكبر أتت من بريطانية العظمى .

ب ـ الصين :

في الموانئ المفتوحة ، حيث توطد الأوربيون ، وكانوا يشترون أراضي ودوراً ، وينفذون أشغالاً (مصالح الطرق والماء والكهرباء) ، كما أنهم أنشؤوا أيضاً دوراً للتجارة ، واستغلوا مناجم وبنوا طرقاً حديدية ، ولهذا كانوا بحاجة لرؤوس الأموال .

ومن جهة أخرى ، كانت الحكومة الصينية بحاجة إلى المال ، وبحثت عن القرض في أوربة .

في (١٨٩٤ ـ ١٨٩٥) ، هزمت الصين من قبل اليابان ، وكان عليها أن تدفع غرامة حربية بـ (٧٠٠) مليون فرنك ، وللحصول على الأموال الضرورية توجهت للخارج .

في (١٨٩٥) استقرضت من روسية (٤٠٠) مليون فرنك ، وحصلت روسية ، بهذه الواسطة على امتياز خط عابر ماندشوريا .

وفي (١٨٩٧) ، استقرضت الصين من فريق مالي إنكليزي ـ ألماني وللضمان ، أعطت جزءاً من موارد الجمارك البحرية .

وفي (١٩٠٠) ، كانت انتفاضة البوكسر (الملاكمين) ، وهزمت الصين ، وفي معاهدة السلام في (١٩٠١) وعدت بغرامة قدرها مليار وسبعمئة مليون فرنك ، ولدفعها اضطرت أيضاً للاقتراض .

وفي (١٩٠٨) قلقت الحكومة الصينية من رؤية نمو الطرق الحديدية الأجنبية في البلاد ، وقررت أن تبني منها بنفسها ، ولهذا وجب عليها أيضاً أن تقترض ، وفاوضت

البنوك الأميركية التي قبلت شريطة أن تقبل البنوك الأوربية بالتعاون ، وأعطت الحكومة الصينية ضماناً جديداً وهو نتاج حصر الملح في ماندشوريا .

وفي (١٩١١) حدثت ثورة صينية ، وتأسيس نظام جمهوري ، وحاول رئيس الجمهورية يوان شي كاي ، أن يؤسس سلطته الشخصية ، وأراد المال تنظيم البلاد من جديد في الجيش والأشغال العامة .

وقررت الدول جميعاً منح القرض ، (اتحاد ٦ دول لتمويل المشاريع) ، ولكن الولايات المتحدة في (١٩١٣) ، انسحبت وبقيت فرنسة ، روسية ، اليابان ، ألمانية ، وبريطانية العظمى .

وفي آذار (١٩١٣) وقع عقد يقدر قرضاً بـ (٦٢٥) مليون فرنك وكضمان له ضريبة الملح ، ولكن في هذه المرة لعموم الصين ، وتعهدت الحكومة الصينية أن تقبل بحضور مراقبين أوربيين يدققون في استعمال الأموال ، وهذا يعني التنازل عن جزء من استقلالها .

وفي (١٩١٤) كانت التوظيفات في الصين أوربية غالباً ، لـ إنكلترا ، أكثر من ثلاثة مليارات فرنك .

روسية (٩٠٠) مليون فرنك ولا سيما في ماندشوريا .
ألمانية (١) مليار و (٣٠٠) مليون فرنك وخاصة في شانتونغ ، ولم تكن حصة الولايات المتحدة إلا نحو (٣٠٠) مليون فرنك .

جـ ـ الهند :

في الهند وفرة التوظيفات الإنكليزية ، أكثر من ٩ مليارات فرنك .

الهند الهولاندية : توجد أرقام لأجل (١٩٢٠ ـ ١٩٢١) ، ولكن لا يوجد لأجل (١٩١٤) ، وهذه المنطقة غنية جداً كتربة وكتحت التربة ، ومأهولة جداً بالسكان ،

أي أكثر من (٦٠) مليون نسمة ، والتوظيفات الأجنبية (٢٥) مليون فرنك ، ورؤوس الأموال الهندية تؤلف ٦٠٪ خاصة للاستغلال الزراعي ، ورؤوس الأموال الإنكليزية ٢٠٪ .

٢ - الشرق الأدنى :

أ - الإمبراطورية العثمانية : كانت جميع المشاريع الكبرى (طرق حديدية ، مناجم ، أشغال عامة) بيد الأجانب .

في (١٩١٤) ألمانية : ٦٠٠ مليون فرنك .

فرنسة : ٩٠٠ مليون فرنك .

إنكلترا : ٢٣٠ مليون فرنك .

وكانت الدولة العثمانية تقترض أيضاً ، منذ حرب القرم ، حتى إنها كانت مدفوعة كثيراً إلى الاقتراض .

وفي (٢٠) عاماً اقترضت أكثر من (٥) مليارات فرنك ، ولاسيا من البنوك الفرنسية ، وصعدت الفوائد إلى (٣٠٠) مليون على حين أن إيرادات الموازنة لا ترتفع إلا إلى (٣٨٠) مليون ، وعندئذ تكون الحكومة مجبرة على تخفيض الفوائد بنسة ٥٪ . وأدى هذا التدبير إلى احتجاجات الدائنين والتجار وإلى مفاوضات شاقة ، ومرسوم (قرار) محرم (الموافق كانون الأول ١٨٨١) قرر صلحاً بين الحكومة والدائنين ، وقبل هؤلاء أن يخفضوا ٥٠٪ من ديونهم ، ولكنهم حصلوا على ضمانات ، وذلك بأن يدير صندوق الدين ممثل عن الدائنين الفرنسيين والإنكليز ، وخصصت له موارد خاصة ، ضريبة على الملح ، والتبغ ، وضريبة الطابع ، إلخ . وعمل هذا الصندوق بشكل جيد ، وأمن دفع فوائد الدين وساعد الحكومة العثمانية على العيش .

وفي (١٩٠٨) قامت الثورة التركية ، وفي (١٩١١) الحرب الإيطالية - التركية ، وفي (١٩١٢) الحرب البلقانية ، واضطرت الحكومة إلى الاقتراض كثيراً .

ففي (١٩١٤) كان مجمل الدين العثماني كما يلي :

أكثر من ٢ مليار لفرنسة ، ٩٠٠ مليون لألمانية ، ٧٠٠ مليون لإنكلترا .

٣ ـ أمريكا [(١)] :

كانت أمريكا اللاتينية تابعة ، لأوربة من وجهة النظر المالية ، وكانت رؤوس الأموال الأوربية توظف بالفائدة إما بشكل قروض على الدولة ، وإما بأسناد تصدرها شركات الطرق الحديدية ، وشركات المناجم ، أو الشركات الصناعية ، وحتى الشركات التي تهتم بالاستغلال الزراعي .

أ ـ الأرجنتين : لقد كانت الأرجنتين أرضاً مختارة للرأسماليين الأوربيين ولاسيما الرأسماليين الإنكليز .

في (١٩١٤) يقدر أن مبلغ رؤوس الأموال الأجنبية الموظفة وصل إلى ما يقارب (٢٠) مليار فرنك في الأرجنتين (لأجل بناء الطرق الحديدية أو لأجل تنمية المشاريع التجارية ولاسيما الصناعية) .

وحصة إنكلترا تقرب من النصف أي (١٧) مليارات فرنك .

ب ـ البرازيل : البرازيل بلد واسع وآهل بالسكان كثيراً ومع ذلك يجذب كتلة من رؤوس الأموال دون أهمية .

والتوظيفات الإنكليزية تصعد إلى (٣) مليارات فرنك (وتوظيفات الولايات المتحدة ٢٥ مليون فقط) .

والتوظيفات الفرنسية فيها عظيمة (٢,٥ مليار تقريباً) .

جـ ـ شيلي : فيها لإنكلترا ١,٧٠٠٠٠٠ فرنك ، ولكل من الولايات المتحدة وألمانية (٥٠٠) مليون فرنك .

---

(١) الأرقام مستعارة من دراسة الأميركي هالسي Halsey .

د ـ بيرو : الإجمالي نحو (١) مليار فرنك ، منه (٦٠٠) مليون لبريطانية العظمى والصف الثاني تحتله ألمانية .

والصف الثالث تحتله فرنسة ودورها ضعيف تقريباً .

هـ ـ كولومبيا : سكانها (٥) ملايين نسمة فقط ، ورؤوس الأموال الأجنبية فيها قليلة ، انكليزية ، ثم فرنسية وبلجيكية وألمانية .

و ـ ڤينيزويلا : سكانها ٢ مليون نسمة ، وظل النشاط فيها ضعيفاً حتى (١٩١٣) ، وهو التاريخ الذي اكتشفت فيه مناجم البترول . وفي (١٩١٤) كان فيها لانكلترا (٢٠٠) مليون فرنك .

وعلى هذا فرؤوس الأموال التي قدمت لأمريكا اللاتينية كانت في الغالب أوربية .

ودور الولايات المتحدة فيها ثانوي ، وتأتي فرنسة في الصف الثاني ، وألمانية في الصف الثالث وبعيدة وراء انكلترا .

والتوظيفات الانكليزية في أمريكا اللاتينية تصعد لإجمالي (٢٥) مليار فرنك تقريباً ، ومسألة دفع الفوائد لا تثير صعوبات هامة إلا أن هناك استثناء وهو حالة ڤينيزويلا ، فقد أجرت قرضاً مع ألمانية ، وفي (١٨٩٨) لم تستطع الدفع ، واحتجت الحكومة الألمانية ، وأراد الإمبراطور غليوم الثاني أن يرسل أسطولاً ، ولكن الولايات المتحدة احتجت وتذرعت بمذهب مونرو .

أمريكا الوسطى :

في هاييتي ، ونيكاراغوا ، وپاناما ، رؤوس أموال أميركية ، والمكسيك ساحة نزاع بين الولايات المتحدة وانكلترا ، ففي (١٩١٢) تجاوزت فيها التوظيفات الأميركية (٥ مليارات فرنك) التوظيفات الانكليزية (٣ مليارات و ٧٥٠ مليون) .

أمريكا الشمالية :

كانت الحالة فيها أبسط من غيرها ، وكندا مستعمرة انكليزية ورؤوس الأموال الإنكليزية فيها ١٢ ملياراً .

واقترضت الولايات المتحدة تنمية الطرق الحديدية والصناعات :

من انكلترا ١٣ مليار فرنك .

من فرنسة ٢ مليار .

من ألمانية ٤,٥ مليار .

٤ ـ إفريقية :

هنالك حالتان كانت فيها التوظيفات هامة : في مصر ، بداعي الموارد الطبيعية وبموقعها كملتقى للتجارة .

في **إفريقية الجنوبية** ، بسبب مناجم الذهب والماس .

أ ـ **مصر** : كان الخديوي تابعاً للإمبراطورية العثمانية ، ويقترض منذ (١٨٤١) ، وبين (١٨٦٣ و ١٨٨٠) أخذ يقترض أكثر فأكثر ، وصعدت الفوائد حتى (١٢٪) ، وكان للبنوك الفرنسية فيها الدور الأول ، وخاصة بنك الاعتماد العقاري والشركة العامة بصورة خاصة .

وفي (١٨٧٥) ، أحرج فاضطر إلى بيع أسهمه بقناة السويس بمبلغ (١٠٠) مليون فرنك ، واشترتها انكلترا ، وقاد العملية دزرائيلي وبنك روتشيلد ، وكانت انكلترا تملك آنئذ ٢/٥ أسهم القناة .

وهذه الـ (١٠٠) مليون لا تكفي لإصلاح الحال ، وعندئذ عقد إسماعيل اتفاقاً مع دائنيه ، وأحدث صندوقاً للدين ، وعندما أبرمت هذه التسوية كان إجمالي المبالغ الضرورية لدفع فوائد الدين يساوي أيضاً ٩/١٠ الموازنة . وعندئذ قبل الدائنون

تخفيض سعر الفائدة إلى ٤٪ والحكومة المصرية ، من جهتها ، تحت ضغط المراقبين الأوربيين خفضت مرتبات الموظفين ، وحذفت وظائف ضباط ، وأما الاستياء الذي نجم عن سياسة الاقتصاد هذه ، كان في أصل الحركة الوطنية المصرية ، في (١٨٧٩ - ١٨٨٠) والتدخل الانكليزي في مصر عام (١٨٨٢) .

وبدت الإدارة الإنكليزية أكثر نفاذاً ، فقد زادت إيرادات الموازنة ، ولكن انكلترا اضطرت إلى توظيف مبالغ هامة لإصلاح الحالة المالية .

ب - **إفريقية الجنوبية** : كانت المناجم فيها تجتذب رؤوس الأموال وأعظمها نصيب انكلترا ، وهو أكثر من (٩) مليارات فرنك في (١٩١٤) .

☆ ☆ ☆

وبعد فما الأهمية العملية لهذا التوسع المالي ؟

من جهة النظر الاقتصادية ، توجه أوربة استغلال البلاد التي تقرضها هذه الرؤوس الأموال .

ومن هذه التوظيفات تجني أوربة الأرباح ، وهذه الموارد ساعدتها على الشراء من بلاد خارج أوربة أكثر مما تبيعها ، دون القيام بخروج نقد ، وتشكل أيضاً احتياطياً نافعاً في حال أزمة أوربية ، وهذا ما كان مثلاً ، في (١٩١٤) .

ومن وجهة النظر السياسية تستطيع أوربة أن تمارس ضغطاً على البلاد الجديدة التي تلجأ إلى قروض ، وتستطيع أن تتدخل ، إذا لم تدفع فوائد القروض ، وتفيد منها لأجل تأسيس رقابة سياسية ، والرقابة المالية يمكن أن تؤدي إلى رقابة سياسية . وهكذا كانت حال انكلترا في مصر ، وفرنسة في تونس ، ولكن الطريقة ليست خاصة بأوربة ، والولايات المتحدة (دبلوماسية الدولارات) هي التي أعطتها شكلها الأوسع .

٣ ـ التوسع البشري

أ ـ الهجرة الأوربية

لقد انتقل سكان أوربة بين (١٨٧٠ و ١٩١٤) من (٣٠٠ إلى ٤٥٢) مليون نسمة ، أي بزيادة ٥٠٪ ، وكانت أوربة مصدراً كبيراً للهجرة .

وفي عام (١٨٧٠) كانت هذه الهجرة عظيمة قليلاً ، وترتفع إلى ٣٥٠٠٠٠ نسمة في العام ، وفي العام (١٨٩٥) بلغت ٧٠٠٠٠٠ نسمة وفي (١٩١٠) كانت ١٣٨٠٠٠٠ .

وبالإجمال يمكن أن نقدر أن أوربة أرسلت إلى القارات الأخرى ، بين (١٨٧٠ و ١٩١٤) ٣٤ مليون رجل (وهذا الرقم يبلغ تقريباً رقم سكان إيطالية في ١٩١٤) .

وهؤلاء المهاجرون لم يكونوا كلهم قطعيين ، لأنه يوجد حالات رجوع مألوفة تقريباً ، لأن بعض المهاجرين ، بعد أن يكونوا ثروة أو على الأقل يجمعوا وفراً يعودون إلى أوربة .

وفي عام (١٨٩٠) ، يقدر عدد الراجعين بـ ٢٠٠٠٠٠ في العام ، وفي (١٩١٠) بـ ٥٠٠٠٠٠ في العام . ومن هؤلاء الـ ٣٤ مليون مهاجر رجع ٩ ملايين ، على ما يبدو (لأن الإحصائيات غير تامة جداً في هذا الصدد) ، والهجرة الصافية لأوربة كانت إذن ٢٥ مليون تقريباً .

ما هي أسباب هذه الحركة في الهجرة ؟

١ ـ بعض هذه الأسباب تعود إلى أوربة نفسها .

كان السكان الذين يهاجرون فلاحين ، ففي (١٨٨٠) تحملت أوربة أزمة زراعية

ناجمة عن منافسة زراعة البلاد الجديدة ، ولهذا فإن الفلاحين أفلسوا بسبب هذه الأزمة ولذلك أخذوا يهاجرون .

وأخيراً ، الأزمات السياسية والدينية والتعسف السياسي الذي ساد في بعض البلاد ، شجعت حركة الهجرة .

٢ ـ الدور الهام الذي لعبه جذب القارات الأخرى ، ولا سيا القارة الأميركية .

كان المهاجرون يذهبون للبحث في هذه القارات عن ظروف حياة أفضل ويخشون قليلاً الاقتلاع من جذورهم ، فقد ساعدهم بث معارف جغرافية على سماع الكلام عن هذه البلاد الجديدة .

وبعد (١٨٧٠) تشجعت الهجرة أيضاً بسهولة النقل ، وأصبحت الرحلة أيسر من قبل ، وموثوقاً بها ، وأسرع بفضل نمو الملاحة على البخار .

وانخفض سعر السفر ، وأتاحت الشركات ظروفاً ملائمة للمهاجرين ونذكر على سبيل المثال ، أن الشركة عابرة الأطلسي التي تطلب (٣٧٠) فرنكاً من مسافر الدرجة الثالثة ، لا تطلب إلا (١١٠) من المهاجرين تقطع المسافة بين لوهافر ونيويورك .

٣ ـ عاطفة هيمنة البيض وتفوقهم .

وبعد ما الحصة العائدة لمختلف هذه الأسباب ؟

نحو (١٩٠٠) لعب جذب القارات الأخرى دوراً رئيسياً ، والمهاجرون لم يكونوا أناساً مدفوعين كثيراً للسفر بضرورة مطلقة ، ولا من الأناس الذين يرغبون في تحسين مستوى حياتهم .

والقصد هنا أن نرى من الأوربيون الذين هاجروا ؟ ومن أين أتوا ؟ ومن أي بلد وإلى أي فئة اجتماعية ينتسبون ؟ .

من الصعب الحصول على إحصائيات موثوقة ، وبعض البلاد لم يكن عندها

إحصائيات جيدة ، فهونغاريا ، لم تسجل عدد المهاجرين قبل (١٨٨٩) ، وفي بعض البلاد ظهرت الإحصائيات رصينة ، ففي روسيا ، مثلاً ، كان المهاجرون ملزمين بأن يكون لهم جواز يساعد ، مبدئياً ، على عد انطلاقات الذهاب أي السفر ، ولكن في هذه الحالة توجد هجرة سرية غير مسجلة ، وتفسير الإحصائيات معقد أيضاً بمسألة (الإيابات) والإعادات إلى الوطن التي عددها لا يعرف دوماً ، وأخيراً ، الإحصاءات التي لم تعمل على أسس واحدة ، وبعض البلاد تحسب جميع المسافرين دون تمييز ، وبلاد أخرى لاتدل على جنسية المهاجرين (وهكذا ، على الأغلب كان المهاجرون من أصل أوربة الوسطى يبحرون من موانئ بلاد أجنبية) .

غير أنه من الممكن ، بين مراكز الهجرة ، أن نميز ٣ فئات :

١ ـ أوربة الشمال ـ الغربي .

٢ ـ أوربة الشرقية .

٣ ـ أوربة الجنوبية .

١ ـ أوربة الشمال ـ الغربي :

١ ـ يتألف أهم مركز للهجرة من المملكة المتحدة ، بريطانية العظمى وإيرلندة .

ومنذ (١٨١٥) كانت المملكة توفر أكبر عدد من المهاجرين ، ومرد هذه الهجرة يعود إلى سهولة النقل البحري وإلى طبع الإنكليزي نفسه .

بين (١٨٧٠ و ١٩١٤) قدمت المملكة المتحدة ٧٤٦٠٠٠٠ مهاجر ، وبلغ الحد الأقصى بين (١٨٨٠ و ١٨٩٠) ففي (١٠) سنوات وجد : ١٢٦٥٠٠٠ مهاجر .

وبين (١٨٩٣ و ١٩٠٠) حصل بطء ، ثم عودة بعد (١٩٠٥) .

ومن (١٩٠٦ إلى ١٩١٠) بلغ رقم المهاجرين ٨٩٥٠٠٠ .

غير أن كونّارد (Counard) يدل على مجموع (١١) مليون لأنه يحسب أيضاً المهاجرين الأجانب المسافرين من موانئ انكليزية .

ولكن يوجد (عودات) وإذا أسقط رقم هؤلاء العائدين ، كان عدد المهاجرين القطعيين ٥,٧٢٨٠٠٠ مهاجر قطعي .

أما أهم المناطق التي يغادرها المهاجرون فهي إيرلندة وأيكوسيا .

أ ـ إيرلندة : بلغ عدد المهاجرين الإيرلنديين ٢١٣٠٠٠٠ مهاجر وكلهم مهاجرون قطعيون تقريباً .

وحصة الإيرلنديين في هجرة المملكة المتحدة هي إذن بنسبة الـ $\frac{٢}{٥}$ ، وهي نسبة ضخمة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن إيرلندة تعد شيئاً قليلاً في عدد السكان الكلي للملكة المتحدة .

في (١٨٧٠) تمثل $\frac{١}{٦}$ السكان .

وفي (١٩٠٠) تمثل $\frac{١}{١٠}$ السكان .

ومستوى الحياة في إيرلندة منخفض جداً بسبب النظام الزراعي ، وهو نظام الملكيات الكبرى التي تكون بصورة عامة في أيدي الإنكليز . وإذا حدث أن محصول البطاطا كان رديئاً فإن البؤس الذي ينجم عنه يسبب هجرة ، وعندما حصل تحسين في الحال بعد (١٨٨٢) عن طريق القيام بإصلاحات زراعية ، انخفضت الهجرة .

ب ـ أيكوسيا : الهجرة ناجمة فيها أيضاً عن الظروف الزراعية لأن كبار الملاكين حولوا الأراضي الصالحة للزراعة إلى أراضي تربية حيوانات تتطلب قليلاً من الأيدي العاملة ، وبهذا الواقع كثر الفلاحون دون عمل وهاجروا . ولهذا كانت الهجرة هجرة ريفية خاصة .

ومع ذلك ، بعد (١٩٠٠) أخذت الهجرة طابعاً مختلفاً ، وهو الدور الهام للفنيين ، والتجار ، والمهندسين ، والعمال المهرة .

في (١٩١٣) كانت حصة الفلاحين ٢٠٪ وحصة التجار ١٩٪ والعمال المهرة ٣١٪ .

واتجهت الهجرة الإنكليزية والإيرلندية بكتلتين متساويتين تقريباً قليلاً نحو المستعمرات الإنكليزية أو الدومينيونات[1] ونحو الولايات المتحدة ، واستقبلت الولايات المتحدة ٢,٩١١,٠٠٠ مهاجر ، وهذا التيار نحو الولايات المتحدة يتألف في القسم الأعظم منه من الإيرلندين .

والإنكليز يفضلون الذهاب إلى المستعمرات الإنكليزية ، كندا ، أوستراليا ، وزيلاندة الجديدة .

ما موقف الحكومة الإنكليزية ؟ لقد بقيت محايدة ، وهذا الموقف مطابق لمذهبها في الحرية الاقتصادية ، ولذا لم تعق الهجرة ، ولكن لم تشجعها ، إلا بين (١٨٨٦ و ١٨٨٨) ، حيث شجعت بإعانات مالية هجرة الأيكوسيين نحو كندا .

٢ ـ البلاد الإسكانديناقية :

الدانمارك ، السويد ، النوريج ، وهي تمثل سكاناً من (١١) مليون نسمة ، في (١٩١٤) .

من (١٨٧٠ إلى ١٩١٤) ، قدمت ١٨٠٠٠٠٠ شخصاً للهجرة ، وهذه الهجرة لا تعود بصورة مباشرة إلى سبب اقتصادي ، لأن مستوى الحياة في البلاد الإسكاندينافية ليس منخفضاً ، ولكن المهاجرين في الغالب يبحثون عن تحسين اجتماعي ، ويتوجهون غالباً نحو الولايات المتحدة حيث يستطيعون أن يجدوا نواة إسكندنيافية بلغتهم ، ودينهم ، وعاداتهم .

---

(١) الدومينيون : كل دولة مستقلة من دول الكومولث البريطاني (باستثناء المملكة المتحدة) . والكومنولث هو رابطة الشعوب البريطانية .

والواقع المميز للهجرة الإسكاندنيافية هو أنه شكل في أكثريته من العمال وال $\frac{1}{3}$ فقط من الفلاحين .

٢ ـ ألمانيا :

بين (١٨٧٠ و ١٩١٤) بلغت الهجرة الألمانية حـدهـا الأقصى بـ ١٣٤٢٠٠٠ شخص ، وهذا الرقم الذي يتجـاوز رقم هجرة المملكـة المتحـدة خلال عشر السنوات نفسها ، وبلغ الحد الأقصى في (١٨٨١ و ١٨٨٢) نحو ٢٠٠٠٠٠ مغادرة تقريباً في العام .

وطرأ على الهجرة انخفـاض محسـوس في (١٨٨٩) ، ثم ارتفـاع في (١٨٩١) (١٢٠٠٠٠) ، ولكن بعد (١٩٨٣) كان النزول مفاجئاً ، لأنـه لم يحسب أكثر من (٢٠ إلى ٣٠٠٠٠) انطلاقـاً في العـام ، ولم يتجـاوز الرقم (٣٠٠٠٠) إلا مرتين ، في (١٩٠٣ و ١٩٠٧) ، وبقليل جداً ، وهذا الانخفاض يتطابق مع نمو الصناعة الألمـانيـة التي أخـذت تنمو نمواً عظيماً نحو (١٨٩٣ ـ ١٨٩٥) وامتصت اليد العاملة الجاهزة .

وفي (١٨٩٥) ، لم تعد ألمانيـة بلـداً للهجرة في حين أنهـا كانت أعظم مركز للهجرة الأوربية قبل بضع سنوات .

والهجرة الألمانيـة كانت تتجـه نحو الولايـات المتحـدة ، بنسبـة تتراوح حول ٩٠٪ ، والقسم الأصغر يتجه نحو البرازيل .

من الألمان الذين يهاجرون ؟

بين (١٨٧٠ و ١٨٨٠) تتألف الهجرة بجزء منها من الفلاحين ، وفي الجزء الآخر من الحرفيين الذين دمرهم النمو الصناعي .

بين (١٨٨٠ و ١٨٩٠) كانت الهجرة ريفية ، وناجمة عن المنـافسـة الزراعيـة للبلاد الحديثة ، التي شعر بها بشدة قوية جداً ، فـالقمح الكنـدي والأميركي كان أقل غلاءً من القمح المزروع في أوربة ، وهذا ما تسبب في دمار بعض المزارعين الأوربيين .

وبعد (١٨٩٥) تتألف الهجرة خاصة من التجار والفنيين ، الذين كانوا في الغالب مهاجرين مؤقتين .

٢ ـ أوربة الشرقية :

أ ـ روسيا : قبل (١٨٦١) ، لم تكن هنالك مسألة هجرة روسية . وحتى هذا التاريخ كان القسم الأعظم من الفلاحين خاضعًا للعبودية .

وبين (١٨٧٠) و (١٩١٤) وجدت حركة قوية لهجرة روسيا أوربة نحو البلاد غير الأوربية .

وهنا يجب أن نميز :

أ هجرة نحو البلاد غير الروسية .

ب ـ وهجرة من روسيا أوربة نحو روسيا آسيا ، نحو سيبيريا خاصة .

أ ـ بين (١٨٧٠) و (١٩١٤) ، ٤,١٠٠,٠٠٠ شخص هاجروا نحو بلاد غير روسية . (وهذه الأرقام ليست مطمئنة لأنه كان يوجد في روسيا هجرة سرية) .

والهجرة الأقوى بعد (١٨٧٠) ، كانت عظيمة بين (١٩٠٤) و (١٩١٤) . وخلال هذه السنوات العشر خرج من روسيا أكثر من مليوني شخص : ٨٠٪ نحو أمريكا ، الولايات المتحدة ، كندا ونادراً إلى أمريكا الجنوبية وقسم صغير اتجه نحو الدول الآسيوية غير الروسية : مونغوليا ، وماندشوريا .

ب ـ ٤,٨٥٧,٠٠٠ مهاجر ذهبوا إلى روسيا آسيا . وعلى هذا كان مجموع الرجال الذين هاجروا من روسيا ٩ ملايين رجل .

والعناصر التي تهاجر نحو أمريكا كانوا في الغالب يهوداً بنسبة ٤١٪ و٢٩٪ بولونيين ، و٩٪ ليتوانيين ، و٩٪ فنلنديين . والروس الخلص لا يشكلون إلا ٧٪ من المجموع .

ولكن العناصر التي تهاجر نحو روسيا آسيا ، كانوا في معظمهم روساً . أما البولونيون ، والليتوانيون ، والفنلانديون فهم ريفيون ليس لهم أراضٍ ، ويشتغلون كعمال زراعيين ، ولكن الأجور المنخفضة جداً تدفعهم للهجرة .

أما حالة اليهود فمختلفة : ففي (١٨٩٣) كان في روسيا (٥) ملايين يهودي ، غادر منهم ٩٦٠٠٠٠ . وكان هؤلاء اليهود يشكلون سكاناً من صغار التجار ، وحرفيين بائسين غالباً ومتجمعين في شريط من الأرض يمتد من أوديسّا إلى ريغا خاصة .

وكان صغار الحرفيين يهاجرون لأنهم دمروا بنمو الصناعة .

والسبب الآخر للهجرة اليهودية هو مذابح اليهود ، مذابح أوكرينيا في (١٨٨٠ ـ ١٨٨٢) وبولونيا في (١٩٠٣ ـ ١٩٠٥) .

أما الروس الذين يهاجرون نحو أمريكا ، فهم ينتسبون في الغالب قبل (١٩٠٥) إلى الطوائف المنشقة عن الكنيسة الأرثوذوكسية . وبعد (١٩٠٥) . كان هؤلاء المهاجرون يأتون من منطقة نهر الدون الأدنى ، وهي منطقة سهوب فقيرة أو من الڤولهينيا (La Vollynie) ، وهي منطقة ملكيات كبرى . حيث كان قدر (مصير) الفلاح في الغالب بائساً .

٢ ـ النمسا ـ هنغاريا :

ـ قبل (١٨٧٠) لا يوجد هجرة تقريباً . وبين (١٨٧٠) و (١٩١٤) وجد ٣,٧٠٠,٠٠٠ مهاجر . قسم يهاجر نحو أوربة ، في رومانيا وفي ألمانيا ، و ٣,٥٠٠,٠٠٠ يذهبون خارج أوربة . ويوجد عودات عديدة ولكن لا نملك أرقاماً واضحة . وفي النمسا يبدو أن عدد الإياب بلغ $\frac{1}{3}$ عدد الذهاب .

في (١٨٨٥ ـ ١٨٩٠) ما زالت الهجرة ضعيفة تقريباً ، ٤٠٠٠٠ شخص في العام . وفي (١٨٩٠) إلى (١٩٠٠) ازدادت ، وبين (١٩٠٠) و (١٩٠٧) كانت عظيمة .

وبلغت حدها الأعظم في (١٩٠٧) بـ ١٩٣٠٠٠ مهاجر من هنغاريا وأكثر من ١٠٠,٠٠٠ من النمسا .

وفي (١٩١٣) ، هاجر ٢٤٥٠٠٠ مهاجر من النمسا وهنغاريا . وتتجه هذه الهجرة نحو أمريكا الشمالية : الولايات المتحدة وكندا .

من الذي يهاجر ؟

في النمسا كانوا ألماناً ؛ ولكن قبل (١٨٩٠) كان التشيكيون خاصة المهاجرين والمهاجرون القطعيون بعد (١٨٩٠) هم الغاليسيون ، والتيروليون ، والكورنثيون يشكلون العدد الضخم : وهذه الهجرة أقل ثباتاً ؛ وبين التيروليين والكارنثيين كان العائدون كثراً ، وكلهم ريفيون .

وفي هنغاريا ، كان المهاجرون غالباً سلوفاكيين ، ورومانيين من ترانسيلڤانيا ، وكرواتيين وصربيين وروثنيين . والمجر يهاجرون أيضاً ولكن نسبة الذهاب بينهم أقل قوة . وهم تقريباً عمال يدويون وعمال زراعيون وعمال غير مهرة . وقلّ العمال المهرة ، ورقم المفكرين ضئيل (٦٥٠٠ بالإجمال في خمسة عشرة عاماً) .

والهجرة النمساوية ـ الهنغارية إذن هي في الغالب هجرة سلاڤية ، ولكن نسبة اليهود لا يمكن إهمالها .

ما موقف الحكومات ؟

في النمسا يصرح دستور (١٨٦٧) أن الهجرة حرة . ومع ذلك كان على الرجال الخاضعين للخدمة العسكرية أن يطلبوا إذناً . وتحولت هذه القاعدة بالهجرة السرية .

وفي هنغاريا ، يجبر قانون (١٨٨١) كل مهاجر أن يكون مجهزاً بجواز سفر ؛ ولكن بين (١٩٠٣) و (١٩٠٩) ، لم تحاول الحكومة التضييق على الهجرة .

٣ ـ أوربة الجنوبية :

أ ـ إيطاليا[1] :

كانت بالإجمال أكثر البلاد تجهيزاً بالمسافرين ما أسباب هذه الهجرة ؟

إيطاليا هي البلد الذي ينمو فيه السكان بسرعة .

في (١٨٧٠) ٢٧ مليون تقريباً

في (١٩١٤) ٣٦ مليون تقريباً .

ولنذكر في إيطاليا صعوبة التصنيع ، لنقص الفحم الحجري ؛ وصعوبة زيادة السطح القابل للزراعة ، لأن ثلث ($\frac{1}{3}$) البلاد جبلي . وأخيراً لأن السياسة الاقتصادية الإيطالية غير متكيفة مع الظروف . وفي جنوب البلاد تقطع الأشجار بغية زراعة الحنطة ، ولكن الظروف غير ملائمة والمحاصيل رديئة . والفلاحون مجبرون على الاستدانة ، وهذا يسبب حركة الهجرة .

في (١٨٧٠) ، وجد ١١٥٠٠٠ إيطالي مستقرين في خارج أوربة . وبين (١٨٧٠ و ١٩١٤) ، غادر إيطاليا ١٤,٦١٧٠٠٠ إيطالي : ٧٦١٠٠٠ ذهبوا خارج أوربة ، منهم (٥) ملايين بين (١٩٠٠ و ١٩١٤) (بلغ الحد الأعظم في ١٩١٣) ٨٧٢٥٩٨ ذاهباً .

ولكن وجد عودات عديدة جداً ، فبين (١٩٠٥ و ١٩١٤) ، عاد $\frac{1}{3}$ الذاهبين .

وإيطاليا الحنوبية هي التي تقدم أكبر عدد للهجرة الإيطالية .

وقدمت صقلية ، والبوي ، والأبروز ، والكالابر ٤٥٪ من المهاجرين في (١٩١٣) . وحصة إيطاليا الشمالية كانت في الغالب قوية في بداية الدور . وحصة إيطاليا الوسطى كانت كثيراً أقل أهمية .

وقبل (١٩١٠) كانت الهجرة الإيطالية تتجه في الجزء الأعظم منها نحو أمريكا

---

(١) من المستحسن أن يضم كتاب ووغ Woog (الهجرة الإيطالية) إلى مؤلف ويلكوكس .

الجنوبية : أورغواي ، البرازيل ، الأرجنتين . وبعد (١٩٠٠) ، فضلت التوجه نحو الولايات المتحدة (في ١٩١٣ ، دخل الولايات المتحدة ٣٠٥٠٠٠ إيطالي) . وكانت سورية ، ولا سيا إفريقية الشمالية ، مصر وتونس استقبلت باستمرار تياراً محدوداً كثيراً من الهجرة الإيطالية .

وحتى (١٩١٤) كانت الحكومة تسمح عن سعة بالهجرة . وكان الرجال وحدهم بين سن الـ ٢٠ و ٢٨ بحاجة إلى ترخيص للهجرة .

ووضعت الحكومة رقابة على الصحة ورقابة على جمع المهاجرين ، وكانت إجازة الحكومة ضرورية لجمع المهاجرين . واكتفت الحكومة الإيطالية إذن بتأمين حماية معنوية ومادية .

وبالمقابل ، منذ (١٩٢٢) اعتبرت الحكومة الفاشية الهجرة سوءاً . وحاولت تخفيفه بالسماح فقط لذهاب أرباب العائلة دون ذهاب العائلات بكاملها لتكون مطمئنة من أن المهاجرين سيعودون إلى بلادهم .

٢ ـ إسبانيا :

ـ لا نملك عن إسبانيا إلا إحصائيات ضئيلة . فمن (١٨٧٠) إلى (١٩١٤) يقدر عدد الذهاب ٧٠٠,٠٠٠ .

وكان المهاجرون الإسبان يذهبون إلى أمريكا الجنوبية : الأرجنتين ، البرازيل ، والمكسيك ، وقليل تقريباً إلى الولايات المتحدة . والجزائر تستقبل منهم أيضاً ، وكذلك الفيلبيين (المستعمرة الإسبانية حتى ١٨٩٨) . والهجرة تأتي غالباً من أقاليم الشمال ـ الشرقي والشمال الغربي .

٣ ـ البرتغال :

ـ في (١٩١٤) كان سكان البرتغال (٦) ملايين نسمة . وبين (١٨٧٠ و ١٩١٤)

ارتفعت الهجرة إلى ١٨٦٠٠٠ شخصاً ، واتجهت في الغالب إلى البرازيل ، والقليل تقريباً إلى الولايات المتحدة .

٤ ـ البلقان :

لم تبدأ الهجرة إلا بعد (١٨٨٠) ولم تصبح هادفة إلا بعد (١٩٠٠) . وتتشكل من السكان اليونانيين ، وبعد (١٩٠٠) ، من الصرب والبلغاريين وقليل تقريباً من الرومانيين . ويتجهون نحو الولايات المتحدة ، وكذلك نحو مصر وسورية .

☆ ☆ ☆

أما فرنسا ، وبلجيكا وسويسرا فدورها تافه في الهجرة .

وبالنسبة لفرنسا ، لأن سكانها لا يزدادون إلا ببطء ، ولهذا تقدم عدداً ضعيفاً جداً للهجرة : ٦٠٠٠٠٠ شخص بين (١٨٧٠ و ١٩١٤) .

والمهاجرون يأتون من جبال الألب المنخفضة ، ومن البيرينيه ومن بلد الباسك ، ومن المنطقة الباريزية .

٥٨٪ يتجهون نحو أمريكا الشمالية

٤٢٪ نحو أمريكا الجنوبية .

والهجرة ضعيفة في بلجيكا وسويسرا وتتشكل تقريباً من أناس لهم مهنة ، ولذا فالهجرة هجرة تقنيين وعمال مهرة .

الخاتمة :

حتى (١٨٩٠) كان شمال غربي أوربة هو الذي يجهز بأضخم عدد للهجرة وبعد (١٨٩٥) ، أخذ جنوب أوربة وشرقها ، وإيطاليا عشية (١٩١٤) ، شيئاً فشيئاً دوراً متفرقاً كمركز هجرة .. والسكان الذين هاجروا من أوربة هم (باستثناء اليهود) سكان ريفيون ، فقراء وفيهم عدد كبير من الأميين . إلا أن النمو الاقتصادي في أوربة لم يزعج

بهذه الهجرة . وبالعكس ، اعتبرت الحكومات أن الهجرة هي « صمام الأمن » المفيد من وجهة النظر الاجتماعية .

بلاد المهاجر :

نحو أي البلاد تتجه هذه الهجرة الأوربية .

بين (١٩٠٠ و ١٩١٠) كانت حصة الهجرة الأوربية المتجهة نحو أمريكا بنسبة ٩٠٪ .

وبين (١٩١٠ و ١٩١٤) كانت ٨٦٪ . وعلى هذا كانت القارة الأوربية مكان الوصول الأساسي للهجرة الأوربية ، وفي هذه القارة كانت الولايات المتحدة المكان المفضل .

من (١٨٩١) إلى (١٩٠٠) كان نصيب الولايات المتحدة ٥٤٪ .
ومن (١٩٠٠) إلى (١٩١٠) كان ٥٨٪
ومن (١٩١١) إلى (١٩١٤) كان ٤٧٪ .

وكانت الأجزاء الأخرى من العالم تستقبل قليلاً من المهاجرين الأوربيين : وعلى سبيل المثال ، في (١٩١٤) ، كان يوجد في الهند الهولندية أقل من ٦٠٠٠ أوربي ، وكان السكان الأصلاء فيها أكثر من (٦٠) مليون . وعلى هؤلاء الـ ٦٠٠٠ أوربي كان الـ $\frac{٢}{٣}$ هولنديين .

وفي الصين لا يوجد إلا بضع عشرات الألوف من الأوربيين .
وفي الصين التي سكانها ٣٠٠ مليون نسمة وجد ١٦٠٠٠٠ إنكليزي ، وكان منهم ٦٠٠٠٠ جندي .

والحالة مماثلة في إفريقية . ففي المستعمرات الاستوائية لا يوجد إلا بعض ألوف من

الأوربيين . ولم يكن عدد الأوربيين هاماً أكثر إلا في إفريقية الجنوبية وفي إفريقية الشمالية ، ولا سيما في مصر وتونس والجزائر .

وليس في كل هذا ما يفاجئ : فقد كان الأوربيون يذهبون إلى البلاد التي يساعدهم الإقليم فيها على العمل . والمهاجرون الذين يذهبون إلى البلاد التي لا يكون العمل اليدوي فيها ممكناً ، كانوا تقنيين ، ومهندسين ، وتجاراً .

والعمال « اليدويون » يذهبون إلى المناطق المعتدلة ولا سيما إلى التي تكون فيها الأراضي « الشاغرة » عديدة .

ولذا يجب أن نميز بين المناطق التي لا يشكل فيها المهاجرون الأوربيون إلا المِلاك والمناطق التي يشكلون فيها « كتلاً » كثيفة كثيراً أو قليلاً ، والحالة الأولى ليس لها مصلحة إلا لأجل دراسة التوسع الاقتصادي . والحالة الثانية تكون هامة أيضاً من وجهة النظر الاجتماعية ومن وجهة نظر التوسع الاقتصادي ، بل وحتى نشر الأفكار أو المفاهيم الأوربية .

وسندرس فقط البلاد التي كانت هجرة الأوربيين فيها هامة . ويجب أيضاً ، من جهة كيف أن الهجرة الأوربية غيرت ظروف الحياة في هذه البلاد ، ومن جهة أخرى أن نفحص ما إذا حافظ المهاجرون على تماس أوربي ، أو إذا تبنوا نوع حياة وعقلية الوسط في خارج أوربة .

الدول الأميركية

١ - الولايات المتحدة :

لقد انتقل كامل السكان في الولايات المتحدة ، إذا استثنينا المستعمرات الأميركية ، من ٣٩٥٠٠٠٠ نسمة في (١٨٧٠) إلى ٩٦ مليون في (١٩١٤) .

وتعود هذه الزيادة في القسم الأقوى منها إلى الهجرة الأوربية إليها . فمن

(١٨٧٠) إلى (١٩١٤) استقبلت الولايات المتحدة من أوربة ٢٤ مليون مهاجر للإقامة والبقاء فيها .

ومن المؤكد أن هؤلاء لم يبقوا كلهم في الولايات المتحدة ؛ ولكن ليس لدينا إحصاءات واضحة عن « العودات » قبل (١٩٠٨) ، وهذا ما يضطرنا إلى تقديرات . والهجرة الصافية للبقاء تبدو أنه من الممكن أن ترقم بـ ١٦ مليون أو ١٦٥٠٠٠٠٠ شخص .

وكانت سياسة الحكومة أن تترك الهجرة للإقامة نهائياً تنمو بحرية . ولكن الحال تغيرت تماماً بعد (١٩٢١) .

وطابع هذا الاستيطان الأوربي قد تغير حسب العهود . فحتى (١٨٨٧) ، أتت الأكثرية العظمى من المستوطنين من أوربة الشمالية والغرب : انكلترا ، إيرلندة ، إسكاندنافيا ، ألمانيا . ولم يكن لأوربة الجنوب والشرق إلا حصة ضعيفة جداً : ٨٪ في (١٨٧٥) ، و٢٥٪ في (١٨٨٧) .

وفي (١٨٩٥ ـ ١٨٩٦) حدث تحول .

في (١٨٩٥) ، جاء ٥٤٪ من المستوطنين أيضاً من أوربة الشمالية في (١٨٩٥) ، جاء ٥٤٪ من المستوطنين أيضاً من أوربة الشمالية ومن الغرب مقابل ٤٤٪ من أوربة الجنوبية والشرقية (٢٪ لأجل الاستيطان الآسيوي) .

ولكن في (١٨٩٦) جاءت الأكثرية من أوربة الجنوبية والشرقية ، ٥٧٪ مقابل ٤٠٪ أتت من أوربة الشمالية والغربية .

وبعد (١٩٠٠) كان المستوطنون ، في أكثريتهم العظمى (٧٥٪) يأتو أوربة الجنوبية والشرقية : إيطاليا ، النمسا ، هنغاريا ، وروسيا بخاصة .

ومن (١٩٠٠) إلى (١٩١٤) دخل إلى الولايات المتحدة (٣) ملايين إيطالي ، و (٣) ملايين نمساوي ـ هنغاري و ٢٣٠٠٠٠٠ روسي (ثلثهم يهود) .

وعندما كان الاستيطان يأتي من أوربا الشمالية أو الغربية ، كان يحتوي عدداً جديراً بالتثمين من الفنيين . والعمال والحرفيين : وعندما يأتي الاستيطان من أوربة الجنوبية والشرقية يكون الاستيطان تقريباً ريفياً فقط .

وهذا التيار الأخير جلب للولايات المتحدة أناساً لم يكن لهم مهنة معينة ، وكانوا أميين بنسبة قوية (٢٧٪ لا يعرفون الكتابة بأي لغة) .

وكانت النسبة بين الإيطاليين الأميين ٥٣٪ . وأكثر من ذلك أنهم كانوا أناساً دون موارد : ١٧٪ فقط تملك ، عند دخولهم الولايات المتحدة ، (٣٠) دولار أو ما يعادلها (حسب التحقيق الذي أجري في ١٨٩٩) .

ولهذا التدفق السكاني نتائج ضخمة :

١ ـ نتائج ديموغرافية :

أ ـ كان توزيع القادمين الجدد متفاوتاً جداً :

من (١٩٠٠) إلى (١٩١٠) ، استقبلت دولة نيويورك (٣) ملايين مستوطن ، أي $\frac{1}{3}$ مجموع الداخلين .

واستقبلت بانسيلڤانيا منهم ١,٧٠٠,٠٠٠ أي ٢٠٪ من المجموع .

وبصورة عامة ، كلما ابتعد عن الساحل الشمالي كلما نقص عدد المستوطنين .

وفي غرب الولايات المتحدة ، في منطقة المسيسبي ، كان رقم القادمين الجدد ضعيفاً نسبياً .

وفي الجنوب ، كان الرقم زهيداً تقريباً . (في جيؤرجب ٥٠٠٠ مستوطن في عشرة أعوام .

ب ـ توزيع المستوطنين بين المدن والأرياف :

حتى (١٨٩٥) ، كان الأوربيون يتجهون نحو الأرياف خاصة .

وبعد (١٨٩٥) ، اتجهوا خاصة نحو المدن . ومع ذلك هم ريفيون ولكنهم يتجهون نحو المدن لأنهم دون موارد ، وليس لديهم الوسائل لتجهيز حقا . وأخيراً أصبحت الأراضي نادرة .

وازداد بذلك سكان المدن بنسب عظيمة .

ففي (١٩١٠) ، ٢٢٪ من السكان المدنيين في الولايات المتحدة يتشكلون من أناس ولدوا في الخارج .

وفي نيويورك ، على ٤٧٠٠٠٠٠ ساكن وجد (٣) ملايين مستوطنين حديثين .

جـ ـ تمركز المهاجرين :

لقد حدث تمركز المستوطنين من جنسية واحدة في مناطق متجاورة . فالإيرلنديون تمركزوا في دولة نيويورك ؛ والألمان في شمال السهل الأوسط (في منطقة في جنوب البحيرات الكبرى ، منطقة شيكاغو) ؛ والإسكاندنافيون في جزء منهم في منطقة الألمان نفسها وفي الجزء الآخر في الغرب ؛ والإيطاليون والبولونيون في منطقة شمال الأطلسي أو في منطقة كولورادو حيث يشتغلون عمالاً في المناجم . واليهود فضلوا السكنى في مدن الأطلسي حيث يشتغلون بتجارة صغيرة وبصنع الملابس الجاهزة .

٢ ـ النتائج الاقتصادية :

كان لهذا الاستيطان أهمية كبرى لنمو الصناعة الأميركية . وكان مأجورو الصناعة ، في (١٩١٠) ، في أكثريتهم العظمى رجالاً ولدوا في الخارج . وكان لمناجم الفحم ، والحديد ، والأشغال العامة يد عاملة تتشكل فقط من مستوطنين حديثين .

وهذه اليد العاملة ليست « خبيرة » ، ولكن بفضل استخدام الآلة كانت أهلاً لتقديم خدمات ، وعدا ذلك ليست متطلبة وتقبل أي أجرة .

وهذه الحالة أدت إلى الإضرار ، بالعمال الأميركيين ؛ لأن اليد العاملة الأجنبية

كانت تنافس اليد العاملة الأميركية . وفي جزء من الصناعة المعدنية وفي مناجم الفحم ترك العمال الأميركيون المكان للأجانب .

ومن وجهة نظر الزراعة ، شكل الإيطاليون والبولونيون ، بعد ١٨٦٠ ، مستعمرات صغيرة متجانسة في الأركانساس ومنطقة المسيسبي .

٣ ـ النتائج الاجتماعية :

لقد بدل الاستيطان الطابع الأميركي . والعناصر غير البريطانية أصبحت عديدة شيئاً فشيئاً . والقضية التي ستوضع على بساط البحث هي قضية التمثّل ، و« انصهار » كل هؤلاء الناس الذين ولدوا في الخارج .

وهل جميع هؤلاء الأجانب سيقبلون الأفكار والمفاهيم الاجتماعية الأميركية ؟

هذه القضية تتعلق بظروف مختلفة : فالمستوطنون الذين يعيشون في جماعة من جنسية واحدة يمثلون بصعوبة زائدة . والذين يأتون إلى الولايات المتحدة دون عائلتهم كانت نيتهم بصورة عامة العودة ولم يمثلوا على الإطلاق . وبالمقابل ، إذا كان المهاجر يعيش وعائلته فالتمثل يحدث بصورة أسرع وأسهل بفضل الأطفال الذين يذهبون إلى المدرسة ويتعلمون الإنكليزية .

وفي الواقع ، حتى (١٩٠٠) ، عملت « البوتقة » الأميركية بغزارة ، على الرغم من التمثل دون صعوبة .

ولكن بعد (١٩٠٠) تمثل المهاجرون الجدد بشكل أقل جودة . وهم السلافيون أو اللاتينيون ، ولهم تقاليد مختلفة . وسيؤلفون جماعات من أصل واحد في المدن بل وحتى في الريف .

وهؤلاء المستوطنون الجدد ظلوا يهتمون ببلادهم الأصلية . وكان لهم صحف وفيها كانوا يهتمون بقضية بلادهم أكثر من الاهتمام بالولايات المتحدة . والتنافرات العرقية أو

الدينية التي توجد بينهم في أوربة وجدت في الولايات المتحدة . فالبولونيون يكرهون الروس ، والروثينيون يكرهون البولونيين ، وكان على زعماء النقابات الأميركية أن يأخذوا بعين الاعتبار هذه الاختلافات[1] .

وهكذا وجد في (١٩١٤) ، في الولايات المتحدة بعض « كتل » غير متجانسة ، وأهمها كتلتان هامتان : الكتلة الإيرلندية والكتلة الألمانية . وحافظتا على تماسك قوي وضايقت السياسة الأميركية .

وفي الواقع ، بين (١٩١٤ و ١٩١٨) اتخذ الألمان موقفاً لصالح ألمانيا ، والإيرلنديون قاموا بحملة عنيفة ضد إنكلترا .

٢ ـ كندا :

كان سكانها ٣,٥٠٠,٠٠٠ نسمة في (١٨٦٩) ؛ ونحو ٧,٥٠٠,٠٠٠ نسمة في (١٩١٤) . ونصيب الاستيطان ، في هذه الزيادة كان عظيماً .

وحتى (١٨٩٦) لم تكن الهجرة الأوربية المتجهة نحو كندا قوية جداً .

ولكن بعد (١٨٩٦) أصبحت هامة جداً .

١٠٠٠٠٠ شخص في العام سنة (١٩٠٠) .

٤٠٠٠٠٠ شخص في العام سنة (١٩١٢) .

وفي (١٠) أعوام ، من (١٩٠٤) إلى (١٩١٤) ارتفعت الهجرة الأوربية إلى ٢,٥٠٠,٠٠٠ شخص .

وعلى هذا العدد عاد الثلث ($\frac{1}{3}$) تقريباً نحو أوربة أو ذهب إلى الولايات المتحدة .

وكانت نتيجة الهجرة استيطان غربي كندا انطلاقاً من (١٩٠٠) . والحكومة

(١) لقد أبدت هذه الملاحظات في (١٩١٠) لجنة تحقيق في مجلس الشيوخ .

الكندية ، التي كانت تشعر بحاجة لزيادة السكان ، شجعت الهجرة ، حتى أنها قامت بدعاية في أوربة ؛ وأخيراً ، أعطت أراضي إلى المهاجرين . وللحصول على أراضي من الولايات المتحدة ، وكان يجب على الأقل أن يكون المهاجر قيد التجنيس ، أما في كندا فلا ضرورة لذلك .

وفي (١٩١٤) ، كان سكان كندا مؤلفين من ثلاثة عناصر :

١ ـ إنكليز ، أقل من ٤ ملايين بقليل .

٢ ـ كنديين فرنسيين ٢,٣٠٠,٠٠٠ .

٣ ـ نحو ١,٤٠٠,٠٠٠ شخص أتوا من كل أنحاء أوربا : ألمان ، اسكاندنافيين ، وسلافيين .

والكنديون الفرنسيون لم يعززوا بالهجرة : وتحدروا من ٦٥٠٠٠ فرنسي كانوا قد استقروا في (١٧٦٣) .

والمهاجرون القادمون من المملكة المتحدة يتألفون من إنكليز .

وإيرلنديين وإيكوسيين . أما الإنكليز الأقحاح فلا يشكلون $\frac{١}{٢}$ المجموع .

وبين المهاجرين الجدد تعلم الإسكاندينافيون والألمان اللغة الإنكليزية وتجنسوا بل وحتى تزوجوا إنكليزيات أو كنديات فرنسيات . وقلما طلب الإيطاليون التجنيس لأنهم ينوون العودة إلى إيطالية .

ما نتائج الهجرة في حياة كهذا ؟

لقد ازداد العداء بين الإنكليز والكنديين الفرنسيين . أما الإنكليز ، الذين ازداد عددهم بفضل الهجرة . فقد لعبوا دوراً متفوقاً في الحياة الاقتصادية ، ورأى الكنديون الفرنسيون أن مكانهم نقص نسبياً . ويشكون من أنهم لا يعاملون على قدم المساواة المطلقة التي لهم الحق في حسب الدستور .

ويوجد من جهة ثانية ، اختلاف كبير في العقلية بين الإنكليز والمهاجرين الجدد . وهؤلاء الأواخر لا حب للوطنية الكندية عندهم ، ويولون وجوههم شطر الولايات المتحدة .

والنتيجة هي أن « الوجدان الكندي » أو الشعور به يلقى مشقة في التكوين ، وأن التمثل يتم بمشقة أكبر في كندا مما في الولايات المتحدة (راجع ملاحظات آندريه سيغفريد في هذا الشأن : « كندا ، دولة دولية » .

لماذا ؟ لأن فيها حضارتين تتصادمان : الحضارة الإنكليزية والحضارة الفرنسية ، بينما المهاجرون في الولايات المتحدة يجدون أنفسهم في حضور حضارة واحدة .

٣ ـ الجمهورية الأرجنتينية :

في (١٨٦٩) سكانها ١,٩٠٠,٠٠٠ نسمة .

في (١٩١٤) سكانها ٧,٩٠٠,٠٠٠ نسمة .

وهذا يدل على أن نمو السكان عظيم . وللهجرة دور بارز في هذه الزيادة . والحكومة الأرجنتينية بذلت كل جهد لتسهل الهجرة ، حتى إنها منحت المهاجرين الوضع القانوني المخول للأرجنتينيين .

ومن (١٨٧٠) إلى (١٩١٤) كانت الهجرة الإجمالية ٤,٣٠٠,٠٠٠ شخص والهجرة الصافية : ٢٦٥٠,٠٠٠ شخص .

وجد ٤٧٪ إيطاليون .

٣٢٪ إسبان .

٤٪ فرنسيون .

٣٪ روس .

١٪ إنكليز أتوا لإدارة الأعمال الكبرى .

وهذه الحركة كانت قوية خاصة بعد (١٨٨٠) ولا سيما في (١٩٠٤ ـ ١٩١٤) . ولولا الهجرة لم يكن للأرجنتين النمو الاقتصادي الكبير الذي عرفته .

ولشعب الأرجنتين صفة غير متجانسة :
في (١٩١٤) وجد أن : ٢,٣٥٠,٠٠٠ شخص أي ٣٠٪ « ولدوا في الخارج » (ويكفي أن يكون الشخص قد ولد في الأرجنتين ليعتبر مواطناً أرجنتينياً) .

وفي هذا العدد ، وجد بخاصة رجال بالغون (راشدون) . ووصل الأمر إلى هذه الحالة المتناقضة وهي أن ٥٢٪ من السكان الذكور ، الذين عمرهم فوق (٢٠) عاماً « أجانب » .

والإيطاليون لهم دور أساسي في هذه الكتلة من الأجانب . وهم ريفيون لا يملكون رؤوس أموال ، ونسبة الأميين فيهم ٢٥٪ .

وسواء أكانوا متزوجين أو غير متزوجين ، فإنهم ينوون العودة إلى إيطالية ؛ يضاف إلى ذلك أيضاً أنهم لا يقيمون في الريف وإنما في المدن .

وقد أفادت منطقة البامبا Pampa (سهول بين بوينوس أيرس وسلاسل جبال الآنو) أكثر من غيرها من هذه الهجرة الإيطالية : فمن (١٩٠٠) إلى (١٩١٤) انتقلت السفوح المزروعة من ٥ إلى ٢٤ مليون هكتار . ووجد أن قسماً من أصحاب المزارع والمؤاكرين[١] مشكل من الإيطاليين .

هذا وتضع الهجرة الإيطالية قضايا خطيرة ، ولا سيما بين (١٩٠٠ و ١٩٠٥) ، لأن $\frac{1}{4}$ السكان الكلي في الأرجنتين كان آنذاك مؤلفاً من الإيطاليين . ويمكن أن يكون لهم نفوذ حاسم على سياسة البلد ؛ وقد ولدت هذه الحال آنئذ بعض الآمال عند الموجهين الإيطاليين . ومع ذلك ، بعد (١٩١٩) ، انقطعت الهجرة الإيطالية بسبب الحرب ولم تستأنف بالنسب نفسها .

(١) المؤاكر : مزارع مستثمر مرتبط بالمالك العقاري بعقد وبموجبه يقاسم صاحب الأرض غلاتها .

٤ ـ البرازيل :

في (١٩١٤) ارتفع سكانها إلى ٢٨ مليون نسمة . ومن (١٨٧٠) إلى (١٩١٤) استقبلت البرازيل ٣,٢٠٠,٠٠٠ مهاجر . والمجموع الصافي كان ٢,٤٠٠,٠٠٠ شخص . وبين (١٨٨٨ و ١٨٩٨) كانت الهجرة أعظم من غيرها بحد أقصى ، في (١٨٩١) ، (٢٠٦٠٠٠) تلك السنة التي دخل فيها البرازيل ٢٠٠٠٠٠ مهاجر .

وبين (١٨٩٨ و ١٩٠٨) حدث انخفاض ؛ ثم بعد (١٩٠٨) ارتفاع جديد (١٧٧٠٠٠مهاجر) .

وكان بعض المهاجرين مستعمرين جاؤوا لاستصلاح الأراضي وأصبحوا ملاكين صغاراً ، وكانت حياتهم شاقة جداً في السنوات الأولى . ولكنهم توصلوا بسرعة إلى تحسين حالتهم . ولم يهاجروا ثانيةً من جديد .

ولكن أكثرية المهاجرين كانت مشكلة من عمال يوميين اشتغلوا في مزارع القهوة ولا سيا في منطقة ساؤ پاولو .

وحتى (١٨٨٨) ما زالت العبودية موجودة في البرازيل . وكان لدى المزارعين أرقاء ، وإلغاء الرق أدى إلى مغادرة العديد من الأرقاء وإلى نقص اليد العاملة . ولذلك استنجد المزارعون بالمهاجرين ، حتى أنهم دفعوا أجرة الرحلة للمهاجرين الآتين للعمل في المزارع . وهكذا في عشرة أعوام وصل أكثر من مليون من هؤلاء إلى منطقة ساؤپاولو .

وكانت حصة « اللاتينيين » عظيمة في هذه الهجرة وبلغت ٧٦٪ : من إيطاليين ، وبرتغاليين وإسبان . ولكن يوجد أيضاً هجرة ألمانية وكانت نشيطة نحو (١٨٤٠ ـ ١٨٦٠) ، ثم انخفضت بين (١٨٧٦ و ١٩١٠) ، وقبل أن تستأنف في (١٩١٠ ـ ١٩١٣) . تمركز هؤلاء الألمان في مواقعهم .

وكان هؤلاء الألمان مستعمرين في جنوب البرازيل في دول ريو ، غرانده ، دل ، سول ، وفي سانتا كاتارينا .

ومن الممكن إذن أن نتساءل لأي حد يوجد أمة برازيلية ونجد في الواقع هنوداً وزنوجاً (٤ ملايين) . وخلاسيين وأشخاصاً من عرق أبيض ولدوا في المستعمرات ، ومستوطنين برتغاليين وإسبان ، وإيطاليين وألمان . وفي هذه الظروف كيف الوصول إلى صهر هذه العناصر كلها ؟

البرتغاليون يمثلون بسهولة ، وكذلك الإسبان ، والإيطاليون أقل بكثير ، ولكن العنصر المقاوم لكل تمثل هو النواة الألمانية .

ويقدر غالباً ٣٥٠٠٠٠ أو ٤٠٠٠٠٠ عدد الألمان المستقرين في البرازيل في (١٩١٤) ، ولكن هذه الأرقام مبالغ فيها ورقم ٣٠٠٠٠٠ يبدو أنه الحد الأعظم .

وفي ريوغرانده يشكل الألمان $\frac{١}{٥}$ السكان ؛ ويعيشون دون تماس مع باقي السكان . ومعظمهم لم يتعلم البرتغالية . ولهم كنائسهم كاثوليكية أو بروتستانتية ، ومدارسهم تعلم باللغة الألمانية .

وللعنصر الألماني دور هام في الحياة الاقتصادية . فنحو (١٩٠٠ ـ ١٩٠٣ م) رأى بعض الألمان في هذه الحالة بداية توسع استعماري ألماني في البرازيل . وهذا « الخطر الألماني » كشف عنه خطيب برازيلي في مجلس النواب في (١٩٠٥) . وفي الواقع لم يكن لهذا الخطر ما يثبته .

☆ ☆ ☆

البلاد غير الأميركية

١ ـ أوستراليا :

لقد انتقل السكان في الدور الذي يهمنا من ١,٦٠٠,٠٠٠ إلى ٤,٩٠٠,٠٠٠ نسمة .
والهجرة الصاخبة ترتفع إلى أقل من مليون واحد .

والقانون الأوسترالي واسع ، فيما يخص الهجرة البيضاء . وللقبول في أوستراليا يكفي معرفة لغة أوربية . والحكومة تريد أوستراليا « بيضاء » وتخشى دخول الآسيويين .

والبلد تقريباً مأهول فقط بالإنكليز ، والإنكليز والإيرلنديون يؤلفون ٩٥٪ من الهجرة ، وفي (١٩١٤) يؤلفون $\frac{٤}{٥}$ السكان « غير المولودين » في أوستراليا .

والعدد الضئيل للمهاجرين غير الإنكليز يشكل ٨٪ ويعود إلى السياسة الأوسترالية على الأراضي . (حتى ١٩٠٠ كانت أوستراليا مؤلفة من ٧ مستعمرات) . والأراضي تباع للمستعمرين . وهذا ما يبعد القسم الفقير من المهاجرين الأوربيين .

٢ ـ زيلاندة الجديدة :

الحال هي نفسها، الهجرة تقريباً إنكليزية فقط ، والتشريع في زيلاندة الجديدة جاد في استبعاد الصفر .

٣ ـ سيبيريا :

انتقل السكان من ٣ ملايين ساكن في (١٨٥١) ، إلى ١٥ مليون في (١٩١٤) .

وهذا النمو يعود إلى هجرة روسية (والهجرة التي لها أصل آخر لا تستحق الذكر) .

وحتى (١٨٦١) ما زالت العبودية موجودة في روسيا و $\frac{٢}{٣}$ الفلاحين كانوا أقناناً ، ولا يستطيعون مغادرة الأرض . إلا أن حذف العبودية جعل من الممكن هجرة

الفلاحين الروس ، و « جدب الأراضي » في بعض أقسام روسيا جعل الهجرة ضرورية .
وفي (١٨٩١) ، شجع بناء خط حديد عابر سيبريا حركة الهجرة نحو سيبيريا .
وفي (١٨٩٣) عبر الأورال ١٠٠,٠٠٠ مهاجر ، واتجهوا خاصة نحو منطقة توبولسك Tobolsk وتومسك Tomsk . وشجعت الحكومة هذه الهجرة ولهذا حذفت الترخيص الذي كان يطلب في البدء . ونظمت دعاية ، وحددت تعرفات الطرق الحديدية وخفضتها كثيراً للمهاجرين ، وهيأت أراضٍ للمهاجرين ، ومنحت امتيازات أراضٍ . وأخذ المهاجرون ١٦ هكتاراً لكل ساكن ذكر . وعليهم أن يدفعوا أجرة . ولكنهم أعفوا من الضرائب خلال عامين . وأخيراً شطبت الديون التي عقدها المهاجرون في القرى التي نشؤوا فيها .

وهذه الهجرة ساعدت على نمو الإنتاج الزراعي في سيبيريا . وبعد (١٩٠٠) ساعدت على استغلال المناجم .

٤ ـ إفريقية الجنوبية والشاطئ الشمالي لإفريقية :

أ ـ إفريقية الجنوبية :

لقد أثيرت موجة الهجرات باكتشاف مناجم الذهب في (١٨٨٠) ولا سيا في (١٨٨٤) في الترانسفال والأورانج .

وفي هذين الإقليمين حسب فيها منذ (١٨٩٥) ، عدد الأوربيين بـ ٦٠٠٠٠ أوربي ، دلّ عليهم تحت اسم هولنديين من ويتلاندرز Witlonders . وكان لهم دور رئيسي في تاريخ إفريقية الجنوبية .

وكانت السياسة الإنكليزية تريد أن تضع اليد على الترانسفال . ولهذا استخدمت ويتلاندرزيين ثم أصبحوا أكثر عدداً من البور Boer . أي الفلاحين الذين استعمروا إفريقية الجنوبية وهم من أصل هولندي . وكانت قضية حق التصويت للوينلاندرز السبب الذي استخدمته إنكلترا لتفجير الحرب الإفريقية .

٢ - إفريقية الشمالية :

١ - **في الجزائر** من (١٨٩٠ إلى ١٩١٣) ارتفع عدد المهاجرين إلى ٩٠٠٠٠ ، ٢/٣ هم فرنسيون . وفي مصر الهجرة الأوربية إيطالية وبخاصة يونانية .

وفي تونس ، بلغ مجموع المهاجرين بين (١٩٠٣ و ١٩١٣) ، ٨١٠٠٠ (دون حساب الفرنسيين) . ويؤلف المهاجرون الإيطاليون ٩٠٪ وحضور هؤلاء الإيطاليين سيصنع قضية خطيرة .

وفي (١٨٨١) حسب في تونس ١١٢٠٠ إيطالي منهم ٧٠٠٠ مالطي و ١١٠٠ فرنسي .

واستمرت الهجرة الإيطالية تحت الحماية الفرنسية حتى أنها ازدادت كثيراً بين (١٨٩١ و ١٩٠١) ، بفضل النهوض الاقتصادي في تونس .

وفي (١٩١١) ، وحسب الإحصاءات الفرنسية ، التي يشك فيها الإيطاليون ، وجد ٧٥٠٠٠ إيطالي في تونس ، ٤/٥ هم صقليون . ولم يكن الفرنسيون غير ٥٤٥٠٠ ، على إجمالي السكان وقدره ٢ مليون ساكن . هذا ويتركز الاستيطان الإيطالي في منطقة تونس ، وبنزرت ، مع بعض جزر حول سوسة وصفاقس . ومن بين الإيطاليين ، كان التجار والصناعيون قليلي العدد تقريباً ، والكتلة مؤلفة من حرفيين ، وعمال ، وصيادين . وكان لهؤلاء الإيطاليين حصة ضعيفة في رؤوس الأموال الموظفة في تونس ، والشركات الفرنسية كانت رؤوس أموالها أهم بمقدار ستة أضعاف ، وعلى هذا فالإيطاليون يشتغلون خاصة لحساب المشاريع الفرنسية .

ولكن الإيطاليين يتمتعون بنظام خاص . ففي (١٨٦٥) وقعت إيطالية معاهدة مع باي تونس لمدة ٢٨ عاماً . وهذه المعاهدة تؤمن للإيطاليين وضعاً ممتازاً في تونس .

وفي (١٨٩٦) وصلت المعاهدة إلى نهاية المدة المقررة ، وفي أيلول (١٨٩٦) وقعت

اتفاقات بين الحكومتين الفرنسية والإيطالية ، وتركت للإيطاليين امتيازات أساسية لتعترف إيطالية بالحماية الفرنسية على تونس .

وتمتع الإيطاليون بوضع خاص : فلهم الحق بالحفاظ على جنسيتهم الإيطالية ، وأن يكون لهم مدارس إيطالية تدرس باللغة الإيطالية ، وإنشاء شركات ورابطات .

وكان للإيطاليين حقوق مدنية مساوية لحقوق الفرنسيين ، ولكنهم لا يخضعون للخدمة العسكرية . وأخيراً إن الهجرة الإيطالية إلى تونس باستطاعتها أن تتم بالشروط نفسها التي للفرنسيين .

وفي (١٩١٨) نقضت الحكومة الفرنسية هذه الاتفاقات واكتفت بأن تجددها كل ثلاثة أشهر ، لإجبار إيطالية على التفاوض بتسويات جديدة .

وفي (١٩٣٥) وقعت اتفاقيات جديدة ، ولكنها لم تصدق عليها الحكومة الإيطالية .

☆ ☆ ☆

ونتساءل ما هي نتائج حركة الهجرة هذه بالنسبة لأوربة ؟

١ - الفوائد الاقتصادية :

لقد كان استغلال المحاصيل ورؤوس الأموال الأوربية يتم بسهولة . وأدخل المهاجرون في السكان من خارج أوربة عادات الأوربيين وتسببوا في نمو الشراء من أوربة .

٢ - التوسع الفكري :

لم يأت المهاجرون فقط بالعادات ، ولكن أيضاً بتحكيم العقل ، وطريقة التفكير عند الأوربيين . وكان لهم تأثير قوي على الأوساط التي يعيشون فيها .

٣ ـ النتائج السياسية :

لقد أدت الهجرة الأوربية إلى تشكيل مستعمرات دون عَلَم (الألمان في البرازيل والإيطاليون في تونس) تحافظ على لغاتها ، وعاداتها وتقاليدها ، ولم تترك الوسط الذي عاشت فيه يستحوذ عليها .

ولنمو النفوذ يجب أن يكون للبلد هجرة قوية . وفي هذا الشكل للتوسع الأوربي كان دور فرنسة ضعيفاً بسبب حالتها الديموغرافية ولذا لم تكن بلد هجرة . وهذا الواقع أضر بنمو النفوذ الفرنسي في الخارج .

٤ ـ التوسع الديني الأوربي

١ ـ التبشير الديني

إن مسألة التوسع الديني لدى سكان القارات الأخرى هامة لدراسة موضوعنا ولا سيا وأن هؤلاء السكان ليسوا من أصل أوربي .

والاهتمام بالتبشير الديني مستوحى من عاطفة واجب يجب القيام به حيال الله ، وأيضاً السكان الآخرين في خارج أوربة .

وهذا التبشير الذي يهدف إلى نشر الأديان والعقائد لا يهم مع ذلك الحياة الدينية فحسب ، لأن الأفكار الدينية تتضمن في الواقع مضموناً للأخلاق والمجتمع . والمبشر لا ينشر المذهب المسيحي فحسب ، وإنما الحضارة الأوربية بروح مسيحية .

وبالتالي فإن العمل التبشيري يسهل التماس الفكري بين الأعراف والتفاهم بين الشعوب من أصل غير أوربي وبين الأوربيين . كما أنه يسهل تغلغل نفوذ أوربة الاقتصادي والسياسي .

وفي دراسة التوسع الديني نرى أن القضايا العامة التي توضع على بساط البحث تتعلق بـ :

أ ـ تنظيم البعثات .

ب ـ طرق العمل التبشيري .

١ ـ تنظيم البعثات :

يحسب في أوربة أن نسبة السكان الكاثوليك ٤٠٪ ، والأرثوذوكس ٢٦٪ ، والبروتستان ٢٣٪ . والباقي من النسبة المئوية ممثل بالعنصر اليهودي .

وقد بذلت الكنائس جهداً متفاوتاً من وجهة نظر التوسع التبشيري . لأن أهم جهد تام في هذا السبيل كان على يد الكنيسة الكاثوليكية .

أما الجهد البروتستانتي فقد جاء متأخراً . وجهد الأرثوذوكس كان ضعيفاً جداً بسبب نقص الوحدة . فقد وجد (في العام ١٩١٤) خمس عشرة (١٥) كنيسة أرثوذوكسية ، وأهمها كانت الكنيسة الروسية . وهي الوحيدة التي تبذل الجهد في نشر المذهب الأرثوذوكسي في الصين الشمالية وفي اليابان خاصة .

١ - تنظيم البعثات الكاثوليكية :

إن الرغبة في نشر الدين هو جوهر الكاثوليكية نفسه . وفي البداية ذي بدء مورس هذا التبشير في أوربة ؛ ولكن غريغوار الكبير ، في القرن الثالث عشر ، توسع في نشره على الشعوب غير الأوربية . وكان ذلك بداية لرحلات المبشرين في آسيا وفي آخر القرن الثالث عشر وجد مبشر فرانسيسكاني في بكين .

والاكتشافات البحرية الكبرى في القرن السادس عشر فتحت للعمل التبشيري إمكانات جديدة ، اكتشاف طريق الهند ، واكتشاف العالم الجديد .

وشجع الكرسي الأقدس هذه المشاريع وعمل على إنجاح تبشير البعثات ، ولكنه ترك العمل لإدارة الحكومتين البرتغالية والإسبانية ، وكان لهما حق السلطة على البعثات .

ولكن الكرسي الأقدس ما لبث أن قام برد فعل ضد نظام السلطة .

وفي منتصف القرن السابع عشر وضعت المبادئ التي ما زالت موجودة أيضاً حتى اليوم في موضوع البعثات التبشيرية .

ما مشاريع الكرسي الأقدس ؟

تقسم الكنيسة الرومانية العالم إلى بلاد « الحق العام » و « بلاد البعثات » أو الإرساليات .

أما بلاد الحق العام فهي منظمة بشكل « أسقفيات » (أبرشيات) ، وخاضعة للنظام العادي للكنيسة أي إلى رقابة الإدارة البابوية أي البابا وكبار أعوانه (من مجامع دينية ، ومكاتب ، ومحاكم) . وهي في روما ومن صلاحية أمانة سر الدولة .

وبلاد الإرساليات هي المناطق التي لا يوجد بعد فيها إدارة كنسية مؤسسة بانتظام ، ولا نظام تسلسل أسقفي . وتتبع في روما المجمع الديني للدعاية الذي أنشئ في (١٦٢٢) . وفي الدور من (١٨٦٩ إلى ١٩١٤) تألف هذا المجمع من (٢٢) كردينالاً ويحمل رئيسه لقب « المدير العام » .

وكذلك يوجد في روما هيئتان مركزيتان : أمانة سر الدولة ومجمع الدعاية .

كيف نظمت بلاد البعثات ؟

لقد أخذت جماعات المبشرين من مجامع البعثات وكلفت في البدء بالتبشير في بعض مناطق معينة .

وفي خلال المرحلة الثانية ، أسست الدعاية « ملاكات » ، وأرسلت مديريين دينيين مكلفين بمراقبة البعثات . ولهؤلاء المديريين ألقاب مختلفة : مندوب رسولي ، ومدير رسولي ، ونائب رسولي . وفي منتصف القرن السابع عشر أنشئت أول نيابة رسولية لتتخذ موقفاً مناوئاً ضد سلطة الرئاسة .

ولكن نظام « النيابة » لم يكن في ذهن الكرسي الأقدس مؤقتاً . لقد كان القصد بلوغ غايتين :

أ ـ العمل على أن الطوائف المسيحية التي تشكلها البعثات تستطيع الاستغناء عن المبشرين والاكتفاء بذاتها . ولهذا يجب السعي لتشكيل اكليروس من أبناء البلاد الأصلاء . وهذه الفكرة في تكوين كهان من الأصلاء كانت موجودة منذ القرن السابع عشر .

وفي (١٨٦٩) لا يوجد تعداد تام للكهان الأصلاء . ولكن في (٥٦) دائرة إدارية حسب (٧٩٢) مبشراً و (٣٤٨) كاهناً من أبناء البلاد . وهذا العمل الذي تصوره الكرسي الأقدس عمل طويل الأمد .

ب ـ وعندما تحصل منطقة ما على تنظيم كاف يريد الكرسي الأقدس (الرسولي) أن تنتقل من وضع « بلاد البعثات » إلى وضع « بلاد الحق العام » وهذه الحالة كانت حالة الهند في (١٨٨٧) ، وفي (١٩٠٨) حالة الولايات المتحدة ، وكندا ، والأرض الجديدة .

☆ ☆ ☆

ما الصعوبات التي اصطدم بها العمل التبشيري ؟

لم يكن لدى الكرسي الأقدس الوسائل المادية الخاصة . والمبشرون يؤخذون من بين مواطني دولة . والأموال الضرورية للعمل التبشيري يحصل عليها بما يجمع في الدول . وأخيراً ، ليس للكرسي الأقدس وسائل لحماية المبشرين من الأخطار الخارجية .

وكان للمبشرين عاطفة قومية يضمها إلى العاطفة الدينية . وعندهم رغبة في نشر الديانة الكاثوليكية وخدمة وطنهم . أما حكوماتهم فترى في عمل البعثات الكاثوليكية مساعدة نافعة وترغب في أن تخدم هذه البعثات أهداف سياستها القومية ؟ وأن يذهب مبشرو أمتهم إلى المناطق التي ترغب في أن يكون لها نفوذ فيها . وفي سبيل هذا الهدف كانت الحكومات على الأغلب تمنح مساعدات مالية إلى مبشريها .

وفي عهد الملك لوي فيليپ في فرنسا مثل مبشرو إفريقية بضباط البحرية . وفي عهد الإمبراطور نابليون الثالث تلقت بعض البعثات مساعدات مالية .

وكان الكرسي الأقدس مضطراً لأن يأخذ بعين الاعتبار المصالح القومية . ويأسف

لهذا الحادث . لأن عمله في جوهره فوق ـ قومي ، ويرى ألا يغض الطرف عنه عندما يوزع البعثات . ويقبل بأن يعمل المبشرون « لأجله ولأجل وطنهم » ، ولكنه يريد أن يتحرر من هذه الضرورة . ولهذا كان جهده لتدويل البعثات .

ونظراً لأنه لا يملك الوسائل الضرورية لحماية البعثات لذلك كان مضطراً أحياناً لأن يعهد بهذه الحماية إلى دولة عظمى . وهذا ما كانت عليه الحال في الصين وفي الإمبراطورية العثمانية . وكانت فرنسا مكلفة بحماية المصالح الكاثوليكية . وهذا ما أطلق عليه « الحماية الدينية » وتمسكت بها الحكومة الفرنسية كثيراً ، وحتى حين القطيعة بين فرنسا والكرسي الأقدس في (١٩٠٣ ـ ١٩٠٤) بذلت الحكومة الفرنسية جهداً لئلا تفقد هذه الحماية .

وعلى هذا يوجد تعاون بين الدول والكرسي الأقدس ، ولكن بصفة مؤقتة . وهذا التعاون لا يجنب حوادث عرضية بين البعثات من جنسيات مختلفة ، وبين الحكومات في موضوع الحماية الدينية . تسعى الدبلوماسية لدى الكرسي الأقدس بغية حماية المصالح السياسية للحكومات في العمل التبشيري .

٢ ـ تنظيم البعثات البروتستانتية :

الحال في هذه البعثات مختلفة جداً بسبب نقص الوحدة ؛ إذ يوجد : لوثريون ، وانغليكانيون و « منشقون » وكالفنيون .

وعلى هذا لا يوجد ، كما هي الحال في الكاثوليكية ، مراكز مشتركة للدفع .

في القرن السادس عشر والقرن السابع عشر ، كان القانون الديني :

« من يتبع منطقة يتبع دينها » أساس تنظيم الكنائس البروتستانتية . ولم يكن للأمراء أي مصلحة في « تحويل » التبشير خارج دولتهم ، ولا يمكن للتنظيم الديني أن يعتمد على دعم فعلي آتٍ من الحكومات البروتستانتية .

ومن جهة أخرى إذا كان للمبشرين الكاثوليك هدف لإدخال الشعوب التي صبأت (غيرت دينها) في الكنيسة الكاثوليكية ، فإن المبشرين البروتستانت لا يمكنهم أن يهدفوا إلى شيء من هذا ؛ بل يبحثون فقط على إنشاء كنيسة محلية ، كنيسة لأبناء البلد وتشكيل رعاة « قساوسة » من السكان الأصليين .

وفي آخر القرن الثامن عشر إلى أن صح القول ، لا يوجد إرساليات بروتستانتية . ولا يوجد إلا (٤) جمعيات تضم (١٩٠) مبشراً مقيمين في جزر المحيط الهادئ خاصة . حيث يتنازعون مع البعثات الكاثوليكية على الأرض .

وفي آخر القرن الثامن عشر بدأ جهد البعثات البروتستانتية بحق وكان هذا الجهد نتيجة اليقظة الدينية في إنكلترا . و « المنشقون » هم الذين أسسوا الجمعيات التبشيرية الأولى .

في (١٧٩٥) تأسست « جمعية إرساليات لندن » . وبين (١٨٦٩ و ١٩١٤) وجد (٢٧) جمعية في إنكلترا تهتم بالإرساليات . ونشأ عنها كلها فرق منشقة إلا واحدة منها « جمعية الكنيسة الأنغليكانية .

وحتى (١٨٩٥) تعلق الكنيسة الأنغليكانية قليلاً من الأهمية للبعثات . ومن ثمَّ بذل رئيس الأساقفة تامبل Tample جهداً في التبشير ، ومع ذلك ظل عمله محدوداً لأن الأموال المخصصة للمشروع كانت ضعيفة .

وخارج إنكلترا تأسست في (١٨١٥) « جمعية إرساليات بال » . وفي (١٨٢٨) ، في البلاد الألمانية تأسست « البعثة الرينانية » وفي البلاد الإسكاندناقية ، وجدت جمعية كبرى في كل بلد من البلاد الإسكاندنياقية : السويد ، النورفيج ، الدانيمارك .

وفي فرنسا : كانت جمعية البعثات (الإرساليات) الإنجيلية أقل أهمية ؛ ففي (١٩١٢) كان لها (١١٩) مبشراً و (٦٣) مركزاً للبعثات موزعة في (٧) مناطق : إفريقية الجنوبية ، السنغال ، تاهيتي ، زامبيز ، غابون ، مدغشقر وكاليدونيا الجديدة .

وليكون لـدينـا فكرة صحيحـة عن التبشير البروتستـانتي يجب أن نـأخـذ بعين الاعتبار أيضاً الجمعيات البروتستانتية في الولايات المتحدة التي لعبت دوراً كبيراً جداً في الشرق الأقصى . والذي أدخل في حيز التنفيذ البعثات البروتستانتية هو بعثرة جهدها الكبير جداً : ففي البنغال ، مثلاً ، وجدت منافسة بين (٥) أو (٦) بعثات بروتستانتية . وأخيراً كان ينقص البعثات البروتستانتية خطة عمل شاملة .

ومن هنا عقد في إدمبورغ Edimbaurg مؤتمر عام للبعثات البروتسنانتية ، لمعالجة هذه العيوب (النقائص) .

قرر هذا المؤتمر أن يجمع معلومات عن المناطق التي ينوي التبشير فيها ويحضر لذلك الجهاز اللازم . وأوصى بتبشير « قانون رإيمان » (Credo) مشترك دون الإلحاح على الاختلافات التي تفرق البروتستانت .

إلا أن حرب (١٩١٤) التي وضعت ألمانية وإنكلترا في معسكرين متعارضين ، عرقلت هذا الجهد[١] .

٢ ـ طرق العمل التبشيري :

إن العمل التبشيري هام جداً من وجهة نظر التوسع الأوربي ، لأنه لا ينشر المبادئ الدينية فحسب ، وإنما الحضارة الأوربية أيضاً .

أ ـ التبشير الديني :

هدف التبشير الديني هو الحصول على الهداية . وهذا العمل صعب لأنه يجب ترسيخ الإيمان في أشخاص لهم طريقة تفكير مختلفة جداً والحصول على انتسابهم الفكري إلى نظام حقائق ، وإثارة ليس فقط « ثورة روحية » ، وإنما الوصول بهذا الكائن البشري إلى تغيير كل اتجاه سلوكه في الحياة ، وفي الأسرة ، وفي المجتمع[٢] .

(١) عدد الإرساليات في (١٩١٣) ، الكاثوليكية (٢٠,٠٠٠) تقريباً ، والبروتستانتية (٨٦٠٠) .

(٢) R. allier ، علم نفس الهداية (اعتناق الدين) (١٩٠٦) .

وقد اصطدم المبشر بسوء الظن وحق بالحقد ، ولذا وجب عليه لتجريد هذه الظنون المسبقة القيام بأعمال البرّ وبذل الذات . وعندما ينجح المبشر ، يجب أيضاً أن يعمل على أن يُسمع ويصغي إليه . ولكن الإذعان يمكن ألا يكون إلا ظاهرياً . وهل الاعتناق حقيقي ؟ وأخيراً إن ابن البلد الأصلي الذي أغري بتغيير دينه يصطدم بمقاومة الوسط الذي يوجد فيه ؟ واعتناقه لا يمكن أن يتدخل إلا بعد أمة معنوية ينتصر عليها بعمل إرادة .

أما الطرق التي يستعملها الكاثوليك والبروتستانت فمختلفة غالباً . والبعثات الكاثوليكية تعطي التعميد بسهولة أكثر من البروتستانت ، وتعتمد على تأثير فضل الله .

والمبشر البروتستانتي لا يمنح التعميد إلا إذا حصل على تغيير جذري (وجد غالباً في هذا الموضوع) جدل بين الكاثوليك أيضاً . وأخذ على الجزويتيين أنهم يعمدون بسهولة كثيراً .

٢ ـ ولكن هذا العمل في سبيل الصبأ (تغيير الدين) لم يكن المشهد الوحيد للعمل التبشيري لأن المبشرين يأتون معهم بالحضارة الأوربية . فقد أدى الصبأ إلى حذف العبودية . وتضحيات بشرية ، وتحسين ظروف المرأة .

وجهد المبشرين في هذا الاعتبار متأتٍ عن عاطفة إنسانية : فهم مقتنعون بأن الحضارة الأوربية أعلى من غيرها من وجهة نظر الأخلاق والعدالة، وفي الوقت نفسه يأملون بتهيئة طرق العمل للصبأ .

أما العمل الحضاري فقد أخذ شكلين مختلفين[1] :

الأعمال الخيرية : للحصول على اتصال مع السكان وخلق صداقات تفسح مجالاً

---

(١) الإحيائية عقيدة دينية تنسب روحاً للحوادث الطبيعية وتحاول أن تجعلها ملائمة بأعمال سحرية .

للتبشير . وتتمثل الأعمال الخيرية بالعنايات الطبية ، وإنشاء مستوصفات ومستشفيات .

أعمال التعليم : لتشكل نخبة من أبناء البلاد ، حتى أن المدرسة ولو كانت محايدة ، تهيئ الطريق للصبأ . والدرس في الأخلاق يهيئ أبناء البلد الأصلاء للمفاهيم المسيحية ، والحياة في المدرسة تخلق جواً ملائماً للتنبؤ . والمدرسة تجتذب أبناء البلد الأصلاء الأكثر ذكاءً الذين سيشكلون ملاكات المجتمع البلدي وتأثروا باالنفوذ المسيحي . يضاف إلى ذلك التعليم النسوي أيضاً .

ومن أعمال التعليم **إنشاء التعليم العالي** : فقد وجد في (١٩١٤) خمس جامعات كاثوليكية في بلاد الإرساليات : في شانغهاي ، وبكين ، ومدْراس ، وبومبي ، وطوكيو .

جـ - **إنشاء أعمال تقنية** : لتعليم الطرق الزراعية والحرفية من نموذج أوربي وبهذا يجتذب المبشر احترام أبناء البلد الأصلاء .

وفي كل هذه الصعد تختلف غالباً تعاملات المبشرين البروتستانت والكاثوليك فالمبشر البروتستانتي يستطيع في الوقت نفسه أن يكون تاجراً . وهذه الحال كانت مألوفة في البعثات البروتستانتية في الصين) .

ويعلق المبشرون البروتستانتيون أهمية كبرى على التعليم والإسعاف الطبي ، بينما الكاثوليك لا يرون فيه إلا متماً لعملهم التبشير .

نتائج العمل التبشير :

لقد أدى العمل التبشيري إلى التأثر بالأخلاق والعادات الأوربية ، وأثار تغييراً في وسط أبناء البلاد ، وفي الوسط العائلي والاجتماعي واحترمت المرأة أكثر من ذي قبل بعد أن تأثر بالدعاية المسيحية .

ولكن المبشرين لا يهدفون إلى تغيير الأوساط الوطنية تماماً . فقد احترموا بصورة عامة الأعراف والعادات التي لا تتلاءم مع الأخلاق المسيحية ، حتى أنهم كانوا يراعون ويدارون ممارسة عبادة القدامى في الشرق الأقصى .

وسهلت البعثات التبشيرية التوسع الأوربي على الصعيد الاقتصادي ، كما سهلت التجارة ، ونخص بالذكر البعثات البروتستانتية التي كانت في طليعة التجار ، وفي التعليم تحسنت اليد العاملة . وبالتالي حسن التثمير وسهلت الإدارة .

ولكن عمل المبشرين ، من جهة أخرى ، كان يعاكس التوسع الأوربي للأسباب الآتية :

١ ـ لأنه يعطي ابن البلد عاطفة أرق وأقوى لكرامته كإنسان . أما بعض المستعمرين فيعتبرون أن هذا العمل يمكن أن تنتج عنه صعوبات للاستعمار في المستقبل .

٢ ـ لأنه يناضل ضد الأوبئة الاجتماعية والعمل الشاق ، وبيع الأفيون ويضايق على هذا النحو بعض مصالح الرأسماليين الأوربيين .

٣ ـ ويستطيع أيضاً في بلاد الحضارة القديمة (الشرق الأقصى) أن يثير النخبة من أبناء البلد والمثقفين منهم ، ويضايق عمل التغلغل الأوربي . ففي الصين ، مثلاً ، بدت البعثات أكثر ضرراً من التجار وتجذب ريبة الموظفين الصينيين واصطدام العمل التبشيري بمقاومات ، ولكن هذه المقاومات كانت متفاوتة حسب الأوساط . ووجد ثلاثة أوساط مختلفة .

١ ـ صلة المبشرين بالشعوب السوداء . ففي إفريقية خاصة ، حيث الأديان إحيائية أو حتى تعويذية[1] ، كان العمل التبشيري سهلاً نسبياً ، لأن أوساط البلاد ،

(٢) التعويذية عقيدة إجلال فائق متطير من شيء أو من الإنسان .

باستثناء العناصر المتجمعة في جمعيات سرية ، كانت تتسامح بصورة عامة مع الدعاية المسيحية .

٢ ـ وفي مناطق آسيا الشرقية حيث عبادة الأجداد القدامى في أصل الدين ، اصطدام العمل التبشيري بمقاومات كبيرة ، ولا سيما عندما يكون المبشر أمام حضارة قديمة جداً . وكان المثقفون الصينيون المشربون بمذاهب كونفوشيوس ، وتلاميذه يحتقرون بعمق الفلسفة الأوربية .

٣ ـ في البلاد الإسلامية حيث تسود العقيدة بإله واحد ، الله ، والاعتقاد باليوم الآخر والحياة في المستقبل ، والقيام ببعض الفروض الدينية والالتزام بها التزاماً شديداً .

والمسلمون في الوقت الحاضر يمثلون كتلة عظيمة . ويقدر عددهم في (١٩١٤) (٢٣٠) مليون مسلم موزعين في الهند الهولندية حيث يشكلون $\frac{٥}{٦}$ السكان ، وفي قسم من الهند $\frac{٢}{٥}$ السكان ، وفي آسيا الغربية ، والإمبراطورية العثمانية ، وتركستان وأفغانستان ، وفي إفريقية الشمالية ومصر ومراكش ، وأخيراً في إفريقية الغربية وفي القسم الأعظم من السودان الغربي ، وفي إفريقية الشرقية (في زنجبار نشر التجار الإسلام) ، وفي قسم من السودان المصري ، وقسم من أثيوبيا .

وبدا الإسلام مقاوماً جداً لتغلغل المسيحية ، لأن المسلمين يرون أن تغيير الدين هو في الوقت نفسه تغيير علاقاتهم الاجتماعية . ومن جهة أخرى يقومون بنشر الدين في آسيا وفي إفريقية ، وبالتالي يجدون أنفسهم في نزاع مع مبشري الديانات المسيحية .

وهكذا نرى أن المقاومات التي يلقاها المبشرون متفاوتة : ضعيفة عندما يكون القصد اتباع الديانة التعويذية ، وقوية عند بعض سكان آسيا وأكثر أيضاً عند المسلمين .

٢ ـ جهود البعثات الكاثوليكية والبروتستانتية

بين (١٨٦٩ و ١٩١٤)

في موضوع التوسع الأوربي لا نتصور الحالة التي ينوب فيها النفوذ الكاثوليكي عن النفوذ البروتستانتي أو بالعكس . وكمثل نذكر أن الفلبين ما دامت ممتلكات إسبانية ، هي كاثوليكية ، وبالعكس فإن البعثات البروتستانتية أخذت أهمية انطلاقاً من (١٨٩٨) عندما أصبحت الفلبين مستعمرة أميركية . وفي زيلاندة الجديدة ، كانت الحيازة الإنكليزية ، وكان تقدم الكاثوليكية ضعيفاً . وأما جزيرة موريس ، فكانت بادئ بدء كاثوليكية ، وأصبحت في معظمها بروتستانتية ، لأن إنكلترا ، استقرت فيها في عام (١٨١٥) .

إن ما يهمنا ، هو دراسة لأي حد كان للجهد التبشيري نتيجة عملية ، إذا حصل اعتناق الكاثوليكية على عدد كافٍ للتفكير بأن كان له نفوذ على التوسع الأوربي .

ولسوء الحظ الأرقام التي تحت تصرفنا غير مضمونة ، لأن الدلالات الإحصائية ليست ثابتة بقوة ومتانة .

١ ـ بلاد آسيا الشرقية :

من وجهة النظر الدينية نرى أن لهذه البلاد صفات مشتركة .

أ ـ اليابان :

لم تنفتح للنفوذ الأجنبي إلا في (١٨٥٤) ، عندما اضطرت الحكومة اليابانية ، تحت تهديد الأسطول الأميركي ، أن توقع مع الولايات المتحدة معاهدة تفتح ميناءين يابانيين للتجارة .

وحصل الأوربيون بالحال على الحقوق نفسها التي أخذها الأميركيون .

في (١٨٦٨) بدأت تحولات عميقة اجتماعية ، واقتصادية ، وسياسية . ومنذ

(١٨٧٢) ألغيت قوانين الحظر ضد المسيحيين ، بعد ما كان كل نشاط تبشيري ممنوعاً ، وكذلك ممارسة كل دين مسيحي . أما تسامح الواقع الذي تأسس في سنة (١٨٧٢) ، فقد أصبح تسامح حق في (١٨٨٩) ، عندما قررت اليابان أن تصبح بلداً دستورياً ، وأسست آنذاك حرية العبادات ، وهذا ما ساعد التبشير على النشاط كثيراً ، وفي (١٨٧٣) وجد في اليابان ما يقرب من ثلاثين مبشراً كاثوليكياً و ١٥٠٠٠ كاثوليكياً .

وفي (١٨٨٤) وجد (٣٠,٠٠٠) كاثوليكي . وفي (١٨٩١) أسس البابا ليون الثالث عشر في اليابان نظام التسلسل الأسقفي ، وأحدث أسقفية (أبرشية) .

أما البروتستانتيون فقد جدوا في العمل منذ (١٨٧٢ ـ ١٨٧٥) . وفي (١٨٨٣) وجد (١٤٥) مبشراً بروتستانتياً ، وفي (١٨٨٦) (٢٧٠,٠٠٠) بروتستانتي . وفي البدء ، بدا أن الحركة التبشيرية تعطي نتائج هامة . ورأى اليابانيون في اعتناقهم الجديد وسيلة لإرضاء طموحهم القومي ؛ وكان هدفهم الاستلهام من الحضارة الغربية . وبدا تبني الدين المسيحي لهم شكلاً للتمثل الذي يرجونه ، وعلى هذا النحو يكون لهم « المظهر الاجتماعي » نفسه الذي هو لدولة غربية . وهذا ما كتبه فوكوزاوا (Fukuzawa فئ (١٨٨٤) .

ولكن نفوذ البعثات لاقى بطأً ، بعد (١٨٩٠) ، ناجماً عن تقدم العاطفة القومية اليابانية التي تريد أن تبدي استقلالاً أكثر حيال الأوربيين .

في (١٩١٣) ، وجد في اليابان :

٧٣٠٠٠ بروتستانتي

٦١٠٠٠ كاثوليكي

٣٠٠٠٠ أرثوذوكسي .

وبذلت الكنيسة الأرثوذكسية الروسية جهداً في الشمال خاصة . وكانت النتيجة بالإجمال دقيقة تقريباً بالنسبة لشعب نفوسه أكثر من (٥٠) مليون .

٢ - الصين :

في القرن الثامن عشر ، وجد مبشرون كاثوليك في الصين . وفي بداية القرن التاسع عشر منع التبشير .

وفي (١٨٤٢) ، عندما انفتحت الصين للأوربيين بعد حرب الأفيون ، قبلت الحكومة الصينية حضور المبشرين الكاثوليك والبروتستانت في الموانئ المفتوحة للأوربيين . ولكن معاهدة نانكن لا تنص على حرية التبشير . واعترف بها فقط في (١٨٤٤) بالمعاهدة التي أبرمت بين الحكومة الصينية والوزير الفرنسي لاغرونيه (La Grene-e) . وقيل في هذه المعاهدة : إن الصيني الذي يعتنق الديانة الكاثوليكية لا يمكن أن تعاقبه الحكومة الصينية وهذا يعني قبول تبشير البعثات .

وفي (١٨٤٦) صدر مرسوم إمبراطوري دخول حرية التبشير للبروتستانت وهذه الحقوق وضحت في معاهدة تيسَن - تسَنُ في (١٨٥٨) أثناء الحرب التي قامت بها فرنسة وإنكلترا ضد الصين ، وبموجبها فإن المبشرين لا يستطيعون أن يأتوا فقط إلى المواني المفتوحة فحسب ، وإنما يستطيعون أيضاً أن يقيموا في داخل الصين ، وهذا الامتياز لم يخول من قبل إلى أي أوربي . واعترفت المعاهدة أيضاً بأن « أعضاء كل لجنة مسيحية يتمتعون بأمن تام » . وهذه البنود توجد أيضاً في المعاهدات التي أبرمتها الصين مع روسيا في (١٨٥٨) ، ومع ألمانية في (١٨٦١) ، ومع إيطالية في (١٨٦٦) .

والسؤال هو ماذا يجري إذا كان المبشرون موضوع اعتداءات أو تهديدات ؟ يستطيع المبشر أن يطلب حماية ممثل بلده (عملياً هذا الطلب صعب إذا وجد ، في داخل الصين ، بعيداً عن مكان القنصل) . ولكن بالنسبة للبعثات الكاثوليكية ، كانت فرنسة تمارس عليها حماية . واعتمدت فرنسة في هذا الشأن على معاهدة لاغرونيه

لتنسب لنفسها هذا الحق ، وقبلت الحكومة الصينية هذا التفسير . والنتيجة العملية هي أن المبشر الكاثوليكي ، كأن يكون إيطالياً مثلاً ، إذا أراد الذهاب إلى داخل البلاد ، يجب عليه أن يطلب جواز سفر من وزير فرنسة في بكين ، وكذلك أيضاً إذا كانت له مطالب يريد أن يبديها . وهذه الحماية الدينية أسهمت في توسيع النفوذ السياسي الفرنسي في الصين ؛ ولهذا تمسكت الحكومة الفرنسية بهذا الامتياز . ولكن هذا الامتياز عارضته ألمانية وإيطالية . وفي (١٨٩٨) حصلت ألمانية من الكرسي الأقدس بأنها ستكون من الآن فصاعداً حامية للبعثات المقيمة في أملاكها في شانغ - تونغ ، هذا مع العلم بأن الحماية الفرنسية ما زالت قائمة .

وفي الحقيقة قام الكاثوليك بجهد عظيم في الصين . والكرسي الأقدس أعطى لهذه البعثات « تنظيماً » بإنشاء نيابات رسولية :

٣ في (١٨٧٠ - ١٨٧١)

١ في (١٨٧٤)

٢ في (١٨٧٩)

٤ في (١٩١٠) .

وفي هذا ما يشير إلى أن عدد البعثات تزايد .

أما النتائج التي حصل عليها البروتستانت فكانت على الأقل هامة أيضاً . وكانت بصورة أساسية من عمل بعثتين إنكليزيتين : « جمعية بعثات الكنيسة » و « جمعية بعثات لندن » . وكان نشاطهما في الصين الجنوبية ، وفي الصين الشمالية ، في تين تسن ، وبكين انطلاقاً من (١٨٦١) وفي تشونغ - كينغ اعتباراً من (١٨٨٨) . وينافسهما جهد البعثات الأميركية : في (١٩٠٠) وجد في الصين ما يقارب مئة مبشر أميركي ، وفي (١٩١٤) كانوا (٢٥٠٠) . وبنوا (١٤٠) مستشفى وعدداً عظيماً من المدارس .

ولكن هذا التبشير الكاثوليكي أو البروتستانتي أثار صعوبات ، فقد اصطدم

والمثقفون الصينيون معادون بعنف للدعاية الأوربية ، بحضارة قديمة جداً وأصيلة ، وأحياناً خطيرة تقريباً فقد كان لدى الصينيين انطباع في وهذا ما تسبب في خلافات ، أن البعثات أدوات تغلغل أوربي ولا سيما أن المبشرين يتمتعون في الصين بوضع ممتاز ضد القانون المحلي الوطني في الخارج . ومن جهة أخرى كان المبشرون يميلون إلى بسط الحقوق التي حصلوا عليها على المرتدين أي الذين خرجوا من دينهم . وهذا محذور خطير من وجهة نظر الحكومة الصينية لأن الصينيين المرتدين الذين دانوا بالمسيحية يشكلون جماعات صغيرة قد تخاطر وتنجو من سلطتها ، وفي (١٨٩٨) ، قدمت الحكومة الصينية مذكرة لوزير فرنسة في بكين . وفيها تقف ضد « تجاوزات المبشرين » .

ولهذا حاول الكرسي الأقدس أن يشكل إكليروس من أبناء البلاد الأصلاء لتجنب هذه الخلافات .

ما أخطر هذه الحوادث العرضية ؟

١ ـ قضية تين تسن في تموز (١٨٧٠) مدينة دور الأيتام التي أنشأتها الأخوات الفرنسيات . فقد سرت إشاعة في الشعب مفادها أن الأخوات يذبحن الأطفال بغية صنع دواء بمساعدة عيونهم . وانقض الجمهور على ميتم ، وقتلت عشرون أختاً . واضطرت الحكومة الصينية إلى الاعتراف بأخطائها ، وحكم على مرتكبي هذه المذبحة بالموت .

٢ ـ وفي (١٨٩١) ، قتل مبشران إنكليزيان في اليانغ ـ تسيه ، وآخر في (١٨٩٥) : وفي الشان تونغ ، قتل مبشران كاثوليكيان ألمانيان ، وسيخدم هذا الحادث فرصة التدخل الألماني في هذه المنطقة .

٣ ـ أخيراً ، في (١٩٠٠) انفجرت حرب البوكر ، وهي ثورة قومية موجهة جزئياً ضد المبشرين . وستسبب هذه الثورة اضطرابات خطيرة في بكين ، من جملتها

الاضطراب الذي حدث إثر محاصرة القنصليات الأوربية ، وقتل فيها وزير ألمانية . وبالإجمال قتل (٢٤٢) أوربياً ، منهم (١٧٠) مبشراً . وفي معظم هؤلاء المبشرين كانوا بروتستانت إنكليز وأميركيين لأنهم هؤلاء الأواخر كانوا في الوقت نفسه يهتمون بالتجارة ويظهرون بأنهم كانوا على هذا النحو عملاء أكثر نشاطاً للتغلغل الأوربي في الصين .

وفي (١٩١٣ ـ ١٩١٤) وجد في الصين أكثر من مليون بقليل كاثوليك و (٤٧٤٠٠٠) بروتستانت ، وبالإجمال (١,٥٠٠,٠٠٠) معتنق المسيحية على كتلة مؤلفة من (٣٧٥) مليون ساكن .

٣ ـ الهند الصينية :

في الهند الصينية تسيطر البعثات الكاثوليكية . ففي القسم الذي أصبح فرنسياً ، كانت دون منافس . ويوجد بعثات كاثوليكية . في برماثيا وفي سيام . وقد لعبت البعثات التبشيرية دوراً عظيماً في تاريخ التغلغل الفرنسي في الهند الصينية . والاضطهاد الديني الذي قام به الإمبراطور تودوك (Tu Duc) كان فرصة للتدخل الفرنسي في أنَام في (١٨٥٩ ـ ١٨٦٠) . وكان السبب الذي وضع في المقدمة للرأي العام ، ولكن في الواقع ، كان القصد بالنسبة لفرنسة أن يكون لها سبيلاً اقتصادياً للسوق الصيني وقاعدة استراتيجية في الشرق ـ الأقصى . وكان للبعثات دور حقيقي في التوسع الفرنسي . وقبل التدخل كان في الهند الصينية (٣٠٠,٠٠٠) معتنق كاثوليكي سهلوا التغلغل بإعطائهم معلومات للجنود الفرنسيين ، ومساعدتهم في تموينهم وفي تجهيز المترجمين للسلطات الفرنسية .

وأعطى الكاثوليك من أبناء البلاد أيضاً معلومات ثمينة أثناء ثورة الأنَام ، في (١٨٨٤) التي أثيرت بإعلان الحماية الفرنسية .

وفي (١٨٨٥) ، كان الرد على التدخل الفرنسي باضطهاد عظيم : فقد قتل :

(٣٦٠٠٠) من أبناء البلاد الأصليين الذين دانوا بالكاثوليكية و (٨) مبشرين أيضاً .
ولكن توطد فرنسة في الهند الصينية سيساعد العمل التبشيري على النمو .

في (١٨٩٠) حسب ٧٠٠,٠٠٠ كاثوليكي .
في (١٩١٣ ـ ١٩١٤) حسب ١ مليون كاثوليكي . على إجمالي السكان البالغ ١٧ مليون تقريباً .

٤ ـ الهند :

في الهند الحالة مختلفة جداً . ونظراً لأن المستعمرة إنكليزية لذلك استفادت البعثات البروتستانتية .

على أن خلافاً انفجر بين الإكليروس البرتغالي في غوا (Goa) و غريغوار السادس عشر ونجم عنه حيدة (انفصال ديني) . وفي (١٨٨٦) ، سويت المسألة على يد ليون الثالث عشر الذي ترك لرئيس أساقفة غوا الولاية القضائية على البعثات في الممتلكات البرتغالية في الهند فقط . وفي كل مكان في خارجها كان الكرسي ـ الأقدس يوجه الجهد التبشيري . وفي (١٩١٣) حسب المصادر الكاثوليكية وجد (١٨٠٠,٠٠٠) كاثوليكي في الهند ، و (١,٥٠٠,٠٠٠) حسب المصادر البروتستانتية . وكانت البعثات البروتستانتية في الغالب إنكليزية : فقد قامت جمعية بعثات الكنيسة وجمعية بعثات لندن بجهد عظيم وأنشأتا عدداً عظيماً من المؤسسات المدرسية والطبية . وامتد تبشيرهما أيضاً إلى الطلاب الهنود . ومع ذلك فإن عدد البروتستانت لم يتجاوز عدد الكاثوليك . وبالإجمال وجد أكثر بقليل من ٣ ملايين معتنق للمسيحية على سكان من (٣٠٠) مليون . وهؤلاء المعتنقون ينتسبون إلى الطبقات الدنيا خاصة وإلى أفقر السكان وأكثرهم تخلفاً . أما النخبة فقد ظلت تقريباً بعيدة لا تصل إليها الهداية والمسيحية .

٢ ـ البلاد الإسلامية :

لقد قاومت مقاومة خاصة للتغلغل وذلك للأسباب التي ذكرناها آنفاً .

أ - الهند الهولندية :

على (٦٠) مليون ساكن كان $\frac{٥}{٦}$ هم مسلمين والتبشير فيها حصل على نتائج ضعيفة .

في (١٨٠٨) وجدت جاوا تحت الإدارة الفرنسية ، وهذا ما ساعد البعثات الكاثوليكية على النمو فيها . ففي (١٩٠٠) وجد (٥٠٠٠٠) كاثوليكي في جاوا .

ولكن في (١٨١٥) عادت الجزيرة من جديد مستعمرة هولندية . ولذا تفوقت البعثات البروتستانتية على البعثات الكاثوليكية . وفي (١٩١٣) ارتفع رقم البروتستانت إلى (٤٨٦٠٠٠) .

ب - فريق الشرق الأوسط :

كان التغلغل أضعف أيضاً . كما كانت النتائج عند مسلمي الهند شبه منعدمة . وفي تركستان كانت تافهة وتعود بخاصة إلى عمل الأرثوذوكس الروس .

إيران هي المنطقة الوحيدة التي حاولت فيها البعثات العازارية القيام بجهد عظيم في التبشير من الجانب الكاثوليكي ، وجمعية بعثات لندن من الجانب البروتستانتي .

وبلغ الرقم الأعظم من الكاثوليك في (١٨٩٨) ، الـ : (١٠٠٠٠) والرقم الأعظم للبروتستانت في (١٩١٣) الـ (٣٧٠٠٠) . وعلى هذا فالنتيجة دقيقة جداً .

الإمبراطورية العثمانية :

لقد تجمع الإسلام فيما يشكل الإمبراطورية العثمانية فوق الديانات السابقة التي بادت ، ويوجد عدد من الفرق المسيحية ، ولكنها قطعت الصلة مع الكنيسة الرومانية (كنيسة روما) : الكنيسة الأرمنية منذ القرن السادس ؛ والكنيسة القبطية ، وفي سورية الكنيسة الملكية التي انفصلت عن روما في (١٠٥٤) . وفي منطقة بيروت وحلب يوجد المارونيون . وقد كانوا منشقين في القرن السابع ثم تصالحوا مع الكرسي

الأقدس في (١٥١٤) وعادوا من جديد كاثوليك مع احتفاظهم مع ذلك بطقس خاص . وكان هؤلاء المارونيون نحو (٤٠٠٠٠) . وقبلت الحكومة العثمانية حضور البعثات بموجب معاهدات « الامتيازات الأجنبية » . وأفاد الكرسي الأقدس منها ليحاول عودة بعض المنشقين أكثر مما حاول صبء المسلمين . فمن ذلك أن (٧٠,٠٠٠) أرمني في سورية لموا شعثهم وعادوا إلى حظيرة الكاثوليكية وألقوا الأرمن « المتحدين » . ولذلك عاد قسم صغير من الملكيين والأقباط أيضاً إلى الكنيسة الرومانية .

إن القضية التي تسيطر على مسألة البعثات هي قضية الحماية الدينية فإلى من يجب على المبشرين أن يطلبوا الحماية ؟ فبموجب معاهدات « الامتيازات الأجنبية » حصل الفرنسيون في الإمبراطورية العثمانية على امتيازات خاصة . والأوربيون الذين لا يتبعون دولة حصلت على الامتيازات الأجنبية » يوضعون بصورة آلية تحت حماية سفير فرنسة . وفي (١٧٤٠) وضحت الحكومة العثمانية بأن كل الذين يمارسون الدين الفرنجي ، لا خوف عليهم ولن يكونوا قلقين .

وعلى هذا فإن فرنسة مكلفة بالاهتمام بجميع المبشرين الكاثوليك في الإمبراطورية العثمانية . وهذا الواقع يفسر التدخل الفرنسي في الأماكن المقدسة .

وفي (١٨٧٨) في مؤتمر برلين ، اعترفت الإمبراطورية العثمانية بالحرية الدينية لكل رعاياها . يضاف إلى ذلك أن ممثلي الدول يستطيعون بسط حمايتهم على جميع الرعايا العثمانية التي غيرت دينها . أما ما يتعلق بالطرق الدينية ، فإن سفير فرنسة يحافظ على حمايته الدينية .

وفي (١٩١٢) وجد (٣ إلى ٤) مليون مسيحي ، ولكن القليل منهم كانوا كاثوليكيين رومانيين ، (١٤٠٠٠) في سورية حيث تسيطر بعثات اليسوعيين ، (١٣٠٠٠) في فلسطين ، و (٥٥٠٠٠) في العراق حيث يوجد المبشرون الدومينيكيون ، وأخيراً (١٥٠٠) فقط في شبه جزيرة العرب .

وهكذا فإن الجهد الكاثوليكي ، وإن كان عظيماً ، يُعطي إذن قليلاً من النتائج عندما يكون القصد الديانات الإسلامية .

٢ ـ البلاد الإسلامية في إفريقية :

كان شاطئ إفريقية الشمالية ، ما عدا قسماً من السكان المصريين ، وإفريقية الشرقية والغربية ، في منعطف النيجر ومنطقة البحيرات الكبرى ، بلاداً للاستعمار الأوربي حيث كان فيها عمل البعثات التبشيرية مسهلاً .

لقد أراد (سيدنا) لافيجري (Laviyerie) رئيس أساقفة الجزائر في (١٨٦٧) تمثل العرب بالصبء . ولهذه الغاية في التبشير بالإنجيل أنشأ في (١٨٦٨) « جمعية بعثات الجزائر » أو « الآباء البيض » أراد أن يحاول عملاً مهذباً للأخلاق وأمل أن يبشر بالإنجيل المسلمين الذين كانوا أكثر من غيرهم مقاومة للنفوذ الفرنسي ، ولكن الحاكم العام ماكاهون (Mac Mahon) رفض هذه الخطة لعمل سيدنا لافيجري ، لأن فرنسة وعدت باحترام أديان أبناء البلاد الأصلاء . حتى أن نابليون الثالث نفسه طلب إلى (سيدنا) لافيجري أن يحدد عمله على الآباء البيض وعلى المستعمرين .

وفي (١٨٦٩) سمح نابليون الثالث مع ذلك بإنشاء جمعيات إحسان ومن جملتها جمعيات للميتام ، وعندئذ صبأ (سيدنا) لافيجري أطفالاً للكاثوليكية وأسس قريتين في وادي الشليف في (١٨٧٣ ـ ١٨٧٥) ، وهما قرية القديس سيبرين (St Cyprien) والقديسة مونيك . ولكنه أدرك أنه حاد عن جادة الصواب وصرح بأنه لا يجب البحث عن الصّبء وإنما « كسب القلوب » .

وفي (١٨٧٥) ، ذهب حتى منع اليسوعيين من الكلام عن الدين للأطفال من أبناء البلاد وعدم تعميد أحد منهم . وهذا التحول (لسيدنا) لافيجري يعود جزئياً إلى واقع أن رئيس الجمهورية آنذاك ماكاهون بدا معادياً لخطة تبشير الجزائر بالإنجيل . وعندئذ حاول (سيدنا) لافيجري أن يبسط تبشيره في الصحراء الكبرى . وفي

(١٨٩٠) وضع خطة لفتحها . وبين (١٨٧٠ و ١٩١٤) أنشئت سبعة مواقع للآباء البيض .

في إفريقية الغربية :

على الرغم من أن الكولونيل أرشينارد (Archnard) بروتستانتي ، إلا أنه كان من رأيه بأنه يجب أن يدعم البعثات الكاثوليكية . « ليس لنا خيار لنشر الدين ، لأن الإسلام يجعلنا منافسين وأعداءً وفي إفريقية تصنع البروتستانتية رعايا إنكليزية » .

وما من أحد يرى ، بالعكس بأنه يجب تشجيع الإسلام الذي هو في متناول أبناء البلاد . وفي السنغال أنشئ (١٥٠٠) مدرسة إسلامية .

وبصورة عامة ، إن الكتلة الإسلامية لم تمسها البعثات التبشيرية . وإنما وجدت جزيرات صغيرة كاثوليكية ، عربية أو بربرية « غارقة على الإطلاق في مجموع السكان المسلمين » . وفي (١٨٧٢) بلغ رقم المتنصرين (٤٥٠٠) فقط ، أي نتيجة تافهة .

وفي إفريقية الشرقية : لم تكن النتائج لامعة أكثر . وفي أثيوبيا يوجد أقباط منشقون ، ومسلمون ، وسكان بدائيون ، واستطاعت البعثات العازارية أو الكبوشية الإيطالية أن تنصر (٧٧٠٠) شخص .

وفي السودان المصري : اصطدم جهد المبشرين النمساويين بالتعصب الإسلامي وانتهى بكارثة . وبالكاد تم الحصول على (٢٥٠) صابئ في حين أن (٧٥) مبشراً نمساوياً ماتوا في هذه المنطقة .

أما من جهة البروتستانت فلم يلقوا نجاحاً أكثر . وفي (١٨٩٠) وضعت خطة للتبشير بالمسيحية في السودان ، ولكن البعثات لم تستطع الثبات .

وفي إفريقية المغربية : في (١٨٨٢) ، عثر على (٦) مبشرين مات (٥)

منهم ، وبقي الحي وحيـداً خلال (١٠) أعوام وبشر بضعـة من أبنـاء البـلاد . حتى أن أبناء البلاد الذين بدوا ميالين إلى الاعتناق ترددوا خوفاً من المسلمين .

٣ ـ بلاد الشعوب البدائية :

لقد أعطى التبشير فيها أفضل النتائج .

أ ـ في أوقيانوسيا :

منذ (١٨٣٥) كانت ميدان تنافس البروتستانت والكاثوليـك ففي جزيرة هـاواي أمسكت البعثات البروتستانتية بالبلد وضايقت تغلغل البعثـات الكاثوليكيـة . فكيف تقدمت ونمت الأديان الأوربية في أوقيانوسيا ؟

منـذ حبريـة غريغوار السـادس عشر قـام المريميون بجهـد كبير . وسهلوا على هـذا النحو توطيد فرنسة في جزر مركيز وفي كالدونيا الجديدة .

وبعد (١٨٧١) امتد التبشير ، وأنشئت نيابة تبشيرية في جزر جيلبرت وسالومون في (١٨٩٧ ، وفي جزر ماريان في (١٩٠٧) حيث كان التبشير بالإنجيل نشيطاً جـداً . وبـالمقـابل في بـورنيـؤ كان تقريبـاً معـدومـاً . وفي (١٩٣٠) لا يـوجـد إلا (١٢٠٠٠) كاثوليكي في هذه الجزيرة ، في حين أن البعثات الكاثوليكية فيها كانت منذ قرن .

ومن جهة البروتستانت قامت بالجهد الكبير « جمعيـة بعثـات لنـدن » التي أرسلت مبشرين إلى جزر ماركيز ، وسامدآ وغينية الجديدة . والنتائج المرضيـة أكثر من غيرهـا حصل عليها في جزر تونغا (Tonga) ، حيث تم اعتناق كامل السكان تقريباً .

وأخيراً قـام المبشرون الأميركيون بجهـد ضخم . ومنـذ (١٨٧٠) تمّ تقريبـاً تنصير جزر هاواي .

٢ ـ مدغشقر :

في (١٨٢٩) استقر المبشر الكاثوليكي الأب دوسولاج (De Solage) في تاماتـاف ،

ولكنـه توفي فيهـا في الحـال تقريبـاً ، وفي (١٨٥٥) دخل يسـوعي متنكر بـزي بـائع تاناناريف .

وأول بعثـة بروتسـتـانتيــة انكليزيــة يرجـع تــاريخهــا إلى (١٨١٨) وطردت في (١٨٣٨) ، لكنها عادت في (١٨٦١) ، وحصل المبشرون البروتستانت على نجاح كبير يرجع بصورة خاصة إلى رغبة ملكة مدغشقر في إنشاء كنيسة للدولة .

وفي (١٨٦٥) منحت حكومة مدغشقر حق التبشير إلى المبشرين البروتستانت .

وفي (١٨٦٩) تعمـدت الملكـة ، وقـام نزاع حـاد جـداً في مـدغشقر بين البعثـات الكاثوليكية والبعثات البروتستانتية ، وكان التفوق بادئ بدء للبروتستانت لأن حكومة مدغشقر ساندتهم ، أما الكاثوليـك ، وخـاصـة اليسوعيون فكان عليهم أن يبـذلوا جهداً هاماً لإنشاء مستوصفات ومدارس ، وحقولاً نموذجية .

وبعد (١٨٩٥) تغيرت الحـال عنـدمـا خضعت الجزيرة للسيطرة الفرنسيـة وأخـذ عـدد البعثـات الكاثـوليكيـة يـزداد بشكل عظيم ، ومن جهــة أخرى يســاء النظر إلى البعثات البروتستانية من قبل السلطـات الفرنسيـة لأنهـا كانت انكليزيـة ، ولـذا طلب غاليني (Gallieni) الحـاكم العـام للجزيرة من الجمعيـة الإنجليلـة في بـاريس أن ترسل مبشرين بروتستانت فرنسيين إلى مدغشقر ، واعتمد غـاليني أولاً على البعثـات الفرنسيـة ووقع عقداً لمـدة ٢٥ عـامـاً مع أخوة المـدارس المسيحيـة لتنظيم التعليم ، في الوقت الـذي كانت السيـاسـة الفرنسية منـاوئـة لـلاكليروس ، ولكن غـاليني استـاء من النتيجـة التي حصل عليها وألغى العقد في (١٩٠٣) وأنشأ مدارس علمانية ومسلكية .

وفي (١٩١٢) مـا زال الكاثوليـك أقـل عـدداً من البروتستـانت ، ولكنهم كانـوا في تقدم واضح : ٢١٤٠٠٠ مقابل ٣٧٥٠٠٠ بروتستانتي .

٣ - إفريقية السوداء :

البعثات فيها نشيطة جداً ، وبعد أول محاولة في (١٨١٩) في السنغال ، نمت خاصة منذ (١٨٦٠) .

ووجد بعثات ألمانية في كمرون ، وبعثات يسوعية في الكونغو وفي إفريقية الجنوبية انطلاقاً من (١٨٧٩) وجد يسوعيون برتغاليون في إفريقية الشرقية ، وآباء الروح القدس في زنجبار ، وأخيراً في الكونغو الفرنسية وفي داهومي كان عمل التبشير بالإنجيل يوجه (سيدنا) اوزوارد Auzouourd ، انطلاقاً من (١٨٨١) . و (سيدنا) لافيجري وضع أيضاً خطة للتبشير بالإنجيل في إفريقية الوسطى في (١٨٧٧) ، واقترح بأن يهتم بعبدة الأصنام الذين ليس لهم روح جديدة ، وكان هدفه إنسانياً ويرغب في التبشير بإلغاء الرق خاصة (مذكرة أرسلها إلى البابا في ٢ كانون الثاني ١٨٧٨) .

وفي (١٨٧٨) وجد (٤) مراكز لبعثات الآباء البيض بين تانغانيكا وأوبانغي . وفي عهد البابا بيوس التاسع ، وليون الثالث عشر . أنشئت عدة نيابات تبشيرية في الكونغو الفرنسية وفي إفريقية الجنوبية في (١٨٨٥) وفي إفريقية الغربية في (١٩٠١) ، وفي كينيا في (١٩٠٩) ، وفي إفريقية الوسطى في (١٩١١) .

أما البعثات البروتستانتية فقد وجهت جهودها الخاصة في مناطق الاستعمار الإنكليزي ، إفريقية الجنوبية ، تانغانيكا ، دلتا النيجر وسيراليون .

ونحو (١٩١٤) ، وجد في إفريقية السوداء نحو مليونين كاثوليكيين ، مع حساب المستعمرين البيض و (١٦٠٠,٠٠٠) بروتستانتي ، والنسبة أقوى من في البلاد الإسلامية ، ولكنها ما زالت بعد محدودة جداً .

☆ ☆ ☆

إن المناطق الوحيدة التي كانت فيها البعثات البروتستانتية متقوفة هي اليابان ، والهند الهولندية ، وإفريقية الجنوبية ونيجيريا الإنكليزية ، وأخيراً إيران . أما في غيرها فالبعثات الكاثوليكية متفوقة بوضوح .

ولكن هذه هي النتائج الإجمالية التي تهمنا . وقد ظلت رقيقة ونسبة المعتنقين ضعيفة جداً .

وعندما لا تنجح البعثات إلا في هداية فقراء الناس ، كما في الهند ، يكون لها قليلاً من النفوذ من وجهة النظر الاجتماعية . وبالعكس عندما تتوصل إلى جذب الأفراد الأكثر تطوراً تكون قد جهزت نخبة من أبناء البلاد الأصلاء تساعد على التوسع الأوربي .

ومن وجهة النظر الاقتصادية كان عمل البعثات يستحق الذكر ، لقد كانت عميلاً للتغلغل التجاري . ففي تاريخ التوسع في الصين كان تقدم التغلغل التجاري مرتبطاً بعمل البعثات ولا سيما البعثات البروتستانتية الأميركية .

وهكذا لعبت البعثات دوراً أهم مما يمكن أن يظهر إذا لم نعتبر إلا عدد الهدايات التي حصلت عليها البعثات التبشيرية .

أ ـ الاستقلال الذاتي :

ويقصد منه أن يترك للمستعمرة العناية في إدارة شؤونها الخاصة ، وأن تترك لها حياتها الخاصة من وجهة النظر الإدارية ، والسكان بممثليهم المنتخبين ، يديرون شؤونهم ، والوطن الأم لا يقوم إلا بمراقبة ضيقة . وهذا الحل يفترض وجود مجلس تشريعي . ولايكون ممكناً إلا في المستعمرات التي يوجد فيها سكان أوربيون كثر وعندهم تربية سياسية . ولكن القضية التي توضع هي معرفة ما إذا كان على الحقوق السياسية أن تكون مقتصرة على المستعمرين وحدهم ، أو موسعة على أبناء البلاد الأصلاء أيضاً .

ب ـ التمثل :

المستعمرة يجب أن تعتبر كامتداد للوطن الأم ، وأيضاً يجب إدخال الحضارة والنظم الأوربية . وأن يكون للمستعمرة ممثلوها في برلمان الوطن الأم . ويقبل بأنه يجب ربط المصالح الاستعمارية بالوزارات المؤهلة في الوطن الأم .

وهذا النظام ، المجرد ، لا يمكن تطبيقه تماماً ولكنه يبدي ميلاً فكرياً ورغبة في التقرب من النموذج المثالي خاصة .

ج ـ الحماية :

في هذا المذهب يقبل بأنه يجب من حيث المبدأ أن تبقى الإدارة والتشريع الخاصين بأبناء البلاد الأصلاء والاقتصار على تأسيس رقابة ؛ ولكن الرقابة لا تمارس على جميع المستويات ويجب أن يكون للمستعمرة قوانينها الخاصة ، وإدارتها الخاصة ؛ ولكن عملاء الوطن الأم هم الذين يفرضون حلولهم .

ومن الوجهة العملية ، تدل هذه الصيغ الثلاث على نزعات : ولم تطبق واحدة منها تماماً[١] .

---

(١) راجع جورج هاري « السياسة الاستعمارية وتوزيع الأرض » .
Voir G. Hardy « La Palitique Coloniak et le partaye de la terre .

والإنكليز ، باعتبارهم واقعيين ، اهتموا قليلاً بتأسيس أي نظام سياسي كان . أما الفرنسيون فمختلفون بحاجتهم إلى منطق . وأما الألمان فقد ظلوا أمناء على طرق السلطة .

وسندرس تباعاً :

أ ـ حالة المستعمرات التي يوجد فيها استيطان أوربي هام .

ب ـ حالة المستعمرات التي لا يكون فيها للاستيطان الأوربي إلا دور ضئيل .

أ ـ حالة المستعمرات التي يكون فيها الاستيطان الأوربي هاماً . هذه المستعمرات تقع في منطقة الإقليم المعتدل : أوسترالية . زيلندة الجديدة ، كندا ، الجزائر .

أما الدول الاستعمارية الأخرى فليس لها مستعمرات من هذا النموذج . فسيبريا مثلاً هي امتداد للأرض الروسية أكثر منها مستعمرة . وبلاد طرابلس الغرب التي يمكن لمنطقتها الساحلية استقبال مستعمرين أوربيين لم تفتح إلا في (١٩١٢) والاستعمار فيها يكاد يبدأ في (١٩١٤) .

أما المستعمرات التي كان الاستيطان الأوربي هاماً فلا تخص إلا إنكلترا وفرنسة .

فما هي الحلول التي تبناها هذان البلدان كل فيما يخصه ؟

أ ـ إنكلترا :

في المستعمرات الإنكليزية ، حيث الظروف المناخية ملائمة للأوربي ، لا يوجد تقريباً سكان من أبناء البلاد . فالهنود في كندا دحروا إلى الداخل ؛ وفي زيلندة الجديدة . قتل الموريس في جزر منهم ولم يبق للأحياء إلا دور تافه . وكذا الحال في أوستراليا . أما في مستعمرة الكاپ فلاستيطان أبناء البلاد بعض الأهمية .

وبالتالي فإن سياسة الأصلاء من أبناء البلاد لها دور ثانوي . أما قضية العلاقات بين المستعمرين والوطن الأم فلها دور أساسي .

أما الإنكليز فما زالت ذكرى إعلان استقلال مستعمرات أمريكا الشمالية في (١٧٧٦) حاضرة في ذهنهم . وفي سياق القرن التاسع عشر قبلت في إنكلترا ضرورة ترك المستعمرين يحكمون أنفسهم بغية تأمين ولائهم ، وبهذا الشكل لن يفكروا بالانفصال .

وقبل (١٨٦٩) قبلت السياسة الاستعمارية الإنكليزية تطبيق الحكم الذاتي . باستطاعة المستعمرين إدارة شؤونهم الخاصة وأن يكون لهم نظام حكم شبيه بنظام حكم إنكلترا نفسها . والمستعمرة التي أفادت من « الحكم الذاتي » الذي طبق فيما بعد نحو (١٩٠٧) ، أخذت اسم « دمينيون » . وهو نظام كندا العليا والسفلى ، في عام (١٨٤٨) الذي طبق في (١٨٦٧) على كل كندا .

وفي الأرض ـ الجديدة في (١٨٥٥) ، وفي المستعمرات الأوسترالية في (١٨٩٠) طبق نظام الحكم الذاتي . وكذلك في زيلاندة الجديدة في (١٨٥٤) ، وفي مستعمرة الكاپ عام (١٨٧٢) ، وعلى أي شيء يقوم هذا النظام .

تنظيم الحكومة :

هذا النظام هو من نموذج إنكليزي ، فالمستعمرة ، كالوطن الأم ، لها برلمان يتألف من مجلسين : مجلس أدنى ينتقى أعضاؤه حسب نظام ديمقراطي . ولكن أبناء البلد الأصلاء ليس لهم الحقوق السياسية التي للمستعمرين ، ومجلس أعلى تارةً ينتخب وتارةً يسمى . وللمستعمرة وزارة مسؤولة أمام البرلمان . وأخيراً لها مجلس وزراء يديره الوزير الأول .

والحكومة المحلية تسن القوانين المتعلقة بالمسائل السياسية والاقتصادية ، والاجتماعية ، إلخ .. وحتى بالهجرة والاستيطان ، وليست مضطرة أن تتبع القوانين الإنكليزية . وهكذا فإن زيلاندة الجديدة اتخذت في سياستها الاجتماعية مبادرات غير معروفة في بريطانية العظمى .

ما دور العاهل ؟

يمثل الملك في المستعمرة بحاكم عام له دور في الدومينيون كالدور الذي يلعبه الملك في بريطانية العظمى ويمارس ، امتياز التصديق التشريعي ، وانتخاب الوزير الأول ، وحق حل البرلمان . وفي الحقيقة إن الحكومة لا يمكن أن يكون لها جاه يعادل جاه الملك . ولكن تستطيع أن تسمح لنفسها وتخاطر بأعمال لا يستطيع الملك نفسه أن يخاطر بها .

والدومينيون مع ذلك ليس له سيادة كاملة . ولا يمكنه إعلان الحرب أو التفاوض مباشرة مع الدول الأجنبية ، وأخيراً لا يمكنه إصدار قوانين تخالف نظام الإمبراطورية الأساسي أي القيام بالانفصال . ويستطيع الملك دوماً أن يلغي قانوناً صوت عليه في الدومينيون ؛ وفي هذه الحال يرسل إلى الحكومة الأمر برفض توقيعه على هذا القانون . ومع ذلك نادراً ما (استخدمت هذه الطريقة . والحكومة الإنكليزية تستطيع أن تشرّع في المسائل التي تتعلق بالوطن الأم والدومينيون معاً (في الأسطول التجاري والتجنّس مثلاً) .

ومع ذلك فإن البرلمان الإنكليزي يستعمل قليلاً هذه الحقوق . والحكومة الإنكليزية تترك أخيراً الدومينون ينظم دفاعه : في الجيش والأسطول يعترف أيضاً للدومينون بالاستقلال الذاتي الجمركي . وهذا الحق اعترف به في كندا منذ (١٨٥٩) وفي المستعمرات الأوسترالية في (١٨٧٣) . وتستطيع الدومينيونات على هذا النحو تأسيس نظام الحماية الجمركية ، وحتى على البضائع الآتية من إنكلترا .

ولهذا الوضع في الدومينيون محاذير ممكنة . فقضايا الجمارك ، والجيش تعالج منفصلة من قبل الوطن الأم والدومينيونات تخاطر بأن يكون لها وجهة نظر مختلفة عن وجهة نظر الحكومة الإنكليزية . ومن جهة أخرى . إن رقابة حكومة الوطن الأم غامضة جداً بحيث إن الدومينيونات تستطيع أن يكون عندها ميول انفصالية . ولهذا

نشأت في إنكلترا ، انطلاقاً من (١٨٨٤) حركة لتقوية الإمبراطورية وكان سيلي (Seeley) المحرك الأساسي لها .

هذا وأمكن تصور ثلاثة حلول :

الحل الأول يكون بإرسال ممثلين عن الدومينيونات للجلوس في البرلمان . والحل الثاني يكون بتشكيل برلمان إمبريالي ينتخبه جميع الناخبين في الإمبراطورية ويكون أعلى من البرلمان الإنكليزي وبرلمانات الدومينيونات وأخيراً الحل الثالث يكون بتشكيل لجنة في لندن تمثل حكومة الدومينيونات .

وقبل (١٩١٤) لم يؤخذ بأي من هذه الحلول . والمبادهة الوحيدة كانت دعوة ممثلي الدومينيونات إلى مؤتمرات إمبراطورية .

فرنسة :

الجزائر كانت المستعمرة الوحيدة التي كان فيها الاستيطان هاماً . وتحمل نظام الجزائر عدة تغيرات . فمن نظام التمثل في (١٨٧٠) انتهى إلى نظام مستوحى من الحكم الذاتي .

والجزائر كانت ممثلة في البرلمان الفرنسي بثلاثة شيوخ وستة نواب ، ولإدارة المصالح المحلية قسمت البلاد إلى أراضٍ مدنية ، وإلى أراضٍ عسكرية (وهذه الأخيرة توجد في جنوب البلاد) .

والأراضي المدنية قسمت إلى محافظات كما في الوطن الأم . ولكل محافظة محافظتها ، ومجلسها العام ويتألف من ثلاثين (٣٠) عضواً ينتخبهم المواطنون الفرنسيون و (٦) مساعدين مسلمين ينتخبون من بين الوجهاء .

ولإدارة المصالح العامة من (١٨٧٠ ـ ١٨٨٥) تم تبني نظام التمثل . ويصرح مرسوم آب (١٨٨١) بأن المصالح الجزائرية (المالية والأشغال العامة ... إلخ ...) وضعت

تحت سلطة وزراء فرنسيين أكفاء . وجميع القضايا الهامة تسوى وتنظم في باريس والحكومة ليست أكثر من عامل بسيط الإحالة .

ومن بعد اعترف البرلمان الفرنسي ، في (١٨٩٢) بأن النظام سيء ويجب أن يكون للحاكم سلطة أعظم .

وقد ألغى مرسوم ٢٣ آب (١٨٩٨) مرسوم (١٨٨١) وأرجع للحاكم إدارة جميع المصالح .

أنشأ مجلس حكومة أعلى يناقش الموازنة ، ويستطيع أن يبدي بعض التمنيات ويرسل وفوداً مالية تستطيع عرض آراء في موضوع نسبة وطريقة جباية الضرائب . وتتألف الوفود من (٢٤) مستعمراً ، و (٢٤) غير مستعمر و (٢١) من السكان الأصلاء (على أن قسماً من السكان الأصلاء تمت تسميته ولم ينتخب) .

من الناخبون ؟

في (١٨٨١) كان شعب الجزائر يضم أقل من (٤٠٠,٠٠٠) أبيض و (٤) ملايين من الأصلاء . وبين البيض حسب (١٦٠٠٠٠) فرنسي ، و (٣٣٠٠٠) يهودي جنسوا بمرسوم كريميو (Cre-mieu) (٢٤ تشرين الأول ١٨٧٠) ، و (١٨٥٠٠٠) أجنبي .

ولانتخاب النواب والشيوخ يرجع حق التصويت للمواطنين الفرنسيين والمواطنون هم الفرنسيون ، والأجانب المجنسون والأصلاء الذين حصلوا على التجنيس الفرنسي .و قد منح هذا التجنيس عن سعة للأجانب بعد (١٨٨٩) . وبلغ رقم الْمُجنَّسين (٣١٨٠٠٠) ؛ ولكن الأصلاء المجنسين كانوا قليلي العدد . وللحصول على التجنيس يجب على الطالب معرفة اللغة الفرنسية أو له وسام فرنسي ، أو خدم الدولة الفرنسية جندياً أو موظفاً ، وأخيراً المتخلي عن وضعه الشخصي الإسلامي خاصة . وقد مس هذا التطلب المتشدد العواطف الدينية ووضح العدد الصغير للأصلاء المتجنسين .

والنتيجة هي أنه وجد (٢٥٧) ناخب على (١١٦٠٠٠) أصيل غير ناخب في الدائرة الانتخابية لمدينة بسكرا في (١٨٩٣) .

والقضية التي وضعت على بساط البحث منذ (١٩١٢) هي معرفة ما إذا كان يجب إعطاء الأصلاء أكبر حقوق سياسية . وبعد ذلك وسعت شروط تجنيس الأصلاء .

ب ـ حالة المستعمرات التي لا يكون للاستيطان الأوربي فيها إلا دور ضئيل .

هذه المستعمرات تقع في منطقة المناخ المداري أو الاستوائي . وسكان هذه المستعمرات يفتقدون التربية السياسية . ولذا لا يوجد فيها استقلال ذاتي ممكن . والنظام المتبنى يختلف حسب وسط الأصلاء .

في الهند الصينية ، مثلاً ، كان الاستعمار تجاه حضارة قديمة جداً ، وهي الحضارة الصينية . وهذا البلد يملك تنظيماً إدارياً متسقاً وغريباً .

وفي أوقيانوسيا ، وإفريقية السوداء ، بالعكس التنظيم فيها بدائي جداً .

وفي هذه الظروف كيف تصرفت الدول الأوربية الكبرى ؟

بريطانية العظمى : تبنت طرقاً مختلفة لكل حالة خاصة .

أ ـ نظام الشركة ذات الميثاق : في نيجيريا وروديزيا ، وفي القسم الإنكليزي من بورنيؤ الذي يسمى « شمال بورنيؤ » .

ولنأخذ على سبيل المثال حالة **نيجيريا** .

قبل توطد إنكلترا وجدت في نيجيريا دور للتجارة الإنكليزية ، وفي (١٨٧٩) تجمعت هذه الدور لتشكل شركة إفريقية تشتري الدور الفرنسية التي كانت تنافسها وبقيت هكذا سيدة الموقف على هذا الصعيد .

وفي تموز (١٨٨٥) منحت الحكومة الإنكليزية الشركة ميثاقاً . وكلفت الشركة

والإمبراطورية البريطانية تعرف إذن عدداً من الأنظمة المختلفة . ويوجد حالات يقبل فيها السكان للإسهام في إعداد القوانين ، وحالات أخرى يكون فيها هذا الإسهام ضيقاً جداً .

وفي هذه « البعثات » يحدد الوطن الأم النظام التجاري . وفي الواقع هو نظام المبادلة الحرة حتى (١٩١٤) . والدفاع عن هذه الأراضي تؤمنه الجيوش البريطانية التي تتعلق بوزارة المستعمرات . وأحدثت مليشات (فرقة أهلية مرابطة) ، ولكن جميع النقاط الهامة تمسك بها وحدات الجيش الإنكليزية .

د ـ الهند :

لها نظام خاص ، فهي لا تتبع وزارة المستعمرات ، وإنما وزارة خاصة . وعلى رأسها حاكم ، ولكنه نائب الملك . وأخيراً يوجد في هذا البلد نظامان مختلفان :

١ ـ دول الأصلاء : وتضم (٧٠) مليون نسمة تحت نظام الحماية .

٢ ـ الباقي : الهند البريطانية وتتبع الحكومة الإنكليزية ، وهي مقسمة إلى أقاليم مع مجلس تشريعي يسمى أعضاؤه بالتعيين . ولكن المجتمع الهندي تطور وكون لنفسه طبقة صناعيين وتجاراً هنوداً ، وطبقة فكرية في المدارس التي أسسها الإنكليز . وهؤلاء المثقفون تعلموا معرفة الأفكار الليبرالية الإنكليزية واعتبروا أن الهنود ليس لهم دور كافٍ في الإدارة . وكانوا روحَ « مؤتمر الهند القومي » الذي تشكل في (١٨٨٥) وينعقد في كل الأعوام وأعدّ برنامج إصلاحات ، تحت اسم « سواراج » أي حكم ذاتي .

وفي (١٨٩٠) رفضت إنكلترا إرضاء طلبات إصلاح المؤتمر لأنها خافت على مصالحها . ولكن بعد (١٩٠٥) ، تغيرت الحال ، وكان لهزيمة روسيا في مانشوريا انعكاسات عميقة في الهند كما في كل الشرق الأقصى . وفي السابق كان الأوربيون معتبرين بأنهم لا يقهرون ، ولكن النصر الياباني أعطى أملاً واسعاً لجميع الآسيويين .

وفي (١٩٠٦ ـ ١٩٠٧) انفجرت اضطرابـــات في الهنـــد ، ومنحت إنكلترا بعض الامتيازات بقانون ٢٥ أيار (١٩٠٩) .

وفي مجلس الهند التشريعي سيكون منذ الآن فصاعداً $\frac{1}{3}$ الأعضـــاء منتخبين ، وكذا الحال في المجالس التشريعية في الأقاليم . وأصبحت الهنـد على هـذا النحو مستعمرة التاج بنموذج « نصف تمثيلي » .

فرنسة :

لقـد طرأ على المـذهب الفرنسي تغيرات عـديـدة . وحتى (١٨٨٩) ، كان المـذهب الدارج مذهب التمثل .

في (١٨٨٢) ، كان مـدير المستعمرات (لم توجـد بعـد وزارة) ديسلير (HLmQ m) مؤيداً لتمثيل ، أو إنشاء تدريجي لمحافظات حقيقية فرنسية في المستعمرات .

وفي (١٨٨٩) قامت شكوك على قيمة مـذهب التمثل . ولم تعترف بـه في (١٨٩٩) لجنة برلمانية ، وتركته الحكومة الفرنسية رسمياً في (١٩٠٧) . وتبنيت صيغة عندئذ .

ومـذهب المشاركـة ، الـذي منظّره الأسـاسي هـارمـان[٢] ، يريـد أن يترك لكل مستعمرة سيماءها الأصيلة . ويقبل ضرورة التكيف مختلف أوساط الأصلاء وإنشاء نخبة من الأصلاء تكلف بالإدارة ، ومع ذلـك فـإن القوانين تسن دومـاً من قبل الوطن الأم ، وعليه لا يوجد « حكم ذاتي »[١] .

وعلى هذا تبني نظامان في المستعمرات الفرنسية :

أ ـ **نظام التمثيل** : كان هذا النظام مطبقاً في المستعمرات القديمة التي تشكلت قبل (١٨٧٩) ، وهي : جزر الأنتيل ، ريئونيون ، غويـانـة ، كوشنشين . وكان على رأس هـذه المستعمرات حـاكم يساعـده « مجلس عـام منتخب » . وكان لهـا ممثـل في البرلمـان

(١) انظر : Albert Sarrout: Lamise en Valeur Des Eol ommies From Eoires (1921).

الفرنسي (ماعدا كاليدونيا الجديدة وسن پيير دوميكلون) وجزر الأنتيل نفسها كان لها ممثلان في البرلمان .

وبين السكان الأصلاء من الذين يحق لهم التصويت ؟

في (١٨٤٨) ، منح التمثل السياسي للسكان الأصلاء في بعض المستعمرات : الأنتيل ، والسنغال (كانت آنذاك مؤلفة من « أربع مديريات »[٢] ، سن لوي ، داكار ، روفيسك (IfHm ، غوريه) ، والمؤسسات الفرنسية في الهند . وفي الكوشنشين ، وإن وجد لها نائب ، إلا أن ابن البلد الأصيل لا يحق له التصويت .

ب ـ المستعمرات الجديدة : المؤلفة بعد (١٨٨٠) ، لها نظام مختلف . والتمثل لم يطبق أبداً .

ـ وكان نظام الحماية متبنى في تونس ، وكامبودج (كامبوديا) ، وفي أنّام ومراكش في (١٩١٢) .

ـ ونظام الإدارة المباشرة في مدغشقر ، وفي تونكن ، وفي إفريقية الغربية وعلى ساحل الصومال الفرنسي .

وفي المستعمرات الخاضعة للإدارة المباشرة لا يوجد مجلس عام منتخب ، والحاكم فيها يساعده مجلس حكومة ، وعلى السلم المحلي ، ما زالت إدارة السكان الأصلاء باقية ، ولكن لا يوجد حق تصويت ولا تمثيل في البرلمان الفرنسي .

ولذا فمن المستحيل أن نشاهد هنا نظاماً منطقياً : والنظام الاستعماري الفرنسي موسوم بمزج الطرق والمبادئ ، وعدم ترابط الحلول (هذا ما كتبه لوي فينيون Louis Viynan في ١٩١٩) .

وهذا التنوع ناجم عن تباين السكان وتفاوت مستوى الحضارة .

(٢) المديرية هي أصغر وحدة في التقسيم الإداري في فرنسا .

نظام الدول الأخرى :

آ ـ ألمانية :

كانت تملك آنذاك الكرون ، توغو ، غنية الجديدة ، جزر ساموآ ، كارولين ، مارشال ، إفريقية الشرقية ، جنوب غربي إفريقية وامتياز بالإيجار ل : كياؤ تشيئو . وبالإجمال لا يوجد في هذه الممتلكات أكثر من (٢٨,٠٠٠) أوربي في (١٩١٤) .

في الأصل تبنت ألمانية « نظام الشركات ذات الميثاق » (مثل : إنكلترا في نيجيريا وفي روديزيا . وكان بسمارك يفضل في الواقع النظام الإنكليزي لفائدته في تجنب النفقات ، وكذلك الاحتكاك المباشر مع الدول الأجنبية (في الوقت الذي بدأت فيه ألمانية بسياستها الاستعمارية لم يشأ بسمارك تفاقم الصعوبات مع إنكلترا) .

ووضع هذا النظام موضع التنفيذ في الكمرون وفي توغو في (١٨٨٤) ، وفي غينية الجديدة ، وفي جنوب غربي إفريقية في (١٨٨٥) .

ولكن النظام في كل مكان كان يعمل بشكل سيء ، وهذا ما اضطر ألمانية إلى اللجوء بعد ذلك إلى نظام الإدارة المباشرة .

وفي (١٨٨٨) سلمت الإدارة ، في جنوب غربي إفريقية ، إلى حاكم أرسلته الحكومة الألمانية .

وفي إفريقية الشرقية كانت « الشركة ذات الميثاق » ، التي يوجهها بيترس (Peters) في صراع مع ثورات الأصلاء . ودخل بيترس في نزاع مع إنكلترا . وفي (١٨٨٨ م) . احتلت الجنود الألمانية أرض الشركة ، وأصبحت إفريقية الشرقية تحت نظام الإدارة المباشرة .

في غينية الجديدة :

كانت الشركة ذات الميثاق تعاني صعوبات مالية . وفي (١٨٨٩ م) طلبت التحرر

من تعهداتها . والنظام الذي تبني هو نظام حاكم يسميه الإمبراطور ومسؤول أمامه . والممكن أكثر من غيره هو أن يترك السكان تحت مسؤولية الزعماء الأصلاء المحليين .

٢ ـ الهند الهولندية :

كانت تحت سلطة الحاكم العام . وكل إقليم فيها يتبع موظفاً هولندياً يعتبر رئيساً وله كل السلطات .

و « المقيمية » تضم نوعين من الأراضي . بعضها يخضع للإدارة المباشرة ، والبعض الآخر يخضع لنظام الحماية . وهذا النظام يشبه نظام الهند .

ولكن هذا النظام بدل في (١٩٠٣) . وأنشئ في كل مقيمية ، مجلس محلي مؤلف من أعضاء أوربيين ومن أعضاء أوربيين ومن أعضاء أصلاء . وفي البدء كان الحاكم العام يسمي الأعضاء . ولكن في المدن ، انطلاقاً من (١٩٠٨) . ينتخب الأعضاء الأوربيون ، وانطلاقاً من (١٩١٧) ينتخب الأعضاء الأصلاء من أبناء البلاد . وفي (١٩١٦) أنشئ مجلس لكامل الهند الهولندية ؛ $\frac{1}{2}$ أعضائه بالانتخاب .

وفي المستعمرات الإيطالية ، والبلجيكية والبرتغالية كان شبيهاً بنظام المستعمرات الألمانية . وللحياة المحلية كان الزعماء الأصلاء يحتفظون بسلطاتهم الإدارية والقضائية . وفي الطابق الأعلى كانت الإدارة بيد الأوربيين .

☆ ☆ ☆

وعلى الرغم من اختلاف النزعات والمذاهب الاستعمارية توجد إذن صفات مشتركة عامة . فإذا كان الاستيطان الأبيض هاماً ، تكون النزعة إلى الاستقلال الذاتي ، وبالعكس إذا كان الاستيطان الأبيض قليل الأهمية فالنظام المتبنى هو الذي يحترم في الغالب نظم الأصلاء على الصعيد المحلي ويتخلى عن نقل النظم الأوربية . أما محاولات التمثل فلم تكن إلا حالات استثنائية .

توسع الأشكال السياسية

(القسم الثاني)

بين (١٨٧٠ و ١٩١٤) ، كانت الأشكال السياسية التي سيطرت في أوربة الأشكال الملكية ؛ ولكن المحلية كانت دستورية ، وفي بعض الدول ، كانت برلمانية (بريطانية العظمى ، إيطالية ، بلجيكا) .

ومن جهة أخرى ، تقدم النظام الديمقراطي تقدماً عظيماً ، والتصويت العام كان يوجد في فرنسة ، وفي إيطالية (منذ ١٩١٤) ، وفي ألمانية (منذ ١٨٧١) ، وفي النمسا (منذ ١٩٠٧ ولكن لم يكن في هنغاريا) ، وفي بلجيكا ، وتقريباً في إنكلترا منذ الإصلاح الانتخابي في (١٨٨٤) .

ولكن الشعوب ، في خارج أوربة ، كان بإمكانها أيضاً أن تستلهم من مثال الولايات المتحدة . فمنذ دستور (١٧٨٧) تبنت الولايات المتحدة نظام جمهورية رئاسية تخول الرئيس سلطات عظيمة . وينتخب مباشرة من الشعب .

ولم يكن النظام البرلماني موجوداً ، ولا يستطيع الرئيس ممارسة حق الحل ضد المؤتمر . وهذا النموذج الأمريكي لا يوجد في أي مكان في أوربة .

ولأي حد « صدّرت » المبادئ الأوربية إلى القارات الأخرى ؟ ولأي حد تبنت الشعوب ، في خارج أوربة ، الأشكال السياسية الأوربية ؟

١ ـ اليابان : حتى (١٨٥٤) ظلت مغلقة بشدة لكل المؤثرات الأجنبية . ولم تنفتح على هذه المؤثرات في (١٨٥٤) إلا تحت تهديد القوة .

وكانت النتيجة أزمة داخلية من (١٨٥٤ إلى ١٨٦٨) انتهت بإصلاح سلطة الإمبراطور (وذلك بتهديم النظام الشوغوني) . وتحويل اليابان إلى دولة حديثة سيعمل عندئذ بفضل دفع أقلية من المصلحين . وفي (١٨٦٩ - ١٨٧١)حذف النظام الإقطاعي . وزالت الإقطاعات ، وفقد كبار الأمراء « الداييو » حقوقهم السياسية والإدارية . وكذلك الساموراثي الذين يشكلون الطبقة النبيلة العسكرية فقدوا امتيازاتهم .

وأحدثت في اليابان أجهزة دولة حديثة . وقسمت البلاد إلى مناطق إدارية يديرها موظف يماثل المحافظ . والعدالة تصدر باسم الامبراطور . وأحدثت إدارة للضرائب ، وجيش يجند بالخدمة العسكرية الإجبارية . وفي (١٨٧٢) ، نظمت مصلحة التعليم العام ؛ وفي (١٨٧٢) تبنت اليابان مبدأ التعليم الابتدائي الإجباري . وجرت كل هذه التغيرات بشكل منظم بعد دراسات سابقة متواصلة جداً . وأحدث مكتب للتشريع يديره الأمير ايتو (Ito) مع الحقوقي الفرنسي بواسوناد (Boissonnade) كمستشار .

ما هدف المصلحين ؟

منذ أن اضطرت اليابان إلى الانفتاح على المؤثرات الأجنبية ، خشيت من أن تفقد استقلالها إذا تركت أوربة تأخذ نفوذاً عظيماً ، وأن تتحمل مصير الصين . ولذا رأى المصلحون اليابانيون بأنه يجب تبني الطرق والتقنيات الأوربية لتستطيع مقاومة الدول العظمى ، وإدخال اليابان في محفل الدول الكبرى ، وكسب دور هام في العالم .

لقد تمت إعادة بناء الدولة اليابانية بادئ بدء بوسائل سلطوية ، ولكن هل ستبقى عند هذا الحد أو أنها ستتبنى نظاماً دستورياً ؟

هذه المسألة حلت بين (١٨٧٧ و ١٨٨٩) . ومنذ (١٨٦٩) ، قال إمبراطور اليابان في « يمين إمبراطوري » بأنه ينوي القيام بإصلاحات وتحقيق « تعاون » بين الحكومة

والشعب . كان الوعد مبهماً ، ولكن فكرة تبني نظام دستوري طرحها المفكرون اليابانيون : فوكو زاڤا (Fukuzava وايتاغاكي Itagaki اللذان يريدان أن يشترك الشعب الياباني في الحكم ويمارس رقابة على الإدارة . وقبلت هذه الأفكار في الأوساط السياسية من عدد صغير من الأشخاص (دور البارون اوكوما Okuma) . ولكن كان رأي الأمير ايتو بأنه يجب تأجيل تطبيق الإصلاحات الموسعة . وفي (١٨٨١) وعد الإمبراطور بتأسيس نظام تمثيلي ، ولكن في مهلة عشرة أعوام .

وفي (١٨٨٢ - ١٨٨٣) كلف ايتو برحلة دراسة في أوربة ، وهكذا جاب العواصم الكبرى ليدرس دساتير مختلف الدول .

وفي (١٨٨٥) ترأس ايتو لجنة دراسات حضرت الدستور الياباني . وفي تموز (١٨٨٩) أعلن الإمبراطور موتسو - هيتو (Mutsu- Hito) أخيراً بأن يمنح دستوراً . وهذا الدستور الذي منحه كان في الحقيقة تحت ضغط رأي عام ليبرالي (حر) ، ولكن هذا الرأي كان ضعيفاً من حيث العدد ولم يكن قادراً وحده التغلب على قرار الإمبراطور إذا لم يقبل به . ولذا رأى من الحكمة تبني نظام دستوري لأنه وجد من الضروري وضع اليابان على قدم مساواة مع الدول العظمى .

وفي (١٨٥٤) اضطرت اليابان إلى توقيع معاهدات تخول امتيازات للأوربيين . وكان يجب منذ الآن إظهار أن اليابان دولة حديثة ، ولا تتنازل عن شيء إلى الدول الأوربية ، والحصول هكذا على حذف هذه « المعاهدات غير المتكافئة » .

لأي حد تبنت اليابان الأشكال السياسية والطرق الأوربية ؟

لأول وهلة ، يشبه الدستور الياباني دستور دولة أوربية . فقد عولجت فيه مسائل الحق العام نفسها : حقوق القيام بالحرب ، وتوقيع معاهدات السلام ، والتصويت على الموازنة ، وقاعدة توقيع مجاور لتوقيع مصدق وزاري (كل قرار يتخذه العاهل يجب

أن يوقعه ورير إلى جانب توقيع العاهل) إلخ ... ونجد في ذلك القواعد التي اقتبستها أوربة القاريةعن نظريات واستعمالات إنكلترا . ولكن بعض المواد تضيق جهداً بأهمية هذه القواعد .

١ ـ قيل : « إن « الإمبراطور يحكم بمساعدة المجلس » (هذه المادة تجعلنا نفكر بالدستور الفرنسي لعام ١٨٥٢) .

٢ ـ وإن المسألة هي واجبات على الرعايا أكثر بكثير من حقوقها .

٣ ـ وخاصة أن الوزراء مسؤولون أمام الإمبراطور وحده وليس أمام المجلس ؛ وهذا يعني أن النظام « غير برلماني » .

٤ ـ الضرائب التي في حيز التنفيذ يمكن أن « تستمر » تلقائياً (هذه النقطة على منوال الدستور البروسي) .

وبالإجمال ، إن الدستور الياباني يريد أن يؤمن قوة السلطة التنفيذية وفي الوقت الذي أعلن رسمياً ، نشر الأمير ايتو (Ito) ، الذي كان المحرر الأساسي له ، كتاباً صغيراً بعنوان : « تعليق على الدستور » يرى فيه الروح التي حرر فيها الدستور . والأمير ايتو يعرف المبادئ والمذاهب ، والعلم السياسي الأوربي . فكيف فسرها ؟

النقطة الأولى :

تصر على واقع أن « سلطة الحكم » خاصة بالإمبراطور وحده الذي يمسك بها من أجداده القدامى ، وإذا قبل أن يمنح دستوراً ؛ فذلك لأنه أراد تأسيس نظام حكم « على انسجام مع سير التقدم » ، ولكن هذا الدستور يجب ألا يقلد في شيء سيادة الإمبراطور .

والإمبراطور يمارس السلطة التشريعية بمساعدة المجلس (الدياط Diete) ولكنه وحده مصدر السلطة التشريعية .

والملك يملك سيادة « دون تقسيم » ، وواجب المجلس ببساطة إعطاء رأي ، ويضيف ايتو ، هذه النظرية تختلف عن نظرية « حق النقض » وحق النقض سلبي بينما هو في اليابان إبرام (مؤيد) إمبراطوري يصنع القانون .

النقطة الثانية :

يصر ايتو على واجبات الرعايا التي تقضي أساساً بالخدمة العسكرية ودفع الضرائب .

وينتقد ايتو في كتابه المذهب القائل « بأن الضرائب هي مقابل الخدمات التي تقدمها الدولة » . ويصرح بأن هذه النظرية غير صحيحة (خاطئة) إذا قبل بأنه يوجد « تبادل خدمات » ، ويجب قبول مبدأ موافقة أي رضى عن الضريبة ، وهذا ما يسمح للشعب بالرفض ويعتبر ايتو بالعكس أن دفع الضريبة هو دين لا يمكن التخلص منه ، ويستشهد بهذه المناسبة بأفكار ستال Sthal المنظر البروسي المحافظ في العهد (١٨٥٠ ـ ١٨٥٩) .

النقطة الثالثة :

يعتبر ايتو أن من المستحيل قبول مسؤولية الوزراء ، والإمبرطور يسمي الوزراء ، وهو وحده له الحق بعزلهم من مناصبهم وهذا الحق هو نتيجة سلطته السامية .

ويسجل ايتو على هذا النحو بوضوح الفرق بين المبادئ اليابانية ومذهب « تقسيم السلطات » كما يفهمها لوك Lock ، وقال مؤلف ياباني بأن الدستور الياباني كان جهداً طريفاً للتمثل ، حيث تمتزج المفاهيم الخاصة بالحكم الإلهي التقليدية في اليابان ، بالتجديدات الأوربية .

وبعد فهل كان تطبيق هذا الدستور مطابقاً لروح النظم (المؤسسات) الأوربية ؟

١ ـ إن المجلس كان يستسلم دوماً أمام أوامر الإمبراطور وفي (١٨٩٣ وفي ١٩٠١) نشب خلاف بين المجلس والوزارة ، وتدخل الإمبراطور بأمر عال (فتوى) أعرب فيها عن رغبته في أن يتنازل المجلس ، وقد رضخ وظلت السلطة المعنوية للإمبراطور كاملة .

٢ ـ نظام (مؤسسة) جنرو Gewro الذي لم يكن موضوع بحث في الدستور ، وهو أن مجلس الرجال المسنين في الدولة هو الذي يشاور لأجل القضايا الكبرى ، وهو يتألف من ٤ أو ٥ أشخاص ينتخبون من بين الشخصيات السياسية التي لعبت دوراً في حركة الإصلاح في اليابان .

وعلى الرغم من أن هذا المجلس ليس له وجود قانوني ، فقد كان له دور مسيطر في الحياة السياسية ، فهو الذي ينتخب الوزير الأول (رئيس الوزراء) ويفرض إراداته على المجلس (الدياط) .

٣ ـ **وضع زعماء الجيش والأسطول** كان الوزير الأول ينتخبهم ولكن بموجب قرار من الإمبراطور في (١٨٩٤م) ولكن من المقرر أن المدنيين لا يمكنهم أن يصبحوا وزراء للحربية أو البحرية ، إن وزير الحربية يجب أن يكون جنرالاً (قائداً) وزير البحرية أميرالاً ، والنتيجة هي أنه إذا رفض جميع الجنرالات وظيفة وزير للحربية عندما لا يعجبهم الوزير الأول فعندئذ يجبر على العدول عن تشكيل وزارته (وقد حدثت هذه الحالة مرتين بني ١٨٩٠ و١٩١٤) ، ويقدم وزيرا الحربية والبحرية مباشرة تقريراً إلى الإمبراطور دون أن يمر على الوزير الأول ، وأخيراً إن زعماء الأركان العامة مسؤولون أمام الإمبراطور وحده لا أمام الوزارة ، وهكذا تستطيع الأركان العامة أن تمارس ضغطاً على مجلس الوزراء .

وحاول الأحرار اليابانيون أن يرجحوا النظريات التي يكون بموجبها للإمبراطور امتيازات محددة ، ولكن جهودهم أدت إلى إخفاق .

وفي (١٩١٣) شوهد وزير ياباني (كاتشورا Kautsura) يترك السلطة تحت ضغط تصويت البرلمان ، ولكن هذه الحالة كانت وحيدة ، إذن يوجد فرق عميق جداً بين النظام السياسي الياباني وأي نظام سياسي أوربي ، وحتى النظام الألماني الذي لم يكن مع ذلك برلمانياً ، وهذا الفرق يوجد في النصوص ، ولكن خاصة في الروح التي تسيطر عليها وفي التطبيق .

٢ ـ الصين :

النظام التقليدي فيها هو الملكية المطلقة ذات الحق الإلهي ، والإمبراطور يتلقى انتدابه من السماء ، ويحكم بمساعدة مجلس الدولة المؤلف من ٤ أو٥ أعضاء ، ومن ٦ ، ٧ وزارات .

ويجب أن نتذكر بأن السلالة هي سلالة ماندشورية تحذر الصينيين وعلى رأس كل وزارة ، يوجد واحد ماندشوري وواحد صيني ، وتتألف الرقابة من مراقبين (٢) ومن (٤) مراقبين مساعدين مكلفين بمراقبة إدارة الوزراء ، وللمراقبين الحق بتقديم تقاريرهم مباشرة إلى الإمبراطور ، بل وحتى يمكنهم توجيه تنبيهات إلى الإمبراطور ، ولكن لا يجازفون فيها إلا نادراً .

إن ما يسبب ضعف الحكومة الصينية هي الطرق (الأصول) الإدارية فقد كانت الصين آنذاك منقسمة إلى (١٨) إقليماً على رأسها حاكم (وأحياناً فوق حاكم ، يوجد نائب ملك لإقليمين) ، وللحكام حق التقدم برأي للعرض أو للأخذ به أي القيام بمبادهة واسعة جداً ، ومن هنا يكمن الخطر في أنهم لا يتمتعون في استقلال كبير جداً ولا سيا أن الخطر الأعظم عندما لا يكون للحكومة جيش منهم ، لقد كان عندها جيش مؤلف من ٣٠٠٠٠٠ ماندشوري ، ولكنه لا يوجد إلا على الورق .

وزادت أيضاً سلطة الحكام نظراً لأنه كان تحت أوامرهم ميليشا (جيش شعبي) إقليمية مشكلة من الصينيين .

وكانت الحالة المالية للصين ضعيفة جداً ؛ لأن الحكام يحتفظون بقسم من الضرائب لحاجات الإقليم . وأخيراً لم يكن لدى هيئة الموظفين فكر عملي . فالموظفون يؤخذون من بين المثقفين الذين تقدموا لفحوص ، ولكن لا يطلب منهم فيها إلا معرفة تفسير النصوص (الصينية القديمة) للمثقفين الاتباعيين الصينيين ، ومعرفة حسن الخط ، وبعض الكفاءة في الشعر . وكان لدى هؤلاء المثقفين الصينيين فكرة سامية عن تفوقهم .

أما جمهور السكان فكان لامبالياً بالمسائل الإدارية والسياسية وعلى الرغم من أن الصين في (١٨٤٢) كانت مجبرة على الانفتاح على الأوربيين ، فقد ظلت خلال أكثر من نصف قرن في حالة ركود تام . وهذا ما أوجد فرقاً أساسياً بين الصين واليابان . لقد تساهلت الصين مع الأوربيين ، ولكن هذا لم يؤدِ إلى أي نتيجة على حالة الصين السياسية .

وهذا يعود بادئ بدء إلى السلالة التي أرادت الإبقاء على الحكم المطلق . ومنذ (١٨٦١) كانت الإمبراطورة تسو - هي (Tseu- Hi) ، أيِّمة أحد الأشراف ، ذكية ، وقوية ، ولكنها مجردة من كل تحرج أو وسواس ولها دور متفوق .

ومن جهة أخرى يحذر الشعب الصيني الأجانب ، والمفكرون الصينيون معادون للتجديدات .

ومع ذلك حدثت في عام (١٨٩٨) حركة إصلاحات ، وتحرر الإمبراطور كوانغ - سو (Kouang- Su) فترة من وصاية الإمبراطورة ، وبمساعدة مستشاره كانغ - ييئو - وي (Kang- Yeau- Wei) بادر بسياسة إصلاحات عرفت تحت اسم « مئة اليوم الصينية » : إصلاحات في الجيش ، في الامتحانات وفي انقلاب ضد الإمبراطورة تسو - هي . وسجن كوانغ - سو ، وكانغ - ييئو - وي ، بعد أن التجأ بامتياز أوربي ، أبحر إلى تين - تسنْ للعيش في الخارج .

وفي هذه الحالة من الركود أثارت ثورة (١٩١١) سقوط السلالة الماندشورية ووضعت نهاية .

وفي إعادة بناء الصين يعود الدور الأساسي إلى سن - يات - سن (Sun- Yat- Sen) سوون - وين (Souen- Wen) في لغة مدينة كانتون .

ولد سن - يات - سن في (١٨٦٦) بالقرب من كانتون ، ابن فلاحين ، وكان له عم مديراً لمدرسة اشترك في ثورة التايبنغ (Taipings) أي الفلاحين . أتم دراسته الثانوية في هونولولو ، ودراسة الطب في هونغ - كونغ ، ثم أصبح طبيب أسنان . وانغمر بدراسة العلوم السياسية ، واعتبر أن الصين ، لتصبح قوية يجب عليها أن تتبنى « الطرق الغربية » وأن تصل إلى أفضل استعمال لمواهب الإنسان . ويجب تنمية الحياة الاقتصادية في البلد بمساعدة الوسائل الغربية .

وللوصول إلى هذه النتيجة يرى سين - يات سين أنه يجب تغيير حالة الرأي عند الصينيين وتفضيل نظام جديد للتربية .

غير أن الأفكار السياسية لسين - يات - سين تجعل حضوره في الصين مستحيلاً ولذا قام انطلاقاً من (١٨٩٦) برحلات إلى الخارج ، ولم يظهر في الصين إلا خلال فترات قصيرة : وكان دوماً في الامتيازات الأوربية حيث لا تستطيع الشرطة ملاحقته .

ذهب إلى اليابان ، والولايات المتحدة ، وجاب أوربة وأقام في لندن حيث « اختطفته » الشرطة الصينية ، ولكنها أطلقت سراحه بأمر من الشرطة الإنكليزية . ورجع إلى اليابان وحاول تنظيم دعاية في الصين . وكان أليفاً للأدب السياسي الأوربي ، وعلى اتصال في لندن مع نظريات (هنري جورج) الاشتراكية ومع النظريات الماركسية . ولكنه كان معادياً لهذه الأخيرة . وفي (١٩١٢) كان سين - يات - سين رئيساً مؤقتاً للجمهورية الصينية . ولكنه انمحى أمام يوان - شي - كاي (Yuan- Chi-Kai) الذي كان يعتمد على الجيش .

وتأسست الجمهورية الصينية في (١٥ آذار ١٩١٢) ، ومبادئها مستوحاة من أفكار (١٧٨٩) أي الثورة الفرنسية : مساواة المواطنين ، الحريات العامة (الحرية الفردية ، ثم حرية التعبير ، والرأي ، والاجتماع والرابطات) .

ما الأعضاء المتوقعة بهذا التركيب ؟

- برلمان أو مجلس قومي يصوت على القوانين والموازنة . ويختار أعضاؤه بالتصويت الضيق . والناخبون الصينيون هم الذين يدفعون على الأقل (٢) دولارين ضريبة مباشرة أو حملة شهادة تعادل شهادة الدراسة الابتدائية .

- رئيس جمهورية ينتخبه مجلس قومي .

وهذا الرئيس يمكن أن يرفض التوقيع على قانون ، ولكن إذا صوت عليه البرلمان مرة ثانية بأكثرية الـ $\frac{٢}{٣}$ ، فالرئيس ملزم بتوقيعه . وحقه في النقض إذن لا يكون إلا موقفاً . والوزراء يتقاسمون مسؤولية الرئيس ، « ولكن الرئيس نفسه غير مسؤول » . وبالتالي لم يكن هذا النظام نظاماً برلمانياً .

ومع ذلك فإن الرئيس لا يمكنه حل المجلس القومي .

وهذا الدستور يستوحي مواده معاً من النماذج الأوربية ومن نظام الولايات المتحدة (التصديق على القوانين) . وفي الواقع إن هذا النظام هجين ولم يعمل به أبداً .

وفي الأول من أيار (١٩١٤) سن يوان - شي - كاي دستوراً جديداً وبه أسس سلطته الشخصية . فالرئيس بموجبه يركز في شخصه كل السلطات ؛ وليس مسؤولاً إلا « أمام الأمة » . وله حق النقض على القوانين ، ويستطيع العمل على توقيف نائب متورط في اضطرابات داخلية .

وفي الواقع إن هذا الدستور يؤسس نظاماً دكتاتورياً ؛ لأن البرلمان لم يدع أبداً للانعقاد .

وبين (١٩٢٠ ـ ١٩٢٤) أعيد النظر بأفكار سين ـ يات ـ سين على ضوء تجربة (١٩١٢) ، وقد عرضت في كتاب صغير يحمل هذا العنوان :

« مبادئ الشعب الثلاثة » . فهو يرى بأنه من غير الممكن تبني مبادئ الغرب بلا قيد ولا شرط بسبب الفروق التي توجد بين الأوساط الصينية والغربية . والشعب الصيني لا يطالب بالحرية ؛ لأنه عاش تحت نظام حكم فردي ولا شك ، ولكنه لم يتدخل في القضايا الخاصة ، ولأنه عرف حكماً مطلقاً لم يكن شديداً ، ويرى سين ـ يات سين أن المذهب الديموقراطي الغربي يؤدي إلى أخطاء ، وأن الحكم التمثيلي شكل ناقص وبحاجة إلى تصحيح ، وعلى الصين أن تجد بنفسها نظاماً جديداً . ولكن على أي أسس ؟ يجب أن يترك دور موجه إلى « أرستقراطية الفكر » وألا يترك للشعب إلا حق الرقابة . وحتى أن هذا الدور المحدود يجب ألا يمنح إلا بعد دور تربية .

في (١٩٢١) ، عرض سين ـ يات ـ سين في خطابه النظام الذي يفضله وهو :

أ ـ على الحكومة أن تملك (٥) سلطات : التشريعية ، التنفيذية ، القضائية ، وسلطة القمع (نظام الرقابة القديم) ، وأخيراً على الحكومة أن تكون السيد (المعلم) الأعظم للفحوص .

٢ ـ سلطات الشعب : يجب أن يكون باستطاعة الشعب أن ينتخب الإداريين ، ولكن يجب أن ينتخب هؤلاء من بين المرشحين الذين صرحت مصلحة الامتحانات بأنهم أهل لذلك . ويجب أن يكون للشعب أيضاً حق الاستفتاء في بعض الحالات .

وأخيراً ، على نظام الرقابة ، أن يتجنب تعديات السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية .

☆ ☆ ☆

لقد كان لفكر سين ـ يات ـ سين السياسي أهمية عظيمة جداً في يقظة الصين ،

والأمر الذي له دلالته هو أنه لم يشأ أن يعمل نسخة حرفية عن المذاهب والفكرة الأوربية ، وإنما تأسيس نظام صيني . لقد بحث عن تأمين قوة السلطة التنفيذية ، وإرجاع دور الناخب والسلطة التشريعية ، اللذين يظهران على هذا النحو معاديين للنظام الديموقراطي .

٣ ـ الإمبراطورية العثمانية :

منذ معاهدة باريس (١٨٥٦) كانت الحكومة العثمانية قد وعدت القيام بإصلاحات إدارية وتأسيس مساواة الرعايا العثمانية أمام القانون ، وفي هذا ما يجعل لرعايا الإمبراطورية المسيحيين مصيراً أفضل من ذي قبل .

ففي (١٨٧٥ ـ ١٨٧٨) في بداية أزمة الشرق ثلّ الوزير الأعظم مدحت باشا السلطان عبد العزيز عن عرشه وأناب عوضاً عنه السلطان عبد الحميد الثاني .

ويرى مدحت باشا بأنه كان يجب تحديث النظم (المؤسسات) ، ولهذه الغاية أمر بترجمة الدستور الفرنسي لعام ١٨٧٣ إلى اللغة التركية ، وفي (١٠ أيلول ١٨٧٦) ، وعلى الرغم من مقاومة الأوساط الدينية ، قبل السلطان الجديد منح دستور مؤولاً بهذا الشكل تجنب تدخل الدول الأوربية في الشؤون الداخلية للإمبراطورية العثمانية ، ولكنه أراد بأن لا يحدد هذا الدستور سلطته بشكل رصين .

وفي (٢٣ كانون الأول ١٨٧٦) أعلن الدستور في اليوم الذي انعقد في استانبول (القسطنطينية) مجلس سفراء الدول العظمى لدراسة المسائل المتعلقة بالإمبراطورية العثمانية ، وهذا التطابق في الزمن لم يكن بالتأكيد مفاجئاً ، ويعلن الدستور الحريات العامة : الحرية الفردية ، حرية العبادات (ومع ذلك ظل الدين الإسلامي دين الدولة) ، وحرية الصحافة ، ومساواة جميع المواطنين في الوصول إلى الوظائف العامة ، شريطة معرفة اللغة التركية .

وألا تجبى أي ضريبة إذا لم تكن مقررة بالقانون .

السلطة التنفيذية : وهذا يعني أن النظام غير برلماني ، للسلطان كل السلطة لتسمية وعزل الوزراء ، ويملك حق اقتراح القوانين وحق التصديق عليها أي أنه يستطيع أن يعارض قانوناً بموجب حق الرفض (الفيتو) ، وله حق إعلان الحرب والسلام .

وهذا النظام الدستوري يترك إذن للسلطان سلطة عظيمة .

أما البرلمان فيحتوي مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، ومجلس النواب يكون بالانتخاب ، ومع ذلك لا يكون المواطن ناخباً إلا إذا كان يقرأ اللغة التركية ، ومجلس الشيوخ يسميه السلطان ، ولكن المادة ١١٣ غيرت بشكل خطير روح الدستور ، فهي تعطي السلطان الحق في أن يطرد « أياً كان » من أرض الإمبراطورية إثر معلومات أهل للثقة جمعتها الشرطة واعترف بأنه يلحق الضرر بأمن الدولة ، وهذه مبهمة جداً ومرنة جداً .

وهكذا كان للدستور مظهر ليبرالي ، ولكن مظهر فقط ، ولم تكن الدول الأوربية لتخدع .

ومنذ أن رأى السلطان عبد الحميد الثاني أن مناورته لم تنجح لم يكن له مصلحة في الحفاظ على الدستور ، وبموجب المادة (١١٣) أصدر مرسوماً بطرد الوزير الأعظم مدحت باشا ، وفي شباط (١٨٧٨) أجل انعقاد البرلمان ، ولم يحذف الدستور ، ولكنه معطل ، وعلق البرلمان ، وهذا التعليق دام (٣٠) عاماً .

وعندئذ أسس عبد الحميد الثاني نظاماً سلطوياً ، وهدد أنصار النظام الدستوري ، والتجأ زعماء الحركة إلى أوربة ، في فرنسة وبريطانية العظمى بخاصة وهؤلاء هم الذين يسمون (الفتيان الأتراك) . وقد بذلوا جهداً للحصول على عودة النظام الدستوري والتعليم في مدرسة الحقوق والمدرسة العسكرية ، ومدرسة غلطا Galata ، التي أحدثها

الفرنسيون ساعد من جهة أخرى « تركيا الفتاة » على معرفة الأفكار الأوربية ولعبت المحافل الماسونية أخيراً دوراً في معارضة عبد الحميد .

وفي آب ١٩٠٨ كانت الحالة الدولية من جديد حرجة على الإمبراطورية العثمانية فقد هدد (الفتيان الأتراك) بانقلاب ، وحصلوا من السلطان من وضع الدستور موضع التنفيذ ، وفي كانون الأول (١٩٠٨) انعقد البرلمان ، ولكن في نيسان (١٩٠٩) حاولت الحكومة القيام بانقلاب ضد البرلمان ، ولكن الفتيان الأتراك أحاطوا عندئذ بعبد الحميد وأحلو محله محمد الخامس .

وعدل الدستور في (١٩٠٩) بمصححات خاصة لتحديد امتيازات السلطان .

المادة ٣٠ : الوزارة مسؤولة أمام مجلس النواب ، وهكذا تأسس النظام البرلماني ، ولحله المجلس تكون موافقة مجلس الشيوخ إجبارية .

والمادة ٣٥ : في حال تباين في الرأي بين المجلس والوزارة ، يجب أن تخضع أو تقدم استقالتها .

والمادة ٣٨ : كل تصويت عدم ثقة للبرلمان يؤدي إلى سقوط الوزارة وأخيراً حذفت المادة ١١٥ .

وبعد فهل أدى هذا النظام الدستوري وظيفته ؟

في (١٩١١) حكم بأن لا غنى عن تعزيز امتيازات الحكومة ، وتعزيز حق الحل خلال مدة الحرب الإيطالية-التركية ، وأرادت الحكومة أن يكون لها الحق في تعليق جلسات البرلمان ، وفي خلال هذه المناقشات ذكر الخطباء مونتسكيو وروسو ، ولكن في (١٩١٤) حصلت الحكومة مع ذلك على التصويت على التعديلات الدستورية التي كانت ترغب فيها .

وفي الواقع لم يؤد النظام الدستوري وظيفته أبداً .

ولجنة « الاتحاد والترقي » الحزب الوحيد المنظم منعت كل معارضة من النمو ، بالإبقاء على الأحكام العرفية التي تؤدي إلى تعليق موقت للحرية السياسية .

٤ ـ إيران :

كان لشاه إيران حتى ١٩٠٦ سلطة مطلقة متحكمة ، أودع حسب مشيئته من حصيلة الضرائب ، ولم توجد موازنة واستخدم الشاه سلطته لإجراء قروض في الخارج ومنح امتيازات طرق حديدية أو مناجم للأوربيين .

وفي الجيش كانت الرتب تتحول بشكل وراثي ، كما عرفت إيران أيضاً رشوة الوظائف .

ولكن منذ أن تأثر الإيرانيون بنفوذ أوربة (دور الشركات التجارية أو المنجمية الأوربية التي استقرت في البلاد والمؤسسات المدرسية التي فتحها المبشرون) ، ومنذ أن ترجم فولتير ، ومونتسكيو وروسو إلى اللغة الإيرانية ظهرت المقاومات في إيران ، وهذه المقاومات أتت من طبقة التجار خاصة الذين تشكوا من الغرامات التعسفية والرشوات التي تعطى للموظفين ، وفي (١٩٠٦) انفجرت الاضطرابات الموجهة ضد الوزير الأعظم ، وفي الأول من كانون الثاني (١٩٠٧) أسس الشاه الدستور المؤقت ، والبرلمان المنتخب حسب هذا النص ، صوت في (٨ تشرين الأول ١٩٠٧) على دستور قطعي ، وهدفه تحديد سلطة الشاه .

وأعلن « حقوق الشعب » .

- حرية الصحافة ، باستثناء المنشورات المخالفة للدين أو القادرة على التوريط في « طرق سيئة » .

- حرية الاجتماع شريطة أن تحترم النظام العام .

وتوقع الدستور فصل السلطات ليسحب من الشاه السلطة التشريعية والقضائية .

وأنشأ « نظاماً برلمانياً » ، لأن الوزراء مسؤولون أمام البرلمان (مادة ٦٧) ، وهذا البرلمان يتألف من مجلس منتخب بالتصويت العام ، (وليكون الفرد ناخباً يشترط أن يكون مسلماً) ومن مجلس الشيوخ أو المجلس الأعلى ، نصفهم ينتخب والنصف الآخر يسميه العاهل .

ولكن الدستور يتضمن قيداً غريباً .

إن المجلس القومي (البرلمان) لا يمكنه أن يخالف مبادئ الإسلام المقدسة ، وأن الشخصيات الدينية ، أي العلماء ، من واجبهم التحقق من التشريع ليطمئنوا من أنه غير مخالف للدين وعلى العلماء أن يعينوا (٢٠) من بينهم ليأخذوا أماكنهم في المجلس ، ولهم الحق باستعمال حقهم في نقض القوانين .

إلا أن الشاه الجديد محمد علي رفض قبول هذا النظام الدستوري ، ودخل في خلاف مع البرلمان وانتهى خلاف (حزيران ١٩٠٨) بالقوة ، فقد قصف البرلمان بالقنابل ، وألغي الدستور في تشرين الثاني (١٩٠٨) ، وعندئذ انفجرت الحرب المدنية ، ولكن عندما علم الشاه بما يجري في تركيا بتحريض الفتيان الأتراك ، وضع الدستور موضع التنفيذ من جديد ، ولم يكفِ هذا ، فقد أشار الحزب القومي بزحف الجنود على طهران وقلب الشاه وأحل محله ابنه وله من العمر عشرة أعوام وأقام نظام الوصاية على العرش .

ومن (١٩١١ إلى ١٩١٤) بذل جهد كبير لتنظيم الإدارة بمساعدة مستشارين سويديين ومستشارين فرنسيين لإنشاء وزارة الداخلية ووزارة العدلية ، وهذان المثالان يظهران الصعوبات التي لاقتها إيران لغرس الطرق والأصول الأوربية ، وترتبط هذه الصعوبات في قسم منها بالمسائل الدينية .

وبعد إلغاء الرق في جزر الأنتيل غادرها زنوج وجاؤوا للاستقرار في أمريكا الجنوبية .

وخليط السكان متفاوت جداً حسب المناطق . ففي منطقة سلسلة جبال الآند في الشمال ، يسيطر السكان الآنديون ؛ وفي الجنوب ، بالعكس ، يوجد قليل من الهنود ، والشعب المسيطر هو من أصل أبيض أو خلاسي وفي المنطقة الشمالية من أمريكا الجنوبية يحتل البيض المناطق الساحلية والخلاسيون ونوى من السكان السود يحتلون داخل البلاد .

وفي الأرجنتين ،يشكل المستوطنون من أصل أوربي أساس السكان ولا يوجد إن صح التعبير هنود ولا زنوج .

وفي البرازيل ، السكان مختلطون جداً فالمستوطنون المحدثون يوجدون في القسم الجنوبي خاصة ، والخلاسيون والزنوج في الداخل .

والمناطق الوحيدة التي يوجد فيها بعض الوحدة للسكان هي : شيلي والأرجنتين . وفي شيلي أساس السكان مؤلف من البيض ؛ وفي الأرجنتين . منذ القرن التاسع ، يتألف السكان من الأوربيين .

وبالتالي من الصعب الكلام عن وحدة أمريكا اللاتينية . ومن البديهي أن سكاناً مختلفين جداً لا يستجيبون بشكل واحد أمام الأفكار الأوربية . وسنرى تباعاً :

١ ـ المؤثرات الأوربية .

٢ ـ الأنظمة الدستورية المتبناة .

٣ ـ أنظمة الواقع .

١ ـ المؤثرات الأوربية :

سندرسها على الصعيد الفكري خاصة . لم يكن تأثير الولايات المتحدة نشيطاً جداً

قبل (١٩١٤) . لأن الولايات المتحدة لم يكن لها آنذاك دور هام من وجهة النظر الاقتصادية والمالية في أمريكا اللاتينية ، وإذا لم يكن لهم هذا في أمريكا الوسطى وفي المكسيك ، إلا أن لهم جاهاً . وحتى عندما يحذر أمريكيو الجنوب من الولايات المتحدة وهو أنها أصبحت دولة عالمية عظمى ، ومن مبدأ مونرو أيضاً ، وبسطت حمايتها ، على كافة الدول الأميركية .

ومع ذلك فإن نفوذ الشمال الأميركي يبقى ثانوياً وتبقى المؤثرات الأوربية هي الأهم .

التأثير الإسباني :

لقد شوهدت حين الانفصال ، في المستعمرات القديمة الإسبانية ، حركة ضد إسبانيا ، ونمو العواطف المعادية للإسبان . ولكن عندما نسيت هذه الحوادث ، حافظت إسبانيا على بعض الوجاهة . لأنها كانت أول من استوطن أمريكا الجنوبية وأتى إليها بالحضارة .

ويحاول الكتاب الإسبان أن يحافظوا على الاتصال ، ولكن هذا لا يذهب إلى بعيد أبداً ، لأن المسألة ليست عقد صلات سياسية جديدة مع إسبانيا .

التأثير الإنكليزي :

هو أساسي من وجهة النظر المالية والاقتصادية . فقد قدمت إنكلترا التقنيين والماليين الذين ساعدوا على تجهيز البلاد وشجعوا زيادة الإنتاج . ولكن الإنكليز قليلو العدد في أمريكا الجنوبية . وهم في الغالب تقنيون ورجال أعمال يهتمون بتحقيق الأرباح . وفي بعض المدن أنشئت مؤسسات إنكليزية للتعليم ، ولكنها كانت خاصة بأطفال الإنكليز المقيمين في البلاد .

التأثير الألماني :

يمارس أساساً في شيلي لأجل الاستيطان في البرازيل الجنوبية . ومن وجهة النظر

الفكرية نما النفوذ الألماني بعد (١٨٨٠) خاصة . وفي (١٨٨٦) أنشئ معهد تربوي في شيلي . ثم في (١٩٠٣) في الأرجنتين وفتحت مدارس ألمانية عديدة ، ومدارس علمانية تساعدها الدولة أو مدارس المجامع الدينية . الكاثوليكية الألمانية . ومع ذلك يظل النفوذ الفكري الألماني محدوداً .

التأثير الفرنسي :

هو أساسي من وجهة النظر الفكرية ، وفي الحقيقة إن فرنسا لعبت دوراً اقتصادياً ومالياً ، ولكن تفوقها من وجهة النظر الفكرية معترف به من الجميع في أمريكا الجنوبية ، إن فرنسا محترمة في أمريكا الجنوبية كما كانت آثينة في العالم في عهد بيريكلس Periclès ، هذا ما قاله في (١٩١٤) ، في جامعة يونيوس ايرس الأستاذ كارل Carles ، واللغة الفرنسية يتكلم بها في الأوساط المثقفة كلها ، وقد ظهر هذا التأثير في النصف الأول من القرن التاسع عشر بشكل عضوي ، دون أن يوجد أدنى « دعاية » فرنسية ، إن أفكار مونتسكيو ، وروسو ، والثورة الفرنسية منتشرة في أمريكا الجنوبية ، وعندما أنشئت دول أمريكا الجنوبية في (١٨٢٣ ـ ١٨٢٤) لم تتردد في تبني النظم ، وكانت الدساتير تحررها مجالس عضوية كثيراً أو قليلاً ، والخونتان les yuntes (المجالس) المؤلفة من المزارعين والضباط ، الذين قبلوا جمعياً كأساس المبادئ السياسية الفرنسية ، اهتموا بالتذكير في مقدمة التصويتات الدستورية بمبادئ حقوق الإنسان والمواطن .

وقد كتب الكاتب البيروفي غارسيا كالديرون Garcia Calderun في (١٩١٣) في كتابه (الديموقراطيات اللاتينية في أمريكا) : « من فرنسا اقتبس ثوريو أمريكا اللاتينية إنجيلهم السياسي » .

لقد مورس النفوذ الفرنسي بنشر الكتب الفرنسية ، والأدب الفرنسي قوي جداً في أمريكا الجنوبية منذ (١٨٣٠ ـ ١٨٤٠) ، ودوره مسيطر في الحياة الفكرية ، والحقوق في أمريكا الجنوبية من إلهام فرنسي ، والمفاهيم الحقوقية الفرنسية تتبع عن قرب ،

والفلسفة وبخاصة الفلسفة السياسية ، ظلت خلال زمن طويل من إلهام فرنسي ، وبالمقابل الفلسفة الإنكليزية والألمانية فلم يلفت النظر إليها ، توكفيل Toqueuille وادغار كينيه Edgar Quinet مقروءان جداً في أمريكا الجنوبية ، واغست كونت له نفوذ رئيسي ، والأفكار الوضعية لها نجاح كبير ، وتقريباً في كل المكتبات العامة والخاصة تسيطر الكتب الفرنسية ، وحتى (١٩١٤) حافظت فرنسة على تفوقها ، وفي بونيوس آيرس ألم تنشأ المكتبات الأولى على يد الفرنسيين قبل الاستقلال ؟ .

وفي (١٨٥٠ ـ ١٨٥٢) قدم أساتذة فرنسيون إلى أمريكا الجنوبية وهذا القدوم يعود إلى حوادث سياسية مثل انقلاب (٢ كانون الأول ١٨٥١) وكان خصومه نابوليون الثالث يغادرون وطنهم ، وأشهرهم أميديه جاك Smloleé Jacques . فقد كان تلميذاً في مدرسة المعلمين العليا ، وأستاذاً للفلسفة في الثانوية في آنيَنْ Anien ، وتعاون مع جول سيمون Jules Siman في كتاب للفلسفة وغادر وطنه بعد انقلاب ٢ كانون الأول ، وله في الأرجنتين دور من الصعيد الأول ، أنشأ الكلية الوطنية في بونيوس آيرس ، وأعدّ برنامج التعليم العام والجامعي الذي تبني في الأرجنتين والبرازيل .

والفرنسي بيريه Peyret هو أستاذ التاريخ في جامعة بونيوس آيرس وفي سانتياغو أول كرسي للاقتصاد السياسي احتله فرنسي ، وفي أورغوي أنشأ البر لارّوك AlBert Larroque مؤسسات للتعليم الثانوي ، وحتى قبيل حرب (١٩٣٩) لم يفقد تقليد البعثات الفرنسية .

وعلى هذا فإن أمريكا اللاتينية ، ذات وحدة الدين ، الكاثوليكية ، ووحدة اللغة الإسبانية وماعدا البرازيل حيث يتكلم باللغة البرتغالية ، قد أخذت الطابع الأساسي للأفكار الفرنسية ، فكيف انتقلت هذه الأفكار ؟.

٢ ـ الأنظمة الدستورية :

في فترة الاستقلال تشكلت الـ ٢٠ دولة في أمريكا اللاتينية في جمهورية وتبنت

النظام الحر (الليبرالي) ، ولكن النتيجة لم تكن براقة فد استلهمت الدساتير الأولى من المثال الفرنسي والإنكليزي ، أو من مثال الولايات المتحدة ، ولكن الدساتير أعيد فيها النظر جميعاً مرات كثيرة .

في هونـدراس : يرجع تاريخ أول دستور إلى (١٨٣٩) ، ولكن منذ ذلك الحين وجّه منها (٥) أخرى .

وهاييتي : في (١٨٨٩) ، كانت في دستورها السادس عشر .

وكولومبيا : كان لها ٦ دساتير والأخير عدل (١٠) مرات .

وبيرو : كان لها ٤ دساتير والأخير يرجع إلى (١٨٦٠) وظل في حيز التنفيذ إلى (١٩١٤) .

ولهذه الدساتير جميعاً صفات مشتركة ، فهي تحتوي كلها إعلانات حقوق الإنسان : الحرية الفردية ، الدينية ، حرية الصحافة ، المساواة أمام القوانين إلخ .. وتتوقع عمل مجالس منتخبة ، وتقبل التصويب العالم ، وعلى الأقل لكل من يعرف القراءة والكتابة ، وهذه الصفات المشتركة متأتية عن نفوذ الأفكار الفرنسية .

ولكن يوجد اختلافات .

أ ـ يوجد دول من نموذج اتحادي (فيدالي) ، ودول من نموذج وحدوي وأخذت دول النموذج الاتحادي مثلها عن الولايات المتحدة .

وفي أيامنا هذه تضم الولايات المتحدة ٤٨ دولة ، وكل دولة من هذه الدول لها حاكم ومجلس تشريعي كفء لبعض المسائل ، ولكافة الدول ، توجد حكومة مركزية اتحادية وحدها كفء لتسوية المسائل ذات الأهمية العامة .

والدول من النموذج الوحدوي أخذت نموذجها عن فرنسا ، وهي قليلة العدد شيلي منذ دستور (١٨٣٣) ، وبيرو منذ (١٨٦٠) ، وكولومبيا منذ (١٨٨٦) ، (وفي

السابق كانت كولومبيا من نموذج الحادي) ، والجمهوريات الصغيرة في أمريكا الوسطى .

الأرجنتين منذ (١٨٦٠) ، والبرازيل التي كان نظامها ملكياً حتى (١٨٨٩) ، ثم جمهورية منذ دستور (١٨٩١) ، وفينزويلا مؤلفة من ١٣ دولة وأخيراً المكسيك مؤلفة من ٢٧ دولة .

وإذاً ، في هذا الاعتبار جهزت الولايات المتحدة معظم الدول ، بهذا النموذج .

وفي هذا الحين وجه في أوربة نموذج الكونغدراسيون الأوربي ، وهو الكونغدراسيون الجرماني ، ولكن لم يكن له أقل تأثير على دساتير أمريكا اللاتينية ، لقد تأثرت بالنفوذ الفرنسي أو نفوذ الولايات المتحدة .

ب ـ دساتير تختلف بأسلوب تسمية رئيس الجمهورية ، وهنا يمكن أن يؤخذ مثل عن النظام الفرنسي أو عن النظام الشمال ـ أمريكي .

وفي النظام الفرنسي ، يسمى رئيس الجمهورية من قبل البرلمان ، حسب دستور (١٨٧٥) ، وهذا النظام تبنته كولومبيا ، وبيرو ، والأرغواي ، حيث ينتب الرئيس لمدة أربعة أعوام .

والبرازيل ، والأرجنتين ، والمكسيك ، وشيلي وفينزويلا ، لكل منها رئيس جمهورية تنتخبه الأمة . يمكن أن ينتخب بالتصويت المباشر كما في البرازيل ، أو بالتصويت على درجتين ، من قبل هيئة انتخابية ، كما هي الحال في الأرجنتين ، والمكسيك ، وشيلي ، وفينزويلا .

والنموذج المسيطر إذن هو نموذج الولايات المتحدة لا نموذج فرنسة .

جـ ـ دساتير تختلف على مسألة العلاقات بين الرئيس والبرلمان .

مسؤولية الوزراء :

النظام البرلماني يوجد في فرنسا وفي انكترا ، والنظام غير البرلماني هو نظام الولايات المتحدة ، وفيه يتبع الوزراء الرئيس لا الكونغرس ، قد تبنت معظم الدول نظاماً برلمانياً : ودولة واحدة ، وهي شيلي ، قبلت مبدأ مسؤولية الوزراء أمام المجالس .

مسألة التصديق التشريعي :

عندما يصوت البرلمان على قانون ، هل بإمكان الرئيس أن يرفض توقيعه ؟

قبلت تقريباً كل الدول ، حتى شيلي ، بأن للرئيس حق رفض توقيفي ، فإذا أعاد البرلمان التصويت على القانون الذي رفضه الرئيس ، بأكثرية الـ $\frac{٢}{٣}$ ، فإن الرئيس مجبر على إعطاء توقيعه ، وهذه القاعدة هي قاعدة دستور الولايات المتحدة لعام ١٧٨٣ .

والنتيجة هي أنه ما من دولة من دول أمريكا اللاتينية قبلت تماماً نظاماً من النموذج الفرنسي . على أن شيلي تقربت منه قليلاً أكثر من الدول الأخرى . (نظام برلماني) ، ولكنها ابتعدت عنه في نقطتين أساسيتين (رئيس منتخب من الشعب ويملك حق رفض توقيفي) .

إن دساتير أمريكا اللاتينية تعكس إذاً تأثير الولايات المتحدة ، أكثر من تأثير أوربة . وهي جمهوريات رئاسية ، يكون فيها للرئيس سلطات واسعة ويحكم فعلاً . وله بصورة خاصة حق إعلان « الأحكام العرفية » عندما لا يتكون البرلمان في جلسة انعقاد ، ويعلق على هذا النحو ممارسة الحريات العامة كلها .

٣ ـ أنظمة الواقع :

في الواقع كيف كان النظام ؟ هل يمكن أن تعتبر جمهوريات أمريكا الجنوبية

« ديموقراطيات » لا ، لأن النظام السياسي يختلف عن النظام الذي توقعته الدساتير .

لقد صرح الكاتب البيروفي كالديرون نفسه بأنها ليست ديموقراطيات . والكاتب الإنكليزي جيمس برايس (James Bryes) في كتابه :

« الديموقراطيات الحديثة » الذي صدر في (١٩١٠) ، بعد أن قام بتحقيق في أمريكا الجنوبية ، استخلص بأن الأنظمة الدستورية لم تطبق . ومن غير الممكن تعداد الإنقلابات ، يستشهد بالدستور ، ويناقش على النصوص ولكن في الحقيقة لا أحد يبالي أبداً برجال الدولة .

ومع ذلك يوجد ، بين هذه الدول ، فريقان اختلف فيهما طابع الحياة السياسية .

أ ـ أمريكا الوسطى : شمال غربي أمريكا الجنوبية ، الإيكواتور ، بوليفيا ، بيرو وباراغواي .

في هذه الدول ، يقول لنا ج برايس (J. Bryce) : إن عمل الدستور « قوة » ، وبالقوة يحصل الرئيس على وظيفته ، وبالسيف يحكم . والانتخابات تزور بالغش أو بالقوة ، وتغيير الجهاز السياسي يتم بانقلاب . والسلطة تنتقل إلى من يسانده الجيش . والجمهور يعيش في لا مبالاة كاملة حيال الحياة السياسية .

وكالديرون يقول لنا الشيء نفسه . فهو يرى أن الدساتير لم تطبق أبداً وأن النظام مؤسس على سلطة رجل واحد .

١ ـ لماذا ؟ لأن هذه الدول عندها سكان هنود أو خلاسيين ، والعنصر الأبيض تافه لا أهمية له (٥ إلى ١٠٪ بيض) . وهؤلاء السكان لا يهتمون بالمسائل السياسية ، والسكان الأصلاء ، قبلوا دوماً سلطة رجل يجسد القوة .

٢ ـ لأنه لا يوجد طبقتان اجتماعيتان : كبار ملاكي الأراضي ، وعددهم قليل ولكنهم أغنياء جداً ؛ والفقراء .

ولا يوجد « طبقة وسطى » ، ولذا فإن الزعماء لا يملكون حق استناد متين في السكان . ولذا يميلون إلى البحث عن نقطة استناد في الجيش .

٢ ـ الأرجنتين ، الأرغواي ، شيلي ، البرازيل تكون الفريق الثاني . في هذه البلاد يظهر إلى جانب كبار ملاكي العقارات . طبقة وسطى من الصناعيين والتجار ليس لهم مصالح واحدة . والفروق التي توجد بين التجار ، ملاكي العقارات هي الأساس الذي وجدت عليه الأحزاب السياسية . وهذه الدول تظهر « جمهوريات حقيقية . ولكن هل هي « ديموقراطيات » ؟

في **الأرجنتين** : السكان من أصل أوربي ، و ٢/٣ هم إسبان والـ ١/٣ الآخر إيطاليون مهاجرون حديثون . وحتى (١٨٥٢) ، عاشت الأرجنتين تحت دكتاتورية الواقع للرئيس روزاس (Rosas) ، وبالتالي عرفت عدة دكتاتوريات أقل مدى واتساعاً .

ونحو (١٨٧٠) حدث تطور هام . ولعب فيه العسكريون الدور الهام . ولكن « المدنيين » رجال القانون ، وهم أميل إلى تطبيق الطرق الدستورية والانتخابات تجري بالتصويت العام . ولكن التصويت يعبر عنه شفهياً . والنتيجة أن الحزب الذي في السلطة يضغط على الناخبين ؛ ويسمح للمعارضة أن تظهر شريطة ألا تكون خطرة . وكانت مشاركة الناخبين في التصويت ضعيفة حتى قانون (١٩١٢) الذي جعل التصويت إجبارياً وسرياً . والأحزاب حول رجل ، لا على برنامج مبادئ .

في **الأرغواي** : المشهد مشابه تقريباً لما في الأرجنتين . وللرئيس تفوق واقع على المجلس .

في **شيلي** يسيطر البيض . ومنذ (١٨٥٠) تاريخ شيلي الداخلي هادئ . وقد حدثت حرب مدنية واحدة في (١٨٩١) ، وكانت استثناءً . والمجلس هو الذي يتفوق .

ووسع حق التصويت لجميع الرجال الراشدين شريطة معرفة القراءة والكتابة . ولكن الفساد الانتخابي يجتاح ، وكبار ملاكي العقارات يمارسون نفوذاً على فلاحيهم .

وفي البرازيل ، يشكل البيض ($\frac{١}{٦}$) السكان فقط ، وحتى (١٨٨٩) ظل النظام ملكياً مع الإمبراطور البرتغالي پدور الثاني ؛ وانطلاقاً من (١٨٨٩) ، أصبح النظام جمهورياً ، بعد أن تنازل عن العرش . ومع ذلك لم يكن هذا تقدماً .

وطبق النظام البرلماني في عهد الملكية . ففي (١٨٨٠) قررت الحكومة إلغاء الرق ، وهذا القرار أدى إلى نقص اليد العاملة وأجبر الملاكين العقاريين لدعوة الأوربيين . ومن هنا كان استياء كبار ملاكي العقارات . ومن جهة أخرى ، استياء الجيش الذي يرى بأن ليس له دور هام بشكل كاف في الدولة . وهذا الاستياء المضاعف تسبب في سقوط الملكية وتأسيس الجمهورية . وتلا ذلك دور اضطرابات دام أربع سنوات . أصبح النظام السياسي هادئاً ؛ ومن (١٨٧٤ إلى ١٩١٠) كان للبرازيل رؤوساء مدنيون ، ومن (١٩١٠ إلى ١٩١٤) ، ظهر العنصر العسكري من جديد ، ولكن الانتخابات أفسدتها الرشوة أو القوة ، وأصبحت السلطة بأيدي حكم أقلية متسلطة من التجار والصناعيين . « وكانت سلطة الدستور نظرية محضةً » ، هذا ماصرح به جورج كليمنصو بعد زيارته للبرازيل في ١٩٠٠ .

وعرف جول برايس (J-.-Bryce) النظام السياسي لهذا الفريق الثاني في الدولة بما كتب وهو : « عوضاً عن العنف توجد المخاتلة » ، ولكنه أضاف : « المخاتلة أقل ضرراً من العنف » .

☆ ☆ ☆

إن النظام الذي يسيطر في أمريكا اللاتينية هو نظام « قنصلي » . والمجالس المنتخبة دون سلطة . لماذا ؟ لأنه لا يوجد رأي عام ، ولا احترام للشرعية ، ولا

كفاءات في داخل البرلمان وما يرى هو صراع شهوات ، والكل هو معرفة إلى أي جهة تكون هيئة الضباط .

إن طريقة الحكم تقضي ، بالنسبة للرئيس ، الإمساك بصلابة العاصمة ، والخطوط التلغرافية والهاتفية ، أخيراً ولا سيما تأمين رصيد الجيش والشرطة . وهذا ما يوضح تفوق المسألة المالية في الحياة السياسية لدول أمريكا الجنوبية .

لقد أرادت دول أمريكا اللاتينية أن تقلد الدساتير الليبرالية للولايات المتحدة أو لأوربة ، ولكنها في الواقع ، لم تعط منها إلا صورة مشوهة . (وهذا يظهر حظر الحكم على الأنظمة حسب النصوص وحدها) لماذا ؟

إن هذه الدول لا تتيح الظروف المرادة لتعمل النظم الحرة . ومفهوم حكومة مؤسسة على إرادة رعاياها لا يدخل في ذهن الحكومات .

إن روح العنف تبقى بين البيض ، وأيضاً روح النظام والانضباط والفردية المفرطة التي هي روح الإسبان على العموم .

وفضلاً عن ذلك في هذه البلاد الجديدة ، حيث المواصلات صعبة ، فالدولة « وصي ضروري » . والسلطة التنفيذية تستجيب إذن بقوة لمنطق الحالة . ولهذا السبب استطاع كالديرون أن يقول في (١٩١٢) بأن النظام الدستوري في بلاد أمريكا اللاتينية كان « اختراعاً مخيباً » .

القسم الثالث

نتائج التوسع الأوربي

آ ـ النتائج في غير البلاد الأوربية :

أرادت أوربة أن تنشر نشاطها الاقتصادي وبعض أشكال حضارتها . وكانت النتائج مختلفة جداً حسب وجهة نظر « الحضارة » أو وجهة النظر الاقتصادية .

١ ـ من وجهة نظر الحضارة :

النتائج ضئيلة . وقد رأينا الجهد الذي قام به الأوربيون من وجهة النظر الدينية . وعلى الرغم من هذا الجهد العظيم فإن النتائج العددية تبقى ضعيفة . و « الهدف الإنساني بلغ بصورة أوسع من الهدف الديني . ومن وجهة نظر نشر الأفكار ، عندما تكون النظم (المؤسسات) الأوربية محدودة بالشعوب التي ليس لها أي تجربة سياسية . من شعوب أمريكا الجنوبية ، فإن هذه الأشكال السياسية لايمكنها أن تولد نظاماً « أوربياً » بحق .

٢ ـ من وجهة النظر الاقتصادية :

كانت النتائج بالعكس عظيمة .

- جهد التجهيزات : إنشاء طرق حديدية إلخ ..
- جهد يؤدي إلى تقدم التقنية .
- جهود قام بها الرجال (الملاكاتCadres واليد العاملة التي جهزها الأوربيون بالملايين) . وعلى هذا النحو حول الأوربيون منظر عدة مناطق في العالم سمح لهم باستثمارها .

والأمثلة على ذلك : الهجرة الأوربية التي لعبت دوراً رئيسياً في استثمار غرب الولايات المتحدة والپامپا في أمريكا ياالجنوبية .

وإنشاء الطرق الحديدية في أمريكا الجنوبية كان ممكناً بفضل رؤوس الأموال الأوربية .

والهند أصبحت منتجة ومصدرة للحنطة بفضل التوسع الأوربي . وفي سيبريا كان الاستيطان نتيجة الهجرة الأوربية .

وإفريقية الغربية الفرنسية تحولت تماماً بزراعة فستق العبيد (فول سوداني) التي أتى بها الأوربيون . وكذا الحال للكاوتشوك في ماليزيا وفي الهند الهولاندية .

وفي كل مكان كانت أوربة تحض على إنتاج ما يمكن أن يكون مفيداً لها . ولعب الأوربيون أيضاً دوراً رئيسياً في استغلال المناجم ، وخاصة في الصين والإمبراطورية العثمانية .

والصناعات التحويلية نمت بفضل نفوذ أوربة . والنهوض الصناعي الأميركي مرتبط بنمو الهجرة الأوربية .

وفي اليابان ، لم تكن الهجرة الأوربية هي التي لعبت ، ولكن إذا نظرنا « الانطلاق » الصناعي في اليابان نجد في الأصل التقنيين ورؤوس الأموال الأوربية . وعندما أنشأت اليابان معامل الغزل استنجدت بالتقنيين الفرنسيين من مدينة ليون ، وعندما أنشأت ترسانات بحرية استنجدت بالمهندسين الإنكليز .

ولكن أوربة ليس لها مصلحة في « دفع » تصنيع البلاد غير الأوربية . وفي الحقيقة إن هذا التصنيع ، في الولايات المتحدة وفي اليابان ، تما لأن الأميركيين واليابانيين أرادوه بحزم ، ولكن في غير هذين البلدين ، كان النمو الصناعي أبطأ لأنه لم يكن لأوربة مصلحة في إنشاء صناعات منافسة لصناعاتها .

وأيقظت أوربة على هذا النحو للحياة الاقتصادية العامة ، مناطق جديدة اقتصادية أرادت أن يكون لها فاعليات متممة لفاعليات أوربة . وهكذا توطد نظام علاقات متبادلة بين أوربة والقارات الأخرى .

ونتساءل لأي حد أدى التوسع الأوربي إلى تغيير الوسط الاجتماعي وتغيير في شكل الحياة ، في علاقات الناس ببعضهم .

١ ـ حالة المستعمرات الأوربية :

في البلاد حيث أسست أوربة مستعمرات كانت بيدها الوسائل للتدخل مباشرة ، وعلى الأقل في بعض صعد الحياة الاجتماعية . فقد استطاعت أن تفرض تشريعها ، وتدخل موظفيها ، ومفاهيمها بإنشاء مدارس .

ما التغيرات التي دخلت على الوسط الاجتماعي ؟

إن الشعوب المستعمرة أخذت عن الاستعمار فائدتين :

١ ـ لقد أتى بالسلام في وسط كانت الحرب فيه في حالة مستوطنة مستمرة . وأعطى الاستعمار أيضاً الوسيلة لمكافحة المجاعة ، ولم يحذفها دوماً (حالة الهند) ، ولكنه توصل إلى معالجة هذا الوباء جزئياً بفضل إنشاء الطرق .

وكانت النتيجة ازدياد السكان الأصلاء ، ما عدا بعض الحالات (في زيلندة الجديدة ، وفي أوستراليا) حيث كان الكحول يفتك بالسكان البدائيين وهم غير أهل للتكيف .

ولكن التغلغل الأوربي ، من جهة أخرى ، أحدث الاضطراب في بيئة الأصلاء (دون أن يريده) ، لأن الظروف المادية للحياة تحولت بالتمام كثيراً أو قليلاً . ولم يكن هذا التحول فقط في الظروف الخارجية مثل تبني الألبسة الأوربية وإنما كان نحو أعمق منه بكثير :

أ ـ كان من نتيجة الاستعمار في الغالب انتزاع جزء من أراضي الأصلاء ، وإسكانهم مأوى خاص بهم .

ب ـ الاستعمار حذف الرق ، وبهذا غير ظروف اليد العاملة . وفي الحقيقة ، من جهة أخرى ، فرض الشغل الشاق مع انتقال العمال من منطقة إلى أخرى .

جـ ـ كان من نتيجة الاستعمار إضعاف سلطة زعماء السكان الأصلاء ، مباشرة بالفتح ، ثم بتأثير المدرسة الأوربية .

لقد أسهم الاستعمار في خلق طبقات اجتماعية جديدة .

أما الخلاسيون فكانوا محتقرين من قبل البيض ومنبوذين من الأصلاء كما أسهم الاستعمار في خلق نخبة من الأصلاء تدربت على التقنيات الأوربية ؟ وفي خلق طبقة فكرية ، ومهتدين (بعمل البعثات التبشيرية) وطبقة جنود من الأصلاء .

وهذه اللوحة التي أتينا على ذكرها مجردة ، ولذا يحسن بنا أن نأخذ بعض الأمثلة .

١ ـ الهند :

سكانها (٣٠٠) مليون نسمة ؛ و (١٥٠٠٠٠) إنكليزي فقط ، بصفتهم جنود و ($\frac{١}{٤}$) السكان الأصلاء مسلمون . (ولنلاحظ أيضاً دور البارسيس Parsis في منطقة بومبي) .

ما نتيجة التوسع الأوربي لأجل الوسط الهندي ؟

إن إنشاء الطرق الحديدية حول الحياة الاقتصادية ، ونمت المعادلات التجارية ؛ وأخذت طبقة التجار أهمية عظمى . وبنمو هذه الطبقة التاجرة الهندية يرى تشكل « برجوازية » هندية .

وأوجد الإنكليز صناعات : كصناعة الأنسجة في بومبي ومدراس . وفي البدء لم يهتم الهنود بالنهضة الصناعية . ثم إن التجار الذين أصبحوا أغنياء وضعوا أموالهم في هذه المشاريع وأوجدوا بأنفسهم مشاريع مجهزة بأجهزة حديثة . وهكذا نرى تشكل طبقة صغيرة من الصناعيين الهنود . وهؤلاء الصناعيون استخدموا العمال . وكان ذلك بداية لتشكل طبقة كادحة هندية . وفي (١٩٠٠) وجد (٣٦٠٠٠٠)عامل في الصناعة الحديثة في الهند . ومن جهة أخرى . قامت الإدارة الإنكليزية بجهد لتنمية التعليم بإحداث مدارس ابتدائية ، ومدارس ثانوية تتبع برامج الجامعات الإنكليزية ، وبلغ عدد الجامعات (٥) خمس جامعات في (١٩٠٠) .

وأقبل الهنود على مؤسسات التعليم . وكان الإنكليز مسرورين لتشكل نخبة تساعد على نمو الحياة الاقتصادية .

ومنذ (١٩٠١) وجد في الهند (٦٣٠٠٠٠) تلميذ في التعليم الثانوي ، (٢٣٠٠٠) في الجامعات .

وكان الطلاب كثيري العدد في البنغال خاصة . وسكان البنغال الذين يرتفع عددهم إلى (٤٥) مليون نسمة كانوا بقدر طلاب إنكلترا . وهم في الغالب شبان فقراء ، ولكنهم ينتسبون إلى « طبقات عليا » . وهكذا نجد إلى جانب برجوازية من التجار والصناعيين يؤلفون « طبقة متوسطة » . نشوء طبقة « كادحة فكرية » . وستكون هذه الطبقة نواة المعارضة ضد النظام الإنكليزي في الهند .

« وهكذا فإن التوسع الأوربي مدعو غالباً لأن ينقلب على نفسه » .

٢ ـ الهند الصينية :

يبلغ عدد سكانها (١٦) مليون نسمة في (١٩١٤) منهم (٢٤٠٠٠) أوربي فقط (نصفهم عساكر وبحارة) .

وقد رأينا سابقاً أن الأوربيين وجدوا هناك أمام وسط أصيل يملك حضارة قديمة جداً .

ومن وجهة النظر الاجتماعية ، الواقع البارز هو كثرة صغار الملاكين وهم كذلك لأن عدداً عظيماً منهم لا يملك أكثر من هكتار واحد .

والاستعمار الفرنسي ، يفضل منظمات الإسعاف ، والأعمال الطبية ، كان نمواً للازدهار الاقتصادي . ولكن النظام الفرنسي شجع بصورة لا شعورية ، بين الأصلاء ، وتشكل طبقة من كبار ملاكي العقارات . ووسائل النقل ساعدت ، في الواقع ، على نمو الأعمال ووفرة النقد وشجعت المضاربات على الأراضي . واستطاع بعض الأصلاء تشكيل ملكيات كبرى . بشراء الأراضي من أبناء وطنهم . أما الأصلاء الذين نزعت يدهم عن امتلاك الأراضي ، فقد أصبحوا عمالاً زراعيين ، و « كادحين » بعد أن كانوا ملاكين في السابق .

ونتج عن ذلك نمو التفاوت الاجتماعي . و « الأغنياء الجدد » حديثو النعمة من الأناميين ظهروا في الغالب قساة جفاة جداً حيال أبناء وطنهم . وتعاطوا الربا بنسب عظيمة ؛ وشعر الأصلاء بأنهم مستغلّون ونسبوا إلى الاحتلال الفرنسي مسؤولية هذه الحالة .

ويشاهد في الوقت نفسه تشكل طبقة من الشبان المفكرين الأناميين الذين درسوا في الهند الصينية وحتى في فرنسة . فقد تعلموا التقنيات الأوربية ، وتعلموا أيضاً معرفة مفهوم الحرية . ورأوا أنفسهم منذ الآن فصاعداً غرباء عن وسطهم ، وأيضاً غير مقبولين بين المستعمرين الفرنسيين . وأصبح هؤلاء الفتيان المفكرون « مقتلعين من جذورهم » ، وما وسعهم إلا أن شكلوا نواة المعارضة السياسية .

٣ - إفريقية الغربية الفرنسية :

لم تكن هذه المنطقة مستعمرة استيطان . والاستعمار الفرنسي أتاها بالسلام ،

وتسبب في نقص الوفيات وضاعف الفرص لكسب الحياة عند الأصلاء . ولكن الاستعمار أدى أيضاً إلى تحويل البيئة الاجتماعية .

في السابق كانت الأرض تستغل جمعياً ولا تخص الفرد وإنما « القبيلة » . والقبيلة مؤلفة من أشخاص لهم جو واحد مشترك . والشغل موزع بين أعضاء القبيلة . والاستعمار الأوربي جلب لهم الأمن الذي لا يعرفونه . وأخذ الأصلاء يذهبون عندئذ للعمل خارج فرقهم ومالوا إلى هجر قبيلتهم .

وتسبب الاستعمار بإلغاء الرق . وفيدرب (Fadherbe) الجنرال الفرنسي الذي كلف بتطبيق هذا القرار شعر في (١٨٥٥) بالحرج ؛ لأنه يخشى اضطرابات اجتماعية . وفي الواقع إن السكان السود الذين يملكون الأرقاء قاوموا أكثر من غيرهم التغلغل الفرنسي . وهذا التغلغل يجب أن تكون نتيجته اقتلاع هؤلاء الأرقاء منهم .

ومع ذلك ألغى فيدرب الرق في مدينة سن لوي . ودكر ، في السنغال القديم . وتقرر بأن كل رقيق هارب يستطيع الالتجاء في هذه المنطقة . وبعد (١٨٨٠) ، حاولت الإدارة الفرنسية أن توجد « أماكن لجوء » جديدة ، ولكنها اصطدمت باجتجاجات السكان الزنوج الذين هددوا بهجر المنطقة والذهاب للبحث عن أسرى في مكان آخر .

وفي (١٩١٠) رفضت الإدارة الفرنسية الاعتراف بوجود قانونين لحالة الرق . وعندئذ حدث رحيل عظيم ، وعاد الأرقاء إلى مناطق أصلهم . أما ملاكوا الأرقاء فكانوا في معظمهم مسلمين وأصبحوا خاسرين . وحدثت ثورة والوسط الإسلامي الذي كان يشكل الطبقة الأرستقراطية فقد على هذا النحو دوره المسيطر .

نتائج التوسع الأوربي في الدول المستقلة :

يجب أن نتصور حالين :

أولاً ـ الحال التي تم فيها الاستيطان الأبيض منذ زمن طويل كما في أمريكا .

ثانياً : الحال التي ظل فيها الاستيطان الأبيض عديم الشأن ، كما في الدول الآسيوية مثلاً .

في الحالة الأولى ، استطاعت أوربة أن تمارس نفوذها بتوظيف رؤوس الأموال والاستيطان .

ولكن كيف كانت الارتدادات على الوسط الاجتماعي ؟

الولايات المتحدة :

كان المستوطن يميل بصورة عامة إلى أن « يمتصه » الوسط الأميركي . ومع ذلك فقد وضع الاستيطان قضية هامة . ففي الدور الذي يهمنا ، ارتفع عدد المستوطنين إلى (٢٧) مليون ، منهم (١٦,٥) مليون مهاجر لا رجوع له . وانطلاقاً من (١٩٠٠) وجد أن (٧٢ إلى ٧٥٪) من هؤلاء المستوطنين جاؤوا من أوربة الجنوبية أو من الشرقية ، من النمسا وهونغاريا ، ومن إيطالية خاصة .

ما نتائج هذه الحركة من وجهة نظر الحياة الاجتماعية ؟

أ ـ إن المهاجرين الجدد كانوا أناساً دون مورد ولا يستطيعون تجهيز حقل ، ولذا ظلوا في مدن المنطقة الأطلسية : (٥٠٪) بقوا في دولة نيويورك أو بنسيلفانيا . وفي نيويورك في (١٩١٠) ، كان سكانها (٤٧٠٠٠٠٠) منهم (١,٩٣٧,٠٠٠) ولدوا في الخارج .

ب ـ يشكل هؤلاء المهاجرون ٦٠٪ من عمال الصناعة . وكانوا يداً عاملة طيعة ، وغير متطلبة وقنوعة . وتحمل العامل الكفء منافسة هذه اليد العاملة وهذه المنافسة أبطأت زيادة الأجور .

وكان لهذا الواقع نتائج على الحركة النقابية الأميركية : وكان « الاتحاد الأميركي للعمل » يضم عمالاً خاصة يكتفون بطلب تحسين مستوى حياتهم .

وشكل المهاجرون الجدد نواة من تنظيم جديد ، (L'I.P.W) أنشئ في (١٩٠٥) . وله ميل ثوري ويفضل العمل التخريبي والإضراب العام .

ج - إن تدفق المهاجرين غير طبع الشعب الأميركي ، حيث أصبح غير البريطانيين شيئاً فشيئاً كثيري العدد .

وكان القادمون الجدد يشعرون بمشقة في فهم التقاليد الأميركية وقبول الأفكار السياسية للأميركيين . وفي (١٩١٠) لوحظ أن « البوتقة » الأميركية بدأت بألا تعمل . وفكر الكونغرس عندئذ بتحديد عدد المهاجرين وذلك بإبعاد الأميين (وهذا يمكن أن يؤدي إلى حذف (٢٠ إلى ٢٥٪) من المهاجرين . وقد صوت ثلاث مرات على هذا القرار ولكن لم يكن بصورة قطعية . وفي ١٩١٣ عارض الرئيس تافت (Taft) بحق النقض (الفيتو) مصرحاً بأن الصناعة الأميركية بحاجة إلى يد عاملة .

وكندا تضم سكاناً من كل الأصول . والأرجنتين والبرازيل تحولتا بالهجرة الأوربية ، وقبل وصول المهاجرين كانت البامبا تضم ($\frac{1}{3}$) سكان الأرجنتين ، وفي (١٩١٤) ضمت الـ ($\frac{2}{3}$) . وفي (١٩١٤) كان سكان بوينوس أيرس بنسبة (٧٥٪) مؤلفين من أجانب « ولدوا في الخارج » . ولعب النمو الاقتصادي دوراً هاماً بتشجيع تشكل برجوازية مدنية .

وفي المكسيك وزع الدكتاتور بورفيريو دياز على الأوربيين امتيازات المناجم وامتيازات الأراضي . وأصبحت المكسيك منتجاً كبيراً ، ولكن الشعب لم يستفد من ذلك شيئاً . وبالعكس إن امتيازات الأراضي عملت على حساب الجماعات القروية التي كانت توجد سابقاً .

الدول الآسيوية :
عندما تكون الحكومة محبذة لتغلغل النفوذ الأجنبي ، تكون التحولات الاجتماعية هامة تقريباً ، وبالعكس عندما تكون الحكومة مقاومة تكون التحولات بطيئة . وفي اليابان يلاحظ تقويض النظام الإقطاعي . واحتج الساموراني ومنحتهم الحكومة تعويضات بشكل معاشات ؛ ولكن في غاية (٥) أعوام ، في فرنسة (١٨٧٦) ، كفت الدولة عن دفع هذه المعاشات ، وعندئذ عوضت الساموراني بواسطة رواتب على الدولة . وفي الواقع إن الساموراني أفلسوا ، في الوقت الذي فقدوا امتيازاتهم السياسية .

واضطر (٥٠٠٠٠٠) ساموراني على هذا النحو الدخول في « الدورة الاقتصادية » . بعضهم أصبحوا موظفين ، والآخرون دخلوا في الإدارة أو الشرطة ، ولكنهم ظلوا متضامنين فيما بينهم . وفي هذا التحويل الاجتماعي ، أصبحت البلاد مالكة لأراضيها : ولكن منذ (١٨٧٢) ، ألزمت بالخدمة العسكرية (على حين أنها في السابق لم يكن لهم حق في حمل الأسلحة) . ومن جهة أخرى أنشئت صناعة بفضل الاعتماد على تقنيين أوربيين . وشوهد عندئذ تشكيل برجوازية أعمال عليا ورأسمالية مدنية . وكان لهذه البرجوازية دور هام في المجلس (الدياط Diete) .

الوقت الذي تشكلت برجوازية أعمال ورأسمالية مدنية ، ولدت طبقة كادحة صناعية . والحادث المميز بين عمال الصناعة ، حساب (٥٦٪) من النساء ، أولاً لأن أجورهن ضعيفة وأقل غلاء ، وأيضاً لأن البنات الشابات يعملن في المعمل بغية جمع وفر . وهؤلاء الفتيات لا يبقين في المعمل إلا بضع سنوات ؛ وأيضاً لا يعبأن بالمسألة النقابية ، وهذا ما يوضح النمو المتأخر للنقابية في اليابان .

في الصين :

يحسب (٨٥٠٠٠) أوربي فقط في (١٩١٤) ، وقد أوجد الأميركيون وسائل النقل والطرق الحديدية . وهـذا التحول أضر بمتعهـدي النقل المحليين كما دمر نمو استيراد السلع الأوربية أيضاً العمال المحليين .

وتشكل من جهة أخرى وسط ضيق من الصينيين يهتم بالأعمال الكبرى ويعرف التقنيات الجديدة . ولكن ، بالمقابل ، لوحظ بدء تشكل طبقة كادحة .

وكل هذه التحولات لا تمثل إلا « خدشاً » على سطح الجمهور الصيني الهائل . ومع ذلك كان لها نتائج سياسية .

ويبدو أن رجال الأعمال كانوا قد مولوا ، عشية ثورة (١٩١١) ، الحزب الثوري ، لأنهم كانوا يريدون ، تحديث الوسط الصيني لمصلحة أعمالهم .

ب ـ النتائج في أوربة :

عندما تكلمنا عن الإمبريالية رأينا أن الحجج التي قدمها دعاتها كانت في الغالب حججاً اقتصادية . لأن الدول الصناعية في أوربة بحاجة إلى منافذ واحتياطيات من المواد الأولية لصناعاتها . وهذه المنافذ والمواد الأولية لا غنى عنها إذا كانت هذه الدول تريد الحفاظ على وتيرة تصنيعها .

لأي حد بلغت الدول الصناعية الأوربية أهدافها ؟

في الحقيقة لا يوجد أي عمل إجمالي على نمو الازدهار الاقتصادي المتصور تحت هذه الزاوية . ولذا يجب الانصراف إلى دراسات موسعة أصبحت صعبة بواقع أن إحصائيات مختلف البلاد لم تؤسس على قواعد واحدة ولذلك نقتصر على وضع بعض الركائز .

١ ـ نتائج التوسع من وجهة النظر التجارية .

٢ ـ نتائج التوسع من وجهة النظر المالية .

١ ـ النتائج من وجهة النظر التجارية :

سندرس حالة الدول الأساسية الصناعية التي كانت في الوقت نفسه دولاً استعمارية : ألمانية ، بريطانية العظمى وفرنسة . ويجب أن نتصور وجهتي نظر : وجهة نظر الصادرات (بالبحث عن منافذ جديدة) ، ووجهة نظر الواردات (بالبحث عن المواد الأولية والسلع الغذائية) .

أ ـ الصادرات :

١ ـ بالنسبة إلى بريطانية العظمى ، توجد إدارة عمل تطبيقي إحصائي مجرد ، ويكفي لذلك أن نأخذ المجلدات من (١٨٦٩ و ١٩١٣) .

في (١٨٦٩) ارتفع مجموع الصادرات إلى نحو (٢٣٧ مليون جنيه استرليني ، وفي (١٩١٣) إلى (٥٢٥) مليون .

وفي هذه الأرقام لم تحسب البضائع المعاد تصديرها ، وإنما فقط الإنتاجات التي صنعت في بريطانية العظمى وبيعت خارجها (تجارة خاصة) .

والزيادة كانت إذا نحو (١٠٠٪) ، وهذا يعني أن الصادرات قد تضاعفت تقريباً قليلاً .

فما البلاد التي باعتها إنكلترا منتجاتها ؟

كان للصادرات الإنكليزية للولايات المتحدة دور هام ، ولكنها بين (١٨٦٩ و ١٩١٣) ، لم تزد كثيراً . فقد انتقلت فقط من (٢٦ إلى ٢٩) مليون جنيه استرليني .

وبالمقابل ، إن الصادرات الإنكليزية المخصصة للبلاد الحديثة لاقت زيادة كبرى . وهذه بعض الأرقام :

في ١٨٦٠ ـ ٧ ملايين جنيه .

١٩١٣ ـ ١٥ مليون جنيه .

وباتجاه اليابان :

١٨٦٩ ـ ١٥٠٠٠٠٠ جنيه .

١٩١٣ ـ ١٤٥٠٠٠٠٠ .

وباتجاه الأرجنتين :

١٨٦٩ ـ ٢٣٠٠٠٠٠ جنيه .

١٩١٣ ـ ٢٢٦٠٠٠٠٠ .

وباتجاه شيلي :

١٨٦٩ ـ نحو ٢ مليون جنيه .

١٩١٣ ـ ٦ مليون جنيه .

وباتجاه البرازيل :

١٨٦٩ ـ ٧ مليون جنيه .

١٩١٣ ـ ١٢,٥٠٠٠٠٠ مليون جنيه .

وباستثناء البرازيل التي كادت الصادرات الإنكليزية تتضاعف ، كانت الزيـادة في غيرها أكثر من ١٠٠٪ .

وفي الصـادرات الإنكليزيـة مـا هي حصـة البـلاد التي تـؤلف جـزءاً من الإمبراطورية ؟

الهند في ١٨٦٩ ـ ١٨٥٠٠٠٠٠ جنيه .

١٩١٣ ـ ٧٠ مليون جنيه .

استرالية في ١٨٦٩ ـ ١٤ مليون جنيه .

في ١٩١٣ ـ ٣٤,٥٠٠,٠٠٠ مليون جنيه .

كندا في ١٨٦٩ ـ ٥٥٠٠٠٠٠ جنيه .

١٩١٣ ـ ٢٣٥٠٠٠٠٠ جنيه .

وبين البلاد الأوربية كانت ألمانية البلد التي أرسل إليها .

وهذه الصادرات المخصصة لألمانية لم تتجاوز (٤٠) مليون جنيه .

والخلاصة : أن ازدياد التجارة مع البلاد الحديثة كان هاماً جداً ؛ لأنه بلغ في بعض الحالات عشرة الأضعاف . ومن أجل بلاد الإمبراطورية البريطانية ، كانت حصة البلاد في خارج أوربة في الصادرات البريطانية قوية أكثر فأكثر ، وهذه البلاد كانت زبائن هامة أكثر فأكثر .

فقد جهزت منافذ أكثر فأكثر مفيدة للصناعة البريطانية .

وفي (١٩١٣) ، كانت الهند أضخم زبون لبريطانية العظمى . وحصتها (١٣٪) في مجموع الصادرات الإنكليزية . وحصة ألمانيا (٨٪) ، وفرنسة (٥,٥٪) ، والولايات المتحدة أيضاً (٥,٥٪) .

وهكذا ، إذا أغلق سوق الهند فجأة في وجه التجارة الإنكليزية فإن الخسائر بالنسبة لإنكلترا ستكون أعظم بكثير مما إذا أغلقت السوق الفرنسية .

وبالنسبة لألمانية ، من السهل إجراء بحوث في « الكتاب السنوي للإحصاءات » . فالأرقام لعام (١٨٦٩) ليست هامة لأجل ألمانية ، لأن الإمبراطورية الألمانية في ذلك التاريخ لم توجد ولكن بين (١٨٩٣ و ١٨٩٥) فقط حصل النهوض الصناعي الكبير في ألمانية .

لقد ارتفعت الصادرات الإجمالية في (١٨٩٧ إلى ٣٦٨٦) مليون مارك ، وفي (١٩١٣ إلى ١٠٠٨٤) مليون مارك ، والزيادة أقوى من زيادة الصادرات الإنكليزية . فهي نحو ١٧٠٪ .

فما هو نصيب الصادرات باتجاه البلاد الأساسية في خارج أوربة ؟

باتجاه البرازيل في ١٨٩٧ ٥٠ مليون مارك

باتجاه الأرجنتين في ١٨٩٧ ٣٥ مليون مارك
في ٦٥١٩١٣ »لئون مارك

باتجاه شيلي في ١٨٩٧ ٢٧ مليون مارك
٥في ١٩١٣ ٩٧ اليون مارك

باتجاه اليابان في ١٨٩٧ ٣٩ مليون مارك
في ١٩١٣ ١٢٢ مليون مارك

والصادرات باتجاه اليابان ازدادت بأكثر من ثلاثة أضعاف .

باتجاه الصين في ١٨٩٧ ٣٢ مليون مارك
في ١٩١٣ ١٢٣ مليون مارك

إذن تضاعفت أربع مرات .

وبالعكس ، إن الصادرات الألمانية الموجهة إلى الولايات المتحدة انتقلت فقط من (٣٩٧ إلى ٧١٣) مليون مارك .

وفي الصادرات الألمانية ، وجد في خلال (١٥) عاماً زيادة قوية جداً من الصادرات الموجهة إلى البلاد الواقعة خارج أوربة . ومع ذلك فإن التجارة مع أوربة ظلت أساسية ؛ وارتفعت إلى (٧,٦) مليارات بينما التجارة خارج أوربة لم ترتفع إلا إلى (٢,٤) مليار منها ١ $\frac{١}{٢}$ لأمريكا .

وحصة المستعمرات في الصادرات الألمانية ضعيفة للغاية . فبين (١٨٩٤ و ١٩١٣) ارتفع مجموع الصادرات الألمانية باتجاه كل البلاد إلى (١١٢) مليار مارك . والصادرات

باتجاه المستعمرات لم تتجاوز (٦٠٠) مليون مارك ؛ ولذا فإن المستعمرات الألمانية لها في الصادرات الألمانية حصة ضئيلة حتى ولا ١٪ .

في فرنسة ارتفعت الصادرات في (١٨٦٩) إلى ٣ مليارات فرنك تقريباً وفي (١٨٩٣) إلى (٦٨٧٥٠٠٠٠٠٠) فرنك . فالزيادة إذاً كانت أكثر بقليل من ١٠٠٪ ،والصادرات باتجاه البرازيل والأرجنتين زادت على الأقل ١٠٠٪ والصادرات باتجاه الهند الإنكليزية تضاعفت خمس مرات ، ولكن الصادرات باتجاه مصر لم تتغير ؛ لأن النفوذ الفرنسي في (١٨٦٩) في مصر كان مسيطراً ، بينما النفوذ الإنكليزي سيطر في (١٩١٣) . ويجب أن نلاحظ أيضاً ضعف الصادرات باتجاه الشرق الأقصى . فقد كانت (٢٠) مليون فرنك فقط لأجل الصين و (١٥) مليون لأجل اليابان في (١٩١٣) .

وبالمقابل كانت الصادرات نحو المستعمرات هامة جداً . ففي (١٨٦٩) ، دخلت الجزائر وحدها في الحساب ، فقد ارتفعت الصادرات باتجاه الجزائر في (١٨٦٩) إلى (١٢٩) مليون فرنك . وفي (١٩١٣) إلى (٥٥٠) مليون فرنك . وفي (١٩١٣) بلغت قيمة الصادرات إلى المستعمرات ومحميات الهند الصينية ، وتونس ومراكش وإفريقية الغربية الفرنسية (٣١٧) مليون فرنك .

وتدل الإحصائيات على أن حصة المستعمرات الفرنسية في صادرات فرنسة كانت نحو ١٢٪ في (١٩١٣) . فقد اشترت الهند الصينية أكثر بمرتين من الصين واليابان مما اشترته من فرنسة . وبالعكس فإن حصة فرنسة لأجل مدغشقر والجزائر كانت أقوى بكثير .

ونستنتج من هذا العرض أن الدول الصناعية الأوربية أنمت عن سعة الصادرات نحو الدول في خارج أوربة ، ولكن نحو البلاد الحديثة خاصة ، لم يكن للصادرات باتجاه المستعمرات إلا دور ثانوي وخاصة في فرنسة وألمانية .

روسيا كانت روسيا في ظروف مخالفة . ففي (١٩١٣) لم تكن دولة صناعية ، ولم تصدر إذن نحو البلاد في خارج أوربة .

والصادرات الروسية باتجاه البلاد الأميركية ، والصين ، وإيران ومونغاليا ارتفعت فقط إلى (١٠٣) مليون روبل . وهذا يعني ٣٪ من مجموع الصادرات .

٢ ـ الواردات :

بحثت أوربة عن السلع الغذائية . ولاسيا المحاصيل المدارية ، ولكن المواد الأولية لأجل صناعتها .

فإلى أي حد جهزت الدول في خارج أوربة هذه المواد الأولية ؟

أ ـ في (١٩١٣) ارتفعت واردات بريطانية العظمى إلى ٧٦٨٧٦٤٠٠٠ جنيه ، والدول المتحدة الأساسية هي :

ـ الولايات المتحدة التي ظلت أكبر مجهز بالقطن .

ـ البلاد الحديثة في آسية وأمريكا الجنوبية ، وتركية ، والصين ، والهند الهولاندية ، واليابان ، والبرازيل ، وشيلي ، ولكن الأكثر من الجميع ، الأرجنتين التي باعت وحدها انكلتر بمبلغ ٤٠,٧٠٠,٠٠٠ جنيه إلى انكلترا ، ودخلت الصين في هذا المجموع بـ ٣ ملايين جنيه فقط .

بلاد الإمبراطورية البريطانية :

اشترت انكلترا من الهند بمبلغ ٣٦ مليون جنيه

ومن أستراليا ٢٦ مليون جنيه

ومن كندا ٢٩ مليون جنيه

ومن مصر ١٦ مليون جنيه

ومن زيلاندة الجديدة ١٦ مليون جنيه

وبالإجمال ، إن الواردات المتأتية من الإمبراطورية البريطانية ارتفعت في (١٩١٣) إلى ١٩١ مليون جنيه أي ٢٥٪ من إجمالي الواردات الإنكليزية ، ومجموع واردات القارات الأخرى بلغ ٥٪ تقريباً من مجموع الواردات العام .

ب ـ ارتفعت واردات فرنسا إلى ٨٨٠٠ مليون فرنك في (١٩١٣) والمجهزون الأساسيون هم :

الولايات المتحدة بـ ٨٩٥ مليون فرنك (بسبب القطن) .

البلاد الحديثة : الصين ، الهند الإنكليزية ، اليابان ، أستراليا ، الأرجنتين ، شيلي ، البرازيل ، تركيا ، وكندا كان لها مكان ثانوي .

المستعمرات الفرنسية :

الهند الصينية ١٠٤ ملايين فرنك ، الجزائر ٣٣٠ مليون ، تونس ٨١ مليون ، مراكش ٢٠ مليون ، وحصة مراكش ما زالت قليلة الأهمية لأن تثميرها بدأ فقط .

والواردات الفرنسية بنسبة نحو ٤٠٪ تأتي من البلاد الواقعة خارج أوربة ، والمستعمرات الفرنسية لا تجهز إلا بـ $\frac{1}{2}$ ١٠٪ .

ج ـ الواردات الألمانية :

ارتفعت إلى ١٠ مليارات و ٧٠٠ مليون مارك في (١٩١٣) .

وعلى رأس المجهزين تأتي الولايات المتحدة بـ ٧١٣ مليون مارك ، ثم الأرجنتين بما يقارب ٥٠٠ مليون مارك ، والبرازيل بـ ٢٤٧ مليون ، وشيلي بـ ٢٠٠ مليون ، والصين بـ ١٣٠ مليون ، وحصة اليابان أقل بكثير وهي ٤٦ مليون مارك فقط .

وفي (١٩١٣) جهزت القارات غير الأوربية ألمانية أكثر من ٤٠٪ من وارداتها ، نسبة مماثلة لنسبة فرنسا ، وحصة المستعمرات الألمانية زهيدة ٠,٤٠٪ .

☆ ☆ ☆

إن الدول الصناعية الكبرى في أوربـة ، وإن كانت لا تملـك إلا جزءاً ضعيفاً جـداً من المواد الأولية الضرورية ، إلا أنها تملك الصف الأول في التجـارة العـالميـة . فـأوربـة عندها ٥٠٪ من الفحم الحجري والحديد في العـالم ، وعنـدهـا تقـريبـاً ٢٠٪ من البترول ، ولكن لا قطن عندها إذا استثنينـا البلقـان وإيطـاليـة الشماليـة ١٪ بـالكاد ، وقليل من الصوف ١٥٪ ، ولكن الولايات المتحدة عندها ٧٥٪ من بترول العالم ، و ٦٠٪ من القطن في (١٩١٣) . ومع ذلك فإن لأوربة دوراً أهم بكثير من الولايـات المتحـدة في التجـارة العالمية .

وفي (١٩١٣) اشترت أمريكا الجنوبيـة من أوربـة الغربيـة ٦١٪ من الواردات التي هي بحاجة إليها ، ومن الولايات المتحـدة ١٦٪ فقـط ، وبـاعت ٥٧٪ من صـادراتهـا إلى أوربة ، و١٧٪ فقط إلى الولايات المتحدة .

وإفريقية اشترت ٧,١٥٪ من المنتجات التي هي بحاجة إليها من أوربة و ٥,٥٪ من الولايات المتحدة ، وباعت ٨٣٪ من صادراتها إلى أوربة و ٢٪ إلى الولايات المتحدة .

وآسية اشترت ٤٤٪ من وارداتها من أوربة و ٧٪ من الولايـات المتحـدة . وبـاعت ٣٧٪ إلى أوربة ، و ١٢٪ إلى الولايات المتحدة .

وعلى هـذا فـإن لأوربـة نصيب عظيم متفوق في حيـاة العـالم الاقتصـاديـة . وهي تشتري المواد الأولية ، وتحولها لبيعها في القارات الأخرى .

نتائج التوسع من وجهة النظر المالية :

إن نمو تجـارة أوربـة نحو القـارات الأخرى رافقتـه حركـة رؤوس أموال . وتم نقل رؤوس الأموال على يد الحكومات نفسها لتستجيب لحاجات المستعمرات . ولكن النقل العظيم تم على يـد الأفراد خـاصـة الـذين وظفوا رؤوس أموالهم في البلاد التي في خـارج أوربة ، تحت شكل الاكتتاب بقروض أجنبية أو شراء أسهم المشاريع .

ما المسائل التي تضعها رؤوس الأموال هذه إلى أوربة ؟

١ ـ حالة المستعمرات :

لقد تسببت للوطن الأم بأعباء هامة أولاً ، نفقات عسكرية ثم إدارية ، ونفقات تجهيز ، وتعمير طرق ، وطرق حديدية وموانئ . فهل هذه النفقات يمكن أن تسترد بحصيلة الضرائب ؟ في بدء الاستعمار يوجد فرق عظيم بين النفقات والموارد . ومع الزمن نقص هذا الفرق ، حتى أمكن الوصول إلى توازن الموازنة ، ولكن هذا الزمن كان دوماً طويلاً ليأتي . وكانت النتيجة أن دافع الضريبة في الوطن الأم يدفع ضرائب أثقل لمواجهة النفقات الاستعمارية .

وما هي سعة هذه النفقات ؟ الحساب فيها صعب جداً ، وجرت محاولات الأميركيين : كلارك (Clark) في « صحيفة موازنة الإمبريالية » وساوثورث (South- Warth) في « مغامرة فرنسة الاستعمارية » (The French colonil venture) . ولكن يجب ألا يكون لنا إلا ثقة نسبية بهذه الدراسات التي هي عمل مناوئ للاستعمار .

أ ـ ساوثورث أراد أن يحسب لأجل فرنسة النفقات الصافية التي بقيت عالة على الموازنة الفرنسية عندما نزلت الموارد . وبين (١٨٧١ ـ ١٨٨٠) كانت المستعمرات تكلف قليلاً : (١٠٢) مليون فرنك في العام . ومن (١٨٨٠ إلى ١٨٨٥) كانت النفقات يشعر بها أكثر لأن العهد كان عهد حملات الهند الصينية وتونس ومدغشقر . فقد ارتفعت إلى (٢٣٧مليون في ١٨٨٥) . وبين (١٨٨٥ و ١٨٩٠) ، سجلت النفقات انخفاضاً ، لأن سياسة التوسع عرفت فترة توقف مع سقوط وزارة جول فرّي . وبعد (١٨٩٠) زيادة جديدة ، وفي (١٨٩٣) ارتفعت النفقات إلى (٢٣٦) مليون فرنك في العام . وحتى (١٩٠٤) عرفت هذه النفقات اهتزازات قوية بشكل كاف وكلفت المستعمرات فرنسة (١٠٠ إلى ٢٥٠) مليون فرنك في العام حسبما كانت السياسة الاستعمارية نشيطة أولاً .

ولكن الدولة ، من ناحية أخرى ، جنت من التجارة مع المستعمرات ربحاً غير مباشر . فقد ازداد مردود الرسوم الجمركية ، وفي الواقع ، عرف قانون (١٨٩٢) (على التمثل الجمركي للمستعمرات) بعض الاستثناءات : إفريقية الغربية الفرنسية وجزر أوقيانوسيا ، والمحاصيل الآتية من هذه المستعمرات دفعت رسوماً جمركية عند دخولها لفرنسة . ومن جهة أخرى ، إن التجار والصناعيين الذين لهم مصالح مع المستعمرات ، أو الذين يصنعون محاصيل مخصصة للمستعمرات حققوا أرباحاً ترجمت بزيادة في مورد الضرائب . وهذا الربح غير المباشر لا يمكن أن يقدر بكل اطمئنان . ويقدر ساوثورث بأنه لم يتجاوز ، نحو ١٨٨٠ ، ١٠٪ من النفقات الصناعية و٢٠٪ بعد ذلك . ولكن هذا التقدير يبدو أنه كان متشائماً .

حالة ألمانية : كانت ألمانية تستعمل في موازنتها نظاماً واضحاً لنفقاتها المخصصة للمستعمرات ، ويجب على موازنة كل مستعمرة أن تكفي نفسها بنفسها ، وإذا لم تكن الحال كذلك فالدولة تمنح المستعمرة إعانة مالية .

في البدء كلفت المستعمرات ألمانية بضعة ملايين مارك في العام ، ولكن النفقات ازدادت بخاصة بعد (١٩٠٠) عندما قررت الحكومة الألمانية أن تبني طرقاً حديدية في بلاد إفريقية ، ولكن ثورة الأصلاء في جنوب - غربي إفريقية ، الهيرروس (Herreros) أجبرت ألمانية على القيام بحملة طويلة جداً (١٩٠٣ - ١٩٠٦) ومكلفة جداً (تقارب ٥٠٠ مليون مارك) . ومن (١٨٩٣ إلى ١٩١٣) ارتفعت النفقات الإجمالية إلى (٨٧٥) مليون مارك ، على حين أن التجارة الإجمالية مع المستعمرات الألمانية بلغت (٩٧٢) مليون فقط .

ج - في إنكلترا لم يكن ممكناً الوصول إلى نتيجة واضحة . وكانت الدومينوتات تكتفي بنفسها : حتى أنها في بعض الأوقات ساعدت إنكلترا في بناء سفن حربية . ولكن من غير الممكن معرفة ما صرف على مستعمرات التاج في الموازنة الإنكليزية .

وبالإجمال إن التوسع الاستعماري كان بالنسبة لموازنة الدول الأوربية عبئاً لم يكن له مقابل مالي : وهذا ما أشار إليه خصوم الاستعمار ، مثل بيبل (Bebel) زعيم الاشتراكيين الألمان في (١٩٠٦) .

ولكن يجب ألا ننسى من جهة ثانية بأن التجارة مع المستعمرات كانت منشطاً للفاعلية الاقتصادية في البلاد المستعمرة ، وأن التوسع روح المشروع ؛ فقد كانت مدرسة الطاقة (القوة) .

٢ ـ حالة البلاد الحديثة :

إن توظيف رؤوس أموال هامة شجع نمو التجارة . وهذه التوظيفات تركت أرباحاً للذين نفذوها ، وعلى الأقل على أمل أن هذه التوظيفات قد أجريت . فهل هذا الأمل قد تحقق دوماً ؟ لقد كان في الغالب . ومع ذلك فإن هذه التوظيفات تتضمن : مخاطر ، أعمالاً لا تنطلق ، أو حكومات لا تدفع ديونها .

وفي هذه الحال يستنجد الرأسماليون بصورة عامة بحكومتهم . وصرحت الحكومة البريطانية بأنها ليست ملزمة بشيء ، لأنها لا تراقب هذه التوظيفات ، ولكنها تتدخل دبلوماسياً عندما تكون المصالح في خطر .

وفي فرنسة حيث قبول الأسناد الأجنبية حسب تسعيرة البورصة يكون موضع قرار رسمي ، هل تعمل الحكومة بشكل آخر ؟ لا توجد قاعدة ثابتة ، ولكن الرأي العام يمكن أن يتأثر ، وهذا ما يعبر عنه بحملة صحفية وضغط برلماني أو في هذه الحالة تتدخل الحكومة لتحمي مصالح المواطنين الفرنسيين .

في ألمانية : الحالة نفسها ، تتدخل الحكومة دبلوماسياً في بعض الحالات لحماية مصالح مواطنيها .

ولكن النتائج لم تكن دوماً لامعة جداً . ففي (١٨٨١) اضطرت تركية أن تدفع

دينها ، ولكن بنسبة ٥٠٪ فقط ، وخسر الرأسماليون إذن نصف توظيفاتهم . وفي مصر فوائد الدين التي كانت ٧٪ في (١٨٧٣) خفضت إلى ٤٪ في (١٨٨٠) . وعلى هذا النحو فقد الدائنون تقريباً نصف ما كانوا يأملون بقبضه .

وفي الولايات المتحدة تحملت المصالح الخاصة بعض « ضربات قاسية » ولا سيما نحو (١٨٩٣) (في قضية الخطوط الحديدية) .

وفي أمريكا اللاتينية ، أجرت جميع الحكومات قروضاً في أوربة ، ولكنها لم تدفع دوماً الفوائد . وكانت هذه حالة غواتيمالا في (١٩١٣) حيث اضطرت الحكومة الإنكليزية إلى أن ترسل سفينة حربية لإجبار الحكومة على الدفع . وكان هذا أيضاً حال فينيزويلا في (١٩٠٢) التي أفلست جزئياً . وعندما قامت ألمانية وإنكلترا بمحاصرة ساحل فينيزويلا ، وأطلق الألمان بعض العيارات النارية على حصن ، وهذا ماتسبب بحادث دبلوماسي مع الولايات المتحدة وأجبر ألمانية أن تقاتل متراجعة .

في الحقيقة جنوا من هذه التوظيفات أرباحاً . إذن يوجد رابطة ضيقة بين مصالح الرأسماليين الأوربيين وما يجري خارج أوربة .

☆ ☆ ☆

إذا أجريت موازنة الأرباح والخسائر نرى أن فوائد التوسع بالنسبة لأوربة كانت أكثر بكثير من المحاذير . إن التوسع ساعد على فتح أسواق جديدة وعلى وصول المواد الأولية . ووصول المواد الأولية ساعد على نمو صناعات جديدة ، وتحسين صناعات أخرى مثل الصناعة المعدنية التي تحولت باستيراد الكروم والمنغنيز ، واستيراد السلع الغذائية حسّن مستوى حياة الأوربي .

لقد كانت أوربة على قائمة النظام الاقتصادي العالمي ، وهو نظام المبادلات بين أوربة والبلاد في خارج أوربة . وأفاد هذا النظام الدول في خارج أوربة كما أفاد الدول الأوربية .

ب ـ انعكاسات التوسع الأوربي على المنافسات الأوربية

السؤال هو : هل استطاع التوسع الأوربي أن يسهل الوفاقات بين الدول الكبرى ، بإتاحته لها ساحة عمل صالحة لتحويلها عن المنازعات القارية ؟ يأمل بعضها ذلك ، ولكن ، في الغالب ، بالعكس ، كان سبب التنافس بين الدول الأوربية .

في (١٨٦٩) ، كانت بريطانية العظمى الدولة الوحيدة التي تملك إمبراطورية استعمارية هامة . ولكن في (١٨٨٠) دخلت فرنسة في السياسة الاستعمارية ، وبالتالي ستأخذ دول جديدة : ألمانية ، إيطالية ، روسية ، شطراً نشيطاً في هذه السياسة . وطالب القادمون الجدد « مكاناً تحت الشمس » .

وهذا التعبير استعمله لأول مرة الألمان الذين يطالبون بـ « نصيب مشروع لكل كائن يكبر » .

كيف حلت هذه المنافسات بين الدول الكبرى خارج أوربة ؟ وما الحلول المتبناة ؟

١ ـ بذلت جهود لتأسيس رابطة بغية استغلال منطقة ما في العالم .

٢ ـ حالة توزيع بالتراضي « لمناطق النفوذ » في « البلاد الحديثة » .

٣ ـ حالة تقسيم استعماري يؤدي غالباً إلى خلافات دبلوماسية .

١ ـ رابطة بغية استغلال منطقة في العالم :

الحالة الأكثر أهمية من غيرها هي حالة الكونغو . فكيف كانت الحال في إفريقية الاستوائية والوسطى بين (١٨٨٠ و ١٨٨٤) ؟ إن الحادث الهام هو تنافس بعثات الاكتشاف . وأهم هذه البعثات هي بعثة ستانلي (Stanley) التي أدت إلى اكتشاف حوض الكونغو وإلى إنشاء مستعمرة في إفريقية الاستوائية ، مستعمرة تتبع الرابطة الدولية الإفريقية .

في (١٨٨٠ ـ ١٨٨٢) اكتشف سافوريان دوبرازّ لحساب الحكومة الفرنسية المنطقة التي تمتد بين خليج غينيه والكونغو الأدنى ، والتي أصبحت الكونغو الفرنسية . واكتشف ناختيغال (Nachtigall) المنطقة التي ستكون فيما بعد الكمرون الألماني .

وفي (١٨٨٤) وقعت إنكلترا والبرتغال معاهدة وبموجبها تدعم إنكلترا مشاريع البرتغال على مصب الكونغو . وأثارت هذه المعاهدة احتجاجات الرابطة الدولية الإفريقية التي تدعمها ألمانية . ويقصد بذلك أولاً منع التأسيس الحصري لدولة ما على مصب الكونغو ، وتأمين حرية التجارة في المنطقة القريبة من المحيط الأطلسي . وألا يسمح بتأسيس وتوطيد دولة في هذه المنطقة إلا بوعد احترام هذه الحرية في التجارة .

وعلى هذه الأسس ، طلبت الحكومة الألمانية البدء بمفاوضات ؛ وقبلت فرنسة وساندت الاقتراح الألماني بمؤتمر دولي لدراسة القضية ، وانعقد هذا المؤتمر في برلين في آخر (١٨٨٤) ، وفي (٢٦ شباط ١٨٨٥) وقع العقد العام لمؤتمر برلين .

وقرر العقد :

أً ـ حرية التجارة في حوض الكونغو وفي منطقة معينة كما يلي : الأراضي التي تؤلف « الحوض الجغرافي للكونغو ، ولكن أيضاً الأراضي الواقعة بين هذا الحوض والأطلسي من جهة ، والمحيط الهندي من جهة أخرى . والحد الشمالي لهذه المنطقة يمر إلى الحد الجنوبي لأثيوبيا (الحبشة) ويجتاز إفريقية الوسطى ويصل الكمرون الألماني ، ولكن لا يشمل لا منطقة الكمرون ولا منطقة الأورغوويه (L'Ogooué) . والحد الجنوبي يتطابق مع الحد الشمالي لحوض زامبيز ويصل المحيط الأطلسي على مسافة (٢٠ كم) في جنوب مصب الكونغو .

وحوض الكونغو المتفق عليه إذن هو أوسع من الحوض الجغرافي لنهر الكونغو .

٢ً ـ يعترف العقد أيضاً بحرية الملاحة والوصول إلى الميناء ، والحرية لجميع السفن ، دون تمييز في الجنسية ، في الانصراف إلى حركة المرور التجاري على الكونغو وروافده ،

وعلى البضائع ألا تدفع رسوم دخول أو عبور ، وأن تكون رسوم الملاحة متساوية لأجل البضائع القادمة من كل البلاد .

٣ - إن مواطني الدول الموقعة الذين سيأتون للاستقرار في « الحوض المتفق عليه » لنهر الكونغو ستكون لهم الحقوق نفسها لكسب الأموال وضمان حرية التجارة .

وهذه المنطقة المحددة على هذا النحو يجب أن تكون **محايدة** ؛ وإذا دخلت الدول التي لها مستعمرة أو حماية في حوض الكونغو ، في حرب ، فعلى الأعمال العدوانية ألا تمتد إلى هذه المنطقة .

ووضع مبدآن هامان جداً ينظمان أخيراً التملك . وعلى كل دولة ترغب بتأمين تملك أرض عليها أن تعلم الدول العظمى الأخرى وأن تحتل فعلاً الأرض ، أي أن تبقي قوة كافية للحفاظ على النظام وكذلك على حرية التجارة .

وكان هدف هاتين النقطتين الاحتلال الصوري ، وحوفظ على النظام حتى (١٩١٤) . ووضعت رسوم جمركية بنسبة ١٠٪ في (١٩١٠) ، وكانت هذه الرسوم متساوية لجميع الدول . وهكذا فإن الاستغلال الاقتصادي لإفريقية الوسطى فتح لجميع الدول . وهنا ما أرادته ألمانية التي كانت المشاركة في التجارة في إفريقية الوسطى كلها .

وحالة الكونغو كانت الحالة الوحيدة التي اتفقت فيها الدول الأوربية لتؤمن لنفسها بالتبادل الحقوق نفسها والتسهيلات نفسها والمساواة الاقتصادية . والشروط كانت نفسها لتجارة جميع الدول . ومع ذلك فإن مالك الأرض له امتياز دوماً . وهكذا كانت المصالح الاقتصادية البلجيكية متفوقة .

٢ - حالة توزيع مناطق النفوذ بالتراضي :

العقد هنا « البلاد الحديثة » أي بلاد مستقلة ، بلاد آسية أساساً ، حيث كان للدول الكبرى مصالح اقتصادية .

في (١٨٩٥) كتب بلوق (Bulow) رجل الدولة الألماني : « الغاية هي أن يكون لألمانية منطقة نفوذ في إقليم شان - تونغ ووادي هوانغ - هو حتى عطفة هذا النهر نحو الشمال .

وفي ٢٠ حزيران (١٨٩٥) ، و ١٠ حزيران (١٨٩٧) وفي نيسان (١٨٩٨) حصلت فرنسة على امتيازات طرق حديدية في الصين الجنوبية وحق تمديد الطرق الحديدية من تونكن نحو البونَان (بون نان فو هي عاصمة هذا الإقليم) ونحو نان - نينغ . واعترفت الحكومة الصينية لفرنسة بالأولوية لأجل استغلال المناجم في يون نان ورانغ سي والكوانغ - تونغ . وأخيراً حصلت فرنسة على تنازل لإقليم كوانغ تشيئو وان . وأكثر من ذلك وعدت الصين بألا تتنازل لدولة ثالثة عن أراضٍ في أقاليم الجنوب الثلاث . ولا في جزيرة هاي - نان .

إنكلترا كانت متحفظة جداً لأنها منذ (١٨٤٢) الوحيدة التي كان لها النصيب الأوفر في التجارة الأوربية في الصين . وكانت تريد تجنب تشكيل « منطقة نفوذ » ؛ ولكنها اضطرت أن تجابه بدورها هذا الحل لتحديد الفوائد التي تحصل عليها الدول الأخرى . وفي الأول من تموز (١٨٩٨) حصلت إنكلترا على التنازل بإيجار عن ميناء ويْ - هايْ - ويْ الذي يسمح لها بمراقبة بور آرثر وفي (١٨٩٨) وعدت الصين إنكلترا بألا تتخلى لأي دولة عن أراضٍ في المنطقة المجاورة يانغ - تسيه - يانغ . وفي بداية (١٨٩٩) عملت على منحها امتياز (٨٠٠٠ كم) من الطرق الحديدية في الأقاليم الوسطى وحتى الشمالية .

وهكذا نرى أربع دول متحمسة في تأسيس نفوذها في منطقة معينة . ولكن بين هذه المناطق يوجد مناطق يمكن أن يحدث فيها تزاحم وهذا ما حصل فعلاً ، وتفاهمت الدول لتحديد هذا التزاحم .

لقد وجد اتفاقان هامان .

١ - الاتفاق الإنكليزي - الألماني في ٢ أيلول ١٨٩٨ : وهو يحدد مناطق مصالح الدولتين في بناء الطرق الحديدية . ويعترف لألمانيا بحق بناء طرق حديدية في الشان - تونغ ومنطقة هوانغ - هو الأدنى ؛ ولإنكلترا في منطقة يانغ - تسيه ، وهو - نان ، وفي إقليم شان - سي . وهكذا فإن ألمانية التي كانت تزعم ببسط نفوذها حتى « عطفة » الهوانغ - هو ، اضطرت إلى التراجع عن متطلباتها.

٢ - الاتفاق الإنكليزي - الروسي في ٢٨ آب ١٨٩٩ : لقد قلقت الحكومة الإنكليزية لأن الحكومة الروسية تحاول تأسيس فرع خط حديدي نحو بكين . وهذا ما يسمح لها بممارسة ضغط على الحكومة الصينية . ومن جهة أخرى يجب أن يبنى طريق حديد بكين - كيؤ من قبل فريق مالي بلجيكي ، ولكن إنكلترا اشتبهت في أن تكون روسية وراء هذا المشروع ، وأعطت الحكومة الإنكليزية الأمر لأسطولها الحربي للذهاب أمام تين - تسن وأجبرت على هذا النحو الحكومة الصينية على مقاومة روسية . وقررت الحكومة الروسية عندئذ التفاوض مع بريطانية العظمى . وتركت بريطانية العظمى لروسية بناء طرق حديدية في شمال سور الصين العظيم . وضمت منطقة النفوذ الروسي عندئذ ، عدا ماندشوريا ، إقليم جيهول .واعترفت روسية ، من جانبها ، لإنكلترا ، بحق أن تخولها الصين بناء طرق حديدية في منطقة يانغ - تسيه .

وهكذا قسمت الصين إلى أربع مناطق نفوذ اقتصادي :

- المنطقة الروسية في الشمال الشرقي .
- المنطقة الألمانية في شان تونغ ووادي هوانغ - هو الأدنى
- المنطقة الفرنسية في الأقاليم الجنوبية الثلاثة
- المنطقة الإنكليزية في وسط الصين كله .

وقد أدركت الحكومة الصينية الأخطار الممكنة : وذلك بأنه أصبح بإمكان الدول

العظمى أن تنتهي بكسب نفوذ سياسي واسع في هذ المناطق العائدة لكل منها ؛ ولكنها مع ذلك لم تعارض إلا مرةً واحدة إيطالية في (١٨٩٩) .

وهذه السياسة من طبيعتها أن تؤدي إلى « نمو بطيء » في الصين . ومع ذلك لم تهتم إنكلترا نظراً لموقعها المتفوق في الصين . أما ألمانية فتعتبر أن وضعها في الصين ليست متينة بعد لتأمل بتقسيم يمكن أن يفتح لها آفاقاً ملائمة ، ولكن الصين قامت برد فعل ضد النفوذ الأجنبي ولا سيما الأوربي بثورة البوكسر التي جعلت الدول الكبرى تنثني عن مقاصدها وتتروى في الأمر ، ولم تدفع مشاريع تقسيم الصين كثيراً إلى الأمام .

حالة الإمبراطورية العثمانية :

في (١٩٠٣) حصلت الحكومة الألمانية ، كما رأينا على امتياز شبكة حديدية كبرى . وهو امتياز مشروع خط حديد « بغداد » . وهذه الشبكة يجب أن تصل أنقرة ببغداد والخليج العربي ، يجب أن تضم عدا ذلك عدة تفرعات ، ولكن ألمانية لاقت صعوبات مالية لتحقيق مشروعها ، لأن إنكلترا وفرنسة وروسية رفضت أن توضع أسناد القرض الضروري لبناء الطريق الحديدي في بلادها . وهذا الإجراء لم يكن منه إلا تأخير تنفيذ خط بغداد ولم يمنعه . وانطلاقاً من (١٩٠٩) رأت الدول الكبرى أن ألمانية يمكنها أن تنجح في مشروعها . ولذلك قررت أن تتفاوض مع الحكومة الألمانية لتحديد منطقة النفوذ الألماني على الأقل في آسية الصغرى .

واتسعت المناقشات في (١٩١٠) ولا سيما في (١٩١٣ ـــ١٩١٤) . وجرت مفاوضاً بين ألمانية وروسية أدت في (١٩١١) إلى اتفاق بوتسدام (Postsdam) . ووعدت روسية بأن تكلف عن معارضتها لبناء خط حديد بغداد ، شريطة أن تتخلى ألمانية عن مشروعها في تأسيس تفرعات نحو البحر الأسود ، ونحو شمالي إيران .

وفي (١٩١٢) قامت إنكلترا بدورها بمفاوضات مع ألمانية بغاية منع الطريق

الحديدي لبغداد من أن يصل إلى الخليج العربي (بسبب أمن الهند) . ووقع اتفاق بالأحرف الأولى في (١٥ حزيران ١٩١٤) .

ولكنه لم يوقع بصورة قطعية ، وتعهدت إنكلترا بألا تقيم صعوبات في وجه ألمانية ، وأن تسمح لرؤوس الأموال الإنكليزية بالدخول في قضية خط حديد بغداد ، وتعهدت ألمانية ، من جهتها ، بألا تمدد الطريق الحديدي حتى الخليج العربي . وأخيراً يجب أن تنشأ رابطة إنكليزية ـ ألمانية لاستغلال بترول العراق : و$\frac{1}{3}$ هذا البترول يخصص للأسطول الحربي الألماني ، و$\frac{1}{3}$ إلى الأسطول الحربي الإنكليزي و$\frac{1}{3}$ للبيع . وافتتحت مفاوضات أيضاً بين فرنسة وألمانية . فقد أرادت فرنسة أن تحمي سورية ، المنطقة التي يمكن أن تكون فيها المصالح الفرنسية متفوقة . وكانت المفاوضات نشيطة ، ولكنها انتهت باتفاق (١٥ شباط ١٩١٤) . وبموجبها تستطيع المجموعات المالية الفرنسية الحصول على امتيازات طرق حديدية على ساحل البحر الأسود ، وبناء الطرق الحديدية في سورية يجب أن تحققه فرنسة . وسمح لألمانيا ببناء طريق من الإسكندرية إلى حلب . ولكن يجب أن تكون حلب الحد الجنوبي لمنطقة النفوذ الألماني .

إيطالية : بحثت أيضاً أن يكون لها حصة نفوذ في الإمبراطورية العثمانية . احتلت جزر دوديكانيز أثناء حرب طرابلس ورأت بأنها تستطيع أن تؤمن لنفسها منطقة نفوذ في آسية الصغرى في خليج أضاليا (Adalia) (لا يوجد طرق حديدية فرنسية وإنكليزية في منطقة أزمير وعلى خط حديد بغداد أن يذهب حتى ، الإسكندرونة ، ولكن لم يتوقع شيء بين هاتين المنطقتين .

وتفاوضت إيطالية مع الدول العظمى الأخرى بغية أن تخصص لنفسها منطقة أضاليا . وكانت المفاوضات نشيطة ولا سيا مع إنكلترا . ومع ذلك أبرم في شهر آذار (١٩١٤) اتفاق يعترف لإيطالية بحق بناء طريق حديدي من أضاليا إلى بولدور واستغلال منطقة نفوذ اقتصادي حول الطريق الحديدي .

وفي الزمن الأخير ظهرت النسا . وقبلت ألمانية بأن يوجد لها شيء في المنطقة الساحلية القريبة من رودوس . ولكن المفاوضات لم تنته بعد عندما انفجرت حرب (١٩١٤ ـ ١٩١٨) .

وحافظت ألمانية إذن على تفوقها في الإمبراطورية العثمانية . ولكن منطقة النفوذ الفرنسي ـ الروسي على شاطئ البحر الأسود ، والمنطقة الفرنسية في سورية ، والمنطقة الإيطالية في أضاليا ، والمنطقة الإنكليزية في منطقة الخليج العربي نفدت جميعاً .

وهذه الاتفاقات لها أهمية سياسية لا تنازع ، وفي الوثائق الدبلوماسية الفرنسية توجد هذه الجملة إلى جول كامبون (Jules Cambon) « مناطق النفوذ الحالي التي تستطيع أن تصبح حصصاً مستقبلية » . وتوجد هذه الفكرة نفسها في الوثائق النساوية ـ الهونغارية . وأخيراً إن الوثائق الألمانية لا تخفي « إن الحصة المخصصة لشركة خط حديد بغداد ستكون في حال تقسيم آسية الصغرى ، الحصة التي ستعود من جديد إلى ألمانية » .

وألمانية في حال التقسيم سيكون لها أفضل حصة ؛ ولكن حرب (١٩١٤ ـ ١٩١٨) أعطت للمستقبل دوراً آخر مغايراً .

٣ ـ **حالة إيران** : في (٣١ آب ١٩٠٧) وقعت إنكلترا وروسية معاهدة تعترف لروسية بمنطقة نفوذ تشمل النصف الشمالي من إيران ، ولإنكلترا القسم الجنوبي ـ الشرقي . وبين الاثنين يجب أن تبقى منطقة « محايدة » . وعندما تريد الحكومة الإيرانية تأسيس طرق حديدية مثلاً في المنطقة الشمالية من إيران ، عليها أن تتوجه إلى روسية ؛ وإلى إنكلترا أيضاً من أجل منطقة الجنوب الشرقي .

٤ ـ **حالة أثيوبية** : هي الدولة الوحيدة التي بقيت مستقلة في إفريقية (مع جمهورية ليبريا) . ولكن أثيوبيا محاطة بعدة مستعمرات أوربية .

وفي (١٨٩٦) ، بعد نكبة عدوه ، اضطرت إيطالية ، التي حاولت تأسيس حماية

على أثيوبيا ، إلى الجلاء عن هذا البلاد ، ولكنها على الأقل ظلت تراقب عن كثب الحالة ، مثل إنكلترا وفرنسة . وفي كانون الأول (١٩١٦) وقعت فرنسة وإنكلترا وإيطالية اتفاقاً ، وهذا الاتفاق بدأ بالتأكيد على « سلامة » أثيوبيا ، ولكنه يدل أيضاً على مناطق نفوذ الدول الثلاث .

- منطقة إنكليزية في منطقة النيل الأبيض .
- منطقة فرنسية من جيبوتي إلى أديس أبابا .
- منطقة إيطالية في القسم الخلفي من مستعمرة أريترية الإيطالية .

☆ ☆ ☆

ولكن يجب أيضاً أن نتصور الحالة التي تقتطع فيها دولتان « مناطق نفوذ » . في المستعمرات التي تتبع دولة أخرى . وهذه هي حالة مستعمرات البرتغال . فقد فسحت مجالاً إلى مفاوضات نشيطة بين إنكلترا وألمانية . وكان للبرتغال في إفريقية إمبراطورية استعمارية واسعة تضم أنغولا ، الموازمبيك وكابيندا في شمال مصب الكونغو . ولكن هذه الإمبراطورية الاستعمارية كانت سيئة التثمير ، بسبب المصاعب المالية واضطراب السياسة الداخلية البرتغالية .

في (١٨٩٨) ، عرفت البرتغال شدة مالية ، وبحثت عندئذ عن قرض وتوجهت إلى لندن . وبادرت الحكومة الإنكليزية بالقبول . ولكنها طلبت « ضمانات » في المستعمرات البرتغالية وعندئذ احتجت الحكومة الألمانية بشدة ، وحصلت من إنكلترا على مفاوضة .

وتدخل أول اتفاق في ٣٠ آب (١٨٩٨) بين ألمانية وبريطانية العظمى . وقبلت الدولتان قرض المال إلى البرتغال ؛ ولكنهما أخذتا كضمان جمارك المستعمرات البرتغالية . وكان هذا الاتفاق مرفقاً بمذكرة سرية متطرفة تصرح بأن باستطاعة ألمانية وإنكلترا ، في بعض الحالات ، الحصول على التخلي عن الأراضي البرتغالية .

ومع هذا أبرمت إنكلترا في (١٨٩٩) ، مع البرتغال معاهدة وندسور (Windsor) السرية . ووعدت إنكلترا بتأمين حماية المستعمرات البرتغالية شريطة ألا يخدم ميناء لورانسو ماركيز (Lourenço- Marqués) طريقاً لتموين دول البوير (Boers) . في ذلك الحين هيأت إنكلترا حرب الترنسفال ورغبت في أن تغلق البرتغال باب لورانسو ماركيز) . وهكذا فقد الاتفاق الإنكليزي ـ الألماني كل قيمته العملية .

وفي (١٩١١) استؤنفت القضية مع ذلك . وتوصلت إنكلترا وألمانية على تحرير نص جديد في (١٩١٣) . ويصرح هذا النص بأن البرتغال إذا طلبت قرضاً ، فإن ألمانية وإنكلترا تقبلان بإجراء هذا القرض ؛ ولكنهما أخذتا كضمان أراضي موزامبيك وأنغولا الداخلية .

ـ ألمانية في شمال موزامبيك ، شاطئ أنغولا والكابيندا (Cabinda) في شمال مصب الكونغو .

وإذا لم تدفع البرتغال فوائد دينها ، فإن ألمانية وإنكلترا « تأخذان على عاتقهما ، إدارة الجمارك ، وفي حال حوادث تقرران « تدابير ضرورية » . وتصورت ألمانية وإنكلترا الحالة التي قد يطلب فيها جزء من المستعمرات البرتغالية استقلاله ، ثم ارتباطه بمستعمرة إنكليزية أو ألمانية .

ومنذ (٢٩ تشرين الثاني ١٩١١) كتب إدوارد غري (Edward Grey) إلى السفير الإنكليزي في برلين ، لأجل المستقبل من الواضح حسبما قال لي و . مترنيخ (W. Matlernich) إن الألمان يأملون على الفور ما أمكن تقسيم المستعمرات البرتغالية ، وأنا أيضاً » .

ولكن الاتفاق لم يصدق بسبب احتجاجات فرنسة .

٣ ـ حالة تقسيم استعماري يؤدي إلى خلافات دبلوماسية بين الدول الأوربية :

لقد فسح التقسيم الاستعماري مجالاً إلى مناوآت إنكليزية ـ روسية ، وإنكليزية ـ

فرنسية ، وإنكليزية ـ ألمانية ، وفرنسية ـ ألمانية ، وإيطالية ـ فرنسية (انظر في هذه النقطة كتاب جورج هاردي ، وقد ذكر آنفاً) .

١ ـ المناوأة الإنكليزية ـ الروسية : إن مناطق التماس وجدت غالباً في آسية وبصورة خاصة في تركستان . فمنذ (١٨٦٠) قامت روسية بفتح تركستان ، وتوصلت روسية على هذا النحو إلى حدود أفغانستان التي توجد تحت شبه حماية إنكليزية ، واحتلت واحة ميرف (Merv) بالقرب من حدود أفغانستان ، ثم حدود بنجاب ، عند قدم شعب (فج) ذو الفقار الذي يؤدي إلى أفغانستان .

وسببت هذه المناوأة الإنكليزية ـ الروسية خلافاً خطيراً بما يكفي (ذعراً في بورصة لندن في آب ١٨٨٥) . وسحبت إنكلترا الجنود من السودان المصري لترسلها إلى أفغانستان . حتى أنها أعدت أسطولاً لترسله إلى البحر الأسود ، ولكن هذا المشروع لم ينفذ لأنه سيكون انتهاكاً لـ « لإغلاق المضائق » .

وعندئذ فضلت المفاوضات . وفي أيلول (١٨٨٥) توصل إلى اتفاق وبموجبه يحتفظ الروس بـ (بنجاب) ، ولكن دون شعب ذو الفقار . ومع ذلك بقيت إنكلترا قلقة . وفي (١٩٠٥) عقدت معاهدة تحالف ثانية إنكليزية ـ يابانية تتضمن بنداً يتعلق بـ « حماية الهند » .

وفي تموز (١٩٠٧) أخيراً عقد اتفاق إنكليزي ـ روسي يعترف بسيطرة إنكلترا في أفغانستان .

٢ ـ المناوأة الإنكليزية ـ الفرنسية : دامت حتى (١٩٠٤) وهي الأهم . فما هي مناطق التماس ؟ في إفريقية الغربية وفي نيجيريا ـ بين منطقة تشاد والسودان المصري ، وفي المحيط الهندي (في مدغشقر) وفي الهند الصينية .

في الهند الصينية تملك فرنسة ، في (١٨٧٠) ، الكوشنشين وإنكلترا برمانيا ـ الدنيا . ولكن فرنسة في (١٨٨٥) ، استقرت في تونكن ، وإنكلترا في برمانيا ـ العليا .

وعلى هذا فالبلدان في تماس على الميكونغ الأعلى . ووجدت منذ الآن مصاعب عديدة ، وبصورة بسبب سيام التي بقيت مستقلة بين الممتلكات الفرنسية والإنكليزية .

وفي (١٨٩٦) وقعت فرنسة وإنكلترا ، مع ذلك ، اتفاقاً تعهدتا فيه بضمان سلامة حوض الميناام (Ménam) ، أي سيام الوسطى (وهذا يتضمن بأنهما لا تكفلان التخوم) .

وفي (١٩٠٤) أبرم اتفاق جديد وبموجبه تستأثر إنكلترا وفرنسة بـ « مناطق نفوذ » في أرض سيام ، فرنسة في الشرق وإنكلترا في الغرب ؛ ومع ذلك بقي حوض مينام خارج هذا التقسيم للنفوذ .

وفي إفريقية ، في بدء (١٨٩٨) ، انفجر خلاف بين إنكلترا وفرنسة في موضوع تحديد نيجيريا . ووعدت فرنسة بألا تعتدي على الجزء الصالح للملاحة في نيجيريا ، واحتلت بوسّا (Boussa) . ثم تدخل اتفاق في حزيران (١٨٩٨) وبموجبه أجلت عن فرنسة عن بوسّا ؛ ولكن إنكلترا من جهتها أجرت بعض التنازلات بالتفصيل .

قضية فاشودا :

هي أكثر خطورة بكثير ، فقد بلغت حملة مارشان النيل في فاشودا . وكان هدف الحكومة الفرنسية إجبار إنكلترا على التفاوض ، ولكن إنكلترا لم تستسلم (في أيلول ١٨٩٨) . وفي آذار (١٨٩٩) ، بعد تهديد بالحرب ، أجبرت فرنسة على التخلي عن بحر الغزال واعترفت لها بحقوقها على الأراضي الواقعة في شرق تشاد واتفاق نيسان (١٩٠٤) ينهي المنافسات الاستعمارية الفرنسية ـ الإنكليزية .

٣ ـ **المناوأة الإنكليزية ـ الألمانية :** كانت نقاط التماس في جنوب إفريقية ، وفي شرق إفريقية وفي غربي إفريقية ، في الكمرون ونيجيريا وبصورة خاصة كان جنوب إفريقية سبب الخلافات . ففي (١٨٩٦) ، أبدت ألمانية عن إرادتها في حماية البوير

(Boers) (قضيـة برقيـة كروجر) . ففي (١٨٩٩) انفجر النزاع في موضوع جزر ساموا (Samoa) في المحيط الهادئ . وطالبت ألمانية بأن تتخلى إنكلترا عن حقوقها في هذا الأرخبيل واقترحت تقسيماً لجزر ساموا بين الولايات المتحدة وألمانية ، مقابل أن تكون جزر سالومون تعويضاً لها .

٤ - **المناوأة الفرنسية الألمانية** : لقد أثيرت بخاصة المسألة المراكشية ، وكان لها أهمية كبرى في السياسة الدولية من (١٩٠٤ إلى ١٩١١) .

في (٤ تشرين الثاني ١٩١١) تخلت ألمانية عن مطالبها في مراكش ، ولكن مقابل تعويض لها ، حصلت على قسم من الكونغو الداخلية الفرنسية وحتى على شريط أرضي في الكونغو البحرية . والأساس هو أن الأراضي الألمانية أصبحت منذ الآن متاخمة للكونغو البلجيكية . وهذا ما كانت ألمانية تبحث عنه لتضع نفسها في صف المتقاسمين في حال تقسيم هذه المنطقة .

٥ - **المناوأة الفرنسية - الإيطالية** : كان لها دور هام في السياسة الدولية ولا سيا بين (١٨٨١ و ١٨٨٦) . ولا يوجد إلا منطقة تماس واحدة هامة وهي على شاطئ البحر المتوسط ، فقد أثارت مسألة تونس هذه المناوأة لأن إيطالية كانت مهتمة بقضية تونس . وهذه المنافسة فسحت مجالاً إلى النزاع الشهير رستان - ماكتشيو (Roustan-Maccio) ففي (١٨٨١) استقرت فرنسة في تونس واضطرت إيطالية إلى الخضوع ؛ ولكن هذا ما حملها على الدخول في معاهدة الحلف الثلاثي .

وهناك سبب آخر للمناوأة الفرنسية - الإيطالية وهو مسألة طرابلس الغرب . لقد كانت إيطالية تخشى من أن تمتد السيطرة الفرنسية حتى طرابلس الغرب ، ولذلك حصلت على إدخال بنود في الحلف الثلاثي في (١٨٨٧) ، وبموجبها إذا أرادت فرنسة أن تأخذ طرابلس الغرب ، فباستطاعة إيطالية أن تعلن الحرب في أوربة وستدعمها ألمانية .

وأدت هذه المناوأة إلى خلاف اقتصادي وحرب جمركية ، مجحفة بحق إيطاليا أكثر مما لفرنسة (١٨٨٨ ـ ١٨٩٨) .

وفي (١٩٠٠) تدخل اتفاق بين الدولتين ، وبموجبه وعدت إيطالية بألا تعارض توطد فرنسة في مراكش إذا توطدت في طرابلس الغرب .

☆ ☆ ☆

وعلى الرغم من التهديدات المتكررة ، فإن الحادث المميز ، هو أنه لا يوجد حرب تثار مباشرة بتنافس الدول الأوربية خارج أوربة . ومع ذلك فإن صدام الإمبرياليات كانت له انعكاسات ثقيلة على السياسة الدولية بمواصلة حالة سوء ظن وغيظ .

ج ـ عقبات التوسع الأوربي

لقد رأيت أن أوربة مارست في العالم تفوقاً غير منازع ، ومع ذلك فإن هذا التفوق لأوربة بدأ يلاقي بعض الضرر في آخر القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين ؛ وأن بعض القرائن ساعدت عندئذ على توقع حدوث تحول . وظهرت العقبات السياسية والاقتصادية للتوسع الأوربي بخاصة انطلاقاً من (١٨٩٥) .

- من وجهة النظر السياسية ، كان سبب القلق مقاومة الصين للنفوذ الأوربي منذ حرب البوكسر . وفي الحقيقة إن الصين غلبت ، ولكن الدول الأوربية بعد هذه الحرب ترددت في دفع مشروع تقسيم الصين . ومنذ (١٨٨٥) قرائن المقاومة في الهند للنفوذ الإنكليزي (الحركة القومية الهندية) .

- من وجهة النظر الاقتصادية ، تصنيع البلاد الحديثة وحتى بعض المستعمرات . لأن الصناعات الحديثة التي أنشئت في الهند ، وجنوب إفريقية ، وأوستراليا يمكن أن تنافس الصناعات الأوربية .

ولكن ظهر سبب آخر للقلق : وهو « منافسة » دولتين حديثتين أصبحتا دولتين

عظيمتين وهما الولايات المتحدة واليابان . وقد تأكد دور هاتين الدولتين منذ (١٨٩٥) .

١ - دور الولايات المتحدة :

في (١٨٦٩) خرجت الولايات المتحدة من الأزمة الكبرى التي اجتازتها وهي حرب الانفصال . وبعد الحرب كان دور « الإعمار » من جديد طويلاً وكان القصد فيه إصلاح ما دمرته الحرب وتوطيد الحياة الاقتصادية والمالية . وابتداءً من (١٨٨٧) فقط استطاعت الولايات المتحدة أن تقوم بنهوض عظيم ، ولكن هذا النهوض كان سريعاً بصورة استثنائية فمن (١٨٧٠ إلى ١٩١٤) انتقل سكان الولايات المتحدة من (٣٩,٥ إلى ٩٦) مليون نسمة .

فما السمات الأساسية لقوة الولايات المتحدة ؟

أ - من وجهة النظر الاقتصادية :

لقد أصبحت الولايات المتحدة دولة عظمى زراعية ودولة عظمى صناعية معاً . وهذا هو الفرق الأساسي مع الدول الأوربية حيث يوجد تفوق ، إن في الزراعة أو في الصناعة .

- من وجهة النظر الزراعية ، السبب الأساسي للنمو هو تثمير الأراضي الجديدة إذ أصبح « الدفع نحو الغرب » ممكناً بفضل الهجرة الأوربية . وهذا التثمير للأراضي يتطابق مع نمو الطرق الحديدية ونمو الآلات الزراعية . وأصبح ممكناً بسياسة توزيع « الأراضي الاتحادية » بموجب قانون (١٨٦٢) .

وحتى (١٩٠٠) كان الإنتاج يترك فائضاً عريضاً جاهزاً للتصدير . وبعد (١٩٠٠) نقص الفائض الجاهز ، نظراً لزيادة السكان ، وفي الوقت نفسه نمت حاجات السوق الداخلي .

ومن وجهة النظر الصناعية ، كانت ظروف النمو :

ـ وجود موارد طبيعية . ففي (١٩١٤) كان للولايات المتحدة الصف الأول في العالم في إنتاج الفحم وفلذات الحديد والبترول .

ـ اليد العاملة التي جهزتها الهجرة .

ـ جلب رؤوس الأموال الأوربية وخاصة الإنكليزية .

لقد تبنت الولايات المتحدة التقنيات الأوربية ، واخترعت قليلاً . ولكنها كانت في تقدم على الأوربيين في التنظيم الاقتصادي ، وتمركز المشاريع تحت شكل تروستات مثلاً . وازداد إنتاج المنتجات المصنعة ولا سيا في (١٨٩٤ ـ ١٨٩٥) . وفي إنتاج الفولاذ احتلت الولايات المتحدة الصف الأول في العالم منذ ذلك الحين .

وانطلاقاً من (١٨٩٧) ، شعرت بعض الصناعات الأميركية بالحاجة إلى التصدير ، ولكن هذه المسألة لم تكن ملحة ، ولم توضع القضية على بساط البحث إلا قليلاً قليلاً .

من وجهة النظر السياسية والاجتماعية :

أ ـ للولايات المتحدة نموذج حضارة أصيل . والسكان فيها يتألفون من عناصر متباينة جاءت في معظمها من أوربة ؛ ولكن الحضارة لا تشبه الحضارة الأوربية القديمة ، وهدف المجتمع في نظر الأميركيين هو « الإنتاج » أكثر ما يمكن .

ب ـ لقد أوجدت الولايات المتحدة أيضاً نموذج حكم أصيل ، وهو « جمهورية اتحادية رئاسية » .

اتحادية ، لأن الدستور يقبل وجود دول تؤلف الاتحاد وتملك استقلالها الذاتي في بعض المسائل .

رئاسية ، لأن للرئيس سلطات عظيمة .

والمواطنوان الأميركيون متعلقون جداً بهذا النظام ، والدستور الأميركي هو الوحيد الذي لم يتغير خلال قرن ونصف ، والولايات المتحدة اكتسبت قناعة في تفوق نظمها السياسية .

هذه هي العناصر التي تعطي للولايات المتحدة قوة الإشعاع . والمنطق هو أن عاطفة القوة هذه ستصل بهم إلى تطبيق سياسة توسع تمارس بشكلين : سياسي واقتصادي .

أ ـ التوسع السيامي :

بدأ بين (١٨٩٥ و ١٨٩٨) . ودوافع العمل هي نفس دوافع الأوربيين ، من صنف عاطفي وصنف اقتصادي .ومع ذلك فإن الباعث العاطفي هو الأهم . ونظرية روزفلت ، بطل الإمبريالية تبدو ملائمة للتوسع لسبب وجاهة . أما رجال الأعمال فقد كانوا في البدء مترددين ، ولكنهم بدأوا نحو (١٨٩٩ ـ ١٩٠٠) يدركون فائدة البحث عن منافذ اقتصادية .

كيف تلاحظ بداية الإمبريالية الأميركية ؟

حتى (١٨٩٥) كان مبدأ الولايات المتحدة الوحيد للسياسة الخارجية هو « الإمساك عن بعد » بالأوربيين . وهذا هو معنى مذهب مونرو ونقاطه الأساسية هي :

ـ إن أمريكا ليست أبداً « أرض استعمار » وعليه فإن الدول الأوربية لا تستطيع أن تؤسس فيها مستعمرات جديدة .

ـ وبالمقابل إن الولايات المتحدة لا تزج نفسها في شؤون أوربة وتعتبر حكومات الواقع كحكومات شرعية .

وانطلاقاً من (١٨٩٥) كانت حالة الرأي مغايرة تماماً . وتفكر الولايات المتحدة الآن بأن تحذف تدريجياً النفوذ الأوربي من أجزاء القارة الأميركية حيث يوجد بعد ، وتوطد النفوذ الأميركي .

وقد صرح أمين الدولة أولني (Olney) في (١٨٩٥) بأن الولايات المتحدة هي « عملياً ذات سيادة » على القارة الأميركية لأنها « منيعة » . ولكن الولايات المتحدة تفكر أيضاً بكسب أراضٍ وحتى في خارج القارة الأميركية .

ما الوقائع ؟

أ ـ في (١٨٩٨) ، الحرب الإسبانية ـ الأميركية ، التي أعلنتها الحكومة الأميركية بسبب كوبا ، ولكنها امتدت إلى المستعمرات الإسبانية في المحيط الهادئ ولا سيا في الفيليبين . ونتائج هذه الحرب هي :

١ ـ استقلال كوبا حيال إسبانية ، ولكن تعديل پلات (Platt) يصرح بأن الولايات المتحدة ستحمي استقلال كوبا ضد الدول الأجنبية ومن حقها التدخل في حال اضطرابات داخلية في كوبا .

٢ ـ ضم الولايات المتحدة لأرخبيل الفيليبين ، وجزيرة غوام (Guam) ، في أرخبيل ماريان ، في شرق الفلبين ، وبورتو ـ ريكو (إحدى جزر الأنتيل) . وهذه المكاسب تساعد الولايات المتحدة على توسيع سياسة نقاط استناد بحرية .

وتأكدت هذه السياسة بمناسبتين أخريين في العهد نفسه :

ـ في (١٨٩٨) ، ضم الولايات المتحدة مع ألمانية جزر ساموآ .

ب ـ في (١٩٠٣) ، فتحت مسألة قناة پاناما دوراً جديداً للتوسع الأمريكي . فمنذ (١٨٥٠) توقعت معاهدة بين الولايات المتحدة وإنكلترا بناء ممكناً لقناة وتعاون الدولتين بغية تحقيقها . وكان هدف الولايات المتحدة استبعاد إنكلترا ، وبلغ هذا

الهدف بالمعاهدة الجديدة لعام (١٩٠١) والمعروفة تحت اسم موقعَيْها ، ج . هاي (J. Hay) وپونسيفوت (Pauncefote) . وبهذه المعاهدة تحصل الولايات المتحدة وحدها على حق بناء القناة في المستقبل وإقامة تحصينات على طول هذه القناة . وعند تحقيقها حصل تردد بين مشروعين ممكنين ، إما عبر برزخ پاناما ، وإما عبر نيكاراغوا . وقرر تيؤدور روزفلت لأجل پاناما التي تتبع كولومبيا . ووقعت معاهدة مع كولومبيا ؛ ولكن مجلس الشيوخ الكولومبي رفض تصديقها . وعندئذ علق روزفلت المفاوضات وتوقع ثورة سكان برزخ بانامـا ضد كولومبيا (لأن مصلحتهم في بناء القناة على أرضهم . وحدثت الثورة . ولا شك في أنه ما كان لها أن تنجح إذا لم تمنع السفن الأميركية الموجودة على مقربة من السواحل النجدات الكولومبية من الوصول . وتشكلت جمهورية باناما التي خولت الولايات المتحدة حق بناء القناة وإدارة « منطقة القناة » . وهكذا وقعت جمهورية باناما هذه تحت شبه حماية أميركية .

ج ـ بدأت أعمال قناة پاناما (وانتهت في ١٩١٤) وأصبح المهم منذ الآن حماية مداخلها ، وهذا ما أدى إلى توسع أمريكي في أمريكا الوسطى وفي الأنتيل :

ففي (١٩٠٤) تتألف جزيرة سن دومينغ من جمهوريتين : جمهورية هايتي والجمهورية الدومينيكية . وانفجرت اضطرابات في الجمهورية الدومينيكية بسبب مصاعب مالية . وفي كانون الأول (١٩٠٤) صرح تيؤدور روزفلت بأن للولايات المتحدة الحق في ممارسة « واجب الشرطة » في القارة الأميركية ، وبالتالي التدخل في سن دومينغ .

وفي (١٩٠٥) ، أبرمت معاهدة بين الولايات المتحدة والجمهورية الدومينيكية ؛ وقبلت الولايات المتحدة أن تدفع ديون الجمهورية . ولكنها أخذت بيدها إدارة الجمارك . ومارست على هذا النحو شبه ـ حماية على سن ـ دومينغ .

وفي (١٩٠٩) ، حدثت اضطرابات في نيكاراغوا هددت الرئيس زيلايا

(Zelaya) . وسقط زيلايا وحل محله رئيس جديد ، إدولفوديـاز (Adofo Diaz) . وهذا الأخير ، مقابل قروض مالية ، خول الولايات المتحدة حق تأسيس قواعد بحرية على ساحل الأطلسي وعلى ساحل المحيط الهادئ لنيكاراغوا . ومن جهة أخرى ، ما من دولة أخرى تستطيع بناء قناة ثانية في نيكاراغوا .

وعلى هذا فقد تشكل « الصعيد الاستعماري » الأميركي من مستعمرات بكل ما في الكلمة من معنى ومن شبه ـ حمايات تمارس الولايات المتحدة فيها في الواقع بالنفوذ المالي (دبلوماسية الدولار) دوراً مسيطراً .

أما البلاد التي ضمت إلى الولايات المتحدة فهي الفلبين ، وجزر هاواي وبورتو ريكو ، أي ١١ ١/٢ مليون نسمة . وتضم الشبه ـ حمايات كوبا ، بانـاما ، والجمهورية الدومينيكية ونيكاراغوا أي (٦,٥٠٠,٠٠٠) مليون نسمة ، وفوق ذلك أسس الأميركيون قواعد بحرية في نيكاراغوا ، وسن دومينغ ، وجزر ساموآ ، والفلبين وهاواي .

وقد تكون هذا الصعيد جزئياً على حساب إسبانية ، أي دولة أوربية . واستطاع أن يتحقق بفضل تقهقر النفوذ الإنكليزي . ففي (١٩٠١) عدلت إنكلترا عن أن تلعب دوراً في أمريكا الوسطى وأن تعاون في بناء قناة بانامـا .

وعلى هذا وضعت الولايات المتحدة نفسها منافساً لأوربة ، ولا سيما في أمريكا اللاتينية حيث تظهر هذه المنافسة .

٢ ـ التوسع الاقتصادي :

بدأت الولايات المتحدة ببذل جهد لبيع منتجاتها المصنوعة في القارات الأخرى ، ولا سيما في آسية ، ولكن جهدها الأساسي اتجه إلى كسب المواد الأولية : الولايات المتحدة تشتري إنتاج مناجم النحاس من أمريكا الجنوبية ، والكاوتشوك من الهند الهولاندية .

وظهر التوسع الاقتصادي بصورة أساسية في القسم الشمالي من أمريكا اللاتينية : في المكسيك ، حيث يوجد منذ (١٩١٣) نزاع نفوذ بين الولايات المتحدة وإنكلترا ، وفي أمريكا وفي الأنتيل . وبالعكس في الأرجنتين . وفي البرازيل أوراغواي ، كان للولايات المتحدة في (١٩١٤) دور قليل الأهمية من وجهة النظر الاقتصادية .

وظهر التوسع الاقتصادي للولايات المتحدة أيضاً في الصين لأن الأميركيين اهتموا بالسوق الصينية لأجل المستقبل ، وقد عارضت الولايات المتحدة بمقاومة نفوذ الدول الأوربية في الصين واعترضت ضد « تقسيم » محتمل للصين .

في (٦ أيلول ١٨٩٩) ، وجّه هي (Hay) مذكرة للدول الأوربية وفيها يقول : إن الولايات المتحدة تحتج ضد امتياز الصين لأراضي الإيجار ، وضد تشكيل « منطقة نفوذ » . وقلق الأميركيون من بناء الأوربيين الطرق الحديدية لأنهم يخشون تطبيق تعرفات « تمييزية » .

ووضعت مذكرة هي مذهب « الباب المفتوح » وبموجبه يجب أن تكون في الصين مساواة بين الدول العظمى من وجهة النظر الاقتصادية . وظل هذا المبدأ ثابتاً حتى (١٩٣٩) .

ومن وجهة النظر الاقتصادية كما من وجهة النظر السياسية ، كانت الولايات المتحدة ، عشية (١٩١٤) ، تؤلف كثرة ضد تقدم التوسع الأوربي ، ولكنها ، بسبب ضعف جيشها وأسطولها الحربي ، لم تستطع بعد أن تلعب دوراً من الدرجة الأولى .

٢ ـ دور اليابان :

لقد رأينا أن اليابان في (١٨٥٤) فقط ، كانت مضطرة لأن تنفتح على المؤثرات الخارجية وتوقع معاهدات تعترف للأجانب ببعض الامتيازات .

وفي (١٨٥٩) ما زالت اليابان بعد دولة إقطاعية . أما في الإعلان ، المسمى

« ميثاق المواد الخمس » ، فقد وعد الإمبراطور بـ « تنظيم جديد » للبلاد . ولكن لأي هدف ؟ منذ (١٨٥٨) صدرت مذكرة عن الحكومة تدل على ما يلي :

- تنمية الموارد الاقتصادية .
- الدخول في محفل الأمم بالارتباط مع جزء منها ضد البعض الآخر .
- تأمين صف « دولة عظمى » لليابان في العالم .

وبين (١٨٧٠ و ١٨٩٠) طرأ على اليابان تحول يقتضي ثورة اجتماعية ، وثورة سياسية (توطيد نظام دستوري) وثورة اقتصادية .

وهذه العناصر الثلاثة ساعدت على تشكيل القوة اليابانية .

١ - زيادة السكان من (٣٠) مليون في (١٨٦٨) إلى (٥٠) مليون نسمة في (١٩١٠) ، دون حساب المستعمرات .

٢ - إنشاء الجيش والأسطول الحربي . ففي (١٨٧٢) أسست الخدمة العسكرية الإجبارية ، وأنشئ الأسطول الحربي بإجراء شراءات من ترسانات البناء البحري الإنكليزي ، ثم ببناء أسطول في ترسانات بحرية يابانية أنشئت تحت إدارة فرنسي يدعى إيميل برتن (Emile Bertin) .

٣ - إنشاء صناعة نسيجية وصناعة معدنية .

إن معمل الصناعة المعدنية في ياواتا (Yawata) الذي أسس في (١٨٩٣) يجهز ٥٠٪ من الإنتاج الياباني ، ومنذ (١٩١٠) أرادت اليابان أن تصبح « إنكلترا آسية » أي بلداً صناعياً . (ومع ذلك ما زالت الزراعة في (١٩١٤) قاعدة الاقتصاد الياباني) .

ورغبت اليابان أن تستخدم قوتها لأجل التوسع . وفي (١٨٧٣) ظهرت رغبة التوسع لأول مرة في أوساط الحكومة .

وكان لليابان مشاريع في كورية (تابع الصين) ؛ ولكن أوكوبو (Okubo) صرح بأنه من الطيش القيام بحرب ضد الصين مالم تنه اليابان تنظيمها الداخلي .

ما أسباب سياسة توسع اليابان ؟

أ ـ **أسباب استراتيجية** : إن النمو الكبير لساحل اليابان جعلها حساسة بهجوم خارجي ، وتوجب عليها أن تثبت قدميها على القارة الآسيوية وفي الأرخبيلات لتحول دون هجوم ممكن . وهذا ما دفع اليابان إلى الاستيلاء على فورموزا وكورية .

ب ـ **أسباب اقتصادية** : كان الشعب الياباني يزداد ، وبالمقابل من الصعب زيادة الأراضي الزراعية . واليابان بحاجة إلى استيراد مواد غذائية ولا سيما الرز ، وأيضاً لهذا السبب استولت اليابان على كورية . ولتنمية الصناعة اليابانية يجب إيجاد منافذ ومواد أولية . واليابان عندها قليل من الفحم ، وقليل من الحديد ، ولكن لا يوجد عندها قطن ، ولهذا اهتمت بماندشوريا حيث يوجد الحديد والفحم . ومن جهة أخرى لأن الصين بكتلة سكانها سوق هام لبيع منتجات الصناعة اليابانية .

جـ ـ **أسباب نفسية** : وهي أن اليابانيين مقتنعون بالتفوق الياباني ، ويملكون لدرجة عليا جداً معنى الشرف وروح الوطنية والنظام .

☆ ☆ ☆

التوسع السياسي :

إن جهد التوسع الأرضي لليابان لا ينجح إلا بفضل شقاق بين الدول الأوربية .

والحادث الأول هو الحرب الصينية ـ اليابانية في (١٨٩٤ ـ ١٨٩٥) . وكانت قضية كورية التابعة للصين في أصل الخلاف . وهذه الحرب تكشف ضعف الصين والتفوق العسكري والبحري لليابان . فقد تدمر الأسطول الصيني في ساعة ، وبرهن اليابانيون على براعة غير منازع فيها في عمليات الإنزال في فورموزا وفي بورآرثر .

وانتهت الحرب في (١٨٩٥) بمعاهدة شيمونوزيكي ، واستولت اليابان على فورموزا ، وجزر بكادور ، وشبه جزيرة لياؤ ـ تونغ مع بورآرثر ، وأصبحت كورية مستقلة عن الصين .

ولكن بعض الدول الأوربية احتجت ، ولا سيما روسية ، التي حصلت على مساندة ألمانية وفرنسة دون إنكلترا . وبمسعى لدى اليابان عدلت عن شبه جزيرة لياؤ تونغ . وفي ١٨٩٨ استقر فيها الروس .

والحادث الثاني هو الحرب الروسية ـ اليابانية في ١٩٠٤ ـ ١٩٠٥ . وكانت المناسبة لهذه الحرب مسألة ماندشوريا التي دخلتها الجيوش الروسية أثناء حرب البوكسر . وكان على الروس أن يجلوا عن ماندشوريا ولكنهم لم يفعلوا ذلك .

وهذه الحرب تدل أيضاً على التفوق العسكري والبحري لليابان . فقد بدأت بهجوم مفاجئ على أسطول العدو ، وبإنزال في ماندشوريا . وتحمل الروس عدة هزائم ، واستنجدوا بأسطول البالطبك الذي وصل بحر الصين بعد مسيرة (٨) أشهر وأبيد في مضيق كورية . وانتهت الحرب بمعاهدة بون تسموث ، التي أبرمت بوساطة الولايات المتحدة . وفتحت اليابان جنوب ماندشوريا ، وتضمنت معاهدة أيلول (١٩٠٥) تخلي روسية لليابان عن شبه جزيرة لياؤ تونغ ، وطريق حديد جنوب ماندشوريا والنصف الجنوبي من جزيرة ساخالين ، وأخيراً لها الحق في تأسيس حمايتها على كورية . وظلت اليابان تبسط نفوذها . وفي (١٩١٠ ـ ١٩١٢) تقاسمت بمعاهدات مناطق النفوذ في منغوليا الداخلية ، وضمنت منطقة النفوذ الياباني جيهول ونصف تيهاهر (Tehaher) ، ومنطقة نفوذ روسية باقي ماندشوريا . وفي (١٩١٠) حولت اليابان حماية كورية إلى انضمام .

وهذه النجاحات كانت تشجعها السياسة الإنكليزية (بالمعاهدة الإنكليزية ـ

اليابانية) في (١٩٠٢) التي عملت الكثير سياسياً ومالياً لمساعدة اليابان في الحصول على نصر (١٩٠٥) .

٢ - التوسع الاقتصادي :

لقد مارس نشاطه في الصين خاصة ، فمنذ معاهدة شيمونوزيكي في (١٨٩٥) حصلت اليابان في الصين على الامتيازات التي للأوربيين نفسها . وملكت حق حصانة الخروج عن أراضي الدولة ، والحق في تأسيس مصانع ومعامل .

في (١٨٩٧) كان دور اليابان ضعيفاً في الصين .

- ١٠ دور تجارة يابانية .

- (٢) وكالتي بنك .

(١) مصنع واحد ياباني للنسيج يضم (١١٠٠) ياباني وحصة الملاحة اليابانية في الموانئ الصينية ليست إلا ٢٪ وفي (١٩١١) يوجد في الصين :

١٢٨٣ داراً للتجارة اليابانية .
و ٦٣ مصنعاً .
و ٧٨٠٠٠ ياباني ، $\frac{٢}{٣}$ هم في ماندشوريا .

ونصيب الملاحة اليابانية ٢٥٪ .
ونصيبها في التجارة الصينية ٢٠٪ .

وتقرض اليابان المال للشركات الصينية التي تستغل المناجم في الصين الوسطى ، شريطة أن تجهز هذه الاستثمارات ، بأسعار مخفضة ، اليابان ، بفلزات الحديد التي هي بحاجة إليها .

وإنتاج المنسوجات اليابانية أخذ ينافس الإنتاج الإنكليزي .

وفي (١٩١٣) دخلت اليابان ، بمساواة مع الدول الأوربية العظمى . في « اتحاد أصحاب المصارف » الذي شكل ليمنح قرضاً ضخماً للحكومة الصينية .

وحاولت اليابان أيضاً أن تؤسس نفوذها الاقتصادي في الهند النيئرلاندية (الهولاندية) وحتى في أمريكا الجنوبية ، وفي المكسيك ، وفي شيلي ولا سيما في بيرو حيث الإقليم يشبه إقليم اليابان . وفيها الكثير من ألوف المهاجرين اليابانيين الذين يشتغلون بالقطن وقصب السكر .

وفي (١٩١٤) لم تكن المنافسة اليابانية بعد تشكل اهتماماً رصيناً لأوربة ؛ ولكن المسألة مع ذلك بدأت توضع على بساط البحث .

☆ ☆ ☆

إن العقبات التي تضعها اليابان والولايات المتحدة لأوربة لم تكن مع ذلك منسقة ، ولا يوجد وفاق من اليابان والولايات المتحدة ضد أوربة ، بل بالعكس . ومنذ (١٩٠٧) بدأت الولايات المتحدة تخشى اليابان بل وحتى تتكلم بلغة الحرب .

☆ ☆ ☆

الختام

في أمريكا الوسطى ، ولا سيا في ماندشوريا ، شعرت أوربة إذن منذ ما قبل (١٩١٤) بمنافسة الدول الحديثة ، وفيا عداها من البلاد حافظت على هيمنة أكيدة .

ولكن حرب (١٩١٤ ـ ١٩١٨) زعزعت قوة أوربة بكاملها ، وفي (١٩١٩) غداة الحرب العالمية الأولى ما وضع أوربة في العالم ؟

من وجهة النظر الاقتصادية والمالية ، أفقرت أوربة ، ونقصت كفاءة إنتاجها ، وفقدت أكثر من ٨ $\frac{١}{٢}$ ملايين قتيل (في فرنسة ٢٠٪ من الشعب العامل ، في ألمانية ١٥٪ ، وفي إنكلترا ١٠٪ . وشكت كثيراً وسائل الإنتاج بسبب الحرب : تدمير معامل ، تدمير العتاد وحتى تدمير التربة الصالحة للزراعة .

وأفادت هذه الحال الولايات المتحدة واليابان اللتين كانتا في عزّ تقدمها الاقتصادي[١] .

وبالإجمال قلّ النفوذ الأوربي في أمريكا والصين وآسية ، ولكن قليلاً في إفريقية ، وفي (١٩٢٠) كتب دومانجون : « نحن في حال انتقال مركز ثقل العالم » .

ومع ذلك ، ردت أوربة ، ومنذ (١٩٢٥) ، عاد الإنتاج إلى مستوى (١٩١٣) . وإنكلترا ، باتفاق مع الولايات المتحدة ، أعطت ضربة توقف للتوسع الياباني ونقضت معاهدة (١٩٠٢) . واضطرت اليابان في (١٩٢٢) إلى الجلاء عن كياؤ ـ تشيؤ ، وشان ـ تونغ ، وسيبيريا الشرقية .

وعلى الرغم من هذا الجهد لم تستعد أوربة تماماً في حياة العالم الاقتصادية المكان الذي كان لها قبل (١٩١٤) . وإذا عاد الإنتاج الأوربي في (١٩٢٥) إلى مستوى إنتاج (١٩١٣) فإن الإنتاج العالمي في ذلك الحين كان قد ازداد وخاصة في إنتاج الحديد الصب ، والبترول والمنسوجات وحصة أوربة في الإنتاج العالمي ظلت أخفض مما كانت عليه في السابق (راجع مذكرة عصبة الأمم في التجارة الدولية ، ١٩١٣ ـ ١٩٢٥) .

☆ ☆ ☆

وعلى هذا بين (١٨٧١ و١٩١٤) يكون التوسع الأوربي قد بلغ أوجه ولهذا كان من الضروري أن يعمل من هذا الدور موضوع دراسة خاصة ، أو على الأصح وضع الخطوط الأولى : (لأن الموضوع واسع كما هو معقد) لسماته الأساسية التي تسجل هذا التفوق لأوربة .



(١) راجع an geon, Albert, le Declin de lEurope

الاسم الثلاثي: ....

تاريخ ومكان الولادة: ....

المهنة: .... المؤهل العلمي: ....

الاهتمامات الفكرية والثقافية:

☐ علمية ☐ دينية ☐ أدبية ☐ تاريخية ☐ ....

العنوان: الدولة .... المدينة ....

....

....

ص.ب: .... الهاتف ....

الفاكس .... E-Mail ....

هل ترغب في الحصول على النشرات الإعلانية بشكل دائم؟ ☐ نعم ☐ لا

بنك القارئ النهم

عزيزي القارئ.. املأ بيانات هذه البطاقة وأرسلها إلى عنوان دار الفكر ليتم تسجيلها في حسابك الخاص في بنك القارئ النهم، حيث يكون بإمكانك الحصول على نسخ مجانية من مطبوعاتنا تتناسب طرداً مع اقبالك على قراءة مطبوعات دار الفكر.

البيانات الدقيقة

تساعدنا على خدمتك بالشكل الأمثل

رأيك يهمنا !

الرجاء ملء البيانات بعد قراءة الكتاب

موضوع الكتاب:	☐ هام جداً	☐ هام	☐ غير هام
الأفكار:	☐ قيمة	☐ مقبولة	☐ غير مقبولة
الأسلوب:	☐ واضح	☐ مقبول	☐ غير مقبول
الإخراج الفني:	☐ ممتاز	☐ مقبول	☐ غير مقبول
الطباعة:	☐ جيدة	☐ مقبولة	☐ غير مقبولة
مرافقات الكتاب:	☐ جيدة	☐ مفيدة	☐ غير مفيدة
إصدارات الدار:	☐ هامة	☐ مقبولة	☐ غير مقبولة
متابعتك لها:	☐ دائماً	☐ أحياناً	☐ نادراً

اقتراحات: ....

....

....

دَارُ الفِكْرِ
للطباعة والتوزيع والنشر
سورية - دمشق - ص.ب: ٩٦٢
فاكس: ٢٢٣٩٧١٦ هاتف: ٢٢١١١٦٦-٢٢٣٩٧١٧

بنك القارئ النهم

٢٧٩١٩٣